وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

العنف والديمقراطية



تأليف: جون كين
ترجمة: هيثم فرحت

العنف والديمقراطية

تصميم الغلاف
فراس نعوف

العنف والديمقراطية

تأليف : جون كين
ترجمة: هيثم فرحت

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١١م

العنوان الأصلي للكتاب:

VIOLENCE AND DEMOCRACY

John Keane

العنف والديمقراطية = VIOLENCE AND DEMOCRACY/ تأليف جون كين؛ ترجمة هيثم فرحت .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠م .- ٢٣١ ص؛ ٢٤ سم.

١- ٣٠,٦ ك ي ن ع ٢- ٣٢٣,٤ ك ي ن ع

٣- العنوان ٤- كين ٥- فرحت

مكتبة الأسد

تمهيد: العنف الفائض

عموماً، تضمن الديكتاتوريات شوارع آمنة ورهبة جرس الباب. أمّا في ظلّ الديمقراطية، فقد تكون الشوارع غير آمنة بعد حلول الظلام، إلا أن الزائر الأكثر احتمالاً في الساعات الأولى من الصباح سيكون بائع الحليب.

آدم ميخنيك (١٩٩٨)

تدور هذه الدراسة حول العنف والرثاء له، وتتناول بإسهاب ارتباطاته بالديمقراطية، لأن العنف تدخل بدني مقيت بأجساد الآخرين على نحو يتجرعون فيه الألم والمعاناة الذهنية، وفي الحالات القصوى الموت. يعد العنف العدو الأكبر للديمقراطية كما نعهدها، فالعنف لعنة لروحها وجوهرها لأن الديمقراطية بوصفها جملة من المؤسسات وأسلوباً في الحياة تُعرف كوسيلة سلمية لتوزيع السلطة توزيعاً عادلاً ومراقبتها علناً ضمن مجتمعات متداخلة من البشر وفيما بينهم يعيشون وفقاً لجملة واسعة من المعايير الأخلاقية،[1] فطبقاً للمعايير الديمقراطية، لا يمكن امتلاك وسائل صناعة القرار أو استخدامها استخداماً خاصاً. ونظراً لتغير أشكالها المؤسساتية تغيراً بعيداً، فإن الحد الأدنى الذي تقتضيه الديمقراطية كما نعهدها في الوقت الحاضر يتمثل باحترام الناس للآخرين الذين يتساوون معهم وإن اختلفوا، وينسحب مثل هذا الاحترام على حقهم في تنظيم أنفسهم في معارضة السلطات

---

(١) تم تحليل الأصول ما قبل الإغريقية للديمقراطية وتطورها العصري ومستقبلها غير المأمون، بما فيه معانيها المتغيّرة والمثيرة للجدل، تحليلاً تفصيلياً في كتابي، تاريخ الديمقراطية، وهو في مرحلة الإعداد.

القائمة، وإذ تقتضي الديمقراطية أن يبقى الناس متيقظين ومدركين لحقيقة مفادها أن مجتمعات القطيع تنجب حكومات من الذئاب على نحو نمطي؛ كما تسهّل الديمقراطية انتقاد السلطة والعمل على مسافة من سلطتها المركزية بواسطة مجتمع مدني فعال ومستقل عن المؤسسات الحكومية المسؤولة علناً، إذ توفّر الحكومة المسؤولة والمنتخبة وتوزيع السلطة ضمن المجتمع المدني حماية منظمة من الأذى أو الموت.

ويمكن ملاحظة فرادة الديمقراطيات المعاصرة في تعريفها العنف ومعالجته بمقارنتها مع الأنظمة الفاشية العائدة للماضي القريب. فكّروا ولو للحظة ببرنامج القتل النازي الرحيم (١٩٣٩ – ١٩٤١) الذي أودى بناء على أوامر هتلر بحياة ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ ألماني من الأطفال والبالغين المصابين باضطرابات عقلية أو إعاقات جسدية مستعصية. فباستعانتها بقبضة الإرهاب المنظم وتعبئة الجماهير باسم الأمة أو العِرق، تكشف هذه البرامج أن هاجس الفاشية تمثل في توحيد الناس من خلال تأثيرات العنف في السيطرة والتطهير والشفاء الذي غالباً ما يفهم من خلال استعارات «طبية» أو «جراحية».[1] في الحقيقة، يطلق العنان للغة مشابهة في البلدان الديمقراطية، لدرجة يمكن القول فيها إن اللغة المميزة للمؤسسات الديمقراطية تكمن في تأثيراتها الخفية في إسدال الستار على استخدامها للعنف، إذ هناك الكثير من الحالات الموثّقة التي تستخدم فيها حكومات ديمقراطية العنف ضد سكّانها، ويُعدّ مثل هذا العنف تطبيقاً للقانون وحماية للمصلحة العامة أو دفاعاً عن المعايير الأخلاقية ضد «الرعاع» و«المجرمين» أو «الإرهاب المناهض». كما تبرز أحياناً في الديمقراطيات استعارات طبية عندما يتحدث السياسيون عن ضربات جراحية وحجر صحي وعمليات تطهير ومكافحة «سرطان» أو «طاعون» الإرهاب.

وتجد الديمقراطيات العتيدة في هذه الألفاظ المزوّقة حرجاً، وتعدّها مفسدةً ومثيرةً للجدل. فتتسم الديمقراطية، على الجبهة الداخلية، بجنوح داخلي

---

(١) «المجتمع المدني والعنف: بعض التصورات الفكرية من منظور تاريخي»، في كتاب (من إعداد) جون كين، المجتمع المدني: منظورات برلينية (لندن ونيويورك ٢٠٠٤)، سيصدر قريباً.

قوي إلى السِّلم، مما يؤدي إلى توجّس عميق من أن ما تقوم به الشرطة والجيوش ورجالات العنف في أثناء تأدية واجباتهم الاعتيادية عملاً فاقداً للشرعية بحد ذاته. فغالباً ما يُعبر عن التوجّس العام لرجالات العنف، عند الانتقال إلى الديمقراطية، بانتقام مفاجئ أشبه بهزة أرضية، إذ يُتهم النظام القديم بالقتل العمد، ويبدأ البحث عن المفقودين، ويتم فتح المقابر الجماعية السرية، ويُحض المواطنون على سرد قصص معاناتهم؛ وتُشذب الديمقراطيات العتيدة العنف وتجعله عملاً روتينياً وتتبنى معيار الحصافة، إذ إن العنف ليس مجرد استخدام غير قانوني للقوة. وتعد الديمقراطيات، في حال تصورها تصوراً مثالياً، ذاتها أنظمة تقوم على المشاركة بالسلطة على نحو قانوني، والعاملون فيها على دراية بمخاطر العنف وبالمصالح المشتركة للسلم.

إن التخمين المميز للديمقراطيات والقائل إن الالتزام بالسلم يجعل الناس يشعرون بالأمان يترسخ بحقيقة أن العديد من المواطنين والسياسيين يشتركون بنظرة سلمية للعالم تقريباً، ولا يتوخون جميعاً الحذر مع أنهم لا يشكلون أغلبية دوماً؛ يميلون لإبراز اشمئزاز شديد من الوحشية واهتمام حقيقي بأنماط عيش الآخرين أو التزام بسيط باللباقة واحترام الآخرين بغض النظر عن مكان إقامتهم ولون بشرتهم وجنسهم وخلفيتهم الجغرافية أو الدينية. وتركز هذه الدراسة على الهشاشة والضرر المتمثلين بالصفة الإبداعية للانفتاح السلمي وعلى الأمر المثير للدهشة المتعلق بأن هذا الاحتمال يقتات على حقيقة مفادها إن الحياة اليومية للمواطنين في ديمقراطية ما تتشح عادة بعادات موروثة وأشكال روتين منظمة تبدو عادية ورتيبة، لكن رغم جاذبيتها، في الواقع لا ينبغي التسليم بها أبداً.

وتعد أشكال الروتين الوجودية المحتملة في الحياة اليومية «المادة الخام» للتمدّن، كما توصف في هذه الدراسة بمجملها. إن أعضاء ديمقراطية ما، شأنهم في ذلك شأن الكائنات البشرية جميعها، هم كائنات ذوات قامات منتصبة؛ يجدون البقاء رأساً على عقب لفترة طويلة مؤلماً، ولذلك لا يملكون فهماً مشتركاً للرأس والعقب وحسب، بل يؤثرون الاستقامة. وبفضل اللغة، يملكون مفهومات مشتركة لليسار واليمين وللسكون والحركة وطالما أنهم يملكون أجساداً وأذرعاً وأرجلاً، يستوعبون

معنى الحركة والتحطيم والرفس وتلقي ضربة من شيء ما قاس. وتصورات القيد تجد طريقها بسهولة إلى هذه الكائنات؛ فعلى نحو خاص، يكرهون الأمر عندما يحاول الآخرون منعهم من التحدث أو التنفس، أو عندما يعيقون حركتهم، أو ضربهم وإلحاق الأذى بهم بدنياً. فمثل هذه الميول متأصلة داخل شبكات سلمية من الالتزامات المسلم بها تقريباً: المحادثات والإيماءات والاستحمام والصبر والضحك والتنظيف والتسوق لأغراض مستهلكة وتخطيط الرحلات ورعاية المحاصيل والمزروعات والقلق من الدخل ومشاهدة التلفاز وقراءة الصحف وإطلاع الأطفال على العالم وجعلهم يخلدون للنوم.

ولهذا، إن للمجتمعات المتمدنة التي ترتكز عليها ديمقراطيات اليوم صلة قوية بالإرادة لتسمية العنف واحتوائه واجتثاثه وتحويله ديمقراطياً حيث يبرز وبغض النظر عن أسبابه. وإن هذه القدرة الإبداعية على نزع الصفة الطبيعية عن العنف بوصفه احتمالاً قابلاً لإزالته إزاحة سياسية من الحياة الاجتماعية والسياسية سبباً رئيساً وراء احتواء الديمقراطيات العتيدة على سجل لا تشوبه شائبة يتمثل في عدم شنها حرباً على بعضها بعضاً؛[1] وإن مواطنيها حسّاسون للغاية لهذا الأمر؛ فبتمتعهم بقدر من الحريات ضمن مجتمع مدني ما، يميلون للنظر إلى مظلماتهم من المهدّدين بحمل السلاح ومروجي الحروب بالتوجس من أن الانتشار المشترك للعنف المنظم لن يَفضّل بعضهم على حساب بعضهم الآخر وحسب، بل بالتأكيد سيغرق حريات الناس في قاع العنجهية والدم. وإن ميل الديمقراطيات لتحويل العنف ديمقراطياً يفسر أيضاً سبب براعة الديمقراطيات في كسب الحروب ضد

---

(١) ميشيل دويل، «كانط: تركات ليبرالية وشؤون خارجية»، في **الفلسفة والشؤون العامة**، ١٢، ٣-٤ (١٩٨٣)، الصفحات ٢٠٥-٣٥، ٣٢٣-٥٣. وقارنوا بين ميلفين سمول وديفيد سينغر، «نزوع أنظمة الحكم الديمقراطية للحرب»، في **مجلة القدس للدراسات الدولية**، ١، ٤، (١٩٨٣)، الصفحات ٥٠-٦٩. فيزعم المؤلّفان أنه بين عامي ١٨١٦ و ١٩٦٥ حرّضت الديمقراطيات ٥٨ بالمائة من الحروب بين الدول، إذ عُرِّفت الحروب بوصفها نزاعات عنيفة حصدت ١,٠٠٠ إنسان على الأقل. والزعم غير مقنع لأن الديمقراطيات تُعَرَّف بوصفها أنظمة حكم ليس إلاّ، يُمنح حقّ الانتخاب فيها لمجرد ١٠ بالمائة من السكان.

غرمائها المناوئين للديمقراطية، رغم تفوقهم العسكري والتقني. «سوف نكسب هذه الحرب لأننا مازلنا بلداً ديمقراطياً لأن نظرة النقد مازالت مسلطة على الذين قد ينزلقون نحو أساليب تفتقر للإرادة والأصالة،»[1] كتب صحفي مرموق في الوقت الذي واجه فيه البريطانيون الاحتمال المشؤوم للاحتلال الفاشي.

وإن كراهية الديمقراطيات هذه للعنف معروفة للغاية، إلا أنها وللأسف لاتمثل نهاية القصة، إذ ترغم الديمقراطيات كلها كما نعهدها الآن وكما وُجدت في الماضي للعب لعبة ألغاز بعنف الآخرين، على سبيل المثال، المرتزقة والديكتاتوريين والجيوش والعصابات وشبكات الإرهابيين المزوّدين بأسلحة مختلفة من العنف مستعدين لاستخدامها ضد الديمقراطيين حيثما برزت وجوههم. فتقوم الحكومات الديمقراطية، كلما تمكنت من القيام به دون مساءلة، بتأمين دعم سري لمتسلطين دمويين مثل عيدي أمين وجوزيف موبوتو وصدام حسين وشاه إيران وذلك بعد إرضائها بصفقات تجارية وحسابات جيوسياسية. وتجد الديمقراطيات نفسها، بمواجهتها لعنف مناهضيها، محاصرة ضمن لغز محير – أي متى أو كيف تطور وسائل عنفها الذاتية وتنشرها لصد عنف الآخرين وإبادتهم. وبما إن الديمقراطيات ميالة للسلم، فهي حساسة بصورة غير معهودة لوقوعه المهدد أو الفعلي في مكان آخر، إذ تتعرض أجزاؤها وسياسيوها وقادتها للضغط لمخر البحار بالسفن ونقل آلاف الجنود جواً إلى أماكن على اليابسة يتعرض فيها الغرباء إلى أعمال وحشية جهنمية. وتجد الديمقراطيات صعوبة في تفادي هذه الأعمال الشنيعة. ففي حال تنحّت جانباً ولم تقم بأي عمل – كما فعلت الديمقراطيات جميعها عندما ارتكب الجيش الإندونيسي مجازر جماعية بحق مواطني تيمور الشرقية – عندها سوف تتّهم بازدواجية المعايير واللامبالاة الوحشية. ومن ناحية أخرى، في حال قيام الديمقراطيات «بتدخل إنساني» – على سبيل المثال، تدخل الهند في شرقي باكستان – عندها سوف تُتهم بالتدخل في شؤون الآخرين والتصرف تصرفاً «غير ديمقراطي» بإيساع مناوئيها عنفاً.

---

(١) مقتبسة من مقابلة مع مايكل فوت، «حزب العمال القديم»، صحيفة الإندبيندنت أون صندي، لندن ٢٠ تموز ٢٠٠٣، ص ١٠ (تعود الأصلية إلى عام ١٩٤٠).

إن الديمقراطيات عرضة لمناقضة نفسها خصوصاً عندما توجّه الأعمال الوحشية بإتجاهها، فبنيتها ذات السلطة المفتوحة لن تساعد مناهضيها العنيفين للعمل كالديدان بين الناس وحسب، بل يساعد انفتاحها على بروز أحزاب وقادة يسعون للانتقام ويقطعون عهداً معظما باجتثاث العنف، وبقيامهم بذلك يُغوون للتصرف مثل الكابتن إيهاب، المصاب بالهوس الأحادي، الذي يصطاد شيئاً مخيفاً وكريهاً في أصقاع الأرض جميعها ليتلقى هزيمة ساحقة ليس إلا (وهنا يمكن استخلاص الكثير من العبر من رواية هيرمان ميلفيل موبي ديك *Moby Dick*. ولحسن الحظ تميل الديمقراطيات لفرض قيود على «ادعاء صلاح النفس المقزز» (رينولد نايبور) للقادة المتكلفين الذين يمارسون الكذب ويضخمون الأخطار ويبحثون عن ضحايا بديلة ويؤازرون «الخير» ضد «الشر» – كل هذا بفضل المظاهرات الشعبية ووسائل الاتصالات والسلطات القضائية المؤثرة. إن استراتيجيتهم الجليلة في التعامل مع العنيفين تعاملاً عنيفاً مشكوك فيها في محاكم الرأي العام، فوسائل الإعلام تغطي أعمالهم علناً، ولهذا السبب غالباً ما يصبح هؤلاء القادة مثيرين للجدل علناً، ويولّد سلوكهم الانزعاج، ولسبب وجيه. إن الكثيرين داخل الديمقراطيات العتيدة اليوم يدركون أو يعرفون الحكم الذي أول ما شهدته الديمقراطيات والتجمعات القديمة في بابل وفينيقيا وبلاد الإغريق؛ إن الطرائق المؤدية إلى بر العنف مشوبة بكذب سافر وصلف وجثث، وتثبت بمجملها صعوبة على سكان الديمقراطية من الناحية العاطفية، إذ لا يتعرضون لاتهامات منغصة حيال ازدواجية معاييرهم الذاتية أو «خبثهم» المطلق وحسب، بل إلى إمكانية استغلال الديمقراطية لهزيمة الديمقراطية بفرض قوانين طوارئ تتحول في نهاية المطاف إلى شكل من أشكال الديكتاتورية العسكرية. ففي [كتابي] **تصورات عن العنف** (١٩٩٦)، شكوت منذ بضعة سنوات من ندرة التصور السياسي لأسباب العنف وتأثيراته وخصائصه المعاصرة. وقتئذ، عُدَّ العنف عملاً غير مطلوب إلا أنه متعمد أو شبه متعمد بانتهاك بدني لجسد شخص ما سبق له أن عاش «بأمان.» وفي حينها، كُتب لمحاولات إثارة النقاش حول معنى العنف والسياسة أو مغزاهما أن تتعثر في مستنقعات الالتباس الدلالي أو اللامبالاة السياسية أو خيارات أكاديمية قوية

لمناقشة نظريات العدل وعضوية الجاليات أو تاريخ اللغات السياسية شبه الميتة. وبالطبع، كان هناك العديد من الدراسات لحروب ساخنة وحروب باردة وحروب أهلية ونزاعات عنيفة أخرى، إلا أن التصور السياسي الشامل وأشكال العنف وأسبابه وتأثيراته لم يعد بذي اهتمام فكري كبير، باستثناء عملين لافتين(1) يتمثلان بكتاب هانا آرِنت النموذجي **عن العنف**، وانغماس جوديث شكلار بالوحشية.

وبهذا القدر، شرع **كتاب تصورات عن العنف** في كسر هذا الصمت الكئيب مستهِلاً بفضح جذوره ضمن مستنقع مضطرب من تحاملات وافتراضات مميزة لم ينطق بها، فعلى سبيل المثال، نوّه إلى أن العنف يهز أحاسيسنا لدرجة تسبب النسيان والحرج أو الصمت. وبالنسبة إلى الشخص المتمدّن على وجه الخصوص، ليس العنف موضوعاً شيقاً، بل إنه على درجة من البشاعة تجعل حتى أكثر المفكرين تفاؤلاً متشائماً، وطالما أن المتفائلين يكتبون كتابة رديئة (على حد تعبير فاليري) ويميل المتشائمون إلى العزوف عن الكتابة كلياً، يمكن تفهّم صمت بعض فصول مهنة النظرية السياسية عن العنف. كما بحث **تصورات عن العنف** في أسباب أخرى وراء جمود الخيال السياسي حيال العنف حينها، إذ أشار إلى أن اندلاع أعمال العنف يعكر صفو الخيال لدرجة تُسبب فيها مبدأ البراغماتية، بمعنى أنه يمكن حل المشكلات المعنية على وجه السرعة باستخدام وسائل مثل الاعتقال والمحاكمة والحبس والقانون الجنائي والتحليل السريري أو التدخل الأمني أو العسكري. وغالباً ما يغذي مبدأ البراغماتية السطحية هذا معتقدات أخرى بما فيها الافتراض القائل إن الطبيعة البشرية ميالة إلى العنف، ولهذا السبب تحتكر هيئة مسلحة مثل الدولة وسائله احتكاراً لا مناص منه ودون أية مساءلات لاحقة.

وثمة إشارات بأن هذا الاعتقاد الأخير (أو الانطباع الملتبس) القائل إن العنف عنصر «طبيعي» ومتجذر تجذراً عميقاً في الحالة البشرية في تصاعد في الوقت الراهن. ولأسباب تتعلق بسرعة تلاشي نشوة ما بعد الحرب الباردة (وكما

---

(1) هانا آرنت، عن العنف (نيويورك ولندن ١٩٦٩)؛ جوديث شكلار، «وضع الوحشية أولاً»، في الآثام العادية (كيمبردج، ماساتشوستس ولندن ١٩٨٤)، الصفحات ٧-٤٤.

هو مبين في الصفحات اللاحقة) وبسبب «مثلث العنف» الخَطِر الجاثم على العالم برمته على وجه الخصوص، يشعر الكثيرون أن العنف ومخاطره صفة حتمية لعالمنا كما هو عليه؛ ويبدو أن العنف عاد ليجثم هنا بصورة مقلقة. فالتقرير العالمي الأول عن العنف (والمنشور عام ٢٠٠٢) يحمل أنباءً لا تسر – إذ يعاني ما يزيد عن ١,٦ مليون إنسان من موت عنيف سنوياً، وبمعدل وسطي يُقتل ما يزيد عن ١,٤٠٠ إنسان يومياً؛ ويُقتل ٣٥ إنسان كل ساعة تقريباً جراء نزاع مسلح؛ فقد تعرض ربع نساء العالم لعنف جنسي على يدي «شريك حميم.»(١) ويستفيد الصحفيون العاملون في حقل وسائل الإعلام كالتلفاز على وجه الخصوص من هذه الأرقام. وبإطلاقهم العنان لدوافع مختلفة، يساعدون على تأكيد الانطباع القائل إن عالمنا أضحى أكثر عنفاً من ذي قبل إلى درجة أن العنف بات أمراً طبيعياً– أي ثابتاً رهيباً من ثوابت الحالة البشرية؛ فقد استوحى مناصرو العنف ما ينبغي القيام به وتشبثوا بالنص وارتقوا إلى مستوى الحدث، فكأن إثبات أن البشر مخلوقات جبانة بنذالة يجعل من أعمال العنف أعمالاً أدبية، إذ يتم التحضير للتفجيرات ونشر الخوف والأذى والموت بعناية من أجل جمهور عالمي. وبهذا، نحن نعيش في زمن تنهال فيه التقارير عن العنف من أصقاع الأرض كلها بمجرد أن يعقب الليل النهار، ويكثر فيه الحديث عن التعامل مع العنف «بحزم» والدعوات لشن «حرب» ضد أشكاله الخطرة. وإن القناعة القديمة المعبَّر عنها في نظرية «مناطق السلام الديمقراطية» التي افترضت أنّ المجتمعات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا لم تعد متأثرة بالعنف تأثراً جدياً وأنّ نظريات العنف تفقد بالضرورة مبررات وجودها، يُطاح بمثل هذه القناعة على أديم الأرض مجروحة ومرتعشة.

وتذكّر هذه الدراسة، بالتركيز على صفة العنف الطارئة، القراء بأن الاعتقاد القائل إن العنف «طبيعي» –وهو موقف متأصل عند كل فرد أو موقف متجدد إما للناس أو للكائنات بمجملها – محدَّد تاريخياً ومناهض للديمقراطية إلى حد بعيد. لهذا تتصادم هذه الدراسة مع الجهد الفطن الذي يتناول العنف بوصفه صفة عالمية

(١) التقرير العالمي عن العنف والصحة (جنيف ٢٠٠٢)
و *www.who.int/violence-inquiry-prevention*

للحالة البشرية. ففي كتابه العنف والمقدّس (١٩٧٢)،[١] يطرح رينيه جيرار جانبا السبل العديدة التي تحول فيها الديمقراطيات العنف تحويلاً ديمقراطياً. فعندما تزدهر الديمقراطيات، تشكك بالتفكير السطحي حول العنف؛ وإن معنى المصطلح بحد ذاته مردود عليه ومرن على نحو كاف ليشمل أعمال وصفت أو أدينت في حينها بأنها عنيفة، الأمر الذي يعني أنها تنتهك نواميس التمدّن الديمقراطية. كما تميل الديمقراطيات إلى إرساء إجراءات – مثل انتخابات دورية ورجال شرطة بالزي الرسمي عرضة لإجراءات تأديبية وقوانين ضد انتهاك الجسد وخطوط هاتفية للدردشة وتحريات رسمية وحرية التجمع في الأماكن العامة وحرية الصحافة والتحكم بالقوات المسلحة تحكماً مدنياً – الغرض منها ليس أن يلقى من تعرض للعنف أذناً صاغيةً دون تحيز وتعويضاً عادلاً وحسب، بل أن يُشهَّر بأولئك المسؤولين عن وسائل العنف، وأن يكونوا مسؤولين أمام الآخرين وعرضة للعزل من مناصبهم بالوسائل السلمية. وعندما تبلي بلاء حسناً، تساعد الديمقراطيات نقادها في تسمية المؤسسات التي تلحق العنف بضحاياها باستخدام مسميات معسولة مثل «الاجتهاد» و«العدالة»[٢] والتشهير بها – مؤسسات على شاكلة المحاكم والسجون. إن ما يُدعى ديمقراطية في يومنا هذا هو جملة من الأساليب الفريدة وغير المعصومة تاريخياً لمشاركة السلطة مشاركة سلمية ينضح

---

(١) تمت ترجمته رينيه جيرار، **العنف والمقدّس** (لندن ١٩٨٨)، خصوصاً الباب ١؛ وانظر اسهاماته أيضاً في كتاب من تأليف رينيه جيرار وآخرين، **العنف اليوم، والعنف الدائم** (لوزان ٢٠٠٠)، الصفحات ١٣–٢٦.

(٢) انظر تعليقات روبرت إم كوفر المثيرة في «العنف والكلمة»، **مجلة ييل القانونية**، ٩٥ (١٩٨٦)، الصفحات ١٦٠١–٢٩، وانتقاد «وسائل القوة» في الديمقراطيات القائمة فعلياً في كتاب إيلدريدج كليفر، **روح على الجليد** (لندن ١٩٦٨)، ص ١٢٨: «يستخدمون القوة ليجعلوك تقوم بما قرّره صانعي القرار بضرورة قيامك به... ويعاقبوك، ولديهم زنازين وسجون لاحتجازك، ويصدرون الأحكام؛ فلن يدَعوك ترحل عندما تريد ذلك، إذ يتعين عليك أن تبقى ثابتاً في مكانك إلى أن يقولوا كلمتهم؛ وإذا كانت أمك تحتضر، لا يمكنك الذهاب إلى جانب فراشها لتوديعها أو إلى جانب قبرها لتراها توارى الثرى».

من وصف جيرار للعنف؛ يُقر جيرار بعدم تواجد مباشر ودائم للعنف في شؤون البشر (تُرك المصطلح بلا تعريف، إلا أنه يبدو متماهياً مع الدم)، بل يرتدي [العنف] أقنعة رمزية (دينية على وجه الخصوص) وقد يبرز في صيغته التنكرية كي يختفي أو كي يظهر بصورة حميدة. فعلى حد تعبير جيرار، ثمة أوقات يبرز فيها العنف بشكل مرعب زارعاً البذور السامة للفوضى والدمار على نحو لامبرر له. وفي أوقات أخرى، ينتطح العنف بوصفه صانعاً للسلام مقدماً الثمار الطيبة للعدالة والمصالحة. ومع هذا، وفي جميع الأوقات، يعد العنف مصاحباً ثابتاً للشؤون البشرية. لهذا السبب، يمكن حماية المجتمعات من عنفها الذاتي بانتقاء ضحايا بديلة خارج نطاقها. فقد تضع المجتمعات العصرية المتمدّنة حداً لممارسة «الانتقام الدائم» إلا أنها تقوم أيضاً على أنظمة قضائية تُنزل العنف بحق المُدانين؛ فثمة خيط مشترك يتخلّل أيّ إجراء متعارف عليه ومصمَّم لوضع حد للعنف؛ ويكمن هذا الخيط في العنف عينه. ويختم جيرار قائلاً: «كلما ازداد نضال الناس لكبح جماح دوافعهم العنيفة، ازدهرت هذه الدوافع؛ فالأسلحة ذاتها التي تُستخدم لمكافحة العنف تُوجَّه ضد مستخدميها، فالعنف مثل نار متأججة تقتات على الأشياء عينها المعنية بإخماد لهيبها».

ويركز كتاب **العنف والديمقراطية** على هذا النوع من الاستدلال لأن له جذوره الأصلية في بدايات الفكر السياسي الحديث ولأن تأثير هذا الاستدلال يستعيد مكانته في يومنا هذا أيضاً. «إن الحروب مثل الوفيات، ففي حين يمكن تأجيلها، إلا أنها ستقع عندما يحين أوانها ولا يمكن تفاديها في نهاية المطاف.» ويختم المؤلف تحقيقاً ملحمياً في مستقبل الدول الإقليمية ويسعى لإثبات ما ذهب إليه من خلال ما ورد في عبارات للكاتب البولوني المولد جوزيف كونراد: «لا بد أن يكون تاريخ الحياة على الأرض في المثال الأخير تاريخ حرب لا هوادة فيها بالفعل. فلا أصحابه ولا آلهته ولا عواطفه سوف تدع المرء وشأنه.»[١] وبالمعنى نفسه، تذهب

(١) مستشهد به في كتاب فيليب بوبيت، درع أخيل. حرب وسلام ومجرى التاريخ، (لندن ونيويورك ٢٠٠٢)، ص. ٨١٩.

نظرية ماركس (الموجزة في كتاب رأس المال) إلى أنه في الفتح التاريخي الحقيقي، تلعب العبودية والسرقة والجريمة والعنف الدور الأعظم على نحو سيء، وقوله المأثور إن «العنف هو القابلة القانونية لكل مجتمع قديم يحمل بداخله مجتمعاً جديداً» وجد طريقه بسهولة في المياه الحديثة. فإنه أنموذج لقناعة مزهوة بنفسها نشأتها مرتبطة بنشوء الغرب وبولادة الدول الإقليمية والإمبراطوريات الحديثة، القناعة القائلة إن العنف صفة لازمة من صفات الشؤون البشرية، ويمتلك عقلاً بحد ذاته، ويعري الطبيعة «الحقيقية» للكائنات البشرية ونضالاتها التاريخية.

ويخلص العديد من المراقبين (رينيه جيرار كواحد من بين الكثيرين)، نظراً لانبهارهم بهذه القناعة، إلى أن الأنظمة السياسية جميعها ترتكز على العنف، ويكمن هدفها «الحقيقي» أو «النهائي» في احتواء طاقات الآخرين العنيفة. وذهب مراقبون آخرون إلى أبعد من ذلك إما بتبجيل العنف أو التركيز على تأثيراته التطهيرية أو السامية في الكائنات البشرية، إذ يُعَدّ العنف من الناحيتين الجماليّة والوظيفيّة وسيلة رائعة لتحقيق غايات بشرية عظمى. وإن الحقيقة الجلية أن العنف بوصفه وسيلة رائعة قد ينحدر ليصبح غاية مَرضِيّة بحد ذاتها أمر لا يعني هؤلاء المراقبين، فالعنف موضع احترام وأمل، وفاتن بلا حدود، وقوة تطهير إيجابية بمجملها في إسطبلات الشؤون البشرية المليئة بالقذارة. ويمكن لسلسلة الفكر التي تفترض أن العنف «شبيه «برمح أخيل» أن تُبرئ الجراح التي سببتها» (جان بول سارتر) بوصفها مخاضاً لبداية العالم الحديث. إن حجته القائلة إنه «لا يمكن أن تُعدَّ العجّة من غير أن تكسر البيض،» (لينين) «والسلطة السياسية تنتج عن ماسورة البندقية،» (ماو تسي تونغ) «والعنف أميركياً مثل فطيرة محشوة بالكرز،» (راب براون) أو «العنف ضروري بسبب «اقتراب يوم القيامة» (أسامة بن لادن) غابت عن الفكر السياسي الأوروبي غياباً تاماً. لخمسة قرون خلت وقبل عام ١٥٠٠، وبمعونة مفكرين مرموقين مثل أوغسطين وابن خلدون، أولئك الذين عابوا الموضوع، تناولوه على أساس «العنف العادل،» وأصروا أنه رغم الدور الذي يلعبه العنف في الشؤون البشرية، يبقى مجرد وسيلة بحاجة إلى غاية عالمية تسوغه دوماً، وبدورها تفرض قيوداً صارمة على استخدامه.

صحيح أن الذين قلّبوا فكرة العنف في أذهانهم كانوا ميالين أحياناً إلى التحدث على نحو غير دقيق بوصفهم العنف كمطور للفضائل النبيلة المتمثلة بالبطولة والتسامح بين الشباب، على سبيل المثال لا الحصر. ومع هذا، اتسمت الخطابات عن العنف بصرامة أشد من هذه من الناحية الأخلاقية، إذ أُمطرت بوابل من «عليكَ» و«إيّاك»، ودعوات (من قبل المسلمين) للإصلاح السلمي، وتحذيرات من مخاطر الفوضى والفتنة، و(كما هي الحال في مفهوم الدارما يودا في الهندوسية والسيخيّة) يتحدثون عن الواجبات تجاه الآخرين وقوانين صارمة لضبط النظام الاجتماعي والعدل، إذ عُد العنف مشروعاً في حال تم التصريح عن النية في استخدامه تصريحاً علنياً من قبل السلطات الروحية والزمنية التي تتوخى الانتصار من خلال استخدامه؛ كما عُد مجرد وسيلة الحل الأخير، وعملاً لتصويب انتهاكات سابقة، وعُد العنف منهجاً موزوناً لتفادي الخنوع، ولاحترام التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين والحفاظ عليه.

وإن محاولة هذه الدراسة التفكير بالعنف ديمقراطياً – بوصفه طارئاً على أساس كل من تاريخ نمو البشر وتاريخ الأجيال وبعَدِّه مؤسفاً دوماً وقابلاً للاستئصال من نمط الحياة السياسية والاجتماعية – ليست مجرد جهد لإعادة إحياء العرف القائم على منطق العنف العادل الذي سعى لتحصين العنف. وانطلاقاً من الدمار التقني الذي تمتلكه وسائل العنف اليوم، يبقى فرض القيود العملية وحجج الإثبات الفلسفية على عنف لا حدود له مهماً. ومع هذا، إن نهج هذه الدراسة أكثر راديكالية بمجمله؛ وإن دفاعه عن فكرة أنه يمكن «تحويل العنف تحويلاً ديمقراطياً» – وأن وسائل العنف ومؤسساته ينبغي أن تكون مسؤولة علناً، وأنه ينبغي استئصال العنف الزائد من العالم – يسلك طريقاً جديداً بين السلمية العقائدية ومبادئ الحرب العادلة وما يتعداهما. وخلافاً للفكر التقليدي القائم على العنف العادل، لا تفترض هذه الدراسة أنه يحق لرجال الدولة ورجال الدين والفلاسفة – على حساب جماهير الفكر الحر – احتكار السجال حول طبيعة العنف وخصائصه. كما ينبذ مؤلِّف **العنف والديمقراطية** الافتراض الجامح الذي تشترك فيه مبادئ

العنف العادلة كلها ومعظم الأشكال السلمية أن ثمة مبادئ عالمية أولية تلقننا كيف نفكر ونتصرف. وتطرح هذه الدراسة تساؤلات مختلفة وتقدّم اقتراحات مختلفة، وتقوم بذلك بانشغالها ببعض الآثار الأدبية الحديثة حول هذا الموضوع؛ ويتفاعل كتاب **العنف والديمقراطية** مع دفاع جورج سوريل النقابي في كتابه **تصورات عن العنف** (١٩٠٨) عن حركة العمال ويقف ضدها، وفي مقالة لـــ والتر بنيامين عن القانون والعدالة والعنف بعنوان «حول انتقاد العنف» (١٩٢١). كما يحاول حل مشكلة مساعي هانا آرنت للتفريق بين العنف والسلطة في كتابها **عن العنف** (١٩٦٩)، ويختلف مع فرانتس فانون في تهجمه على تبرئة الاستعمار في كتابه **البؤساء في الأرض** (١٩٦١)، وخصوصاً إصراره على حق الذين لا حول لهم ولا قوة قتل مضطهديهم لأن القيام بذلك يعني ضرب عصفورين بحجر واحد: المستبِّد الداخلي والمستبِّد الخارجي. كما أثيرت الشكوك حول منطق مايكل والترر في كتابه **الحروب العادلة وغير العادلة** (١٩٧٧) الذي يتناول مركزية الحقوق والدولة تناولاً ضيقاً، بالإضافة إلى معالجة العنف والتضحية والطقس الديني معالجة مختلفة في كتاب رينيه جيرار **العنف المقدس** (١٩٧٢).

ويمكن مطالعة كتاب **العنف والديمقراطية** بوصفه رداً على كل هذه الأعمال، مستعيناً بما قدمته علومٌ مثل الأنثروبولوجيا والتاريخ والتحليل النفسي من رؤى ثاقبة، إذ يسعى في ظل الظروف التاريخية المتغيرة لإجراء تمحيص عملي للتهديدات الرئيسة التي يفرضها العنف على الطرائق الديمقراطية في العيش. تنظر هذه الدراسة في قضايا تصورية تعنى بمعنى العنف، محاولة التأثر بالنزعات التاريخية المتغيرة ولفت الانتباه إلى بعض المسائل الاستراتيجية والمعيارية الجوهرية، بما فيها الحاجة الماسة للتفكير بالمعالجات الممكنة والمتنوعة للعنف تفكيراً ديمقراطياً؛ يقتضي هذا التفكير الاعتراف بعدم وجود مادة وحيدة (كثاني كربونات الصوديوم أو البلوتونيوم ٢٣٩) تدعى العنف. فالعنف يبرز بأشكال واسعة للغاية، بدءاً من البصق وعضة المحبة غير المرغوب فيها وضرب الأولاد والنشل بالقوة في الشوارع

وانتهاءً بالتجمعات المشاغبة والاغتيالات السياسية وجرائم معسكرات الاعتقال والهجمات الإرهابية؛ وتتوسط أدواتٍ تقنيةً تتراوح بين الحجارة والقنابل الحارقة (المولوتوف) والرصاص المطاطي وقاذفات القنابل المتخفيّة والدبابات والأسلحة النووية عالية الدقة. وقد يكون للعنف وظائف عديدة. فمن من موقع الأفراد أو الجماعات بمجملها، قد يكون شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس أو اكتشاف الذات أو إثباتها أو تدميرها؛ وقد يكون عملاً جنونياً للهروب من الواقع، وانتقاماً دنيوياً معداً إعداداً لا رحمة فيه، ووسيلة لتحقيق غايات معينة، أو نمطاً من التواصل مع الآخرين، أو حتى شكلاً ممتعاً من أشكال اللعب بحياة الآخرين على نحو منحرف.

كما تسعى هذه الدراسة لإرساء عادات ديمقراطية للعقل والقلب بطرائق بسيطة. وتهدف لتوليد أفكار جديدة، وتوجيه التحقيقات باتجاهات جديدة، إضافة للاستفسار عن كيفية «نزع الصفة الطبيعية» عن العنف وممارسيه – أي جعله تابعاً للمؤسسات ولطرائق العيش الديمقراطية. بهذا المعنى، يهدف كتاب **العنف والديمقراطية** لمناهضة الشعور المتنامي القائل بأن عالمنا آخذ في طريقه للانهيار، وأن الديمقراطية قد لا تعمّر طويلاً. وفي الوقت الذي يتم فيه جمع الكثير من الأدلة، قد يثبت مثلث العنف الجديد وأشكال أخرى من اللامدنية نبوءة كساندرا(*)– بأن الديمقراطية كما نعهدها الآن تمر بمرحلة عصيبة، أو أنه يتحتم عليها أن تكون ضعيفة أو محطمة – ويصر كتاب **العنف والديمقراطية** أن تلك المحصلة من نافلة القول، فهو بذلك يشجع القراء على التفكير بشكل جريء، والتفكير بألم – أي الرفض السياسي لفكرة التخلّي عن الشفقة شبه الغريزية التي تتملك الذين يشهدون انتهاكاً بدنياً للآخرين.

---

(١) ابنة بريام، ملك طروادة، أحبها أبولو ومنحها القدرة على التنبؤ لكن دون أية مصداقية. لذلك يُستخدم الاسم عند الإشارة إلى أي شخص يعبر عن آراء تعيسة تعنى بالمستقبل السياسي أو الاجتماعي ولا يلقى آذان صاغية [المترجم].

بنادق وإرهابيون

أمّا اليوم، فالمأساة جماعية

ألبير كامو (١٩٤٦)

البندقية والقنبلة:

كتب جورج أورويل بعد القصف الذري لهيروشيما وناغازاكي بفترة وجيزة: «تَمَثّل عصر الديمقراطية العظيم وحق تقرير المصير الوطني بعصر البندقية؛» ثم أردف منوهاً بأن قدوم العصر النووي دفع بالإنسانية إلى نظام أكثر اختلافاً وتعاسةً. وتابع أورويل: «لو اكتشفنا أن القنبلة الذرية أمر رخيص يُصنع بيسر كما تُصنع دراجة هوائية أو ساعة منبّه، لأُجبِرنا على العودة إلى البربرية، إلا أنه من ناحية أخرى قد يعني نهاية السيادة الوطنية ومركزية الدولة البوليسية؛» في الواقع، إن لتكنولوجيا الأسلحة النووية الضخمة تأثيرات مختلفة، إذ حُولت القنبلة من نبوءة دينية إلى احتمال واقعي، وجعلت من التحطيم العنيف لبقية الدول الديمقراطية ومجتمعاتها المتحضرة جميعاً أمراً يمكن تصوره. فالبندقية تفتقر للدقة، إلا أنه يمكن التحكم بها. ويجازف الكائن البشري، بالنسبة إلى أورويل، بتحطيم ذاته بأسلحته الذاتية الغريبة أو بتحطيم الديمقراطية بنوع جديد من العبودية يلفّه سلام «حرب باردة» لا يعدّ هو الآخر سلاماً على الإطلاق. ثم يخلص قائلاً: «بالنظر إلى العالم بمجمله لعدة عقود، لم يكن الانسياق نحو

الفوضى، بل نحو إعادة فرض العبودية فى دولة منيعة الجانب وفي حالة «حرب باردة» دائمة مع جيرانها[1]».

فكانت ملاحظات أورويل حاذقة، إذ استوعب الأخطار العالمية بالغة الأهمية التي تفرضها الأسلحة النووية؛ كما أشارت إلى العلاقة الوثيقة بين العنف والديمقراطية، وعلى وجه الخصوص الأخطار العامة التي يفرضها العنف بأشكاله المختلفة على طرائق الديمقراطية في العيش. فكما عرف أورويل من تجربته الشخصية المرّة، لم يكن نصف القرن الذي سبق هيروشيما وناغازاكي فردوساً. وكما توقّع، لم تكن السنون اللاحقة أحسن حالاً. فأثبت القرن العشرون أنه الأشنع في قضايا العنف على الإطلاق من خلال الحروب الشاملة والأسلحة الكيماوية وحروب الإبادة الجماعية والمدن المدمَّرة بالقنابل ومعسكرات الاعتقال ونشر الأوبئة نتيجة سفك الدماء؛ لقد شهد ذلك القرن بمجمله ما يتعدى حصته من العنف المدبر وغير المدبر. فكان من أكثر القرون فتكاً في التاريخ الموثّق، على حد تعبير الإحصائيين. فقد كان عدد القتلى المقدر بـ ١٨٧ مليون روحاً مكافئاً لما يزيد عن عُشر سكان العالم عام ١٩١٣؛[2] فقد كان قرن انهيار الإمبراطوريات والثورات، وبالتالي الطمس العنيف لحدود العنف بين الدول ونزاعاتها الداخلية العنيفة (أي الحروب الأهلية)؛ كما كان قرناً تحمّل فيه المدنيون العبء الأكبر من وزر الحروب؛ وأصبحوا الأهداف المفضلة للحسابات العسكرية بوصفهم دمى عاجزة على مسرح الوحشية. وخلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨)، شكل المدنيون واحداً على عشرين من نسبة الضحايا، وارتفعت النسبة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) إلى ثلثين. أما هذه الأيام، فيشكل المدنيون تسعة أعشار ضحايا الحروب.

---

(١) جورج أورويل، «أنتم والقنبلة الذرية»، تريبيون، ١٩ أكتوبر ١٩٤٥، أعيدت طباعتها في **مختارات من الدراسات القصيرة والصحافة: ١٩٣١–١٩٤٩** (لندن ١٩٨١)، ص ٧١٥.

(٢) إيريك هوبشوم، «الحرب والسلم في القرن العشرين»، سلسلة لندن لمراجعة الكتب ٢١، فبراير ٢٠٠٢، الصفحات ١٦–١٨.

فقد شرع مؤرخو العنف بتسجيل قصص الشجعان الذين ناضلوا من أجل النجاة من عواصفه القوية، على حد تعبير إرنست يونغر: أي بناؤو الأنفاق في أحياء الجاليات الفقيرة الذين يحفرون ليخدعوا الذين خططوا لإبادتهم إبادة جماعية، ونسوة ثكلى يحملن أوشحة بيضاء مطبوع عليها أسماء أحبائهن ويقفن بصمت في ظلال دولة إرهابية، وقرويون تعرضوا للتطهير العرقي يندبون أحبتهم ويذرفون الدموع على تدمير بيوتهم ومزارعهم ويصلّون ألا يدمر الغزاة محاصيلهم، والرهبان البوذيون بلباسهم القرمزي يرقبون بصمت الأعمال الوحشية التي ينزلها جنود همجيون بالأبرياء، وموظفو المكاتب يمسكون بأيدي بعضهم بعضاً ويقفزون إلى حتفهم من ناطحة سحاب منهارة. ومما لا شك فيه أن الصور الناصعة عن البطولة تثبت أنها لافتة للنظر بالنسبة إلى الأجيال المستقبلية، ومرد هذا إلى كمّ هائل من الأعمال الوحشية التي تلقي بظلالها على المؤسسات وسبل العيش الديمقراطية – أي الوحشية المتمثلة بخنادق السوم(*) التي امتزج فيها اللحم بالتراب ليجعل منه وحلاً ذي لون قرنفلي – رمادي، واحتراق الجثث وإعادة تدويرها على نحو يمكن فيه تحويلها إلى بارود لزيادة الهياكل العظمية من الأعداء المتوقعين، واستخدام الجلاّد المعذِّب أدوات معتبرة مثل الصعق الكهربائي والمحاقن والأدوات التي تُستعمل لإقحام جرذان قارضة وخادشة داخل الضحايا، والعسكريون الذين كانوا يقذفون الجثث المخدرة والمقتولة من الشباب والشابات من الحوّامات والطائرات إلى أعماق المحيط، واللحم النازف والوجوه المتورمة جرّاء قنبلة فاق وهجها وهج الشمس.

شئنا أم أبينا، فقد أضحت هذه الرموز السالفة المعبرة عن قرن طويل من العنف جزءاً من تاريخنا المعاش لا رجعة فيه، إذ لا يمكن نسيان صور الأعمال الوحشية بسهولة، مما يعلل الحاجة إلى وضعها في منظورها التاريخي، وهذا ما

(*) يعد وادي السوم في شمال فرنسا الساحة التي جرت فيها معركة كبرى أبان الحرب العالمية الأولى والتي أسفرت عن ما يزيد عن مليون إصابة [المترجم].

سعى إليه بعضهم خلال العقد الماضي باللجوء إلى قضية ترضية تدعى نظرية السلم الديمقراطي. فبعد قرن مرعب من العنف، يقول الداعون إليه إن العالم قد أضحى الآن منقسماً إلى منطقتين: منطقة أمن واستقرار ديمقراطية، و«مجتمع آمن» منفتح ومزدهر يشكل سُبع سكان العالم ومجمل قوته، مجتمع لم تعد فيه حسابات «الأمن القومي» والقوة العسكرية ووسائل الحربْ أدوات للسياسة، قطعة من الأرض يعد فيها السلم الأهلي والديمقراطية البرلمانية المثل الذي يُحتذى به؛ وبقية العالم – أي منطقة فوضى واضطراب عنيفة متورطة في حروب وإمارات حروب ومجاعة وغياب للقوانين تورطاً ميؤوساً منه، منطقة التحضّر والاستقرار فيها مجرد ألفاظ لأن حياة الناس «مرهونة بالانقلابات والثورات والحروب الأهلية والدولية والمجازر الداخلية والقمع الدموي[1]».

فلا تفترض نظرية الأمن والاستقرار الديمقراطي بأن العنف آخذ بالتلاشي وحسب، بل إنه مشكلة خارجية، وتهديد مارق على المؤسسات وسبل التعايش السلمي والديمقراطية؛ وهذه النظرية غير مقنعة. وبالنسبة إلى المواطنين الذين يعيشون في ما يعرف بمنطقة الحزام الديمقراطي للسلام، لاينقسم العالم انقساماً دقيقاً إلى منطقتين، آمنة وعنيفة. وبالطبع، تنطبق الحكمة القديمة القائلة إن الديمقراطيات العتيدة لا تحارب بعضها بعضاً، إلا أن هذا لا يعني أن الديمقراطيات قد تتجاهل العنف أو تعده ظاهرة هامشية. وتكمن الحقيقة في أن النزعات المختلفة تتواطأ على زعزعة الصورة المريحة لأمن واستقرار ديمقراطي. فمعظمها طيّ النسيان، بما فيها العلاقات الوثيقة بين العالمين القائمين على إنتاج السلاح الكوني (المقدر حالياً بـــ ٤٠ بليون دولار سنوياً) وتجارة المخدرات التي يغلب عليها العنف. وكما هي الحال في النزاعات الناشئة عن التفوق العسكري للولايات المتحدة، وفي الأقاليم الخارقة للقانون خرقاً عنيفاً – أي مناطق خطرة مثل ضاحية ستراسبورغ (Neuhof)

---

(١) ماكس سينغر وآرون ويلدافسكي، **النظام العالمي الحقيقي: مناطق الأمن / ومناطق الاضطراب** (تشاتام، نيوجيرسي ١٩٩٣)، الباب ١.

والضاحية الجنوبية الوسطى في لوس آنجلوس أو مدن مدمَّرة مثل أحمد آباد في غوجارات – ضمن كل منطقة حضرية من العالم الديمقراطي المتقدم تقريباً. وخلافاً لذلك، يمكن القول إن منطقة الحزام الديمقراطي للسلام تتعرض لعنف أشد من مناطق أخرى من العالم لأن قصص العنف وصوره تلتصق بالمواطنين الذين يعيشون بأمان داخل البلدان الديمقراطية؛ ويبدو أن العنف موجود في كل مكان. وتُذكّر شركات التأمين الزبائن المفترضين بالحاجة لتقديرات خطرة ومتطلبات السلامة، وتضع السلطات الأمنية المواطنين في صورة الأخطار، وتسوّق الشركات الأمنية الخاصة المزدهرة بضاعتها. وإن الحملات الدعائية عن العنف وتعبئة العملية الجنائية (ضد المغتصبين والمعتدين على الأطفال، على سبيل المثال لا الحصر)، تفاقم الشعور بأن العالم ينحدر نحو العنف. وكما هو الحال بالنسبة إلى تطوير نظام عالمي للاتصالات، إذ تدرك أجزاء منه أن العنف يجذب الجماهير عن طريق أفلام الرعب وألعاب رياضية دمويةٍ وجرائم مروعة، وتحرّكه اتجاهات السوق التي تهتدي بالحكمة الافتتاحية القائلة: «إذا فاضَ، تصَدَّرَ».

ويعد العامل الأخير سبباً هاماً يعلل كون نظرية الحزام الديمقراطي للسلام غير مقنعة.(١) وبفضل النمو في وفرة الاتصالات والتغطية الإعلامية فائقة السرعة ولو بصورة جزئية، راحت أركان العالم تعجّ بالعنف على نحو مطّرد. فبالنسبة إلى بعض المراقبين مثل تاناكا أكيهيكو وغيسبي ساكو وأومبيرتو إيكو، تجعلنا وسائل الاتصالات ندرك أننا ننحرف عن مسارنا رغم أوهام «النقد» و«السلام» و«الأمن» جميعها، ننحرف باتجاه «عصور وسطى جديدة» متعددة الطبقات ومتناقضة مع ذاتها. كما أنها لا تتسم بالوحدة الروحية المتمثلة بالمسيحية ولا بالوحدة العلمانية المتمثلة بالإمبراطورية. ويزعمون بأن نظام العصور الوسطى الجديدة الناشئ عالم تذوب فيه الأهمية السياسية للحدود الإقليمية، إذ يتضاعف حجم السلطات المزعومة وأنواع التشريع

(١) جيفري غولدشتاين (إعداد)، **لماذا نشاهد: مفاتن التسلية العنيفة** (نيويورك ١٩٩٨).

المتضاربة. فمن الناحية الإيجابية، إنه عالم يتسم بنمو ملحوظ لقانون تجاوز القوميات على نطاق عالمي يتقدم على القوانين المحلية للدول دون ترسيخه في السيادة الشعبية، عالم فيه عودة إلى الخطابين السياسي واليومي لمفهوم «مجتمع عالمي،» عالم فيه إحساس معزز بين الدول القوية يقوم على احترام الشؤون الداخلية للدول الأخرى ووجوب التدخل عند انتهاك حقوق الإنسان، فهذا يذكرنا بمبدأ دافع عنه فرانسكو سواريز وفرانسكو دي فيتوريا وعلماء لاهوت ومدرسو حقوق إسبان. ومن الناحية السلبية، فإنه عالم تحدد معالمه انتشار ويلات العنف الخاص وحرب أهلية دائمة تباركها سلطات غير مركزية – أي أمراء حرب جدد وقراصنة ومهربو أسلحة ورجال عصابات وطوائف – كان من المفترض على الدولة العصرية أن تقمعها، إلا أنها أخفقت في القيام بذلك إخفاقاً واضحاً(١).

مثلث العنف:

يُعدّل الزعم القائل إن عالمنا ينكص عائداً إلى شكل عنيف وجديد من العصور الوسطى أوهام فرضية الأمن والاستقرار الديمقراطي؛ ويمكن وضع نقاط الضعف جانباً من خلال التركيز على توصيف دقيق لوضعنا الغريب. فثمة أدلة كثيرة أنه رغم نهاية الحرب الباردة والنزعة المستمرة للديمقراطيات ومجتمعاتها المدنية لتوليد كمّ مقلق من العنف الأهلي – أي حالات الاغتصاب والنشل بالقوة في الشوارع وجرائم العصابات البرية وجرائم غريبة على طراز المدارس الثانوية

---

(١) انظر أمبيرتو إيكو، **العيش في القرون الوسطى الجديدة**، في «الإيمان بالأشياء المزيفة. دراسات قصيرة» (لندن ١٩٨٦)، الصفحات ٧٣–٨٥. وتُنسب نسخة القرن العشرين من تحويل العنف إلى عنف قرون وسطى «دونَ جيوتو ودانتي وإلهام المسيح» إلى غويغليلمو فيريرو، **الحرب والسلم** (لندن ١٩٣٣)، ص ٩٦. (معدّلة في الترجمة). كما طُوِّرت الفكرة باتجاهات جديدة في تاناكا آكيهيكو، **العصور الوسطى الجديدة. النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين** (طوكيو ٢٠٠٢)، خصوصاً الباب ٧.

الكولومبية[١]، فإن الديمقراطيات القائمة فعلياً في طريقها للسقوط الآن تحت وطأة مثلث عنف جديد ومتقلب للغاية[٢].

وتتمثل إحدى جوانب المثلث بعدم الاستقرار الذي تسببه الدول النووية في النظام الجيوسياسي لعالم ما بعد الحرب الباردة في الوقت الحاضر؛ وتهيمن الولايات المتحدة على هذا النظام بوصفها قوة عسكرية أهلية تؤازرها تهديدات القوة النووية؛ فهي متورطة، بوصفها سلطة مهيمنة، في مناطق عديدة دون أن ترتبط بأي منها ارتباطاً مستداماً، إلا أن مناوراتها تتفاقم بفعل كونها مرغمة في الوقت الحاضر على التعايش مع أربعة مناطق نفوذ وعلى التفاعل معها تفاعلاً سلمياً، ثلاث منها قوى نووية – أي أوروبا واليابان، والصين وروسيا؛ تختلف هندسة هذا الترتيب اختلافاً واضحاً عن الجمود الواسع الذي تفرضه الحرب الباردة عندما عاشت معظم أجزاء العالم وفقا للقاعدة الآتية: «السلام مستحيل، والحرب غير ممكنة» (وفقاً للمعادلة الشهيرة لريمون آرون). و تغيرت هذه القاعدة مع انهيار المواجهة ثنائية القطب، إذ ليس ثمة أدلة على بزوغ فجر ما بعد العصر النووي وانتفاء الخوف من حادث أو هجوم نووي قد يسببه هذا الأمر. أما في يومنا هذا، فقد أضحى السلام أقل استحالة والحرب أكثر احتمالاً لأن شكلاً من أشكال الفوضى النووية لا يمكن التكهن به قد حلّ على العالم بمجمله[٣].

---

(١) ثمة إنتاج أدبي واسع عن أشكال العنف يتم تحليلها تحليلاً تفصيلياً أدناه. انظر دراسة روبرت جاكل المثيرة للتفكير عن الفوضى في نيويورك، رعاة بقر هاتجون: **هذيانات حضرية وقوى النظام** (كيمبردج، ماساتشوستس ١٩٩٧)، وكتابي **تصورات عن العنف** (لندن ونيويورك (١٩٩٦)، خصوصاً الصفحات ١١٣-٢٢.

(٢) الجزء الآتي مستمد من كتابي **مهما حصل للديمقراطية؟** (لندن ٢٠٠٢).

(٣) انظر المقابلة الختامية في كتاب بيير هازنر، «الحرب والسلام»، في كتاب **العنف والسلام: من القنبلة الذرية إلى التطهير العرقي** (باريس ١٩٩٥)، خصوصاً ص ٣٨٣: «في الماضي، ضاهى مبدأ الردع السمة المدنية لمجتمعاتنا: يد خفية أو آلية مجرّدة تولت زمام أمننا ولم يتعين علينا أن نُتعب عقولنا بها؛ ولكن لم يعد ممكناً اليوم عدّ المسألة النووية منفصلة، فهي ممزوجة مزجاً تاماً بكل شيء آخر على نحو لا مناصّ منه». وتقدّم هيلين كالديكوت منظوراً أكثر فعالية في **الخطر النووي الجديد** (نيويورك ٢٠٠٢).

فمن المحتمل للأسلحة النووية، كما يزعم بعض المراقبين، أن تكون قد قلّلت من الحاجة للتعبئة العامة للجيش بغية المحافظة على «حضارة» دائمة للحياة اليومية في بعض الدول الغربية،(١) ويمكن القول إنه، نظراً إلى أن هذه الأسلحة النووية قد خففت من احتمال نشوب حرب بين القوى المهيمنة، قد تم التقليل من احتمال نهاية نووية للكون يُقذف فيها بالأرض وسكانها إلى أعالي السماء تقليلاً دائماً؛(٢) فالنزاعات العميقة مشكوك فيها، وينبغي على الذين يعيشون في ظلّ ديمقراطيات أو يطمحون للعيش بطريقة ديمقراطية توخي الحذر. ولأسباب مختلفة، فالسلام الدائم بعيد المنال في المستقبل، والقوى السياسية الرئيسة منهمكة في الوقت الحاضر بإنجاح «ثورة في الشؤون العسكرية»(٣) يتم فيها توجيه القوة

---

(١) بول هيرست، **الحرب والسلطة في القرن الحادي والعشرين: الدولة والنزاعات العسكرية والنظام الدولي** (أكسفورد ٢٠٠١)، ص ٣٩.

(٢) يُعدّ كتاب هانز مورغنثو، **السياسة بين الأمم: الصراع على السلطة والسلام** (نيويورك ١٩٥٤)، تصوراً كلاسيكياً عن المشكلة. ففي أعقاب الهجوم النووي على اليابان، زعَمَ بأن تفادي حرب عالمية ثالثة نووية اقتضى تحويل نظام الدولة الإقليمية الفوضوية تحويلاً بنيوياً إلى دولة عالمية. وعدّ ذلك الاقتضاء ضرورياً، إلا أنه صعب المنال. فلا يمكن إقامة دولة عالمية، باستثناء تلك المفروضة في أعقاب حرب عالمية ثالثة، ما لم تُبنى على شعور بالمجتمع العالمي الذي تغذيه قيم أخلاقية وسياسية مشتركة. وخلُص مورغنثو إلى أن نظام حكم عالمي مثل هذا مستبعد نظراً لعدم توافر مجتمع قيم من هذا النوع لا في الوقت الراهن ولا في المستقبل المنظور. وقلب بعض المراقبين، بما فيهم العلاّمة «الواقعي» الأميركي كينيث والتس، نتائج هانز مورغنثو رأساً على عقِب، إذ حاججوا بأنه يتعين الترحيب بالانتشار التدريجي للسلاح النووي بدلاً من الخوف منه لأن الأخطار المطردة من الحوادث أو الهجمات ستولّد نمو ضبط ذاتي عالمي للقضايا النووية كلها. وانظر جوناثان شيل، «حماقة ضبط السلاح»، **الشؤون الخارجية**، ٧٩، ٥ (سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٠)، الصفحات ٢٩-٣٠.

(٣) تم تحليل توجهات السياسة في كتاب مايكل أوهانلون، **التغير التكنولوجي ومستقبل فن الحرب** (واشنطن ٢٠٠٠)؛ و كوهين، «ثورة في فن الحرب»، **الشؤون الخارجية** (مارس وأبريل ١٩٩٦)، الصفحات ٣٧-٥٤؛ وفي كتاب (من إعداد) جي آركويلا و دي رونفيلت، **في معسكر أثينا: التحضير للنزاع في عصر المعلومات** (سانتا مونيكا ١٩٩٧).

المسلحة إلى جمع المعلومات الإستخبارية الالكترونية، وشبكات الاتصالات الحاسوبية، وشاشات الحماية، وأسلحة «ذكية» أو متناهية الدقة يمكن استخدامها في أي مكان من العالم. فمن المستبعد إن كان بإمكان هذه الأسلحة إزالة «الاشتباكات» من المعارك (على حد تعبير فون كلاوسويفتس). ثمة شكوك أيضاً فيما إذا كان بالإمكان التعويل على مستوى الدقة المزعوم وتمويله، أو فيما إذا كان بإمكان المدنيين غير الآبهين بالبطولة العسكرية أن يكونوا مستعدين لمشاهدة إبادة عنيفة للآخرين، وبامتنان صامت، بوساطة عربات مسيّرة عن بعد وأسلحة نووية وأنظمة معلومات متطورة. إن استخدام الحروب الكبرى لهذه الأسلحة وإلى جانب أسلحة أكثر تقليدية يبقى احتمالاً على المدى البعيد، بما فيها استخدام الأسلحة النووية في الأزمات التي تنشأ في الحروب والنزاعات المحلية.

كما إن إمكانية تفادي نزاع نووي أمرٌ مبهم، أما السيناريوهات البديلة فهي ممكنة بالقدر ذاته. تقبع الديمقراطيات القائمة فعلياً داخل نظام مولّد للمخاطر، وإن إمكانية تسرب مواد نووية مضرّة أو سرقتها أو انصهار مفاعل نووي أو الاستخدام العلني للأسلحة النووية أمر حاد. وتتمثل التجربة المستقبلية بحديث الحكومات عن أسلحة إشعاعية أو قنابل قذرة والاتجار الخاص بمواد نووية «يتيمة» والإسقاط الاعتيادي لقذائف اليورانيوم المخصّب على ضحايا الحرب. إلى ذلك، تنمو الأسلحة النووية مثل أسنان تنين قدموس، إذ تحتوي ترسانات الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حوالي ٧,٠٠٠ رأس نووي تقريباً.[(١)] فإن القدرة النووية في انتشار، رغم معاهدة الحد من انتشار الصواريخ الباليستية لعام ١٩٧٢، كما هو ملحوظ في سباقات التسلح بين الهند وباكستان، وبين إسرائيل والدول العربية، وبالرغم من أية اتفاقات سابقة حول قواعد الاشتباك النووي، ورغم الحقيقة (التي كشف عنها في ما يعرف بمنظومة الدفاع الصاروخي القومية التي أعدتها إدارة بوش) القائلة إن مسألة الأسلحة النووية مرتبطة ارتباطاً عميقاً الآن بما يدعى

(١) التايمز، لندن، ١٠ فبراير ٢٠٠١)، ص ١٦.

«تحديث» أنظمة الأسلحة. فيودّ المسؤولون الأميركيون، انطلاقاً من إدراكهم لغياب غريمهم القديم في الحرب الباردة، الحديث عن تهديد «شامل» وجملة من الأخطار المفترضة التي قد تبرز في زمان ومكان ما من العالم، ومن هنا يأتي استثمار حوالي ٦٠ بليون دولار منذ أوائل الثمانينيات في مشروع لتطوير برنامج الدفاع الصاروخي القومي يستهدف القوى «المارقة» التي تمتلك أسلحة نووية. وتتمثل إحدى مشكلات هذا البرنامج الخبيث بوجود أعداد هائلة من المارقين الآخرين وجوداً افتراضياً؛ تدرج وزارة الخارجية الأميركية في الوقت الراهن ٤٤ حكومة لديها القدرة على امتلاك أسلحة نووية وهذا يعلل ابتلاء المؤسسات الحاكمة في العالم بالتنافسات بين الحكومات النووية المنضمة حديثاً، إذ تم ترسيخ المواجهة النووية الأولى في العالم غير المرتبطة بالحرب الباردة – أي خمس تجارب أجرتها الهند في أيار ١٩٩٨، تبعتها باكستان بسبع تجارب – بتسلسل طويل من التطورات الجديدة والخطيرة على حد سواء – المساعي الدؤوبة لكوريا الشمالية لإنتاج الأسلحة، والقلق من عدم كشف «الانتشار الجيولوجي» لجهاز الطرد المركزي العامل على الغاز وأساليب التخصيب بالليزر لإنتاج مادة السلاح النووي، والشكوك المستمرة من قدرة روسيا على إبقاء أسلحتها وموادها النووية آمنة (رغم الإسهام الأميركي بـ ٢,٣ بليون دولار سنوياً)، والاهتمام الأميركي بتطوير أسلحة نووية «بطاقة إنتاجية منخفضة» يمكن استخدامها ضد أهداف صلبة وفي أعماق الأرض، والطمأنات الأميركية أنها لن تعارض خطط الصين في توسيع ترسانتها النووية – خططاً ستقضي بالفعل إلى نهاية الحظر العالمي الحالي على التجارب النووية كما أقرّته معاهدة الحظر الشامل على التجارب؛ وإن أسوأ مخاوف أورويل آخذة بالتحقق – يبدو أن التسلح النووي يولد تسلحاً نووياً. فلم يعد الحديث عن «ثغرات النفوذ» و«مَواطن الضعف» و«ثغرات الصواريخ» يجد أصداء في أروقة السلطة. ومع هذا، فعلامات الشؤم ملموسة في كل مكان، فالتسريبات الجديدة عن الإهمال الإداري والحوادث النووية «العادية» ماضياً

وحاضراً آخذة طريقها إلى التداول الجماهيري؛ وطلبات التعويض في طريقها إلى المحاكم العالمية؛ وتسلسل التطورات أطول وأعمق من ذلك وغير مأمون بحد ذاته (شأنه شأن المستقبل)، إلا أن النتيجة الحتمية الوحيدة تقول: إن الديمقراطيات كافة معرضة الآن للتهديد تهديداً محتملاً على يد نظام عالمي يولد خليطاً من القوى النووية تحركها مصالحها الذاتية وتعترض بحدة على الهدف من تخفيض الأسلحة النووية أو إلغائها كلياً.

حرب غير أهلية:

ولننتقل الآن إلى الجانب الثاني من مثلث العنف؛ إن الديمقراطيات مهددة اليوم أيضاً على يد العنف المطلق في حروب غير أهلية؛ وتشمل هذه الحروب نزاعات مسلحة تقطع أوصال المؤسسات السياسية وتدس السم في مؤسسات المجتمع المدني وتدفع بمناصريها للاهتمام الذاتي بالبقاء أحياء.(١) فالأمثلة على الشكل الثاني من العنف متواجدة بوفرة وتشمل عقدين من الاقتتال في السودان أشعله الاستيراد الدائم للسلاح الذي يقع في أيدي عناصر الدولة وغيرها، يتصارعون لاستخدام هذه الأسلحة لقتل الآخرين وإيذائهم بطرائق معقدة للغاية بغية المحافظة على الأراضي والماشية والثروة والسلطة أو الاستيلاء عليها؛ لقد أسفر النزاع عن موت ما لا يقل عن ٢ مليون إنسان وملايين أخرى هم بحكم اللاجئين في بلدهم – أي أناس مهجّرون داخلياً، بلغة عالم المنظمات الدولية غير الحكومية (INGO)(٢).

---

(١) تم تحليل الحروب غير الأهلية في كتابي **تصورات عن العنف**، ص ١٣١ من الهوامش. وملاحظات عامة عن هذه الأشكال من النزاع متفرقة في كتاب جيرار بونييه، **الأزمة الرواندية: تاريخ إبادة جماعية** (نيويورك ١٩٩٥)؛ وفرغال كين، **موسم من الدم: رحلة رواندية** (نيويورك ١٩٩٥)، خصوصاً الصفحات ١-٤٠، ٩٨-١٦١.

(٢) انظر فرانسيس دينغ، **حرب من الرؤى** (واشنطن دي سي ١٩٩٥)؛ وعبد الوهاب الأفندي، **من أجل دولة الأمن. النزاع ومستقبل الديمقراطية في السودان** (لندن ٢٠٠٢)؛ وتقرير مجموعة الأزمات الدولية، **الله والنفط والبلد: تغيير منطق الحرب في السودان** (بروكسل ٢٠٠٢).

وتتسم مناطق الحرب غير الأهلية على الطراز السوداني بمعاناة مروعة، إذ يعاني العالقون في دوامة العنف من تلاش الآمال في العيش بسبب أعمال وحشية لا يتصورها العقل، إذ تقوم الجيوش والميليشيات والعصابات الإجرامية الغوغائية بالاغتصاب والنهب والقتل إلى درجة يتم فيها تقويض جزر التحضّر الباقية كافة تقويضاً جعلها أثراً بعد عين. وإن ما يؤجج العنف هو التدفقات العالمية للسلاح والمال والرجال الذين يستغلون تداعي المؤسسات السياسية المحلية وتهافت مجموعات القوى المتنافسة على الأقاليم والموارد، ولذلك تم دفع شعوب بكاملها إلى ظُلمات العنف، وبالكاد وصف النتائج أو تحليلها «كحرب أهلية»، وهذا مصطلح افترض دوماً، ووفقاً لشروط عصرية، إقحام المقاتلين في صراع عنيف ومنظّم للسيطرة على الموارد الرئيسة لسلطة الدولة الإقليمية؛ وإن الحروب الأهلية صراعات مخططة ومنفذة بتأن للاستيلاء على أدوات سلطة الدولة أو المحافظة عليها باستخدام طرائق عنيفة مدروسة وعقلانية، فتعد أهلية لأن المدنيين يشاركون في الصراعات على سلطة الدولة، وتعد حروباً لأن الأطراف جميعها تستخدم العنف كوسيلة تكتيكية.

وتكمن مشكلة مفهوم الحروب الأهلية في عجزها عن استيعاب الطرائق التي يمكن فيها للصراعات على السلطة السياسية أن تصبح تزويقاً لفظياً للتجارب الأكثر مرارة للدمار والموت الفوضويين. يُعدُّ السودان وسيراليون وكشمير وجمهورية الكونغو الديمقراطية السيئة السمعة مجرد حفنة من النزاعات العديدة ينحدر فيها صراع المقاتلين العنيف انحداراً مرعباً نحو الهاوية – أي باتجاه مكان تصبح فيه أدوات العنف وأعماله مهنة بحد ذاتها؛ ففي مناطق الحرب غير الأهلية، يصبح العنف غاية مخيفة بحد ذاتها، فالناس يُقتلون ويُجرحون لأنه يمكن قتلهم وجرحهم؛ فيبدو وكأن العنيفين يثبتون هويتهم من خلال العنف الذي يمارسونه على الآخرين وحسب، فهم بحاجة إلى أعداء يهددونهم بالإبادة، ولذلك ينبغي لاضطهادهم وتعذيبهم وتمزيقهم وإبادتهم. وفي مناطق الحروب الأهلية، يمتلك العنف ميزة وظيفية راقية، إذ يُسقط مجتمع العنيفين التنافس والحسد والشجار على الآخرين من

خلال أعمال وحشية يائسة بغية إثبات الذات ضد «ضحايا بديلة»(١) والإطاحة بالضوابط الرصينة كافة الناظمة لقواعد الحرب.

يتم تحويل العدو إلى شيطان بوصفه جباراً وخطراً وعنيفاً إجمالاً، ولذلك تتم إعادة طقوس العنف ضدهم إلى ما لا نهاية ودون خجل وبلا حدود، إذ تصبح أعمال العنف مجانية، فوجوه القتلة فارغة من الانتباه؛ أحياناً، يبتسمون، إلا أن ألفاظهم تهكمية أو توصيفات مبتذلة لأوهامهم الشخصية أو الجماعية. وبالطبع، تزدهر الذرائع، إلا أن قوانين الاشتباك شفافة للغاية – اقتلوا الأبرياء وابتروا أيدي الأعداء وأعضاءهم التناسلية واقطعوا ألسنتهم أو املؤوا أفواههم بالحصى وحطموا المقابر واغتصبوا النساء ودسّوا السم في الطعام واحرقوا المحاصيل واحرصوا على جريان «دم الضحايا مثل الماء.» وتأكدوا من عدم وجود مراقبين أبرياء عن بعد؛ وعاقبوا المتخاذلين من أمثال القائدة الهوتية المعتدلة أغاثي يويلينغيامانا التي لقيت حتفها على أيدي زملائها الهوتيين بسبب اعتدالها، إذ تُرك جسدها شبه العاري مرمياً فوق مصطبة وزجاجة بيرة داخل عضوها التناسلي. وينبغي على كل من يساند العنيفين أن يتعمّد بالدم ويكون شريكاً فعلياً في جرائم جبانة. واضمنوا مشاهدة الناس للاغتصاب والتعذيب والقتل؛ واحرصوا أن يكونوا نجسين وألاّ ينسوا ما شاهدوه أو فعلوه؛ وأزعجوا الديمقراطيين وغيرهم بأسئلة مؤلمة: ما هي الغرائز الحيوانية التي تدفع جلادين بوسنيين صرب للترفيه عن أنفسهم بإرغام ضحايا مسلمين على قضم خِصى مسلمين آخرين؟ وأي ضرب من اللامنطق يدفع بقسيس رواندي ليضرم النار بكنيسته التي اتخذها المواطنون المروعون ملاذاً؟ ولماذا حفر سائقو الجرافات الصرب القبور الجماعية قبل الشروع بقتل ضحاياهم؟ وأي نوع من البشر نحن الذين نقبل هذا الانحطاط بين ظهرانينا؟ وعندما ينتهي القال والقيل، كونوا مستعدين

---

(١) رينيه جيرار، **العنف والمقدَّس** (لندن ١٩٨٨)، الصفحات ٤-٦، ٨-١٠، ٢٦٩-٢٧٣؛ راجع دراسة سمير خلف الدقيقة عن الحرب غير الأهلية في لبنان، «ويلات الحرب وندباتها»، في **المقاومة الثقافية. المواجهات العالمية والمحلية في الشرق الأوسط** (لندن ٢٠٠١)، خصوصاً الصفحات ٢٠١-٢٣٣.

للتباهي أمام الصحفيين والقضاة بأن الجزارين أبطال بالفعل، والضحايا بمثابة أوهام أو أنهم استحقوا ما أصابهم، ولا يعد هذا الأمر جريمة بحق الإنسانية، تماماً مثل ما أدلى به سلوبودان ميلوسوفيتش أمام محكمة لاهاي!.

الإرهاب الغيبي:

إن كل ركن من أركان العالم الديمقراطي مهدد اليوم بنوع ثالث من العنف يتمثل بالإرهاب العالمي الغيبي؛ ويعود هذا النوع من العنف الإرهابي إلى أوائل الثمانينيات. وطبعاً، ظاهرة الإرهاب أقدم بكثير،[1] فاللفظة ذاتها تعود إلى الإرهاب الثوري في فرنسا للفترة الممتدة من مارس ١٧٩٣ إلى يوليو ١٧٩٤. وتتضمن أشكالها «التقليدية» المزعومة عمليات تستخدم العنف (أو تهدد باستخدامه) لزرع الخوف في الآخرين بغية تحقيق أهداف سياسية محددة. ففي حين يمكن للدول أن تكون إرهابية باستخدام مغتالين وعملاء سريين عنيفين لتوطيد الحكم من خلال تخويف رعاياها من الموت العنيف، فإن الإرهاب التقليدي المتمثل بالنمط الخارج عن إطار الدولة معني بصنع مقاتلين ليسوا جنوداً نظاميين أو منظمين في بنى قيادية هيكلية معقدة، فهم عادة مُدرَّبون على فنون التعامل مع المتفجرات والأسلحة الخفيفة في المناطق المتحضّرة وخلافاً للمغاوير مثل الماو ماو الكينيين وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا، لا يطمح الإرهابيون التقليديون لاحتلال إقليم عدوهم؛ ومع أنهم يستخدمون الهجمات الخاطفة والانسحابات السريعة أيضاً، يفتقر الإرهابيون للقوة العددية والقدرة العسكرية والإدارة لهزيمة خصومهم هزيمة مادية. وشأنهم شأن الجرذان في مجرور الصرف الصحي، فهم يعملون في وحدات صغيرة ومستقلة ضمن القنوات السرية إلى حد ما من المجتمع المدني المحلي لإنهاك عدوهم الحكومي وإحباطه، الذي يفترضون فيه رغم كل شيء القدرة على التفاوض والتنازل والانسحاب. وبالطبع، تساعد وسائل الاتصالات الحديثة مثل الهواتف المحمولة والانترنت الإرهابيين على توسيع اتصالاتهم ومضاعفتها إلى شبكات من الأساليب، مع إبقاء

---

(١) انظر وولتر لاكوير، عصر الإرهاب (لندن ١٩٨٧).

نشاطاتهم سرية و«خاصة» دوماً بغية كسب الدعم الجماهيري لقضيتهم، فالدعاية للعمل العنيف تقع ضمن اختصاصاتهم – أي زرع القنابل في وعي الناس. كما هو الحال في النضال من أجل النصر عن طريق الخوف الذي تولده أعمال عنف مدروسة لها تأثيراتها التدميرية من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

وكان انتشار العنف الوحشي و«الممتّد» – وليس القتل والإيذاء العشوائيين على نطاق واسع – وما يزال الصفة الخطرة للإرهاب التقليدي، بما فيها بدائله الفاشية؛ فتكوّنت فرق العمل الفاشية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى من رجال مسرّحين في العشرين والثلاثين من عمرهم صبّوا جام إحباطاتهم على أهداف محلية – أي الشيوعيين والكاثوليك والاشتراكيين والنقابيين واليهود – من خلال حملات «تأديبية» موجهة لمعالجة الناس من الاضطراب والمرض.(١) فأعمال العنف حديثة العهد على يد المقاتلين الباسك والأيرلنديين والكولومبيين، وخاطفي الطائرات والانتحاريين جادّة وبنفس المنحى تنشد الدعاية، إلا أنه يمكن أيضاً ضبط الوحشية والألم اللذين تلحقونه، حتى عندما يقتضي الواجب فضح الصبغة الفاشية للدولة وبناء جيش رديف من الناس (على حد تعبير فصيل الجيش الأحمر). مثل المناصرين القدامى للمجموعات الإرهابية، لا تهدف أعمال العنف هذه قتل الكثير من الناس، وهذا يعلل عدّ هذا النوع من الإرهاب الغيبي خروجاً جديداً على القانون؛ فصحيح أن عناصر الإرهاب «التقليدية» واضحة وضوحاً قوياً في الهجمات الانتحارية على المواقع العسكرية الأمريكية والفرنسية في بيروت في أوائل الثمانينيات، هجوم مجموعة أوم شينريكيو على مترو الأنفاق في طوكيو، وتفجير المبنى الفدرالي في مدينة أوكلاهوما في أوائل عام ١٩٩٥ والهجمات المتزامنة على السفارتين الأميركيتين في دار السلام ونيروبي في أغسطس ١٩٩٨، والهجمات على البنتاغون ومركز التجارة العالمي في أيلول

---

(١) لاحظ رأي موسوليني بعنف الزُمَر بوصفه تجربة طبية مضبوطة، فالغزوات اتسمت بانتقام عادل واقتصاص مشروع، فلا نجعل العنف مذهباً أو نظاماً أو في أسوأ الأحوال جمالياً. فيتعين على العنف أن يكون سخيّاً وفروسياً ومحكماً (مستشهد به في كتاب مارغريتا جي سارفاتي، المتفوّق (ميلان ١٩٢٦)، ص ٢٥٠.

٢٠٠١، إذ هدفت كل هجمة من الهجمات إلى تغيير جذري للنظام السياسي، وأطلقت العنان للعنف في البيئة الحضرية لكن دون محاولة احتلال إقليمها. مع هذا، مثل كل هجوم انفصالاً عن أساليب الإرهاب التقليدي. وعَدَّ الإرهابيون الغيبيون أنفسهم منخرطين في حرب شاملة ضد عدو غير أهل للتفاوض وعاجز عن التسوية، إذ عُدّ العدو لاغياً وباطلاً من الناحية الأخلاقية ولا ينفع لشيء سوى الإبادة، ولذلك يُسوِّغ العنف اللامحدود الذي تتابعه الملايين وتقشعر له الأبدان لبساطته المبدئية. وإن الهدف من الإرهاب الغيبي استغلال ضعف الأنظمة المعقدة وانتقاء الأهداف – على سبيل المثال، الرموز الرئيسة للقوة الأميركية – ثم الخروج من المخبأ للقيام بالقتل العشوائي وعلى نطاق واسع، فلا ينبغي تدمير السفارات أو المطارات أو الأندية الليلية أو الفنادق وحسب، بل مدن بأكملها أيضاً. فالمسألة لا تكمن في خطب ودّ الجماهير أو إبرام صفقات سياسية؛ فينبغي لعب لعبة شبيهة بالموت حاصل جمعها الصفر. كما ينبغي الحفاظ على السرية،(1) وعدم تبني المسؤولية، فالإرهابي، مثل الإله، دائم الحضور والغيبة. فلا ينبغي للإرهاب أن يكون بمتناول اليد ولا يمكن القيام به مباشرة؛ وينبغي أن يعمل بوصفه ضجيجاً يئزّ في رؤوس ضحاياه المفترضين؛ فبيت القصيد هنا النزعة الانهزامية المتطرفة، إذ ينبغي زعزعة عقول الأعداء وأبدانهم قلباً وقالباً. وباستخدام لغة السجون، ينبغي دفنهم أحياء وتعذيبهم في عزلتهم وإرغامهم على الشك بأنفسهم لدرجة النسيان؛ ويتعين التخلص من المغزى بحد ذاته؛ كما ينبغي فضح عفن العالم الراهن، فلن ينجم شيء عن ذلك سوى النكبة.

---

(1) انظر ملاحظات يورغن هابرماس في كتاب جيوفاني بورادوري، **الفلسفة في زمن الإرهاب. حوارات مع يورغن هابرماس و جاك دريدا** (شيكاغو ولندن ٢٠٠٣)، ص ٢٩. «يقاتل المحازبون في منطقة مألوفة وبأهداف سياسية معلنة من أجل هزيمة السلطة، وهذا ما يميّزهم عن الإرهابيين المنتشرين حول العالم والمرتبطين بشبكات على هيئة خدمات سرية ... إن الإرهاب الذي نربطه ربطاً مؤقتاً باسم «القاعدة» يجعل تحديد هوية الخصم وأيّ تقويم واقعي للخطر أمراً مستحيلاً. وإن عدم القدرة على إدراكه تضفي على الإرهاب صفة جديدة.

التفكير بالعنف

ما يزال العنف من أكثر المشكلات غموضاً.

جورج سوريل (١٩٠٦)

هل يمكن لبلدان ديمقراطية أن تنأى بنفسها عن مثلث العنف؟ وهل بإمكانها القيام بأيٍ شيء للتخفيف من عواقبه المدمرة عالمياً أو حتى إبادتها؟ فللوهلة الأولى تتطلب الأجوبة الممكنة على هذه التساؤلات وضوحاً كبيراً حيال مصطلحٍ متقلب وخلافيّ مثل «العنف». فما المعنى الحقيقي لهذا المصطلح الذي كثر استخدامه وإساءة استخدامه؟

إن مفاهيم مثل العنف، شأنها في ذلك شأن المفاهيم جميعاً في العلوم الإنسانية، خطرة بقدر ما هي ضرورية، إذ قد تكون حتمية للمخيلة بتخدير مستخدميها على نحو يولّد إحساساً زائفاً في العالم من حولهم، ويغويهم للاعتقاد بأنهم على دراية به دراية تامة. ومن ناحية أخرى، ينغمس التفكير، في غياب مفاهيم كهذه، ويغوص أحياناً في عالم مبهم بين مدّ وجزر وأمواج وعواصف الأحداث والبشر والحجر. وتتمثل إحدى الطرائق في الهروب من هذه المعضلة بطريقة تستأثر بالتفكير السياسي للعنف مفادها بناء معيار للغموض لمفهوم العنف بتعريفه تعريفاً مجرداً «كنمط مثالي» يتم استيعابه بوصفه مصطلحاً اعتباطي الاختيار إلا أنه واضح المعالم يسعى لإعادة توصيف العالم بغية تكييف حواسنا إلى وقائعه السياسية المعقدة بعدّها «مميزة» و«إشكالية» وبالتالي جديرة باهتمامنا.

إن تعريف العنف تعريفاً واضحاً يزداد تعقيداً لأن المصطلح ذاته قد مرّ بعملية تحويل ديمقراطي واضحة منذ منتصف القرن الثامن عشر. وهذا يعني أموراً ثلاثة. فقد تم توسيع مجال تطبيق مصطلح العنف، إذ أصبح معناه متوقفاً على السياق

توقفاً كبيراً، ولذلك فهو متغير بتغير الزمان والمكان، ونتيجة لهذا الأمر أصبح مصطلح «العنف» ودلالاته السلبية مثار جدل في حقول مثل القانون الجنائي والصحافة والسياسة العامة والحياة اليومية. ومن الأهمية بمكان الانتباه إلى عملية التحويل الديمقراطي هذه لمجرد إبراز العادة السيئة لدى بعض المؤرخين الذين يستخدمون المصطلح استخداماً غير دقيق وعلى نحو مغالط للتاريخ. ويشير متشمبلد Muchembled إلى أن الحياة كانت مشوبة بالأخطار في القرنين السادس عشر والسابع عشر أكثر مما هي عليه الآن لأن العنف شكّل «السمة المشتركة للعلاقات الإنسانية والميزة الاجتماعية لمجموعات متنوعة من السكان»،(١) فمثل هذا القول الجزاف لا يشير إلى تاريخية المصطلح الرئيس. فلاحظوا التباين الصارخ بين التوصيف الأخاذ عند دارنتن Darnton لشنق القطط وتعذيبها وحرقها في ألمانيا وإنكلترا وفرنسا قبل عام ١٧٨٩ والجدل القائم حيال «عدم الرفق بالحيوانات»! ويذكّرنا هذا الخلاف أن ما كان يُعدُّ عملاً احتفالياً لا غبار عليه وغير عنيف على الإطلاق، بل مسألة هرج ومرج، يصبح في وقت لاحق وضمن سياق مختلف عملاً وحشياً غريباً مقززاً للنفس.(٢) فمن هنا نستنتج أنه ليس لمفهوم العنف معنى عالمياً

---

(١) روبرت متشمبلد، **عنف القرية: الاجتماعية والسلوك الشعبي في آرتوا في القرنين السادس عشر والسابع عشر** (تيرنهاوت ١٩٨٩)، ص ٩.

(٢) تثير هذه التصورات عن العنف والتحويل الديمقراطي تساؤلات عمّا إذا كان مبرراً للبشر الحديث عن العنف بحق كائنات المجال البيولوجي الحية أم لا. وتعيق أسباب تتعلق بالحيّز معالجة مناسبة للموضوع، فبقدر ما أعلم ليس ثمةَ أسباب مقبولة من حيث المبدأ تعلل حصر مفهوم العنف المطور هنا بالشؤون البشرية. وتعد الحساسية العامة المتنامية في البلدان الديمقراطية تجاه «عدم الرفق بالحيوان» مؤشراً على التحول التاريخي طويل الأمد الحاصل لصالح توسيع مصطلح «العنف» ليشمل حقولاً من الحياة سبق وتحكّمت بها توصيفات أخرى. فمن الناحية المعيارية، يتعين الترحيب بالحملات والقوانين غير العنيفة ضد عنف ضيّق الرؤية لا رحمة فيه بحق الطبيعة، إذا أخذنا كل شيء بعين الاعتبار، لأنها تجعل من فظاظة الممارسات التشريحية [لأغراض علمية] البشعة العائدة إلى القرن التاسع عشر إشكاليةً (انظر فرانسيس باور كوبيه، **آلة التعذيب العصرية: ورقات عن التشريح [لأغراض علمية]** (لندن ١٨٨٩) وآلبرت ليفنغويل، **جدال التشريح: مقالات وانتقادات** (لندن ١٩٠٨)).=

واضحاً من خلال تأمل أعمال الشغب الناجمة عن الطقوس الدينية والأوربية الحديثة الأولى والمواعظ الشعبية التي مارست فيها الحشود طقوس عنف منظم ضد الذين يعدّونهم قذارة شيطانية، أما عنفهم ذاته فلم يعدّوه كذلك، لأنه تَسَرْبَل برموز مستقاة من الإنجيل واللاهوت والموروثات الشعبية.(١) وتنطبق قاعدة مشابهة على عادات أوروبا في القرون الوسطى المتمثلة بالنزالات المقدسة أو «اللهو العويص»، وهي ألعاب كاسرة للعظام خطرة مثل كرة القدم، والنزال على الجسور، ومطاردة الثيران. ومن جديد، لم تعد هذه أعمال عنف علاجية لارتباطها نمطياً بالدورة الزراعية، بل يتم توصيفها توصيفاً خجولاً بوصفها استيعاباً للذات في مجتمع ما، كما هي الحال في المجتمعات القائمة على العرى الوثيقة(٢).

وينبغي على من يستخدم مفهوم العنف إدراك تلك الحالات الخارجة على القياس الزماني والمكاني، إذ تسهم مثل هذه الحالات في تفسير سبب خضوع المصطلح ذاته لمعيار تحويل ديمقراطي؛ وإن التفكير السطحي بمصطلح «العنف» آخذ بالتلاشي؛ فهناك وعي متزايد حيال طبعه النمطي – المثالي، المثير للجدل والمتغيّر. وتُعدّ عملية التحويل الديمقراطي التصورية جزءاً من تحول تاريخ واسع، معبأ سياسياً، لصالح التحويل الديمقراطي للعنف في العالم الحقيقي. فبينما تم

= وانطلاقاً من افتخاره بمنجزاته ومكنوناته، برز التشريح متشحاً بزي العجرفة. ولا عجب من أن زعم من يجرون اختبارات على الحيوانات باقتضاء العلم والصناعة الانعتاق من المعاينة والحصافة الأخلاقية والضوابط القانونية أسهم في تمهيد الأرضية، من الناحية التاريخية، للأطباء المحترمين وسليمي النيّة غالباً الذين يجرون تجارب شنيعة على كائنات بشرية لا حول لها ولا قوّة (انظر ألكسندر ميتشيرليش و فريد ميلكيه، **أطباء العار: قصة الجرائم الطبية النازية** (نيويورك ١٩٤٩)).

(١) ناتالي ديفيس، «طقوس العنف»، في كتابها **المجتمع والثقافة في بدايات فرنسا الحديثة: ثماني مقالات** (ستانفورد ١٩٧٥)، الصفحات ١٥٢-١٨٧.

(٢) كليفورد غيرتس، «اللهو العويص: ملاحظات عن صراع ديكة باليّ»، في كتابه **تأويل الثقافة: مقالات مختارة** (نيويورك ١٩٧٣)، الصفحات ٤١٢-٤٥٣؛ ويوليوس راف، **العنف في بدايات أوروبا الحديثة** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠١)، الباب ٥.

الصفح عن الوحشية من خلال التلطيف اللفظي أو الحديث عن الشرف في فترة من الفترات، يجد من قسوا على الآخرين أنفسهم الآن منعوتين بالعنف. وإن نزع الصفة الطبيعية عن الأعمال المؤذية للآخرين والميل لوصفها بالعنيفة لنزع جودتها المسلّم بها يبدو جلياً في التوسع الملحوظ للمصطلح من الحقول الأساسية للجيش والشرطة ومؤسسات القانون الجنائي – ما يعرف بالأجهزة القمعية لحكومة ما – إلى فضاءات أخرى من الحياة وأصناف من الأعمال، كما حدث في العقود العديدة المنصرمة مع ظهور الحديث عن العنف المنزلي، وإساءة استخدام الطرق، والصيد، وتأنيب الأطفال(١).

فهذه التوجهات موضع ترحيب وإن أدت إلى تعقيد الجهود تعقيداً لا مفر منه للتفكير بعمق في العلاقة بين العنف والديمقراطية. إذن كيف يمكن لهذه الجهود أن تتطور؟ وهل هناك أسس للتفكير بالعنف تفكيراً حصيفاً؟ ومما لا شك فيه بأنه يجب النظر إلى التعقيدات المتعلقة بالتصورات حيال العنف بوصفها تعقيدات مألوفة، فلو أخذنا بعين الاعتبار فعالية المصطلح – أي قدرته على تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف للمؤسسات وأنماط العيش الديمقراطية – ينبغي التعامل معه تعاملاً متأنياً ومتواضعاً ولو انطوى ذلك على حس تهكمي. وكما حاول روبرت بول ولف Robert Paul Wolff القيام به من وجهة نظر فلسفية فوضوية،(٢) خصوصاً في مواجهة المحاولات لعدّ مصطلح العنف مقولة مشوشة لا طائل منها، ثمة سبب ظاهري قوي للتمسك بمعناه الجوهري المحدود غير المشوب بتلميحات مجازية

---

(١) روبرت دارنتن، **مجزرة القطط العظيمة ووقائع أخرى في التاريخ الثقافي الفرنسي** (لندن ١٩٨٤)، الباب ٢؛ ووريني برينز وليندا غوردن، «الدراسة العلمية الجديدة عن العنف العائلي»، **المؤشرات: مجلة النساء في الثقافة والمجتمع**، ٨، ٣ (ربيع ١٩٨٣)، الصفحات ٤٩٠–٥٥٣؛ و ليز مارغوليز و إي ليدر، «العنف على الأبواب: معالجة المعتدين على السحاقيات بالضرب »، **العنف ضد النساء**، ١ (١٩٩٥)، الصفحات ١٣٩–١٥٧.

(٢) روبرت بول وولف، «عن العنف»، **مجلة الفلسفة**، ٦٦ (أكتوبر١٩٦٩)، الصفحات ٦٠١–٦١٦.

لاضابط لها (كالحديث عن خرق معيار أو معاهدة، أو عن شخص ما يعاني من تشنج حاد أو ارتجاف شديد، أو يسمع كلاماً يتسم بالعنف لأنه انفعالي أو غير معتدل). هنالك قواعد أخرى جديرة بالاهتمام للتفكير بالعنف. فمع وجوب بذل الجهود لتعريف العنف والاعتراف بأهمية الفعل الإرادي وقدرته، ينبغي ألاّ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأي دافع محدد؛ ينبغي رفض تعريفات العنف المستمدة من إيحاءات إلى «إثم البشرية» أو «أعمال غريزية عدائية» لأن الحقيقة الساطعة تقوم على أن الناس يمكن أن يكونوا عنيفين لجملة أسباب محيّرة. كما ينبغي عدم التفكير بالعنف على أنه مناف للقانون، بل مجرد استعمال «غير قانوني» للقوة البدنية، وهذا ما نوه إليه سدني هوك Sidney Hook بوصفه «الاستخدام غير القانوني لأساليب الإكراه البدني لغايات شخصية أو جماعية»؛[1] وأخيراً، ينبغي للافتراضات النخبوية المتمثلة بالاعتقاد البرجوازي الحديث القائل بأن العنف ضد الأشياء مكافئ إلى حد ما للعنف ضد الناس وكأن الجماد يساوي البشر، أو دخول قاعدة عسكرية بقطع أسلاكها الشائكة واحتلال مهبطها يكافئ إلقاء القنابل على أناس أحياء من طائرات تحلق على ارتفاع ١٠ آلاف متر، ينبغي عليها ألاّ تقلل من شأن مصطلح العنف.

وتم استخدام مفهوم العنف استخداماً متأنياً وساخراً قدر الإمكان في هذه الدراسة، وبذلنا ما بوسعنا للمحافظة على معانيه الضمنية القديمة العائدة إلى الاستخدامات الإنكليزية الأولية للمصطلح [من اللاتينية (القوة) و(اسم المفعول من الفعل «يستخدم»)] لوصف استخدام القوة البدنية ضد شخص ما يتم بناء عليه إزعاجه أو إعاقته أو التحرش به بوقاحة وخشونة أو انتهاك حرمته، وتلطيخ سمعته،

(١) مقتبس في كتاب كي دبليو غرندي ولِم إي فاينشتاين، إيديولوجيات العنف (كولومبس، أوهايو ١٩٧٤)، ص ١٢. وقارن رد هربيرت ماركيوز على تعاريف العنف القانونية (**مجلة نيويورك تايمز**، ٢٧ أكتوبر ١٩٦٨، ص ٩٠):«بفضل نوع من الألسنية السياسية، لا نستخدم لفظة عنف أبداً لوصف ممارسات الأمن العام، ولا نستخدمها على الإطلاق لوصف تصرفات القوى الخاصّة في فيتنام، إلاّ أنه يتم تطبيق اللفظة تطبيقاً سهلاً على تصرفات الطلاب الدافعين بلاء الأمن العام عن أنفسهم بحرقهم للسيارات وقطعهم للأشجار».

وقول كلام بذيء بحقه، أو تتجيسه. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذا المعنى القديم والدقيق للعنف، وليس لمجرد ملاءمته المستمرة في عالم يعجّ بوحشية فعلية كامنة. فمحاولات (كتلك التي تبنّاها يوهان غالتُنغ Johan Galtung) لنحت معنى موسع للعنف ولتوسيع معناه ليشمل أي شيء – بدءاً من إلحاق الأذى بالأجساد البشرية والتمييز الحكومي ضد الأقليات وانتهاءً بثقل الديون واللغة المتعصبة للجنس – محاولات كهذه التي تعيق إدراك الإنسان حقيقة نفسه وتسخّف المفهوم بالفعل؛ يشبه مصطلح العنف كاشف الظلم، إذ يقيس أي أمر يقف في طريق «السلام». وتم توسيع مفهوم العنف ليتضمن الشخصي والمؤسسي والثقافي، ومن ثم تم قرنه بوصف وجودي مثير للجدل لإشباع الحاجات الإنسانية – أي حاجات «البقاء» و«الصحة» و«الهوية والمعنى» و«الحرية» – الأمر الذي يجعل العنف متماهياً مع تجارب مثل «الأذى» و«البؤس» و«التعاسة» و«الاغتراب» و«التمييز الثقافي» و«القمع». فقولنا إن «العنف متواجد عند التأثير في الكائنات الإنسانية على نحو تصبح فيه مدركاتهم الذهنية والبدنية دون مدركاتهم الكامنة،»[1] يعني الإطاحة بالمفهوم على أساس المفارقة. أي تجعله مساوياً للإخفاقات الإنسانية جميعها للعيش عيشة هانئة كالملائكة، لا تنغصها لعنة السياسة وفي كونٍ تسوده العلاقات التكافلية والندية بين شركاء متنوعين جمعهم ببعضهم بعضاً التعاون والصداقة والمحبة.

ويتعين تعريف العنف تعريفاً متزناً مع التقليل من اللمسة المعيارية. ومن الأفضل استيعابه بوصفه التدخل البدني لمجموعات أو أفراد بأجساد الآخرين تدخلاً مباشراً ومقصوداً غير مرغوب فيه، الأمر الذي يسبب لهم المعاناة من جملة من التأثيرات: تبدأ بالصدمة، والصمت والعذاب الذهني، الكوابيس والكدمات والخدوش، والأورام أو أوجاع الرأس، وتنتهي بعظام متكسرة ونوبات قلبية، وفقد أجزاء من الجسم، أو الموت. وكما سنرى لاحقاً، يتخذ العنف أشكالاً عديدة،

(١) يوهان غالتُنغ، «العنف والسلم، وبحوث السلام»، مجلة بحوث السلام، ٦ (١٩٦٩)، ص ١٦٨. انظر أيضاً مقالته «العنف الثقافي»، مجلة بحوث السلام، ٢٧، ٣ (١٩٩٠)، الصفحات ٢٩١–٣٠٥.

بعضها متناقض للغاية. وتتدرج الحالات المتطرفة لهتك النفس الاضطراري مثل – الانتحار أو القتل الرحيم أو اختزال الجسد رمزياً إلى براز وبول وطمث ضمن هذه المقولة.[1] الأمر عينه ينطبق على الأعمال التي تقتضي الحجز الجسدي القسري للآخرين، كما هي الحال عند تكبيل يدي شخص ما يمارس العنف وتثبيته على الأرض تحت وقع الحذاء، أو عند إغماء شخص ما لمنعه من الدخول إلى مبنى يحترق بغية إنقاذ آخرين. ورغم هذه المفارقات، تمتلك أعمال العنف في كل حالة عنصراً متعمداً. وإن التفريق الشهير عند غاندي بين الاستخدام السلمي لجرّاح يشهر مبضعاً وبين الضغينة الأنانية لـــــ اللص والساديّ يبرز السمة المتعمدة للعنف إبرازاً دقيقاً. فأعمال العنف أعمال إرادية مقصودة أو شبه مقصودة للتدخل بأجساد الآخرين، فالقضاة على دراية تامة بحدودها المتمثلة بالجروح التي تسببها لأجساد الآخرين نتيجة التهور (أكان إرادياً أم لم يكن) أو المُناخات المؤسساتية للعنف البيروقراطي التي لا يتحمل فيها أحد المسؤولية المباشرة لانتهاك أجساد أفراد وجماعات.

ويعدّ العنف، على الرغم من النعومة التي يظهر بها، عملاً وصلياً تبرز فيه ضحية العنف بروزاً اضطرارياً ليست بوصفها ذاتاً يتم الاعتراف بوجهها الآخر ولحترامه بل مجرد هدف يستحق الأذى الجسدي أو حتى الإبادة. وتجدر الإشارة مجدداً إلى أن العنف «مجسّد» دوماً؛ فإنه ملموس، فالعنف يلامس جسد ضحيته ملامسة مباشرة حتى عندما يستغرق وقتاً طويلاً لترك بصمته (كما هي الحال في التسميم المقصود للآخرين أو إعدامهم بالغاز أو تعريضهم للأشعة أو محاصرتهم). إن تجسيد العنف يساعدنا على إدراك حقيقة عدم عدّ قطع متظاهرين متحمسين لطريق عام بالاستلقاء على الرصيف عملاً من أعمال العنف، بل إنها «الإزالة الرقيقة لأجسادهم على يد رجال أمن غليظي القبضات يلوحون بهراواتهم ويستخدمون الرصاص المطاطي ورشّاشات الفلفل.» إذ تُذكّرنا عبارات مثل

---

(١) انظر بيغونا أريتخاغا، «احتجاج قذر: تحديد مبالغ فيه وجنس [من حيث التذكير والتأنيث] رمزيان في العنف الإنثي في أيرلندا الشمالية»، في كتاب (من إعداد) كاثرين بستمان، العنف. كتاب النصوص المختارة (هاوندزميلز ونيويورك ٢٠٠٢)، الصفحات ١٦٩-١٩٢.

«اعتدى عليها بالضرب المبرح» أو «كان ذا خُلق عنيف» بأن العنف تدخّل جسدي مقيت في شخص ما، وذلك عندما يباعد مغتصبٌ ما بين فخذي امرأة أو طفل أو رجل، فيقحم عضوه التناسلي الغريب داخل أجهزتهم التناسلية إقحاماً مقززاً للنفس (وهذه حالة واضحة المعالم).

ومن المفيد تذكّره أيضاً أن أعمال العنف لا تقع في نزاعات تتطلب المواجهة وجهاً لوجه والاشتباك بالأيدي دوماً. في عصرنا الراهن، الناس يَقتلون ويُقتلون بالنيابة. ويبدو أن المؤسسات الضخمة، مثل الجيوش المجهزة بأحدث ما توصل إليه العلم من أدوات قتل ومراقبة وملاحقة، تستعين بالعنف استعانة متزايدة؛ تمتلك مؤسسات العنف هذه القدرة على طمس النيات وتمويه الإهمال والمسؤولية التي تقتضي إنزال العقاب بمرتكبي العنف. فالذين يلحقون الألم والمعاناة الجسديين بحق الآخرين لا يقومون بذلك لأنهم ساديّون وقطّاع طرق (وقد يكونون كذلك)، بل لأنهم مدربون على عادات ومهارات للتصرف وفقاً لمنطق وأوامر النظام المؤسساتي الذي يعملون فيه؛ قد يصبح العنف مجهول المصدر، فالأذى يكتسب مكانة الحرفة، إلا أنه يبقى عنفاً، فما تزال الضحايا تتعرض للاعتداء الذهني والبدني على أيدي فاعلين يمارسون هذا الفعل – أي يقومون بالبرمجة، ويضغطون على الأزرار، وينقرون على لوحات المفاتيح، ويملؤون الاستمارات، ويتخذون القرارات من وراء المكاتب، ويلقّمون الأسلحة، ويزيّتون المحركات، ويقودون الطائرات، ويقومون بذلك وهم بالحدود الدنيا على دراية أنه قد يكون لما يقومون به تأثيرات مباشرة وغير مباشرة يعدّها الآخرون عنيفة. وبالتأكيد، يشمل هذا التوجه نحو «العنف المؤسساتي» أشكال القتل الصناعي كلها من القرن المنصرم.(١) كما تتضمن حالات حللها مفكرون مثل ميشيل فوكو يتم فيها احتجاز

---

(١) انظر جان كلود بريسا وروبرت– يان فان بيلت، «آلة القتل الجماعي في آوشفيتس» وأندريه سترتسليسكي، «سلب الضحايا وجثثها»، في يزرائيل غوتمان ومايكل بيرنبوم، **بنية معسكر الموت التشريحية في آوشفيتس** (بلومينغتن ١٩٩٤)، الصفحات ١٨٣–٢٤٥، ٢٤٦–٢٦٦؛ وعمر بارتوف، **القتل العمد بين ظهرانينا: الهولوكوست والقتل الصناعي والاحتجاج** (نيويورك ١٩٩٥).

أجساد الرعايا احتجازاً مقصوداً وقسرياً في دور التأديب والعقاب وذلك تحت شعار «من أجل إصلاحهم» فبذلك تتم إعادة انتشار العنف من مواقع عقاب عامة لتصبح «مخصصة» ومعقمة ومموهة داخل جدران سجن أو مشفى عام أو مشفى مجانين، ومصحوب بابتسامة أحياناً[1].

إن التركيز على ميزة العنف المقيت يعني بالتأكيد أن العنف شكل من الأشكال المتطرفة لنكران حرية شخص ما في العمل في العالم والتأثير فيه. وكيفما يتم تعريف الحالة الذاتية والحرية – فأساليب الحياة «الليبرالية»، و«مركزية الملكية» و«الأوروبية» الضيقة غير مفترضة في هذا النقاش – يعيق العنف الحركة الجسدية للرعايا، فهو يُخرسهم أيضاً. فقد تم تأويل العنف بوصفه شكلاً من أشكال التواصل لأنه يَبرز دوماً مغلفاً ضمن قالب من القواعد اللغوية والأدوار الكلامية الخاصة.[2] ومع هذا، ينزلق الذين يتعرضون للعنف تحت سطح كلامهم الذاتي دوماً، ويغرقون في ضجيج العنف البغيض.[3] ثم يعانون من صمتهم الذاتي للحظة عابرة قبل أن يقوموا بالصراخ؛ إن صمتهم أبدي في بعض الأحيان، فالعنف مدمر للعالم ويقطع اللسان، والألم المحسوس ناجم إلى حد ما عن فصل الكلام عن الجسد. وإن وصف كافكا للآلة الذكية التي تقتل ضحاياها بإعادة تصنيفهم تصنيفاً قسرياً يضع النقاط على الحروف تماماً كما تقوم تلك الأداة المجهزة بمحابر بنقش اسم الجرم على جسد الضحية حتى وهو ينزف حتى الموت. لذلك، يسلب ممارسو العنف الكرامة الجسدية واللغوية من ضحاياهم؛ فالعنف يعني السرقة، إذ يضيق عالم الضحايا إلى مساحة لا

---

(١) ميشيل فوكو، **هذِّب وعاقِب** (لندن ١٩٧٧).

(٢) بيريندر بال سينغ، **العنف بوصفه فن خطاب سياسي** (شيملا ٢٠٠٢)، ص ٣٢.

(٣) «الضوضاء، إنها اللفظة الأولى التي تخطر ببالي عندما أفكر في السنوات العشر الأخيرة»، يكتب ديفيد غروسمان عن النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني في كتابه **الموت بوصفه سبيلاً في الحياة. إسرائيل بعد عشر سنوات من أوسلو** (نيويورك ٢٠٠٣)، ص ٧ من المقدمة. «ضجيج هائل للغاية. وأعيرة نارية وصرخات وكلمات مثيرة للغاية، وكم من العبارات المبتذلة ونشرات أخبارية خاصة من مشاهد هجمات إرهابية، ومناشدات بالانتقام وخفق المروحيات في الأعلى وصرير صافرات إنذار سيارات الإسعاف ورنين الهاتف المسعور بعد كلّ حادث».

يمكن وصفها من الألم والمعاناة. وبالمقارنة، يتسع عالم المعتدين لدرجة أنهم ولو لوهلة يحكمون حكماً مطلقاً بانتزاع السلطات كلها من ضحاياهم؛[1] ويبيّن هذا التناقض الصارخ في السلطات سبب عدم تناغم العنف مع قوانين المجتمع المدني والديمقراطية السياسية المتمثلة بالحرية والتضامن والمساواة بين المواطنين. فعندما يتعرض الأفراد من المواطنين للعنف، يشعرون بتدخل في أجسادهم التي قد تعاني نتيجة لذلك من ضرر بدني ولغوي ونفسي. لاحِظوا أن العنف يستهدف أجساد الأفراد. فعندما يتم تحطيم الهويات المتنوعة التي تكوّن ديمقراطية ما أو إبادتها عند انتهاك عناصرها المكونة - يمكن للعنف تدمير التكافل المتبادل بين الأحياء والأموات وحتى الأجنّة - يمتلك العنف هذا التأثير فقط لأنه بالمحصلة ينقضّ على الأفراد المجسّدين ويهددهم، أولئك الذين يُعَدّون مواد ليس إلا، وأجساد تستحق ركلة ولكمة، أو سكيناً ورصاصة أو قنبلة.

فالأفراد الذين يعانون من العنف يجدون أنه يتم التعامل معهم فعلاً «كقطعة متقدمة وحيدة في لعبة الضّامة»، على حد تعبير أرسطو، أو (كما أشار في مكان آخر) كحيوان بري «يصلُح للصيد».[2] بالطبع، افترضت صياغة أرسطو حتمية العنف ضمن العالمين ما قبل السياسي وما بعده، إذ أشار إلى أن العالم سيكون مكاناً غريباً إن لم يتضمن بعض العناصر الحرة، وبعض العناصر الخاضعة للرقابة أيضاً، وإذا كانت تلك طبيعته، ينبغي أن تنحصر أية محاولة لفرض الرقابة بالعناصر المعنية بالرقابة وألا يتم توسيعها لتشملها جميعاً؛[3] فثمة حاجة للتخلي عن هذا التفريق الأرسطي بين عالم ضرورة (خالٍ من العنف) وعالم حرية (مسالم).[4] ومع هذا، تبقى فكرة أرسطو الرئيسة بأن العنف يستعين بالكلام

---

(١) إلين سكاري، الجسد الموجوع: تكوين العالم وهدمه (نيويورك ١٩٨٥).

(٢) أرسطو، السياسة، الكتاب ١، الباب ٢، ١٢٥٣أ، والكتاب ٢، الباب ٧، ١٣٢٤ب.

(٣) المصدر السابق، الكتاب ٧، الباب ٢، ١٣٢٤ب؛ وراجع الكتاب ٧، الباب ١٤، ١٣٣٣أ-١٤أ.

(٤) جون كين، الحياة العامّة والرأسمالية المتأخرة (كيمبردج ١٩٨٤)؛ «التحول البنيوي للمجال العام»، في كتاب (من إعداد) مارغريت سكامِل وهولي سيميتكو، وسائل الإعلام والصحافة والديمقراطية (أولدرشوت وبيرلينغتن، فيرمونت ٢٠٠٠)، الصفحات ٥٣-٧٤؛ وعن الوفرة الاتصالية (لندن ١٩٩٩).

والرعية المتفاعلة استعانة كامنة مقنعة. فلنُعِد صياغتها بلغة ما كان بمقدوره استيعابها استيعاباً مقبولاً. وإن نظاماً ديمقراطياً ما تحميه مؤسسات دولة مسؤولة وتدعمه علناً يعني بالتأكيد وجود رعية تستخدم الكلام والتفاعل سلمياً، إلا أن تأثير العنف (ولو مؤقتاً) يكمن في جعلها موضوعات بكماء، لدرجة قيادتها كالقطيع إلى شرك الموت.

فقد يكون البحث عن تعريفات محفوفاً بالصعاب، إلا أنه يبين في الحدود الدنيا أن مصطلح العنف الالتباسي، شأنه شأن مفهومات العلوم الإنسانية كلها، نمطي - مثالي، وهذا يعني أنه يسلط الضوء على أوجه معينة من الواقع تسليطاً انتقائياً لا وجود لها في الشكل الصرف الذي يفترضه المفهوم. وبقدر ما يستمر استخدامه، يبقى مفهوم العنف، بسبب الانتقائية والقضايا الأخلاقية المعقدة التي يتطرق إليها، مثيراً للجدل دائماً وأبداً، وخصوصاً في ظروف ديمقراطية. سوف تُطرح تساؤلات عادية وذكية على الدوام. فهل يعد شريكٌ لسارق مصرف يطلب من السارق ضربه للتمويه على الشرطة موضوع عنف؟ وهل ارتكاب سائق مخمور بعد صدمه راكب دراجة هوائية عمل عنف؟ وماذا بشأن متسوّق مسنّ يطرحه على قارعة الرصيف مجموعة من الشبان المتهورين والمتسكعين يضعون سماعات في أذانهم؟ أو الجندي البريطاني الذي اقتحم مسكن مسلم باستخدام كلاب شمّامة كُبحت جماحها؟

وينبغي الترحيب بهذه التساؤلات، ليس في المحاكم وحسب، بل يسهم إحساس على درجة عالية من التعقيد في تنبيه البلدان الديمقراطية إلى صفة العنف الطارئة بأشكاله المختلفة. وتزدهر الديمقراطيات «بنزع الصفة الطبيعية» عن العنف (وبدوره يؤرقها هذا الأمر)، وهذا معقول عندما تعد الأشكال الخالصة من العنف بوصفها مآلاً للموت غير الإرادي. فمن المحتمل أن يشكل الموت النتيجة الحتمية لعمل عنيف. بالطبع، يعد الموت بالنسبة إلى كل فرد محطة نهائية لا مفر منها ونقطة علام على خارطة الحياة، لأنه يحدد التداخل بين المحدود والمطلق، فالموت مرحلة يقوّم فيها الأفراد حياتهم غير آبهين بضغوط العالم، إذ يمكنهم تأمل

ما أنجزوه وما لم ينجزوه وما آلو إليه، وما ينتظرهم. بهذا المعنى، الموت فى الوقت عينه ولادة لأن الحياة تبلغ أوجها بالموت. طبعاً، هنالك عدة طرائق للموت؛ محظوظون أولئك الذين يموتون بين أصدقائهم أو أقاربهم لأنهم يموتون بكرامة وتُلتقط لهم الصور وترتسم على وجوههم الجريئة نظرة قوة يصعب تحديدها؛ تعساء أولئك الذين يُسلبون موتاً فردياً (على حد تعبير راينر ماريا ريلكه Rainer Maria Rilke) بعمل عنف (وأعدادهم تفوق مئات الملايين في القرن المنصرم وحده)، فموتهم قسري ومجهول الهوية؛ يبدو وكأنهم ماتوا مرتين؛ فموتهم الذاتي موتاً مفاجئاً، سالباً إياهم إمكانية تقدير أبعاد حياتهم الماضية والحاضرة والمستقبلية. وهنالك العديد من الطرائق المختلفة التي يمكن للعنيف أن يقتل فيها، إلا أن هناك نتيجة واحدة: أنت ميت ولقيت حتفك ولا يمكن أن تتواجد في أي مكان. فقد تصبح بالنسبة إلى شخص ما وفي مكان ما مجرد رقم، وإن كنت محظوظاً، سيحتفظ الأقارب والأصدقاء والأحباب بصورتك وأغراضك الثمينة للأبد. لكن الحقيقة تبقى أن الذين يعانون من موت عنيف تم دفعهم نحو التطرّف، فالموت مركز ثقل لم يتمنوه، ويُنذر بنهايتهم. فلم يبق لهم أثر في الشوارع أو على لوائح حصص تموين الغذاء أو في طوابير الماء والخبز أو في أسرّتهم ومطابخهم أو في أحضان أحبائهم. فهم مجرد جثث مُضرّجة بالدماء، يغطيها النمل والذباب؛ بل هم قبر سطحي محفور في حديقة عامة أو جثة في استاد رياضي، أو ربما كومة ملتوية في الصحراء، أو صنم جامد على لوح من حجر – إيذاناً بنهاية القصة.

الحضـارة

المدنية (من المدني)... التحرر من البربرية؛
وحالة التمدّن... واللباقة؛
والكياسة؛ ورقيّ السلوك... ومبدأ حسن
المعاملة؛ وممارسة دماثة الخلق...

صموئيل جونسون (١٧٨٦)

إعادة اكتشاف المجتمع المدني:

إن للعنف صفة ذات صلة، شأنه في ذلك شأن المصطلحات جميعها في لغتنا، ومن الواضح أنه يتخذ معانيه ويضطلع بالأهمية بالنسبة إلينا بقدر ما يقترن بشبكة أوسع من المصطلحات والمفاهيم الأخرى المرتبطة بعلاقات التشابه والاختلاف. فالتباين القديم بين مجتمع العنف والمجتمع «المدني» أو «المتمدّن» مسألة جوهرية. وإذا نظر إلى الأمر على خلفية قرن طويل من الوحشية المنظمة ومثلث العنف الجديد الذي يعيش فيه عالمنا الآن، فلا غَرْوَ من تجديد الاهتمام الكبير بفكرة المجتمع المدني في السنوات الأخيرة – إلى درجة التعبير عن الآمال بتشكيل مجتمع مدني عالمي.(١) لم يتنبأ أورويل بهذا التجديد، ومن المثير افتراض

---

(١) يفترض النقاش الآتي بعض الإلمام بكتبي، **المجتمع المدني الكوني** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠٣)؛ و**الديمقراطية والمجتمع المدني: محَن الاشتراكية الأوروبية؛** و **آفاق الديمقراطية ومشكلة ضبط السلطة الاجتماعية والسياسية** (لندن ونيويورك ١٩٩٨)؛ و **المجتمع المدني والدولة. منظورات أوروبية جديدة** (لندن ونيويورك ١٩٩٨)؛ و **المجتمع المدني: تصورات قديمة ورؤى جديدة** (لندن وستانفورد ١٩٩٨).

فيما إذا كان تشاؤمه الشهير من المستقبل قد خالطه التزويق اللفظي عن طريق المثال المعياري لمجتمع مدني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكتاباته السياسية؛ فإذا تم تفسيره تفسيراً متأنياً، فإن لمفهوم المجتمع المدني صلة وثيقة بقضايا العنف والديمقراطية. وكذا هو الأمر لأربعة أسباب مختلفة في الحدود الدنيا: الصلات الضمنية المتجددة بين لفظة مدني («لبق، خدوم، غير فظ، و«غير عسكري») والمثل الأعلى للسلم؛ ولازدهار مفهوم المجتمع المدني ازدهاراً عالمياً خلال العقود الأخيرة ضمن الحركات الديمقراطية المناهضة للحكم عن طريق العنف؛ وفي العصر الحديث، ارتكز كل مثال موثّق عن المؤسسات والسبل الديمقراطية العتيدة في الحياة على أساس صلب من المجتمع المدني؛ والحقيقة التجريبية المزعجة المتعلقة بابتلاء كل مجتمع مدني معروف بميول نحو الوحشية تناقض مكنونها الديمقراطي تناقضاً علنياً، خصوصاً رؤيته المعيارية للنظام الاجتماعي المبني على قيم ومثل الانفتاح والمساواة والاختلاف والتضامن السلمي.

لا يمكن دوماً تحديد العرى الوثيقة بين مفهومات العنف والمجتمع المدني والديمقراطية. انظر في الصمت المريب عن العنف في كتاب إرنست غيلنر **شروط الحرية: المجتمع المدني ومنافسوه** (١٩٩٤)؛ قدم غيلنر ملخصاً وافياً عن الأهمية العصرية الجوهرية لمنظور المجتمع المدني في العلوم الاجتماعية والسياسية؛ فالمجتمع المدني «جملة من المؤسسات غير الحكومية المتنوعة على قدر كاف من القوة الموازية بثقلها للدولة، وفي حين أنها لا تمنع الدولة من تحقيق دورها في الحفاظ على السلام بوصفها حكماً بين المصالح الكبرى، مع هذا يمكنها منعها من الهيمنة على بقية المجتمع وشرذمته».[(١)] فلدى غيلنر نزعة مؤسفة لدمج أشكال المجتمع المدني المختلفة والحديث عن المجتمع المدني على أساس اقتصادي؛ وإن فرضيته القائلة: «إن المسلمين عاجزون عن تطوير مؤسسات مجتمع مدني» معيبة للغاية، لدرجة أن الكتاب بمجمله يُفسَّر بوصفه كتيباً

(١) الاقتباسات كلها مأخوذة من إرنست غيلنر، **شروط الحرية: المجتمع المدني ومنافسوه** (لندن ١٩٩٤).

إستشراقياً. ومع هذا، فإن توصيف غيلنر للمجتمع المدني يشرح وجهة نظره القوية، والواضحة التي تعزي الشعبية المعاصرة للمصطلح إلى الحقيقة القائلة إن المجتمع المدني بوصفه نمطاً مثالياً موضع تعقيد وخيار وديناميكية، وبالتالي عدواً لأشكال التسلط السياسي كلّها.

ويؤكد غيلنر أن معارضة المجتمع المدني للتسلط السياسي اتسمت بالقوة في ظل أنظمة الحكم الشمولية في القرن العشرين من الطراز السوفييتي التي تغلب عليها الأزمات، أو ما يدعوه الاستبداد – السلطة البابوية – بعبادة المال؛ إن الصفة الرئيسة لأنظمة الحكم هذه «الانصهار شبه التام للبنى السياسية والإيديولوجية والاقتصادية». انطلقت الشمولية السوفييتية من الهدف المعلن بخلق شعب اشتراكي جديد منعتق من شرور الرأسمالية المتمثلة بالملكية الفردية وعشق الكماليات والخنوع القائم على العمل المأجور. ومن الواضح أنها أخفقت في تحقيق أي من هذه الأهداف لأنها، كما يحاجج غيلنر، نمّت رعايا طيّعين وغير مبالين، فالإنسان السوفييتي كان ماهراً في الرياء، إلا أن الحقيقة المؤلمة تكمن في أن «الأفراد الفاقدين للفرص» عاجزون عن القيام بأية مشروعات فعالة لأنهم مسجونون في عالم بالكاد يمكن فيه أو من غير الممكن إطلاقاً تأسيس ناد لجمع الطوابع البريدية دون مراقبة سياسية.

إن الثورات السلمية التي اندلعت في النصف الشرقي من أوروبا الوسطى في خريف عام ١٩٨٩ وضعت حداً لهذا النظام لدرجة كبيرة، إذ لم تمثل هذه الثورات «المخملية» انتصاراً عملياً لقوى المجتمع المدني الناشئ ضد أنظمة الحكم الشمولية من طراز بريجنيف أو تيتو وحسب، بل سوّغت التحول الفكري للتركيز باتجاه فئة المجتمع المدني. لكن لماذا يجد المسحوقون والمذلولون – وبعضهم موجودون في بلدان عدة في الحدود الدنيا – أنفسهم مشدودين إلى المدينة الفاضلة المتمثلة بالمجتمع المدني؟ ولماذا يمقتون غيابه بمرارة، ويعدون افتقارهم له «فراغاً مؤلماً»؟ بشكل رئيسي، يصوغ غيلنر أجوبته على أساس نظرية انتقال من الأنظمة الزراعية إلى الصناعية انتقالاً لا رجعة فيه. ونظراً للعيش في أنظمة صناعية

معقدة تحركها الأسواق، نقبل المجتمع المدني بوصفه «فطرياً». إذن، نحن ثمار ما ينبغي أن نطمح إليه ونؤيده. لقد أصبحت النضالات من أجل المجتمع المدني متأصلة في موروثاتنا التاريخية؛ فقد أصبح المجتمع المدني جزءاً من تركيبتنا؛ وإننا نميل إليه بالفعل، ولذلك، لا نرغب بالعيش في ظل أي شكل من أشكال تسلط الدولة أو المجتمعات المحكومة بالأعراف. ثم يردف قائلاً: «يبدو أن المجتمع المدني مرتبط بقدرنا التاريخي»؛ و«إن العودة إلى مجتمع زراعي تقليدي جامد غير ممكنة؛ ونظراً إلى أن النظام الصناعي قدرنا الجلي، فإننا ملتزمون بنتائجه الاجتماعية أيضاً».

يمكن الاعتراض على هيام غيلنر القوي، في أثناء حديثه، باستخدام أسلوب التجريد مثل «نحن» وعدم الالتفات إلى التوزّع المكاني والزماني غير المتساوي لموروثات المجتمع المدني الذي يزعم أننا منغمسون فيها. ويمكن تجاوز هذه الاعتراضات الوجيهة من أجل التركيز على حجة غيلنر «البنيوية» ذات الصلة بأن المجتمع المدني شرط ضروري للحرية. ويكرر غيلنر الفكرة المعروفة: «إن المجتمع المدني ليس مجتمعاً تقسيمياً خانقاً تغلب عليه الرفاق والطقوس الدينية وأشكال أخرى من الهوية المرجعية»، فالمجتمع المدني «يقوم على فصل نظام الحكم عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية»، «وغياب هيمنة أصحاب النفوذ على الحياة الاجتماعية». إن هذا الاستقلال «المكاني» للمجتمع المدني وقدرته على العمل بعيداً عن الحكام السياسيين تمكّن رعايا المجتمع المدني أن يصبحوا مواطنين واثقين ومطورين لأنفسهم تطويراً ذاتياً. لم تعمل التركيبة المعقدة للغاية لأنماط العيش وتنوعها ضمن المجتمع المدني ضد المفهومات الأساسية للوضع الإنساني وحسب، بل إن («ساكن المجتمع المدني مختلف جذرياً عن أعضاء أنواع أخرى من المجتمعات، فهو رجل لا يعتد به»، على حد تعبير غيلنر). فمن بين الخصال الكمالية للمجتمع المدني أن تعدد نشاطاته ومعايير جودته تخلف وهماً بتكافؤ الفرص. ولهذا، فهو ينمّي ويقتات على الصراع من أجل تحسين الذات؛ و«يسمح المجتمع المدني للكثير من الناس عد أنفسهم على قمة السلم

الاجتماعي لأن ثمة سلالم مستقلة عديدة، ويمكن لأي شخص أن يظن أن العبرة تكمن فعلياً في السلّم الذي يتربع عليه».

اللاتمدّن:

إن توصيف غيلنر الإيجابي للمجتمع المدني بوصفه مملكة الحرية يسلط الضوء تسليطاً صحيحاً على قيمته الأساسية بوصفها شرطاً للديمقراطية؛ فمع غياب المجتمع المدني، ثمة غياب لمواطنين لديهم القدرة على اختيار هوياتهم ومخصصاتهم وواجباتهم ضمن إطار سياسي – قانوني مسؤول علناً. ومع هذا، فإن توصيفه للمجتمع المدني قصير البصر ويدل على عادة عالمية مفترضة بين أصدقائه الجدد لإضفاء صفة الكمال على ترويجه السلمي لحرية المواطنين. ويكثر الحديث عن «ثورة اشتراكية عالمية»، وعن المجتمع المدني بوصفه «ذلك المجال الذي تختلط الناس فيه طوعياً للتعبير عن أنفسهم، والمجال المؤازر لقيم جوهرية مثل الحدّ من العنف وتحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية ومناصرة الجودة البيئية».(١) ويتم تجاهل النزاعات السلبية المختلفة للمجتمع المدني بدءاً بالغموض حول حدود المنافسة الحزبية والدور المخادع لوسائل الاتصال وانتهاء بالبطالة المزمنة والتمييز الجنسي داخل البيوت وخارجها؛ ثمة حذف ملحوظ من توصيف غيلنر ومعظم التوصيفات المعاصرة لمشكلة اللاتمدّن التي يمكن تسمية حالتها القصوى بمجتمع غير مدني – أي نوع من نظام اجتماعي مزقته الأشكال المتطرفة من العنف.

فمن الضروري إعارة هذه المشكلة المزيد من التفكير، حتى وإن كانت مصطلحات مثل «اللاتمدّن» و«مجتمع غير مدني» لا تطرب، وخرقاء، وفي أسوأ الأحوال كلمات مستعملة في غير مقامها، وفي أحسن الأحوال مغالطات تاريخية، أو يبدو الأمر كذلك. تُعلِّمنا قواميس اللغة الإنكليزية أن جذر كلمة «لاتمدّن» بَطُل استعماله الآن؛ كما أن الصفة «غير متمدّن» العائدة إلى القرن السادس عشر تشير إلى سلوك مناقض للحالة المدنية ، أو «بربري»، «غير مهذب»، «غير لائق»،

---

(١) هذه الاقتباسات مستقاة من مصادر رئيسة متعددة عن « صفاء المجتمع المدني»، كما تمت مناقشته في كتابي **المجتمع المدني الكوني؟**، خصوصاً الصفحة ٥٧ وهوامشها.

«نابٍ»، «سفيه»، و«بدائي». بهذا المعنى، تحدث أهل الريف عن «تربية سيئة وفظة» (١٦٣٢) أو طلب شكسبير من إحدى شخصياته في مسرحية **سيدان من فيرونا** *Two Gentlemen of Verone* (١٥٩١) أن يأمر: «روفيان: اترك تلك اليد الوقحة والسفيهة». وخلال القرن الثامن عشر، أصبح الحديث غريب النغمة عن «اللاتمدّن « الشغل الشاغل للتحليل النفسي والأدبي، خلال الفترة نفسها تماماً عندما كانت الخطابات عن «المجتمع المدني» تزدهر، وعندما مرّ المعنى التقليدي لهذا المفهوم القديم بوصفه مرادفاً لهيئة سياسية منظمة ومسالمة بعملية طويلة من «الفوضى» و«التقسيم» لدرجة عُدَّ فيها المجتمع المدني والدولة كيانين مختلفين.

إن الاهتمام الفلسفي القديم باللاتمدّن واضح في أدب الرحلات للمؤلف الأيرلندي جوناثان سويفت؛ لأنّه مناصرٌ للمعنى القديم والعادي للمجتمع المدني في القرن الثامن عشر، بوصفه مجتمعاً منظماً سياسياً خالياً من العنف. ويتناقض انشغال سويفت بالعنف تناقضاً صارخاً مع الصمت المريب عن العنف في توصيفات حديثة العهد عن المجتمع المدني، إذ برز اهتمامه قوياً في سجلات رحلاته المتعاقبة عبر الريف الأيرلندي التي لاحظ خلالها أن جلّ سكانه «غير متمدّنين» بالمقارنة مع الجزر الراقية للمدينة الناطقة بالإنكليزية المتمثلة بأصدقائه ومعارفه القاطنين في قصور المدينة والريف. وتستحضر تقارير رحلات سويفت مجتمع الرحلات غير الآمنة في فترة القرون الوسطى، عندما اقتضى التحرك إعداد وصية (كما هي الحال في رحيل آن فيركو في كتاب بول لويس كلوديل، **الإعلان عن مصير ماري**)، واقتضى الترحال بحد ذاته عبور مسالك الحيوانات البرية والمشردين وقطاع الطرق.

فقد انعكس تخمين سويفت بأن حكم الأقلية الإنكليزية مثّل أمة مدنية أنموذجية في توصيفاته لمواسم الصيف التي أمضاها بعيداً عن مسقط رأسه دبلن، عادة بصحبة علية القوم الريفيين أو رجال الدين المعتكفين في صوامعهم المعبرة عن الدماثة والرفاهية الأنجليكانية، إذ كتب إلى صديقه توماس شيريدان في صيف عام ١٧٢٨ من عزبة السير آرثر والليدي آخيسن في ماركت هيل من مقاطعة آرما: «أكره دبلن وأحب الانعزال هنا وحضارة مضيفيّ». كما أَحبَّ سويفت التفكير في عصره بوصفه عالقاً في صراع خطر بين بربرية ما قبل الحداثة وتمدّن الحداثة؛

تجلى الصراع تجلياً مكانياً يشبه تقسيماً جغرافياً عدائياً للإقليم الذي يمر فيه الرحالة الذي انتقل من منطقة التمدّن إلى مملكة اللاتمدّن بتجربة غريبة تمثلت بالعودة الزمانية بالاندفاع نحو المكان؛ أطلع ألكسندر بوب، بعد عودته، على راحة مسكنه في مسقط رأسه دبلن: «سوف تكتشف التغير السريع الذي قمت به خلال سبعة أيام من انطلاقي من لندن». فوصف «عبوره للعديد من الأمم واللغات الخفية على العالم المتمدّن، وغالباً ما تأملت كيف يمكن لرجل في ساعات قليلة بصحبة حصان سريع أو ريح عاتية أن يلتقي شعباً غريباً مثل الاسترالي أو النيوزيلندي». إن اللقاء مع غير المتمدّنين في أيرلندة حيث «اللباقة غريبة بقدر غرابة النظافة «كان رائعاً ومنفّراً في آن معاً. فقد كان وصف سويفت لقرية كيلكيني آنذاك نمطياً في نظرته لأيرلندة بوصفها أرضاً تعج بالياهو* المتوحشين الرامين للروث:

وجه طبيعة قاحلة دون بيوت أو مزارع؛ وأكواخ قذرة، ومخلوقات بائسة ومهلهلة وشبه جائعة ومفتقرة للشكل البشري؛ ومالك إقطاعي متعجرف وجاهل ومضطهِد تصادفه بعد عشرين ميلاً من الركوب؛ ومصادفة كنيسة الأبرشية في رحلة يوم صيفي وحسب. وبالمقارنة، يعد إسطبل مزارع إنكليزي كاتدرائية؛ ومستنقع وحل بخمسين ميل دائري؛ فكل مرج أرض موحلة، وكل هضبة خليط من الصخر والأرض البور والسبخة؛ وكل ذكر وأنثى، من المُزارع إلى العامل المياوم، لص على نحو لا ريب فيه، ولذلك متسول، فالمصطلحات في هذه الجزيرة قابلة للتبديل(١).

(*) غليظ الطبع، كلمة إنكليزية من ابتكار سويفت حيث وصف شعباً من الأجلاف سمّاهم بالياهو. [المترجم]

(١) هذه الاقتباسات مأخوذة تباعاً من رسائل خطّها جوناثان سويفت إلى الأب توماس شيريدان (ماركت-هيل، ٢ أغسطس ١٧٢٨)؛ وإلى ألكسندر بوب (دبلن، أغسطس ١٧٢٦)؛ وإلى الآنسة إيستر فانهومرغ (٧ أغسطس ١٧٢٢)؛ وإلى القس جون براندريث (٣٠ يونيو ١٧٣٢)، في كتاب (من إعداد) هارولد ويليامز **مراسلة جوناثان سويفت**، ٥ مجلّدات (أكسفورد ١٩٦٢-٧٢)، المجلد ٣، ص ١٥٨؛ المجلد ٢، ص ٤٣٣؛ والمجلد ٤، ص ٣٤. ويُعدّ كتاب جوزيف ماكمينيس، **رحلات جوناثان: سويفت وأيرلندا** (بلفاست ونيويورك ١٩٩٤) وصفاً موفقاً لحياة سويفت من وجهة نظر رحّالة.

فقد حاكت ملاحظات سويفت عن «اللاتمدّن» مبدأ «التمدّن» الموغل في القدم والمعتمد في المحاكم الإيطالية في القرن السادس عشر والصالونات الباريسية في القرن السابع عشر؛ افترض هذا المبدأ بأنه لا يمكن للتواصلات اليومية بين الناس في قضايا مثل التجارة والحب ألاّ تكون بمنأى عن خطر العنف واللاتمدّن وحسب، بل تصبح مصدراً للسعادة الإنسانية أيضاً؛ فالناس ليسوا عنيفين بطبيعتهم؛ يمكنهم تعلم المصافحة، ويمكن تجاوز عدوانيتهم بأساليب مصطنعة مثل الكلام «المنمّق» والسلوك «اللبق» والطريقة «الأنثوية» في اللباس (شعر اصطناعي بتجعيدات طويلة، ومجوهرات، وأحذية سهرة ذات كعب عالٍ علواً متعرجاً) تهدف بمجملها إبعاد الأفراد عن عادات غير مدنية مسماة تسميات مختلفة: «قروي»، «خشن»، «بدائي» أو «غير مهذب». وخلال هذه الفترة، تم استخدام الفعل الفرنسي «يُمدِّن» لتسمية هذه العملية. فلفظة «يمدن» تعني «الجذب نحو التمدّن وجعل السلوك لطيفاً ومدنياً» في ظل «حكومة كفوءة» و«قوانين عادلة».[1] ويعدّ كتاب ميرابو، **صديق الناس ميثاق الشعب** (١٧٥٦)، النص الفرنسي الأول الذي يستخدم الكلمة المبتكرة «الحضارة»، مضيفاً أن الذين تمتعوا بباع في التمدّن عُدّوا قدوةً في «الأخوة» أو الألفة، فهم أناس لطفاء القلب، يتحاشون إغواءات الانتقام العنيف من الآخرين.

وليس ثمة إجماع على الإطلاق، ضمن هذه الأدبيات، على أن مقاومة اللاتمدّن عمل طيب؛ إذ ولّدت تنمية التمدّن بوصفه مضاداً للاتمدّن جدالاً. فعلى سبيل المثال، كانت هنالك تذمرات كثيرة من نفاق التمدّن بسبب الدور الذي لعبته في التعتيم على الأنانية المتواطئة وعنف الناس المتمتعين بسلوك راقٍ، إذ تحتل عبارة مهاتما غاندي بأن فكرة الحضارة البريطانية أمر طيب نهاية لائحة طويلة من تذمرات من هذا القبيل، وأكثرها شهرة تذمر نوفاليس من أوروبا «البربرية

(١) انظر إدمون هيوغويت، **قاموس اللغة الفرنسية في القرن السادس عشر** (باريس ١٩٢٥)، المجلد ٢، ص ٣٠٢؛ والمداخل المتنوعة حول كلمة «حضارة»، في **القاموس الألماني** لجاكوب غريم وفيلهالم غريم (لايبزغ ١٩٥٦)، المجلد ١٥، الصفحات ١٧٢٣–٣٨.

الطائشة والمتمدّنة» وتعليقات ديديروت على «اللباقة المهنية» لعلية القوم، والهجوم الساخر لجان جاك روسو على هوبز والمجتمعات المدنية الحديثة. وكتب روسو مصرّاً بنفس واحد على أن التمدّن اللبق أو «الراقي» ليس فضيلة، بل شكلاً من الدهاء يرمي لتزيين الشر: «أُقلّب الكتب عن الحق والمبادئ الأخلاقية؛ أنصت للأساتذة والفقهاء وعقلي مليء بمذاهبهم الجذابة؛ يروق لي السلام والعدالة التي أرساهما النظام المدني». فالتمدّن بربرية لبقة. ثم تابع روسو قائلاً: «أبارك حكمة مؤسساتنا السياسية؛ وبعدّ نفسي مواطناً، أُحجم عن التحسر على كوني رجلاً، وانطلاقاً من واجباتي وسعادتي، أطوي الكتاب وأخرج من قاعة المحاضرات وأتلفت حولي». ونظراً إلى أن الدم أكثر وضوحاً على قفازات بيضاء، يجعل التمدّن رعباً أكثر شناعة. وختم روسو: «ألمحُ أمماً تعيسة تئنّ تحت نير من الحديد؛ وألمحُ البشرية تتعرض للسحق على يد حفنة من المضطهِدين؛ ألمح حشداً جائعاً أنهكته المعاناة والمجاعة، في حين يشرب الأغنياء دم ضحاياهم ودموعهم على راحتهم؛ وألمحُ المتنفّذين من كل طرف مسلّحين بالسلطات المرعبة للقانون ضد المستضعفين»[1].

ولم تكن ثمة انتقادات لازدواجية معايير التمدّن وحسب، بل كانت هنالك محاولات لقلب الأمر على المتنفذين بالتوكيد على أن تمدّنهم حليف العجرفة المتوحشة، وكان له تأثير غير مقصود في إنتاج اللاتمدّن وإعادة إنتاجه بين الضعفاء، إذ يكمن المغزى الرئيس في وجوب تغيير المتنفذين لطرائقهم إلى حد ما وترك «غير المتمدّنين» يجدون طريقهم الذاتي نحو التمدّن؛ لقد وضّح هذه الانتقادات جوناثان سويفت توضيحاً تاماً بتشكيكه بالتمدّن الإنكليزي دفاعاً عن الاستقلال الأيرلندي؛ يُبرز النقاش الحاد في القرن الثامن عشر حول أكل لحوم البشر هذا التحول. بالطبع، ثمة من أدان الممارسة مباشرة بوصفها شكلاً من

---

(١) جان جاك روسو، «مقتطفات من مقالة عن حالة الحرب» (مكتوبة حالي عام ١٧٥٢)، في **سلام دائم من خلال تحالف أوروبا وحالة الحرب** (لندن ١٩١٧)، الصفحات ١٢٤-٥. (أعيدت طباعة النص الأصلي في كتاب (من إعداد) سي إي فوغان، **كتابات جان جاك روسو السياسية**، المجلد ١، الصفحات ٢٩٣-٣٠٧.

«وحشية جهنمية غير إنسانية» (دانيال ديفو) دون معايير «الحضارة» الأوروبية السامية. وثمة مراقبون آخرون (يعد عمل فولتير *Candide* (١٧٥٩) مثالاً) تفاعلوا مع الحديث عن أكل لحوم البشر بحياء ورباطة جأش فطنة. إلا أن الأمر اللافت تمثل في تناول دعاة التمدّن لموضوع أكل لحوم البشر إجمالاً خلال هذه الفترة لمناشدة الأوروبيين لأخذ الحيطة ورؤية الأمر من زوايا مختلفة والاعتراف أن أكل لحوم البشر على يد شعوب الماوري لا يقارن ببربرية المتمدّنين الإسبان الذين رموا بالأطفال الهنود إلى الكلاب بصورة منتظمة.[١] وانطلاقاً من ذلك النوع من العاطفة، كان الأمر بمثابة خطوة قصيرة نحو توصية جوناثان سويفت الهجائية اللاذعة في كتابه، **اقتراح متواضع لمنع أطفال الفقراء من أن يكونوا عبئاً على ذويهم أو بلدهم** (١٧٢٩)؛ فقد طرح اللاتمدّن المبيّت في عملية التمدّن الأوروبية فرصاً ما تزال حيّة للمتنفذين، إذ ينبغي استغلال اللاتمدّن استغلالاً تجارياً بحصاد أجساد الأطفال بوصفها طعاماً للأغنياء.

إن هجوم سويفت على ازدواجية المعايير ودعوته الهزلية لصدق جماهيري أكبر حول البربرية في صميم العالم «المتمدّن» سبب إثارة في النفوس لأنه استغل المخاوف المستمرة من العنف القابعة ضمن الاهتمام الحديث الأولي بالتمدّن، إذ كان اللاتمدّن بمثابة الشبح الساكن بالمجتمع المدني. بهذا الصدد، قُيِّمت الحضارة تقييماً طبيعياً بوصفها مشروعاً طويل الأمد متهماً بإطلاق العنان للعنف والإعلاء من شأنه؛ كان اللاتمدّن العدو الدائم – للمجتمع المدني – القابل للهزيمة. وإن الحديث عن الحضارة في هذه الفترة يعني الإشارة إلى عملية تاريخية غير مكتملة شكّل فيها

---

(١) تمت معالجة هذه التأثيرات الارتدادية للتمدّن الأوروبي في أوروبا ذاتها في مقالة كلود روسون، «همجيون نبلاء ووضيعون: المواطنون الأصليون، وآكلو لحوم البشر، وأطراف ثالثة، وآخرون في روايات جنوب الباسيفيك من إعداد غاليفر وبوغينفيل وديديروت، مع ملاحظات على الموسوعة وعلى فولتير»، **حياة القرن الثامن عشر**، ١٨ (نوفمبر ١٩٩٤)، الصفحات ١٦٨-٩٧. كما تمت معالجة بعض تطورات القرن التاسع عشر في كتاب كاثرين هول، **تطوير الرعية: المدينة الكبرى والمستعمرة في المخيلة الإنكليزية ١٨٣٠-١٨٦٧** (كيمبردج ٢٠٠٢).

التمدّن – بوصفه مصطلحاً ثابتاً – هدفاً لتحويل سلوك «غير مدني» إلى سلوك «مدني» ونتيجة له في آن معاً. وانطلاقاً من هذه النظرية، فإن هذا الأمر مجرد خطوة قصيرة من الفكرة القائلة إن عملية التمدن عبارة عن مسيرة من خلال مراحل من التهذيب متصاعدة تصاعداً تدريجياً. فخلال القرن الثامن عشر، تشير لفظة حضارة إشارة ضمنية إلى عملية جوهرية في التاريخ والمحصلة النهائية لتلك العملية في آن معاً، يصبح فيها التفريق بين تطورات الحضارة الحالية والحالة البدائية الفعلية أو الافتراضية (المسماة بتسميات مختلفة: «الطبيعة البدائية» و«البربرية» و«الفظاظة» أو «الوحشية») أكثر وضوحاً. وتطرح الطبقات الثرية في المجتمع الأوروبي نفسها بوصفها تسلك مساراً يمتد من البربرية البدائية من خلال وضع الإنسانية الحالي شبه المتمدّن باتجاه التهذيب من خلال التربية والدماثة.

ويُنظر إلى الرحلة باتجاه الحضارة بوصفها إزالة للعنف من الشؤون الإنسانية إزالة بطيئة لكنها ثابتة، في الوقت الذي أكد فيه آدم فيرغسون هذا الأمر عند الاستخدام الأول للفظة الحضارة في الإنكليزية، متأثراً بالمحاضرات التي ألقاها آدم سميث عام ١٧٥٢؛ ويصف فيرغسون عملية الحضارة كتطور من الوقاحة إلى الدماثة، يُعد فيه «المجتمع المدني» المعاصر شكلاً «راقياً» و«دمثاً» من مجتمع ذي «تبعية حكومية وسياسية منتظمة.» كما أكد فيرغسون أن «صفات مثل متمدّن أو راق» تشير إشارة مناسبة إلى «أمم حديثة» تتسم بالاستخدام الاسستثناسي للعنف، وأن هذه الأمم على طرفي نقيض مع الشعوب «البربرية أو البدائية.» كما شدد فيرغسون على أن «الاقتتال» في الأمم البربرية «لا قواعد له سوى الأوامر المباشرة للانفعال التي انتهت بعبارات الملامة، وبالعنف واللكمات،» وأغرقت موجات العنف العارمة حقل الحكومة أيضاً. «عندما لجأوا إلى السلاح في قطعات الفصيل، دعم الفريق السائد نفسه بطرد خصومه عن طريق أسلوب التجريد من الحقوق المدنية وسفك الدماء؛ وسعى المغتصب لتوطيد موقعه عن طريق الإعدامات الفورية والعنيفة جداً. بدوره، جوبه بالمؤامرات والاغتيالات التي أبدى فيها أكثر المواطنين احتراماً جهوزيتهم لاستخدام الخنجر.» فقد كانت الأمم البربرية فظة في إدارتها للحرب على حد سواء؛ و«أُبيدت مدن أو استُعبدت، إذ تم

بيع الأسرى أو تمزيقهم أو الحكم عليهم بالموت.» بالمقابل، أشار فيرغسون إلى أن الأمم المتمدنة والراقية «قطعت شوطاً للتخلص من المشاهد العنيفة تخلصاً خشناً» على خشبة مسرح الحياة المعاصرة. «فقد طورنا قوانين الحرب والأسباب المخففة المصممة للتهوين من صرامتها.» ثم أردف قائلاً: «فقد خلطنا اللباقة باستخدام السيف؛ وتعلمنا أن نشن حروباً في ظل شروط المعاهدات واتفاقيات المنتجين [كارتل]، ونثق بعهد عدو نعتزم تدميره.» فتهتدي المجتمعات المتمدنة بمبدأ «استعمال العنف لإحقاق العدل والمحافظة على الحقوق الوطنية وحسب [1]».

(١) آدم فيرغسون، دراسة في تاريخ المجتمع المدني (إدنبره ١٧٦٧)، خصوصاً الجزء الأول، المقطع ٤ («المتعلق بمبادئ الحرب والنزاع»)، الصفحات ٢٩-٣٧؛ الجزء ٢ («المتعلق بتاريخ الأمم البدائية»)، الصفحات ١١٢-٦٤؛ والجزء ٣، المقطع ٦ («المتعلق بالحرية المدنية»)، الصفحات ٢٣٦-٥٦.

البربرية؟

ليس سهلاً أو مرضياً جرف هذا الغور من العدوانية. ومع هذا، ينبغي القيام به لأن ما ارتُكب في الأمس قد يتكرر مجدداً في الغد ويطيح بنا وبأولادنا؛ ويشعر المرء برغبة للإشاحة بتقطيب وجهه وصرف ذهنه عن الموضوع؛ وينبغي على المرء مقاومة هذا الإغواء.

برايمو ليفي (١٩٨٨)

عنف الدولة:

إن من بين نقاط الضعف بأنموذج فيرغسون في تأويل مشكلة العنف والمجتمع المدني التزامه الدفين بفهم تنموي وغائيّ بوصفه عملية تحول من مجتمعات «بدائية» إلى مجتمعات «متمدنة». ورغم أن فيرغسون قلق من انتكاسة محتملة نحو البربرية،[1] افترضت مقاربته بمجملها بأن العصور الحديثة متفوقة على الحقبات البدائية لأن العنف قابل للإزالة من مناطق مميزة في الحياة الاجتماعية والسياسية إزالة افتراضية، وهذه المسالة مهمة بالنسبة إلى الديمقراطيات المعاصرة. إن الحلزون التنموي المفترض جلي في أعمال زملاء فيرغسون الاسكتلنديين مثل كتاب جيمز دنبار، **مقالات عن تاريخ البشرية في العصور البدائية والمتمدنة** (١٧٨٠) وكتاب جون لوغان، **عناصر فلسفة التاريخ**

(١) آدم فيرغسون، **دراسة عن تاريخ المجتمع المدني** (إدنبره ١٧٦٧)، الجزء ٦، المقاطع ٣-٤ («المتعلقة بواقع الفساد في الأمم الراقية»)، الصفحات ٣٨٢-٤٠١.

(١٧٨١)، فكلاهما يعالج العنف بوصفه نقيضاً للمجتمع المدني ويفترض افتراضاً تفاؤلياً أن العنف يؤول إلى التناقص في المجتمعات المدنية الحديثة.

أسهم هذا التفاؤل المتجاسر، في حينه، في التخلص من تصورات قديمة عن ديمومة دورة العنف في الشؤون الإنسانية،[١] ويبقى تفاؤله مثار اهتمام واعتبار في الوقت الراهن لأن القاعدة المنطقية ذاتها التي أدرجها غيلنر متواجدة في التوصيفات «الصافية» حديثة العهد للمجتمع المدني تواجداً خفياً.[٢] إن الجرائم المروعة التي ارتكبها عنف الدولة خلال القرن المنصرم ومثلث العنف الخطر في زماننا جعلا القاعدة المنطقية غير مرغوبة ومشكوك فيها؛ تم نقض التفاؤل التنموي من خلال نزاعات رئيسة ثلاثة: الاستمرار المزمن للعنف ضمن المجتمعات المدنية المتواجدة كلها؛ والاحتمال الدائم (ذو الصلة) لانتكاسة المجتمعات المدنية إلى مجتمعات غير مدنية؛ وللمرة الأولى على أي نطاق، النزعة ذات الصلة والمعاكسة لفكر سياسي مدني جديد يهدف لفضح مظاهر متباينة مثل الجريمة والاغتصاب والإبادة الجماعية والحرب النووية وعنف المؤسسات التأديبية والوحشية ضد الحيوانات والاعتداء على الأطفال وعقوبة الإعدام. فلنقم بدراسة هذه النزعات والنزعات المناهضة المعقدة دراسة تفصيلية بغية تنقيح الفهم الحالي للمجتمع المدني ولسبر أغوار موضوع العنف والديمقراطية.

فما قام به إلياس نوربرت، ضمن العلوم الإنسانية للجيل المنصرم، لم يقم به أحد في إثارة الوعي بجدلية المجتمعات المدنية الحديثة – أي نقاط القوة والضعف؛ ما يزال لتوصيفه ما يدعى «بعملية التمدّن» أهمية محورية لأي مسعى للتفكير

---

(١) ومثال على ذلك قصيدة إهين دي مهيون المقتبسة في كتاب جورج بانتام، **فن الشعر الإنكليزي** (لندن ١٥٨٩)، الصفحات ١٧٣-٧٤: «فالسلام يصنع الرخاء، والرخاء يصنع الكبرياء،/ والغرور يولّد الشجار، والشجار يولّد الحرب:/ والحرب تجلب الخراب، والخراب الفقر،/والفقر الصبر، والصبر السلام:/ لهذا السلام يولّد الحرب، والحرب تولّد السلام».

(٢) جون كين، **المجتمع المدني الكوني؟** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠٣).

بالديمقراطية والعنف بطرائق جديدة. ويتقصى عمله الرئيس **عن عملية الحضارة** (١٩٣٩)[1]، نظراً لتشابهه مع أعمال روندليت وتوكويفل القديمة في الهدف والنطاق، التحول في أوروبا الغربية لمجتمع العصور الوسطى الأقل ذي النظام الفروسيّ المولع بالحرب إلى مجتمع البلاط وبناء الدولة الذي كانت عتبة العار والخجل من العنف فيه عالية من حيث النوعية. يبين إلياس من القرن السادس عشر فصاعداً، وخصوصاً في الدوائر الناظمة للياقة، بداية تغير المعايير الاجتماعية للسلوك والعاطفة تغيراً مفاجئاً، إذ أضحت قواعد السلوك أكثر صرامة وتمايزاً وشمولاً، لكن أكثر اعتدالاً أيضاً. فتم قمع السلوك العفوي، ضمن الشكل المادي للياقة، ونفي الإفراط في جلد الذات وإطلاق العنان لها إذ كان القيد داخلياً؛ ومرّت الحياة الاجتماعية بمرحلة تهدئة. فتم فصل الناس الذين أكلوا من الطبق نفسه وشربوا من الكأس نفسها أو بصق بعضهم بوجه بعض بجدار جديد من التحكم والارتباك من الوظائف الجسدية للآخرين؛ تعلموا المصافحة والالتزام بالهدوء تحت الضغط، وتم ضبط الدوافع الجسدية (مثل إخراج الريح والتغوط والتبول والتعري بحد ذاته) بتحريمات ذاتية اتبعت قواعد جديدة من الخصوصية، إذ اكتنف الاحتشام المغالى فيه حفلات الزفاف، والبغاء والنقاش في قضايا جنسية، وازدادت رهافة اللغة، وحتى الموت، الموت العنيف على وجه الخصوص، أصبح مصدر إرباك للأحياء. فعلى سبيل المثال، عُدّ التعبير عن المتعة في العنف وتعذيب الخصوم وتمزيقهم في المعركة بدائية، كما هي الحال في إضمار الضغائن والرغبة العارمة في الانتقام. ويبين إلياس أن هذا التحول مرتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء دول إقليمية، وبتطبيق ضوابط صارمة على الطبقات المقاتلة ولياقة النبلاء.

(١) انظر سي هاروش، «التمدن والتهذيب: موضوعات مهملة في علم الاجتماع السياسي»، **أوراق عالمية في علم الاجتماع**، ٩٤ (١٩٩٣)، الصفحات ٩٧-١٢٠. وإن عمل نوربرت إلياس الرئيس المشار إليه هنا هو، **عن عملية الحضارة. أبحاث علم الاجتماع وعلم النفس الجينيّين**، مجلدان (بازيل ١٩٣٩).

ولاحقاً، رشح السلوك المتمدّن للبلاط على نحو غير متساو إلى حد بعيد «نحو الأسفل» إلى صفوف البرجوازيين الحضريين والطبقات الفلاحية والعمالية (رغم معارضتها معارضة شديدة)؛ فوجدت العملية برمتها عبارتها في مصطلح جديد أطلقه أراسموس من روتردام – أي مصطلح «التمدّن» الذي أفضى لاحقاً إلى بروز الفعل «يُمدِّن». وفي الحال، ظهرت جملة من المصطلحات – مدني، متمدّن، تمدّن، حضارة، أهلية – تم استخدامها في بلدان أخرى عديدة بوصفها رموزاً للصراع الجديد لتهذيب السلوك وتشذيبه.

ويفترض البحث التاريخي اللاحق أن نظرية إلياس العامة معقولة تماماً، وأن هذه الفترة في أوروبا الغربية شهدت بالفعل انخفاضاً ملحوظاً للعنف ضمن صفوف الطبقات السائدة، وضمن العلاقات الاجتماعية اليومية عموماً؛[1] ويعالج إلياس دلالات هذا الاكتشاف بشيء من الدقة؛ وصحيح أن عمله يحتوي على آثار وجهة النظر التقدمية للتمدّن في القرن الثامن عشر؛ ويعد إهماله العام للطرائق التي أعادت فيها عملية التمدّن نشر العنف التأديبي وغيره وتعقيمه وتمويهه دون التقليل منه بالضرورة أمراً مُرْضياً.[2] فعلى سبيل المثال، بالكاد نُسب انخفاض عقوبات الإعدام في القرن التاسع عشر وإلغاء عمليات الشنق العلني في إنكلترا عام ١٨٦٨ إلى الانتصار العملي المتنامي للتمدّن الليبرالي؛[3] بالتأكيد، ثمة كثيرون وجدوا أنفسهم خجلين من عروض العنف العلنية، إلا أن المحاكمات وأحكام الإعدام قد ارتفعت على نحو مثير في بداية القرن التاسع عشر لدرجة أن ما يزيد عن ٩٠

---

(١) تشمل الأمثلة كتاب يوليوس آر راف، **العنف في العهود الأولى لأوروبا الحديثة ١٥٠٠–١٨٠٠** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠١)؛ وكتاب (من إعداد) إريك إي جونسون وإرك إينتش مونكونين، **حضارة الجريمة: العنف في البلدة والبلد منذ القرون الوسطى** (أوربانا ١٩٩٦).

(٢) ميشيل فوكو، **هذِّب وعاقِب: ولادة السجن** (لندن ١٩٧٧).

(٣) في كتاب إي سي غاترل، **شجرة الشنق: الإعدام والشعب الإنكليزي، ١٧٧٠–١٨٦٨** (أكسفورد ١٩٩٤).

بالمائة من الأحكام بالموت لم تُنفَّذ عام ١٨٣٠ خشية أن تكتظ الطبيعة الإنكليزية بالمشانق، وليس بسبب التعاطف المتزايد للمدانين بين الطبقات «المتمدنة». وبالمنحى نفسه، كان لتخصيص الإعدامات وإبعادها عن محطّ الأنظار بدءاً من إلغاء مسيرة تايبيرن Tyburn في إنكلترا عام ١٧٨٣ وانتهاءً بتفكيك السقالات داخل جدران السجون عام ١٨٦٨، كان له ارتباط طفيف بالتزام مبدئي بالتمدّن؛ لقد عد مناصرو نقل الإعدامات داخلياً، وإخفاء العنف عن محطّ الأنظار، وسيلة لترطيب الهجمات الجماهيرية على قضية الإعدام القذرة بمجملها، إذ تمثلت إحدى النتائج أن الشنق أضحى أكثر وحشية لأن القصد من وراء إلغاء عروض العنف العلنية حرمان الجناة من الآن فصاعداً من التعاطف الفعلي الذي كانوا يستمدونه سابقاً من جمهور المشاهدين. لقد تُرِك الذين حانت منيّتهم لمواجهة الموت لوحدهم أملاً بتوبة أرواحهم الآثمة، على حد تعبير إنجيليين تقاة.

ويشير إلياس إشارة مستمرة إلى أن عملية التمدّن الأوروبية الغربية، رغم هذه الهفوات، كانت وما تزال طارئة تاريخياً؛ وإنها مرحلة تاريخية هشّة تربط عالم العصور الوسطى بالعالم الأوروبي الحديث المعاصر. ومن جديد، إن محاكمته المنطقية منصفة للغاية؛ إذ عَدّ إلياس دوماً أن عملية التمدّن الحديثة قد حققت مكاسب محددة، فتعلّم الناس المصافحة بالفعل من خلال خلق جزر من الحياة الاجتماعية خالية من العنف؛ فلم يتم التوسع بهذه المسألة توسعاً كاملاً.[1] مع هذا، يشير أيضاً إلى وجود سبل أخرى لأشكال أخرى من «التمدّن» في أماكن أخرى على وجه الأرض، الأمر الذي يعلل انتقاد إلياس لنزعة استخدام مصطلحات مثل «حضارة» و«مجتمع مدني» وكأنها مرادفة لانتصارات أوروبا الحديثة أو «الغرب» في العالم الرحب وإنجازاته. ويعلّق بدوره قائلاً:

---

(١) هارتموت كالبل، الأوربيون عبر أوروبا: نشوء الوعي الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين (فرانكفورت الواقعة على نهر الماين، ونيويورك ٢٠٠١).

عندما زحف نابليون نحو مصر عام ١٧٩٨، نادى جنوده قائلاً: «أيها الجند، إنكم تقومون بغزوة سيكون لها عواقب لا تعد ولا تحصى للمدنية». وخلافاً للحالة التي تشكل فيها المفهوم، تَعدّ الأمم عملية التمدّن من الآن فصاعداً عملية مكتملة ضمن مجتمعها؛ إذ تَعدّ أنفسها حملة لمدنيّة قائمة أو مكتملة للآخرين، وحملة لواء التمدّن في الأراضي الأجنبية؛ فلم يبق من عملية التمدّن السابقة بمجملها في وعيهم سوى بقية غامضة؛ ويُعدّ وقعها بمثابة تعبير عن خصالها الذاتية السامية. ففي سياق قرون عديدة، لم تَعدْ مسألة كيفية تشكل سلوكها الذاتي المتمدّن موضع اهتمام[1].

ويحذر إلياس تحذيراً مقنعاً من أن فقدان الذاكرة حيال المنطلق الاجتماعي للمعايير الأوروبية للتمدّن على وجه الخصوص يمكن أن يكون له عواقب عنيفة واستعلائية (كما هي الحال في قضية نابليون)؛ فلم يُسلَّم بالحضارة وحسب، بل أضحت مرادفة لمركب استعلاء يعدّ الآخرين دوناً، وهذا ما حدث بالفعل ضمن الطبقة العليا الأرستقراطية الصغيرة من الأوروبيين الذين حاولوا التسلط على بقية العالم وعدّوا أنفسهم حملة «الحضارة» الحقيقية؛ إنهم مجموعة اجتماعية فخورة للغاية بمنجزاتها، يحاجج إلياس، بالرغم من الدلائل الجلية أن النمط الأوروبي الأصلي للحضارة عانى من الشلل الذاتي.

ويُعدّ تركيزه على خصال التدمير الذاتي لعملية التمدّن الأوروبية قوتاً مهماً لفكر جديد حول العنف والديمقراطية. وإن المجتمعات المدنية الحديثة، بالنسبة إلى إلياس، مهددة تهديداً خطراً من مصدر خارجي من اللاتمدّن. ويمكن تلخيص محاكمته المنطقية تلخيصاً موجزاً. وينوه إلى أن عملية التمدّن الحديثة مرتبطة

---

(١) إلياس، **عن عملية الحضارة**، المجلد ١، ص ٦٣؛ و «الحضارة»، في كتاب (من إعداد) بي شيفرز، **المفهومات الأساسية لعلم الاجتماع**، الطبعة الثالثة (أوبلادن ١٩٩٢)؛ وفيما يتعلق بالمشكلة العامة في قابلية نظريته في عملية التمدّن للتحول، انظر كتاب ستيفن مينيل، **نوربرت إلياس: مقدمة** (أكسفورد ١٩٩٢)، الصفحات ٢٣٢-٢٣٣.

ارتباطاً مباشراً بتشكيل الطبقات السياسية ونموها – الملكية الفرنسية وصائغو الدستور الأمريكي ودعاة إزالة الاستعمار في القرن العشرين – لدرجة أنها سعت بطريقتها الخاصة، وباستخدام وسائل متنوعة، لتجريد الجماعات المنافسة على السلطة من السلاح واحتكار وسائل العنف للسيطرة على إقليم ما وسكانه. فقد كان قيام الدولة الحديثة، بوصفها كياناً مجرداً وموضوعياً يهيمن على حكومة اليوم والمحكومين ويتباين عنهما في آن معاً، شرطاً مسبقاً لعملية التمدّن ونتيجة لها، إذ طور بناة الدول جيوشاً محترفة على أهبة الاستعداد لمكافحة قطع الطرق وجرائم القتل والاعتداء والاغتصاب والشغب، وقوننوا القوانين الجنائية، ومنها على سبيل المثال، الدستور الجنائي للأراضي الألمانية (١٥٣٢)، واللائحة الداخلية الجنائية لمقاطعة فيلركوتري الفرنسية (١٥٣٩)، ولائحة فيليب الثاني الداخلية الجنائية لهولندة الإسبانية (١٥٧٠). كما سعى بناة الدول إلى تنظيم حياة رعاياهم من خلال جملة من القوانين واللوائح الداخلية الناظمة لقضايا مثل أصول اللباس والرياضة، والعلاقات بين الجنسين، وسجن عناصر أهل البيت العنيفين، ومواعيد إغلاق الحانات، والمبارزة، والتهريب، وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة. ففي كل حالة، يتمثل واجب نظام الدولة السيدة والواحدة الموحَّدة وضع حد للعنف الاجتماعي، وينبغي تحريم العادات غير المتمدنة الكريهة والقذرة. كما ينبغي على الدولة فرض سطوة القوة المسلحة على سكان يتمتعون بالحرية من العنف اليومي لأنهم يعدون احتكار الدولة للعنف قانونياً – أي احتكاراً شرعياً للعنف على وجه الدقة.

إن إلياس مدرك للاعتراضات القومية على تركيز العنف هذا من خلال أشكال مختلفة من «المساومة الجماعية من خلال الشغب».[1] ورغم إدراكه أن الحكومات المنتخبة تتحكم بالعنف وتديره في البلدان الديمقراطية بمؤازرة الجيش

---

(١) إي بي تومسون، «الاقتصاد الأخلاقي عند الجماهير الإنكليزية في القرن الثامن عشر»، **الماضي والحاضر**، ٥٠ (١٩٧١)، الصفحات ٧٧–١٣٦.

والشرطة بوصفها أدواتها الإدارية، فهو مقتنع بأن لمؤسسات الدولة المدججة بالسلاح، شأنها شأن العديد من الابتكارات الإنسانية الأخرى، تأثيرات مبهمة للغاية. بالنسبة إلى إلياس، الذي يتماهى موقفه حول هذه المسألة مع المدرسة «الواقعية» في العلاقات الدولية، إنّ بناء الدول يُشبه اختراع النار؛ فبقدر ما شابه ترويض النار التطور «المتمدّن» في طهي الطعام والحرق البربري للأكواخ والبيوت، يعد الابتكار السياسي للدول الإقليمية المسلحة بدعة ملتبسة للغاية، فالدول أدوات تهدئة خطرة خطراً إيجابياً، إذ تكفل أنه يمكن للرجال أن يكونوا متمدنين للغاية في حين أن الرجال الآخرين موجودون لحراستهم لأنهم أقل تمدّناً منهم بالضرورة (على حد تعبير أورويل في كتابه عن روديارد كيبلينغ « Rudyard Kipling»).[1] فمن ناحية، تعد الدول ضمن أقاليمها وكالات حفظ السلام وتطبيقه؛ ينتحل السلام الذي تتمتع به الرعية السياسية شكل عنف مشروع تحت سيطرة الدولة، يحرر أفراداً وجماعات من الواقع الجهنمي (على حد تعبير هوبز Hobbes الشهير) «للخوف الدائم وخطر الموت العنيف». ولذلك، تصبح ممارسة العنف متوقعة، على الأقل من حيث المبدأ، وتحت السيطرة الديمقراطية؛ ولم يتفق هوبز مع هذا الأمر. ومن ناحية أخرى، لا يمكن توسيع العملية الحديثة للتهدئة التي ترعاها الدول لتشمل العلاقات بين الدول، وهذا بيت القصيد. فما تزال الدول كلها، رغم المفاوضات والدبلوماسية واتفاقيات السلام بين الدول، عالقة في حرب الكلّ ضد الكلّ. وإن الدولة الحديثة، بالنسبة إلى إلياس، مبالغ في تمدّنها؛ «فتُرغم الدول القوية، التي تشكل المحاور الرئيسة للتوترات ضمن النظام، بعضها بصورة تصاعدية دائمة لتوسيع موقع سلطتها وتوطيده» في كل نظام من التوازنات المصحوبة بمنافسة هائلة ودون احتكار مركزي.[2] ويكمن المغزى في أن الحرب

---

(١) جورج أورويل، «روديارد كيبلينغ»، دراسات مختارة والصحافة ١٩٤٠-١٩٤٣ (لندن ١٩٨١)، ص ٥٨١.

(٢) إلياس، عن عملية الحضارة، المجلّد ٢، ص ٤٣٥.

التي يشكل العنف جوهرها، باستثناء استخدامه وفقا لشروط المعركة، ضرب من البلاهة، وتهديد باستمرار احتكار دول معينة لوسائل العنف (لدرجة أنه يمكن لأعدائها في الخارج هزيمتها هزيمة عسكرية، وللاضطراب المدني أن يهزمها في الداخل). وبدورها، تهدد الحرب المسالمين والأوضاع المتمدنة التي يتمتع بها رعايا الدول. فالمسألة، بالنسبة إلى إلياس، تكمن في إمكانية استغلال السلطة لشن الحروب على دول أخرى وسكانها عندما توضع هذه السلطة لنشر وسائل العنف في أيدي فئة قليلة ولمصلحة جماعات صغيرة معينة. فالحرب وشائعات الحرب أوضاع دائمة الحضور في عملية التمدّن.

ويمكن لمحتكري وسائل العنف توجيه الأسلحة الخطرة ضد الرعية من سكانها. إن إشارة روسو إلى أن «حياة الملوك بمجملها، أو من يتملصون من واجباتهم تجاههم مكرسة لهدفين وحسب: أولهما، توسيع نطاق حكمهم بما يتعدى تخومهم، وثانيهما، جعله مطلقاً ومحصوراً فيهم»،[1] وينسحب على الفترة الحديثة لبناء الدولة الإقليمية بمجملها. ففي حين سعت الإمبراطوريات القديمة وأنظمة الحكم لها لضمان طاعة رعاياها ولانتزاع ما هو فائض عنهم قدر الإمكان، افتقرت غالباً للمصادر الكفيلة بسحق المجتمعات التي سعت بشكل حثيث للسيطرة عليها. وغالباً ما لجأت إلى استراتيجية ظاهرية التناقض تسمح للمجتمعات المحلية ومناطق بأكملها لإدارة أنفسها بأنفسها مقابل إرغام السلطات السياسية لهم بتأمين الغلال أو يد عاملة سخرة وإلاّ كان جزاءهم القصاص. وخلافاً لذلك، تعمل الدولة الإقليمية الحديثة بوصفها أداة ابتزاز دائمة وشمولية شمولاً افتراضياً مصحوبة بقوة مسلحة متمركزة في وسطها؛ تعمل بهذه الطريقة لأنها تمكنت في فترة مبكرة من تاريخها من تجريد الإقطاعيين المستقلين والميليشيات الطائفية والمرتزقة والقراصنة وأرستقراطيي المبارزة من سلاحها. عليه، تعد الدولة الحديثة أكثر

---

(١) جان جاك روسو، «سلام دائم من خلال تحالف أوروبا (١٧٥٦)»، في **سلام دائم من خلال تحالف أوروبا وحالة الحرب** (لندن ١٩١٧)، ص ٩٥.

شناعة في تأثيراتها من الأنظمة السياسية ما قبل الحديثة. فكما أشار هوبز، يضع احتكارها لوسائل العنف رعاياها موضع تهمة في العنف المريع بصورة دائمة.

ويبين السجل التاريخي صوابية إلياس في إشارته إلى أنه يمكن لعنف الدولة أن يقوض التمدّن، مخلفاً في أعقابه علاقات اجتماعية تعج باللاتمدّن المتمثل بالوحشية وانعدام الأمن والنزاع المتفاقم وتصفية حسابات قديمة غداً أو بعد غد؛[1] وشهدت الفترة اللاحقة لعام ١٥٠٠ نمواً دراماتيكياً في حجم الجيوش. فليس مستغرباً وجود حالات عديدة موثّقة لدول مركزية توسعية مقوضة قدرة العاملين على تنظيم أنفسهم في جمعيات معتدلة ومسالمة. وانطلاقاً من زمن الاعتداءات الأولى «للمخربين» على محاصيل وكروم وبساتين زيتون الجماعات خلال عصر النهضة الإيطالية ومروراً بالتهجمات العشوائية على الفلاحين على يد جند مغيرة خلال حرب السنوات الثلاثين وانتهاء بالشروع بإبادة الطوائف الدينية مثل البروتستانت الفرنسيين على يد الملكية الفرنسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، غالباً ما حرق بناة الدولة مجتمعاتهم وسلبوا رعاياهم القدرة على تنظيم أنفسهم سلمياً، إذ لخص جاك كالو العملية الدموية بمجملها تلخيصاً شهيراً في **مآسي الحرب ومصائبها** (١٦٣٣) – سلسلة من ثماني عشرة صورة منقوشة تصور الأعمال الوحشية للمعركة، والنهب والفظاعات على يد الجند، وقطع الطرق على يد القراصنة الذين حذوا حذو الجيوش، وأقامت العقوبات القاسية العدل بحق المجرمين.

ويصور إلياس إنتاج الدولة للبربرية في وصف تقشعر له الأبدان لانتقام الميليشيات (Freikorps) في منطقة البلقان عقب معاهدة فرساي عام ١٩١٩. وتحت وقع معاهدة السلام، أمرت حكومة برلين بانسحاب الجنود الألمان من

---

(١) تشارلز تيلي، «صناعة الحرب وصناعة الدولة بوصفها جريمة منظّمة»، في كتاب كاثرين بستمان، **العنف: كتاب النصوص المختارة** (هاوندزمل ونيويورك ٢٠٠٢)، الصفحات ٣٥-٦٠.

منطقة البلقان؛ رفضت العديد من الميليشيات الممتعضة هذا الأمر، إذ بقيت وتابعت القتال ليس ضد الجيش الأحمر الذي سبق له أن انسحب، بل ضد الجنود الأستونيين واللاتفيين الذين أعادوا تنظيم أنفسهم وآزرتهم السفن الحربية البريطانية.

ويصور إلياس البربرية الناجمة من خلال اقتباس إحدى مذكرات ضابط ميليشيا:

أطلقنا النار على حشود مذهولة، وحطمنا وقتلنا وضربنا وأسرنا. سقنا اللاتفيين عبر الحقول كالأرانب، وأضرمنا النار في كل بيت وفجرنا كل جسر وجعلناه أثراً بعد عين، وقطعنا كل عامود هاتف. ورمينا الجثث في الآبار وألقينا فيها قنابل يدوية. وقتلنا كل من أسرناه، وحرقنا كل ما يمكن حرقه. واستشطنا غضباً، فلم تعد لدينا أية مشاعر إنسانية في قلوبنا. وحيث خيّمنا، أنّت الأرض تحت وقع دمارنا. وحيث داهمنا، حيث كانت البيوت سابقاً، توجد الأنقاض والرماد وأشعة طفيفة، مثل خراجات في الحقول القاحلة. وحَدَّدَ أثر ضخم من الدخان مساراتنا. فقد أشعلنا كومة ضخمة من الحطب أحرقت ما يتعدى بدن ميت. وفوقها احترقت آمالنا ورغباتنا والرُقَم البرجوازية وقوانين العالم المتمدّن وقيمه، وكل شيء سحبناه معنا بوصفه قُمامة بالية، وقيم أمور الزمن الذي هَجَرنا وأفكاره. وانسحبنا، متفاخرين ومنتشين، ومحمّلين بالغنائم(١).

إن هذه التفصيلات عن الانزلاق نحو البربرية مرعبة، إذ شكلت مقدمة لأمر لم يسبق له أن حدث على الإطلاق – الإبادة المنظمة والكفوءة وعلى نحو تقشعر له أبدان الملايين باسم «تطهير العرق»؛ واستبشرت بآلاف من الأمثلة الموثّقة في القرن العشرين التي لم يفترس فيها مزاولي عنف الدولة الديمقراطية وحسب، بل بقايا التمدّن جميعه ورعاياه. وإن ما بدأ بوصفه حملات تأديبية غير شرعية لمجتمع مدني مريض وبحاجة إلى بتر انتهى «بالقتل الرحيم» (في حالة

---

(١) نوربرت إلياس، «العنف والحضارة. احتكار الدولة للعنف البدني وخرقه»، في كتاب (من إعداد) جون كين، **المجتمع المدني والدولة: منظورات أوروبية جديدة** (لندن ونيويورك ١٩٨٨)، الصفحات ١٩٦–١٩٧.

الشمولية) – الإبادة الجماعية بصورة برامج تنظمها الدولة من قتل رحيم وتطهير، واستخدام أفران الغاز والحقن القاتلة ومعسكرات الاعتقال، الغرض منها كلها تجريد نظام الحكم مما يدعى «بالصمام الإنساني».(١) ومما لا شك فيه أن علماء الأخلاق والمؤرخين والفلاسفة السياسيين سوف يناقشون فيما إذا كانت جرائم الدولة المنظمة أسوأ من الجرائم الإرهابية العشوائية على نطاق عالمي. وبغض النظر عما يتفقون عليه، من المأمول ألاّ يدعو الأجيال القادمة أن تنسى أكثر الحالات غرابة للعنف المتطرف على يد مسؤولي (أو الراغبين في أن يكونون) الدولة الحديثة – الاغتصاب المنظم للنسوة على يد الجنود، غالباً بإرغام الرجال المحليين المرعوبين على المشاهدة تحت تهديد السلاح، طقوس تمزيق الضحايا مثل جذم أنوفهم وصدورهم وآذانهم وأعضائهم الذكرية؛ وممارسة إجبار أفراد عائلة ما تحت تهديد السكاكين أو السلاح على تبادل أدوار قتل بعضهم بعضاً (قتلاً بطيئاً)، أو حتى إرغام الأهل على إلحاق الأذى بأولادهم أو تقطيع أوصالهم أو قتلهم، وطهي الطبق المُعدّ وتناوله قبل إعدامهم شخصياً(٢).

إن حالات العنف هذه منافية للمجتمع المدني والديمقراطية إلى حد كبير؛ وإنها انقلابات غريبة لحكمة كلود ليفي شتراوس القائلة إن الثقافات «البدائية» آكلة للحوم البشر («تلتهم» خصومها)، أما الحضارات الحديثة فإنسانية (تفرز خصومها فرزاً عرقياً وتطردهم وتهمشهم و«تلفظهم». ومع ذلك، لا تمثل هذه الحالات عودة إلى « النزعة التقليدية» و«النظام القبلي» وهذه ميزتها المقلقة للغاية «ودونها» إلى حد ما، فحقيقة الأمر أنها حديثة في الصميم، وليس بسبب كونها معنية ضمناً في

---

(١) روبرت جاي ليفتون، «القتل الطبي في آوسشفيتس»، **تصورات تحليل نفسي عن الهولوكوست: مقالات مختارة**، إعداد إس إي لويل و بي ماركوس (نيويورك ١٩٨٤)، خصوصاً الصفحات ١٤–١٩.

(٢) هذه الممارسات كلها موثّقة في كي بي ويلسون، «طقوس العنف والعنف المضاد في موزامبيق»، **مجلة دراسات جنوب أفريقيا**، ١٨، ٣ (سبتمبر ١٩٩٢)، الصفحات ٥٢٧–٥٨٢.

الصراع من أجل سلطة دولة مقيّدة إقليمياً فقط. إنها أمثلة توضيحية لاستخدام العنف استخداماً دقيقاً وعقلانياً ومتطوراً للغاية بوصفه أسلوباً لإرهاب السكان بمجملهم وإضعاف روحهم المعنوية، ولمنعهم من الانخراط في مقاومة منظمة أو مُعتدّ بها. فالنموذج المتطرف لهذا الاستخدام الماكر للعنف النموذجي لترويع رعايا الدولة والتحكم فيهم كناية عن نظام حكم جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة جان بيدل بوكاسا المعروف بارتكابه في النهار ما تخشاه الكائنات البشرية المتمدنة في الليل – آمراً في إحدى المناسبات بقتل زملائه من الوزراء والسياسيين والمسؤولين وضباط الجيش؛ وقتله بصفة شخصية للعديد من الأطفال الذين تم إخفاؤهم عقب الاحتجاج على اللباس المدرسي؛ واستخدام بنى سلطة الدولة المسلحة لمزاولة طقوس تتصف بالميل لأكل لحوم البشر في عملية ملء لبرادات قصر كولغا بجثث بشرية محشوة بالأرز تمهيداً لتناولها ضمن طقوس شعائرية (وفقاً للشائعات)(١).

الهمجية:

وإن التوصل إلى النتيجة التشاؤمية من أن فرصة المؤسسات الديمقراطية والمجتمعات في البقاء على المدى البعيد هي بقدر فرصة بقاء ندفة ثلج في جهنم أمر مغر في مواجهة الوحشية. فمن المؤكد أنها لن تفلت من مثلث العنف الراهن أو من القبضة العنيفة لدولة السيادة المسلحة التي يتوقع من كل مولود في ظلالها أن ينجز في سنوات قليلة ما يعد مستحيلاً من الناحية الافتراضية – أي اكتساب إحساس متمدّن بالخجل وضبط النفس استغرق من السكان الأوروبيين قروناً عديدة لتطويره تطويراً منقوصاً وحسب.

ويرسخ عمل زيغمونت بومان Zygmont Bauman الراقي الحداثة والهولوكوست (١٩٩٣) هذا الخط التشاؤمي في التساؤل.(٢) وأشار إلياس إلى أن

---

(١) انظر بريان تيتلي، عصر الظلمات: الرحلة السياسية الطويلة للإمبراطور بوكاسا (مدينة كويبيك ١٩٩٧).

(٢) زيغمونت بومان، الحداثة والهولوكوست (أكسفورد ١٩٩٣)، خصوصاً الصفحات ١٢–١٨، ٢٧–٣٠، ١٠٧–١١١.

التوصيفات السابقة لعملية التمدّن الأوروبية الحديثة متهمة بتجاهل ديناميتها المدمرة للذات تدميراً غير موات؛ لم يسفر عن عملية التمدّن الحديثة المتفق عليها اتفاقاً نمطياً أنها تلقين بطيء إنما ثابت لنواميس مشتركة مثل نبذ القتل وعدم النزوع إلى الاعتداء العنيف والمسؤولية الأخلاقية للمرء عن أفعاله في العالم والخوف من عذاب الضمير، لم يسفر عنها سوى تركيز خطر لوسائل العنف في يد الدولة (وهنا يشاطر بومان إلياس الرأي). كما إنها عملية استثناء أنماط الملكية ونشر وسائل العنف من الحساب الأخلاقي. لهذا، تحمل في طياتها بذور الوحشية المحبوكة على نطاق واسع. فمن الناحية المنطقية، تفضي عملية التمدّن إلى شكل من الموقف غير الأخلاقي الذي عبر عنه الدكتور سيرفاتيوس في دفاعه العاجل عن أدولف آيكمان في القدس؛ ونوه سيرفاتيوس إلى أن شخصيات مثل آيكمان تُقلَّد أوسمة على أعمالها إذا انتصرت على أعدائها، في حين يُحكم عليها بالإعدام على نحو مشين إن تعرضت للهزيمة. ويحاجج بومان أن مناطق التمدّن في الحياة اليومية ممكنة لأن العنف البدني محفوظ في مكان ما من الأجنحة وحسب، ومطروح جانباً للأيام العصيبة – في الأماكن المؤسساتية وبكميات تضعه خارج سيطرة المواطنين العاديين فعلياً؛ لهذا، يتم صقل أصول السلوك اليومية في قفص من العجز، فالتمدّن ممكن لأن رعايا سلطة الدولة مهددون دوماً بالعنف في حال كانوا عنيفين – بعنف لا يمكنهم أن يصلوا إلى مصافّه ولا يتوقع منهم نبذه في حدود المعقول. تُحوّل التهدئة في الحياة اليومية معظم الناس إلى عزّل، إذ يصبحون ألعوبة في أيد مدراء القهر المنذرين بالشّر، مدراء تُعدّ بربريتهم الذاتية شكلاً من السعي وراء الحضارة. وعندما جرب النازيون أفران الغاز على ألمان معاقين، لم يعد هذا بدائية أو خروجاً عن المألوف أو بروزاً لغرائز ودوافع عدوانية فطرية. ويعمل الدافع لإبادة الآخرين، في ظل الظروف الراهنة، بوصفه شكلاً من عنف التمدّن؛ وإنها طريقة تقدمية، وأسلوب عصري لتحسين عافية النظام السياسي والاجتماعي وصفائه.

في الواقع، إن نظرية بومان صورة طبق الأصل عن وجهة النظر من عملية التمدّن في أواخر القرن الثامن عشر بوصفها عملية حلزونية تصاعدية نحو التمدّن. بمعزل عن «العودة» إلى الهمجية، تتقدم الحضارة بالانزلاق نحوها مباشرة، فالتمدّن والهمجية ليستا ضدين متناقضين، إذ تقعان جنباً إلى جنب في سلسلة مترابطة من العنف التنازلي؛ فعندما يصف إلياس قتل اليهود بوصفه «ردة إلى همجية العصور البدائية ووحشيتها»، أو «واحدة من أعمق»[١] النكوصات العصرية إلى الهمجية، تكون كلماته مضللة. إن التمدّن والهمجية، بالنسبة إلى بومان، توأمان جدليان سلبيان، إذ ليس ثمة فاصل بين المعايير المتمدنة والشذوذ غير المدني. ويقع السعي «لتمدين» الآخرين في صميم الهمجية الفاشية، وعليه ينبغي لكلمة حضارة أن تكون مرادفة، في ظل الظروف الراهنة، للافتراض الدائم للسلطة السياسية المهذبة لذاتها في التخطيط البيروقراطي للإبادة الجماعية وتنفيذها. «ينبغي الاعتراف بظواهر نموذج الهولوكوست بوصفها نتائج مشروعة لنزعة التمدّن وطاقتها الكامنة الدائمة».

وإن بومان محق بالفعل، انطلاقاً من موقف الفكر السياسي الديمقراطي، في إصراره على أن الشمولية ليست مجرد حادث عابر على الطريق الرئيس للتقدم العصري؛ كما تشير نظريته إلى واحدة من القضايا المستعصية المقلقة للغاية التي يتوجب على الفكر السياسي المعني بالديمقراطية والعنف أن يواجهها – إن ثمة أزمنة وأمكنة يمكن فيها للسلوك المتمدّن أن يتعايش مع الإبادة الجماعية تعايشاً سلمياً؛ تعج شمولية القرن العشرين بالأمثلة؛ وكان ستالين أباً شغوفاً لابنته الصغيرة «سيتانكا». كما تمتع حليفه الحميم، نيكولاي يزهوف، السكير شبه القزم، الذي أدار الإرهاب خلال الثلاثينيات (وطاب له أن يقدم مساعدة شخصية في ذلك)، تمتع بسمعة أب رقيق دلّل ابنته بالهدايا والألعاب. فاستضافها السفير الأمريكي الأول في

(١) نوربرت إلياس، الألمان: الصراعات على السلطة وتطوير التكيّف في القرنين التاسع عشر والعشرين (كيمبردج ١٩٩٦)، الصفحات ٣٠٢ و ٣٠٨.

الاتحاد السوفييتي ويليام بولت في حفلة على خطى غريت غاتسبي في أواخر نيسان عام ١٩٣٥ في موسكو، وترددت إلى الحفلة، طبقاً للشائعات، النخبة السوفييتية برمتها باستثناء ستالين، بوجوه باسمة وسجائر ومُدام في الأيدي، مع العلم أن الضيوف شملوا جلادين وضحايا في آن معاً، وجمع العديد منهم الصفتين. فكان الجو، وفقاً للشائعات، ودياً ومريحاً في وانسي Wannsee في كانون الثاني من عام ١٩٤٢، حيث احتسى مولر وهايدرك وآيكمان الشمبانيا ودخنوا السيجار عقب يوم عمل شاق من انتقاء كيفية إعداد الهجوم. وطابَ للجستابو الفرنسي إقامة حفلات سخية للعملاء وللمسؤولين الألمان في باريس. وغالباً ما تتوج اللقاءات الحميمة ظاهرياً بزيارات عربدة للزنزانات السفلية حيث يتم تعذيب السجناء أمام عيون الضيوف المحتقنة بالدماء. فقد بقيت يد الهمجية المتمدنة بعد الهزيمة العسكرية للنازيين، إذ صعق أولئك الحاضرون للمحاكمات المحضّرة لمجرمي الحرب في نيوريمبرغ بمصادفتهم لمدينة أطلالها مفروشة بعشرات الآلاف من الجثث المتفسخة التي جعلت الماء المحلي غير صالح للشرب على نحو خطر؛ فإنه ماء يقطر من مشرحة أقامتها قاذفات التحالف.

وتعد الفكرة الرئيسة التي أثارها بومان «بأن التمدّن عرضة للبربرية» صحيحة. ومع هذا، ثمة تكاليف لاستنتاجه أن التمدّن العصري مجرد حليف للبربرية، إذ تتمثل إحداها في وجوديته العقائدية. ويتم طرح مسلمات «المساعدة المتبادلة والتضامن والاحترام المتبادل، الخ»، خصال يساندها بومان بالكلام لا بالفعل (بوصفها منافية للشمولية)، إذ تعد من بين المبادئ المنظمة لأي مجتمع مدني فاعل، يتم طرحها جانباً طرحاً فكرياً بوصفها مجرد أوهام. ويتم تعريف المجتمع المدني بوصفه مقولة ديمقراطية يحتاجها بومان لتخطي العصرنة بالتغلب على مكونها الممانع للتمدّن، يتم تعريفه تعريفاً منقرضاً. فمن الناحية الشكلية، تكمن النتيجة في أن توصيف بومان يتخذ تشابها غريباً مع اختزال المجتمع المدني اختزالاً ماركسياً إلى هيمنة وعنف برجوازيين. ليس مدهشاً أن تنزلق نتائج بومان نحو التشاؤم السياسي؛ إذ يصبح المجتمع المدني والديمقراطية مجرد كلمتين

قديمتين – عصريتين يتمثل ما بقي بمجمله في الصراع العبثي للأفراد ضد البربرية – أي سعي محفوف بالأخطار من أجل أصالة معرّقة تعريفاً مبهماً(١).

الإبادة الجماعية:

إن للافتراض القائل: «إن التمدّن العصري يكافئ الهمجية» نقطة ضعف أخرى، إذ تُبهم مسألة احتواء عملية التمدّن العصرية للعديد من التناقضات الوافرة وفرة افتراضية – في حال كونها خطرة للغاية. ويكمن التناقض الأكثر وضوحاً في التطور المخيف لأساليب الحرب الشاملة والعنف الكوني التي تهدد القدرة على الإبادة الجماعية – أي القدرة على الهيمنة على المؤسسات السياسية كلها واختزال قدرتها على تأمين سلامة حياة رعاياها من ويلات العنف إلى الصفر؛ وينبغي لمشكلة القدرة على الإبادة الجماعية أن تتأصل في طريقة التفكير الديمقراطية وفي الفكر السياسي، وليس لمجرد إنها شوكة في حلق السلطة السياسية غير المسؤولة. إن عملية القدرة على الإبادة الجماعية مسألة حتمية لأنها تمتلك الإمكانية للقضاء على الفكر السياسي بقتل الملايين من أجناس الأرض أو حتى إبادة الجنس البشري كلّه.

طبعاً، تميل أسلحة العنف كلها إلى الإبادة الجماعية. فإن الأسلحة التي اخترعها البشر واستخدموها – كالصخر والحربة والرمح والسهم المريّش الصغير والسهم الطويل – منحت، منذ البداية، شكلاً من السلطة لتوليد تأثيرات لا تتناسب مع الوسائل المستخدمة؛ وحولت تلك السلطة الناس البدائيين إلى بشر بمساعدتهم على أن يصبحوا المخلوقات الأولى التي لا يستهان بها على الأرض لإحداث تغيير من خلال القيام بأعمال عنف عن بعد، وعليه استغلال أضخم الحيوانات البرية والنجاة منها؛ أصبح البشر يُعرفون من خلال ما رمَوه؛ إذ أضافت فنون

---

(١) انظر ملاحظاتي على دراسة بومان النقدية للمبادئ الأخلاقية في كتابي، **المجتمع المدني الكوني؟**، الصفحات ١٩٩–٢٠٠.

استغلال النار ووسائل القتل عن بعد – أي قوس لرمي السهام والمنجنيق ومادة سهلة الاشتعال في الماء(*) – إلى مخزون القدرات البشرية على العنف إلى حد كبير. فقد برهن اختراع الصينيين للبارود في نهاية الألفية الأولى قبل الميلاد على إيلائه أهمية خاصة، إذ سهلت نشوء ما يدعى إمبراطوريات البارود مثل إمبراطوريات العثمانيين والروس والمغول؛(١) واحتضنت القوى الأوروبية البارود بوصفه حُبّاً جديداً ومارست سحره ووحشيته ضد أعداء شتى في العالم الجديد على نحو خاص، حيث كان «للوميض الصاعق لمدفعيتنا ولهدير مدفعيتنا المحمولة»(٢) أهداف دعائية وتأثيرات مسلية في آن معاً (على حد تعبير مونتين).

إن تسخير البارود لغايات تدميرية لتطوير الأسلحة كي تصبح في متناول بني البشر تناولاً محتملاً خلق صداماً بين الكائنات البشرية للمرة الأولى مع إمكانية الحرب الشاملة. إن الحرب الشاملة الممكنة من مفرزات أواخر القرن الثامن عشر، إلا أنها بلغت حد الكمال وأوج التناقض مع الذات خلال القرن العشرين الطويل مع العنف الذي أصبح وراءنا الآن. بالتأكيد، ما يزال يصحبنا في حقبة مثلث العنف. وهدفت الحرب الشاملة، نظراً لولادتها في أعالي البحار في مواجهات لا تُبقي ولا تذر، الهدف منها النيل من خصومها ومعداتهم بشكل كامل، هدفت، وفقاً للأدميرال فريدرك روغ، «إلى تحطيم كرامة العدو وهويته وروحه بعينها». وصدّق الفريق فون ميتش الأمر خلال الثلاثينيات بقوله: «يُعدّ كل شيء جبهةً في الحرب الشاملة»(٣).

(*) كان يستعملها البيزنطيون في معاركهم البحرية. [المترجم]

(١) يمكن الاطلاع على دراسة قصيرة ممتازة لتاريخ الأسلحة في كتاب آلفرد دبليو كروزبي، **إطلاق النار: التقنية القاذفة عبر التاريخ** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠٢).

(٢) ميشيل دي مونتين، **الدراسات الكاملة** (لندن ١٩٨٧)، ص ١٠٣٠.

(٣) مستشهد به في كتاب بول فيريليو، **السرعة والسياسة: دراسة حول منطق السرعة** (نيويورك ١٩٨٦)، ص ٧٥. وانظر دراسة يان باتوشكا الكلاسيكية أيضاً، «حروب القرن العشرين، والقرن العشرون بوصفه حرباً»، في كتاب **دراسات هرطقية في فلسفة التاريخ** (شيكاغو ولاسال ١٩٩٦)، الصفحات ١١٩–١٣٧.

من الواضح أنه لم يخطر ببال فون ميتش على الإطلاق ما إذا كانت الحرب، أو أنواع معينة من الحرب في الحدود الدنيا، ممكنة في عالم يفيض بأسلحة متداولة كونياً. وهذا هو السؤال الذي فاته: هل ثمة أسلحة، في حال استخدمها المقاتلون المعنيون، يمكنها بالضرورة أن تقذف بنا من عالم العقيد شرابنل الذي يجرب قنيفته المتشظية القاتلة على الحياة البرية في جزيرة فاولنس إلى عالم تجعل فيه أسلحة الحرب (أشكالاً معينة من) الحرب منقرضة انقراضاً ممكناً لأن الكائنات البشرية لم تعد قادرة على النجاة من تأثيراتها المدمرة وحسب؟

حَفَل تاريخ تطور أنظمة الأسلحة العصرية، من البداية، بالاحتمال القائل إن العنف يولِّد العنف لدرجة تهدد استخدام العنف. وتحدد دراسة مايكل هاورد لازدهار أسلحة العنف عدة مراحل شلّ فيها اختراع سلاح جديد قدرة المقاتلين على القتال في حرب، قتالاً فعالاً.[1] فعلى سبيل المثال، قدم إدوارد الثالث، في معركة كريسي Crecy عام ١٣٤٦، رماة الأقواس الطويلة ضد سلاح الفرسان المعادي. ووفقاً لبيانات موثّقة، فإن هذه الأقواس الطويلة، التي أطلقت خمسة أو ستة سهام في الفترة الزمنية عينها التي استغرقها قوس نشّاب قديم لإطلاق مجرد سهم من سهامه، فتكت بخصومها – قُتل ما يزيد عن ١٥٠٠ منهم مقابل ١٠٠ إصابة في صفوف الإنكليز. وعليه، اقتنع قادة سلاح الفرسان بوجوب ارتداء «محاربيهم» لدروع مصفحة تصفيحاً ثقيلاً. وتمثلت النتيجة الصافية لتلك الحركة (في الوقت الذي اكتشف فيه الفرنسيون تكاليفها في بلاط الشهداء عام ١٣٥٦ وآغنيكورت عام ١٤١٥) بعدّ رجال سلاح الفرسان عديمي النفع على الجانبين عند ترجلهم وعاجزين عن مناورات سريعة واضحة الرؤية عند امتطاء صهوات جيادهم.

وأصبح منطق الزوال المتناقض مع ذاته ضمن الأسلحة «العصرية» التي تتنامى نزعتها للتدمير والقتل أُسّياً لأن هذا بالضبط هدفها، أصبح واضحاً علانية

---

(١) مايكل هاورد، **الحرب في التاريخ الأوروبي** (لندن ونيويورك ١٩٧٦)، الصفحات ١١-١٢.

للمرة الأولى في السنوات الأولى من القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، قبل وصول هتلر إلى السلطة بفترة طويلة، صاغت قيادة الرايخ استراتيجية لاستغلال أحدث الأسلحة بإعداد خطط تفصيلية للدفاع عن ألمانيا ضد غزو فرنسي محتمل، إذ أوصت بوجوب معاملة الألمانيين في هذه الظروف مثل مستعمرة أفريقية خاضعة؛[١] وينبغي تدمير كل جسر وطريق وخط هاتف؛ كما يجب إلقاء قنابل غاز سام على المواطنين الألمان لإعاقة التقدم الفرنسي؛ ومن الضروري شن عمليات حرب عصابات شبه دائمة دون اعتبار للتمييز بين المدنيين والعسكريين.

ويمكن القول إن المنطق الغريب للحرب الشاملة الجلي في إصرار الجنرالات الألمان على إمكانية تدمير ألمانيا من أجل إنقاذها قد بلغ أوجه – وهنا نعود إلى أورويل – باختراع الأسلحة النووية وانتشارها التي يرمز مكنونها التدميري إلى اللحم المتقطر والوجوه المتورمة والجثث المتحللة والمختلطة التي خلفتها القاذفة إينولا غاي على أرض هيروشيما المحروقة عقب انقضاضها على المدينة في إحدى صباحات الصيف من أوائل آب عام ١٩٤٥. ولقد أوقع مبدأ الإبادة الذي لا يعترف «بمبدأ طبقي» {خروتشيف} العالم برمته في ورطة منذ ذلك اليوم، إذ تعيّن على الجنس البشري ألا يقتنع بفنائه الفردي عينه وحسب، بل بإمكانية الموت الجماعي للبشرية أيضاً. فيبدو أن عدد الدول النووية، في عهد مثلث العنف، آخذ في ازدياد، ولا نهاية للحديث عن «فوائد» الأسلحة النووية «وشرها الضروري»؛ وإن لتطويرها واستخدامها عواقب إنسانية وبيئية مشينة، رغم الأدلة المتنامية (من النوع الذي وفره الاختبار البريطاني للأسلحة النووية في أستراليا[٢]).

---

(١) انظر كتاباً (من إعداد) دبليو دايست، **الجيش الألماني في عصر الحرب الشاملة** (ليمنغتون سبا ١٩٨٥)، ص ١٢٣.

(٢) انظر مقالتي، «حياة مارالينغا بعد موتها»، **الصندي إيج**، ملبورن، ١١ مايو ٢٠٠٣، الصفحات ١–٣.

وتقترن النقاشات المتوترة المؤيدة للأسلحة النووية والمناهضة لها بتقويمات لعالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى سبيل المثال بالمقترحات المقلقة للغاية من أجل «تعددية نووية آدنوية» تجلت على يدي سنغر ويلدافسكي،[1] إذ يتوقان إلى عالم ثلاثي القطب تمارس فيه الولايات المتحدة والصين قوة نووية أوروبية مشتركة (مؤلفة من أسلحة بريطانيا وفرنسا والجمهوريات السوفييتية السابقة) سيطرة فئوية صارمة على تطوير الترسانات النووية وانتشارها لأغراض حتمية تتمثل بتوسيع منطقة السلام الديمقراطية وخلق «عالم غير نووي» أكثر أماناً. فالأسلحة النووية ليست خطرة على وجه الخصوص، بل يقولون إنها ضرورة في الوقت الراهن؛ يكمن الشرط «الطبيعي» للأسلحة النووية في عدم استخدامها. علاوة على ذلك، ثمة فوائد دفاعية محددة تحديداً واضحاً تعود على الدول النووية لأن أعداءها المفترضين غير النوويين مرغمون على التفكير مرتين في العواقب المحتملة للاشتباك العسكري. وإن تكلفة تطوير دروع فعالة ضد منافسين نوويين محتملين ليست، بالنسبة إلى القوى الكبرى، محرمة على وجه الخصوص؛ وعلى أية حال، يُعقّبون إن منتقديها يبالغون في العواقب السلبية لاستخدام الأسلحة النووية في المعركة؛ يزعمون أنه «في حين يمكن للسقط النووي أن يسبب وفيات عديدة خارج منطقة القتال في حال انفجار أعداد كبيرة من الأسلحة على مقربة من الأرض، لن تكون الأعداد كبيرة عند مقارنتها بأعداد الناس الذين يموتون نتيجة الأمراض والحوادث، ولن تغير متوسط عمر الناس تغيراً ملموساً في أي بلد ليس في حالة حرب بحد ذاته».

من المستغرب، انطلاقاً من هذه الاعتبارات الجريئة، بقاء سينغر ويلدافسكي في مآل الأمر غير مقتنعين بمزاعمهما الذاتية الواثقة. في الواقع، يعبر إرباكهما عن مشكلة الإبادة الجماعية النووية التي يرغبون في التخلص منها، إذ

---

(٢) ماكس سنغر وآرون ويلدافسكي، النظام العالمي الحقيقي: مناطق الأمن ومناطق الاضطراب (تشاتام ، نيوجيرسي ١٩٩٣)، الصفحات ٦٠-٧٦.

يقرّان بأنه رغم التكلفة الباهظة لصيانة الأسلحة النووية، تبرهن اعتبارات التكلفة واتفاقيات الحد من التسلح على عجزها عن منع الدول بأنواعها من امتلاك القدرة التقنية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن للنموذجين الرئيسين من أنظمة الدفاع الصاروخي قصورهما التقني – أي طريقة البللورات المتلألئة المتوضّعة في الفضاء بملء السماوات بأقمار صناعية سيّارة معدة لاعتراض صواريخ بالستية محمولة جواً، أو طريقة «العيون البراقة» باستخدام مضادات أرضية. كما تبقى هذه الأنظمة عرضة للتوريد السري لأسلحة الدمار الشامل («قنابل حقائب السفر») بحراً وجواً. علاوة على ذلك، تصبح المحاكمة المنطقية الصادقة عند سينغر وويلدافسكي قوية من الآن فصاعداً – فكلما ازداد عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية، ازداد احتمال استخدام بعض الأسلحة النووية من قبل حكومات «يائسة وغير مسؤولة أو مخبولة»، أو خروجها عن السيطرة الحكومية ووقوعها في أيدي جماعات قد تقع في حادثة معها أو تستخدمها استخداماً فعلياً. عندئذٍ، ثمة حقيقة حتمية خطرة مرتبطة بالقنبلة: «يمكن للأسلحة النووية الخروج عن السيطرة؛ ويمكن لبعض الدول إنتاج الآلاف منها؛ كما يمكن تصنيعها على نطاق واسع. خلال ظروف لا يمكن تخيلها، ثمة حروب يمكن أن تستخدم عدة آلاف منها، ويقتل فيها مئات الملايين من الناس. ورغم أن هذا الأمر بعيد الاحتمال للغاية، فإن الإمكانية متأصلة في طبيعة الأسلحة النووية».

ديموكليز (Democles) والديمقراطية:

تُبيّن المحاكمة المنطقية عند سينغر وويلدافسكي بوضوح التناقض الذاتي في المنطق «الواقعي» الناظم لتفاعل الدول الإقليمية المدججة بالسلاح والمحمومة على «تحديث» أسلحتها باستمرار. إن القدرة المتناقضة على الإبادة الجماعية ضمن أنظمة الأسلحة العصرية تطيح بقول فون كلوزفيتس المأثور: إن الانتصار في الحرب العصرية يرجع إلى الطرف الذي يمكنه حث نفسه على الصمود وإقناع خصمه على الاستسلام؛ ويقع ذلك القول تحت طائلة مشكلة الإبادة الجماعية التي

تشجع بدورها – طبقاً لمفارقة ديموكليز[1] – القيام بتجارب على استراتيجيات مضادة متنوعة تهدف إلى تنظيم العنف الصادر عن الدولة ومقاومته.

وتُعلّم مفارقة ديموكليز المفكرين السياسيين التأمل في القصور الذي يسفر عن استخدام العنف استخداماً (تهديدياً). وفقاً للقصة الشهيرة: كان ثمة خادم منافق يدعى ديموكليز في بلاط ديونيسيوس، الحاكم المستبد المرعب لـ سيراكيوز خلال القرن الرابع قبل الميلاد؛ أوسع ديونيسيوس رعيته جميعها وحشية، فكرهته بالمقابل، في حين امتدح ديموكليز عظمة الحاكم، فشاطره آراءه كلها وضحك على كل شيء عدّه الطاغية مضحكاً؛ كان لدى ديموكليز حسرة وحيدة فقط؛ أمل أن يصبح حاكماً شأنه في ذلك شأن ديونيسيوس العنيف. لم يكن المستبد غبياً، فمجرد اكتشاف التملق الفج لخادمه الساذج اكتشافاً سهلاً، قرر تلقين ديموكليز درساً بأمره أن يرتدي زياً ملكياً وتاجاً ذهبياً وأن يترأس بوصفه حاكماً في مأدبة رائعة أُقيمت على شرفه؛ وكاد ديموكليز يطير فرحاً، إلا أن مزاجه تعكّر فجأة عندما اكتشف سيفاً كبيراً مشحوذاً مسلّطاً على منتصف جمجمته مباشرة ومُعلَّقاً بخيط فوق عرشه تماماً؛ فصرخ ديموكليز مرعوباً؛ وتوسل أن يُسمح له بالجلوس مع بقية الضيوف، إلا أن ديونيسيوس رفض في البداية. وتعيّن تلقين خادمه الغبي، قبل هروبه عن العرش وشعوره بالارتياح، درساً جوهرياً عن العنف: وطالما أن الذين يحكمون بالسيف يموتون بالسيف من الناحية الافتراضية، يُنصح الذين يحكمون، أو لديهم تصاميم للحكم، الاستعانة بوسائل غير العنف للتحكم من خلالها بولاء رعيتهم.

تذكّرنا قصة هروب ديموكليز من مأزق العنف الحرج بأن تاريخ بناء الدولة العصرية أكثر مفارقة وتناقضاً مما افترضه مبدعون مثل إلياس وبومان؛ وتُقدم دليلاً يفسر أن تطوير نظام دولي لإمبراطوريات ودول إقليمية متصارعة لاحتكار وسائل العنف كان تاريخ مقاومة مستدامة، منظّمة من

---

(١) جون كين، «الخوف والديمقراطية»، في كتاب (من إعداد) كينتن ووستر وآخرين، **العنف والسياسة: مفارقة العولمة** (نيويورك ولندن)، الصفحات ٢٢٦-٤٣.

الهرم إلى القاعدة، لتأثيرات العنف التدميرية المتأصلة في هذا النظام من الناحية الافتراضية. وينبغي ألاّ يسمح للواقعية الهوبزية(*) أن تكون لها الكلمة الفصل في موضوع عنف الدولة، فيشمل فسيفساء النزعات المتداخلة والمتناقضة غالباً التي نسميها حداثة على نحو غير دقيق محاولات خيالية لابتكار طرق غير عنيفة ونشرها لضبط مؤسسات العنف وتنظيمها علانية. إن هذه الخطوات الوقائية الملخصة في الصفحات اللاحقة أمثلة على ما سبق لهذه الدراسة أن دعت إليه لتحويل العنف تحويلاً ديمقراطياً؛ إنها أساليب لضمان عدم اشتراك مؤسسات العنف – قوات الشرطة، والجيوش، وأجهزة الاستخبارات السرية – في الإبادة الجماعية أو أن تصبح «رهينة» دائمة لأي جماعة سلطة محددة، بما فيها الحكومة الحالية. ويمكن استيعاب هذا الصراع العصري لتبيان أن مؤسسات العنف طارئة بتحويلها إلى فضاءات من السلطة بلا روح أو «خاوية» يمكن للآخرين، والمواطنين ضمناً ضبطها أو جعلها تغير مسارها أو إعادة هيكلتها، ويمكن استيعابه بوصفه محاولة لحل مفارقة ديموكليز. هناك جذور تاريخية عميقة ومتعددة للسعي لإنقاص تهديدات العنف الذي يواجه المجتمع المدني من الخارج أو استئصاله؛ ولا يمكن تقصيها هنا، إلا أن ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات السلمية تستحق الدراسة بمزيد من التفصيلات، وجميعها جوهريةٌ للديمقراطية ومستقبلها.

فيلادلفيا(**):

تمثل التجارب الدستورية المتنوعة التي تهدف إلى مناهضة ما يدعى بأنموذج ويستفيليا(***) Westphalia للسلطة بين الدول إحدى هذه الاستراتيجيات

(*) نسبة إلى هوبز. [المترجم]

(**) فيلادلفيا مشهورة بوصفها «مسقط رأس الأمة» نظراً لصياغة كل من إعلان الاستقلال ودستور الولايات المتحدة فيها. [المترجم]

(***) إقليم سابق في شمال شرق ألمانيا، معروف بسلام ويستفيليا الذي شهد نهاية حرب السنوات الثلاثين. [المترجم]

السلمية. وطبقاً لهذا الأنموذج، يتعين بالضرورة الحتمية تقسيم مناطق بأكملها، والعالم بحد ذاته، تقسيماً إقليمياً بين دول ذات سيادة متمتعة باحتكار لوسائل العنف، إذ تُرك لكل دولة حرية إبرام اتفاقيات سلمية مع الآخرين، أو شن حرب على تلك الدول التي عدتها معادية. وبالنسبة لسلسلة المحللين السياسيين المغيبين نسبياً، بدءاً من بوفيندورف وآلثوسيوس وانتهاءً بـــ بيْن Paine وكالهون وفون سيدل وجين مونيه، لا يستحق هذا الأنموذج للسلطة بين الدول أن يكون مهيمناً، إذ أشار بعضهم إلى بدائل دستورية، بما فيها الكونفدرالية السويسرية القديمة التي بقيت من أواخر فترة القرون الوسطى حتى عام ١٧٨٩، وأقاليم هولندة المتحدة التي دامت من عام ١٥٧٩ إلى عام ١٧٩٥، والاتحاد الألماني بين أعوام ١٨١٥ و ١٨٦٦. الجدير ذكره اهتداء أنظمة الحكم هذه بالهدف العريض لتطوير نوع من حكومة دولة عظمى تقوم على اتفاق ودي بين دول سيلحظ حكامها ومرؤوسوها فائدة مميزة: التسامي العملي لنظام من دول سيّدة عرضة للحرب وإشاعاتها على نحو دائم.

يعد أنموذج فيلادلفيا وليد صراع المستعمرين الأميركيين ضد البريطانيين والمطبق في الفترة التي كانت الولايات المتحدة الأميركية بين تأسيس الاتحاد (١٧٨١-٨٩) والحرب الأهلية (١٨٦١-٦٥) مثالاً عن هذا النهج البديل؛ إنه من الأهمية بمكان لموضوع الديمقراطية والعنف، وليس مجرد كون الولايات المتحدة البلد الديمقراطي الأقوى على وجه الأرض حالياً. إن ما رمت إليه تجربة فيلادلفيا بمجملها تحويل وسائل العنف تحويلاً دستورياً يتم فيها التغلب على الميزة غير المسؤولة لعنف الدولة، والفوضى العدوانية بين دول متبنية لأنموذج ويستفيليا.[1]

---

(١) انظر جيرالد ستورز، ألكسندر هاملتون وفكرة الحكومة الجمهورية (ستانفورد، كاليفورنيا ١٩٧٠)؛ ودانيال إيتش ديودني، «النظام الفيلادلفي: السيادة وضبط السلاح وتوازن القوى في إتحاد الولايات الأميركية، حوالي ١٧٨٧-١٨٦١»، المنظمة الدولية، ٤٩، ٢ (ربيع ١٩٩٥)، الصفحات ١٩١-٢٢٨؛ وتوصيفي لتبني توماس بين الفيدرالية في الجمهورية الأميركية الجديدة في كتاب توم بين:حياة سياسية (نيويورك ولندن ١٩٩٥)، الباب ٧.

تضمنت البنى الجوهرية لأنموذج فيلادلفيا التي وصفها جيمز ماديسون بأنها «جمهورية مركبة»، أشكالاً من السيادة (الذكورية) الشعبية تُمارس بوصفها حقوق المواطنين في المجتمع المدني، بما فيها حق امتلاك صحافة حرة (وبتحريف حكمة هوبز أنه لا قيمة للمواثيق دون السيف) وحق حمل السلاح المشمول في التعديل الثاني: «لن يُنتهك حق الناس في حيازة السلاح وحمله نظراً لكون الميليشيا المنظمة تنظيماً جيداً ضرورة لأمن دولة حرة».(١) كما تضمنت مبادئ أنموذج فيلادلفيا المساواة الشكلية للدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى توازن السلطة وتوزيعها في مؤسسات دول ذات نظام ثنائي الدرجة، بما فيها إجراءاتها الأمنية وسلطات شن الحروب (يرمز إليها على سبيل المثال بإعادة توزيع سلطات شن الحروب والقيادة العسكرية والشؤون الخارجية بين الرئيس وكونغرس من مجلسين مقسمين وفقا للحدود الفدرالية). ولترسيخ هذه الهندسة البنيوية لضبط السلطة المسلحة وتوازنها، وفر الأنموذج أيضاً لميليشيا المواطنين وسيلة لمنع الحكومة المركزية من شن حروب خارجية منفور منها. انطلق أنموذج فيلادلفيا، في كل هذه الإبداعات، من رغبة شاملة لتفادي نشوء أوروبا أخرى يُعدّ جوهر أنظمة الحكم فيها قائماً على تسلسل هرمي سياسي سلطوي مدمر للذات وحروب دائمة بين الدول. لقد شقت بعض خصائص تجربة فيلاديلفيا هذه، وعلى وجه الخصوص الإرادة للتغلب على أنموذج ويستفيليا القديم من خلال التوزيع الدستوري للسلطة على وسائل العنف، شقت طريقها إلى التجارب الدستورية في القرن العشرين مثل عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة ومشروع الاتحاد الأوروبي الذي لم يكتمل بعد؛

---

(١) من أفضل المعالجات الحديثة لأصول حق الأميركيين في الاحتفاظ بأسلحة عنيفة كتاب جويس لي مالكوم، **الاحتفاظ بالسلاح وحمله: أصول الحق الأنغلو-أميركي** (كيمبردج، ماساتشوستس ١٩٩٤)؛ وكتاب ستيفن بي هولبروك، **كي يكون كل إنسان مسلّحاً: تطور حق دستوري** (آلبوكويرك ١٩٨٤)؛ وفيما يتعلق بعلم الأنساب الجمهوري في حق حمل السلاح، انظر كتاب لويس جي شفورير، **«لا جيوش عاملة!» الإيديولوجية المناهضة للجيوش في إنكلترا في القرن الثامن عشر** (بولتيمور ١٩٧٤).

لقد تطورت بالتوازي مع مساعٍ لتجريم أشكال معينة من عنف الدولة.[1] وتعد المحاكم العسكرية الدولية في نورمبيرغ وطوكيو، وحديثاً محاكم يوغسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون أمثلة على مساع لتمهيد الطريق نحو تحويل عنف الدولة تحويلاً ديمقراطياً – أي تحديد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها. وإن الافتراض الراسخ، في كل حالة، منافٍ للقاعدة، الموجزة في كتاب ثوكيديدس، **تاريخ الحرب البيليبونية**[*] (Peloponnesian) القائلة إن الأقوياء مخوّلون للقيام بما تخولهم به سلطتهم، بينما يتعين على الضعفاء قبول ما يتوجب عليهم قبوله. وتفترض هذه التجارب الدستورية أن الدول الإقليمية المسلحة ورجالاتها المتنفذين قادرون على أن يصبحوا وحوشاً لا تعرف الرحمة.

صحيح أن هذه المساعي الدستورية قد عانت من عيوب عديدة ومماحكات مريرة[2] في سعيها لتطبيق عملية القانون المناسبة، إذ وُجِّهت إليها التهم بأنها «محاكم غير مشروعة» أو «حفلات شنق دون محاكمة» أو حتى «محاكمات شكلية» مقيمة «عدل المنتصرين» بأثر رجعي («فالمنتصر سيكون القاضي دوماً، والمهزوم المتهم»، تذمّر غورنغ[3]). لقد اتُّهِمَت بنقطة الضعف المعاكسة: أي أنها تطبق حكم القانون على متهمين لا يستحقون مثل هذا الاحترام، أو الوقت والمال والرتابة. وهذه نقطة محقة، إذ إنها ترفض بالفعل التصور القديم القائل بضرورة محاكمة أولاد الحرام محاكمة عرفية ورميهم بالرصاص في اليوم التالي أو خصيهم (وتلك كانت وجهة نظر كل من فرانكلن روزفلت و وينستون تشرشل) أو

---

(١) يمكن الاطلاع على تفصيلات إضافية عن تطوير نظام سياسي /قانوني عالمي من الكَونقراطية في كتابي، **المجتمع المدني الكوني؟**

(*) حرب بين أثينا وإمبراطوريتها، والاتحاد بزعامة إسبارطة. [المترجم]

(٢) غاري تي باس، **كفّ يد الانتقام: سياسة محاكم جرائم الحرب** (برينستون وأكسفورد ٢٠٠٠).

(٣) جي إم غيلبرت، **يوميات نورمبيرغ** (نيويورك ١٩٤٧)، ص ٤.

رميهم في معسكرات الاعتقال. كما وقعت المحاكم في شرك نزاعات حول كيفية تعريف جرائم الحرب ووسائل قمعها المناسبة تعريفاً لا يحتمل اللبس (مثل الاغتصاب والإبادة الجماعية)، لدرجة أن بعض المراقبين تذمروا (ولسبب وجيه) من عدم إمكانية المحاكم معالجة حقيقة مفادها أن الجرائم العنيفة ضد الإنسانية أسوأ مما هي عليه: أي إنها أشبه «بإثم ضد الروح».(١) ولفترة قريبة العهد، عُطِّلت المحاكم لأنها عملت وفقاً لخلفية إخفاق «الأسرة الدولية» الدائم في إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة يمكن فيها للمحاكمات التي يستحيل إجراؤها لأسباب سياسية في مكان آخر أن تجري بالفعل.

فإن المحاكم التي تعود إلى المحاكمات المخفقة لمجرمي الحرب الألمان وللشبيبة الترك، مرتكبي الإبادة الجماعية الأرمنية في أوائل القرن العشرين، آخذة حيز التنفيذ رغم هذه النزاعات ونقاط الضعف المختلفة. لقد شرعت بتشريح الفرضية الأساسية للفقه القانوني الويستفيلي(*) القائل إنه يتعين على القانون الدولي أن يعكس إرادة الدول الإقليمية المستقلّة التي ترغمها طبيعتها المتمركزة حول الذات على الدفاع عن التزاماتها الدولية واحترامها بقدر ما تحترم سلطتها الإقليمية «ومصالحها الحيوية» وحسب (هنري كيسنجر)؛ لقد تحدت محاكم جرائم الحرب في القرن المنصرم هذه القاعدة السلوكية تحدياً مباشراً، إذ أعادت إحياء المذهب المسيحي القديم «للحرب العادلة» وعدّلته وجعلته متطرفاً، مع ضرورات التمييز

---

(١) جيرار برونييه، **أزمة رواندا: تاريخ من الإبادة الجماعية** (نيويورك ١٩٩٧)، ص ٣٥٥. انظر مارثا وينو أيضاً، **بين الانتقام والتسامح: مواجهة التاريخ بعد الإبادة الجماعية والعنف الشامل** (بوستون ١٩٩٨)، وتعليقات هانا آرنت على كارل ياسبرز (١٧ أغسطس ١٩٤٦) في **مراسلاتهما، ١٩٢٦-١٩٦٩** (نيويورك ١٩٩٢)، ص ٥٤: «فقد يكون شنق غورنغ ضرورياً، لكنه غير كاف كلياً. وهذا يعني أن هذا الذّنب، على خلاف الذّنوب الجنائية كلها، يتجاوز الأنظمة القانونية جميعها ويقضي عليها. فهذا السبب يعلل لماذا كان النازيون في نورمبيرغ مزهوين بأنفسهم».

(*) نسبة إلى ويستفيليا. [المترجم]

والنسبية ومبدئه المعاكس، «القضية العادلة»، التي يمكن للعنف طبقاً له أن يُستخدم لمعاقبة الطرف المذنب في الحرب باسم واجب كوني من التضامن مع المجتمعات المسيحية أو الإنسانية. فتعترف هذه المحاكم، في توليها مسؤولية إنزال العقوبة حيث تستحق العقوبة، بأخطار مبدأ العين بالعين؛ رفضت، انطلاقاً من احترام الضحايا وباسم التمدّن، الحكمة القديمة القائلة بإقامة العدل ولو فني العالم؛ لقد وضّحت الحكمة المعاكسة القائلة بإقامة العدل خشية أن يفنى العالم[1].

التعذيب:

تركز إعادة النظر بالأنموذج الويستفيليّ في القرن العشرين على تحويل كمية العنف وأنواعه تحويلاً دستورياً واختزاله في عالم العلاقات بين الدول. ولقد ركزت المساعي الدستورية الدولية أيضاً على «سلمية» الدول المحلية انطلاقاً من المبدأ الديمقراطي أن الدول أكثر عدوانية عندما تمارس سلطة عنيفة على رعايا في الداخل. ويُعدّ المجلس الأوروبي الذي تأسس عام ١٩٤٩ بثلاثة أهداف رئيسة: الديمقراطية التعددية والالتزام بحكم القانون وحماية حقوق الإنسان – أنموذجاً لهذه الإستراتيجية، لأنها المرة الأولى في أي مكان من العالم التي سعى فيها في السنة اللاحقة إلى تقنين هذه الأهداف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وتوفير آليات لترسيخها بشكل فعال.

ويعدّ احترام هذه الأهداف الشرط الرئيس لعضوية دولة ما في المجلس الأوروبي. وخلافاً لمعظم المنظمات المتجاوزة للقوميات، لا يعد الالتحاق به تلقائياً. يتعين على الدولة المكتتبة على عضويته قبول لائحته الداخلية (التي تجسد الأهداف الثلاثة) وتمحيص قوانينها وممارستها للتحقق من تطبيق الأهداف على أرض الواقع. مع هذا، يتجاوز دور المجلس في الدفاع عن حقوق الأفراد بغض النظر عن الوضع الشكلي لجنسياتهم، يتجاوز التمحيص في قوانين دول فردية

(١) انظر تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٩٤ الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في الكتاب السنوي ١٩٩٤ (نيويورك ١٩٩٤)، ص ٨٧.

وممارساتها عند الانضمام. كما تستلزم العضوية تعهداً دائماً باحترام هذه الحقوق التي يسعى المجلس لضمانها بوساطة إجراءات تطبيق محددة، بما فيها مقاضاة دولة عضو أمام المفوضية الأوروبية شبه القضائية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، وذلك بعد استنفاد الحلول المحلية. فمن بين الميزات غير العادية لعملية التطبيق أنه يمكن توسيع انتهاكات حقوق الإنسان مثل التحرر من التعذيب لتشمل حوادث افتراضية أو فعلية خارج إقليم دولة ما (كما في حالات ترحيل فرد أو تسليمه إلى بلد يكون فيه عرضة لخطر عنف الدولة).

علاوة على ذلك، تحاول عملية التطبيق التي تبناها المجلس النظر في الحقيقة القائلة إنه في حال انتهكت دولة ما حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يمكن لنظامها الأمني والعدلي أن يستمر كما كان عليه، مستعرضاً طرائقه القديمة المؤذية. يقوم المجلس بذلك من خلال آليات مثل لجنة التعذيب التي تمتلك تفويضاً محدداً للتدقيق، من خلال زيارات تفتيشية، في معاملة الأفراد المحرومين من حقوقهم بغية حمايتهم عند الضرورة من المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المذلة؛ تعمل اللجنة طبقاً للفرضية الديمقراطية القائلة بازدهار عنف الدولة ضد رعاياها عند حجبه عن الرأي العام. عليه، يمكن وصف استراتيجيتها بأكملها أنها فضح للعنف أو تحويله ديمقراطياً. رغم أنه يتعين على اللجنة تقديم إشعار مسبق بالقيام بزيارة إلى بلد محدد، تلك الدولة ملزمة بالسماح بهذه الزيارات إلى أي مكان يقع ضمن سلطة الدولة القانونية دون الإعلان عنها، بما فيها السجون والثكنات العسكرية ومراكز المعتقلين السياسيين ومشافي الأمراض العقلية ودور الحضانة، تحاول اللجنة من خلال عنصر المفاجأة مناهضة ميل الدولة إلى إخفاء عنفها، وينعكس هذا الأمر في النطاق الزمني المحدد (لمدة أسبوعين عادةً) لزيارتها المعلنة لكن دون تحديد موعدها. كما تعتمد على أساليب إجراء مقابلات سرية مع الأفراد الذين تعرضوا للعنف افتراضياً، طالبة من جماعات المجتمع المدني المحلية معلومات إضافية مناسبة. فبعد كل زيارة، يتعين على اللجنة أن تقدم تقريراً يتوقف نشره إما

بناء على طلب من طرف الدولة – الأمر الذي أصبح مثالاً يحتذى به – أو بناء على قرار اللجنة الأحادي لإحراج تلك الدولة بجعل التقرير متوافراً علناً.

فكر التمدّن السياسي:

لم تتركز المساعي لتحويل وسائل العنف الحكومي ديمقراطياً ضمن مجالات الحكومة على نحو حصري. كما تبرز من القاعدة، من داخل المجتمعات المتمدنة المتداخلة التي تشكل المجتمع المدني الكوني الصاعد. تهدف هذه المبادرات العامة غير الحكومية إلى جعل استخدام العنف عشوائياً أمراً إشكالياً وفرض قيود أكثر صرامة على استخدامه من قبل مؤسسات حكومية مسلحة.

فليس بيت القصيد هنا سواء لقيت هذه المبادرات نجاحاً تاماً لأية درجة يمكن أن تلقى فيها النجاح. إذ تكمن المسألة الهامة في أنه منذ ولادة الحركة المناهضة للعبودية في نهاية القرن العشرين، حركة تغذت علناً على التوترات الدفينة في لغة «القانون الطبيعي» السائدة التي استخدمت لتسويغ العبودية،[1] لقد بدأ العالم يشهد لأول مرة على أي نطاق نمو ما يدعى بفكر التمدّن السياسي – أي مبادرات منظمة للمواطنين تسعى لضمان ألا أحد «يملك» وسائل عنف الدولة أو يستخدمها عشوائياً ضد المجتمعات المتمدنة في الداخل أو الخارج. إن الذين يتجاهلون فكر التمدّن السياسي الجديد هذا (أمثال إلياس وبومان) مرتبطون عادة، ودون الاعتراف به أحياناً، بصورة الدولة الإقليمية العصرية التي أول من خطط معالمها هوبز. فأعيد إحياء تلك الصورة من القرن المنصرم على يد كارل شميت في تأويله الفاشي للدولة العصرية بوصفها «الإله الفاني»، المنتج الاصطناعي الأول للعالم التكنولوجي العصري، وآلية قيادة مبتكرة إنسانياً لقيادة الصراع ضد القوى المنافسة المحلية والخارجية، الفعلية أو المفترضة،[2] ومن خلال العنف عند الضرورة.

---

(١) روبرت إم كَفَرْ، **العدالة متهمة: مناهضة العبودية والعملية القضائية** (نيوهيفِن ولندن ١٩٧٥).

(٢) كارل شميت، **الدولة الطاغية وتعلّمها من توماس هوبز**(هامبورغ ١٩٣٨).

فقد أصبح هذا الرأي في الدولة بوصفها «إلها فانياً» غير واقعي. وإن مساعي المواطنين الحديثة لفضح استخدام الاغتصاب بوصفه سلاح حرب وشجبه، والدعوة إلى إلغاء الألغام الأرضية والتضييق على تجارة السلاح، ومحاججة عدم شرعية الأسلحة النووية في محافل مثل محكمة العدل الدولية، ومنع تفجير هذه الأسلحة تفجيراً مباشراً، تعمل هذه المساعي بوصفها تذكيراً بأن «السلام» الآن ليس موضع اهتمام رجال الدولة والجنرالات والدبلوماسيين وحسب، بل إنه الشغل الشاغل للمواطنين المدنيين.

ويعد هذا النهج أنموذجاً يُحتذى به بالنسبة إلى نمو حركات السلام التي تمتلك جذورها الروحية والتنظيمية في تيارين قديمين للعرف السلمي العصري: السلمية «الانفصالية» التي رفض دعاتها مشاركة أعضائهم في الحكومة المتمدنة، رغم قبولهم سيف الحاكم بوصفه شراً لابدّ منه، والسلمية «التكاملية» الجلية في المبادرات المدنية لجماعات مثل أخوان الصفا الذين لم يرفضوا الحكومة، بل رفضوا استخدامها للقوة المؤذية.[١] لقد أطلق تفاقم الحرب الشاملة وقدوم الأسلحة الكيميائية والنووية خلال القرن المنصرم، العنان لنمو مبادرات سلام تعد حركة السلام المتنامية في بريطانيا خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين مثالاً يعبر عنها.[٢] وبناء على عدد الناشطين فيها ومؤيديها والمتعاطفين معها، كانت تلك الحركة مشهورة أكثر من سابقاتها في الخمسينيات والستينيات – أي الحملة الأولية لنزع السلاح النووي والاحتجاجات ضد حرب فيتنام – ومثلت لعصرها أضخم حركة اجتماعية فريدة للتاريخ الأوروبي العصري.

---

(١) بيتر بروك، **النزعة السلمية في أوروبا حتى عام ١٩١٤** (لندن ١٩٧٢) ومارتن سيدل، **أصول تجنب الحرب: حركة السلام البريطانية والعلاقات الدولية ١٧٣٠–١٨٥٤** (أكسفورد ١٩٩٦).

(٢) يعد الآتي ملخصاً مقتضباً لمقالة جون كين، «المجتمع المدني وحركة السلام في بريطانيا»، **الأطروحة الحادية عشر**، ٨ (١٩٨٤)، الصفحات ٥–٢٢.

واتسمت الحركة بميزتين لافتتين يتعين أخذهما بالحسبان لأنه ينبغي على أي مسعى علني لمناهضة مثلث العنف أن يتعامل مع تركتهما. أولاهما، تمكنت حركة السلام من إخراج موضوع الأسلحة النووية من تحت غطاء السرية الرسمية والخبرة العلمية التقنية إلى مجال نقاش علني فعال يتوضّع جلّه على مستوى المجموعة الصغيرة. واعتراضاً على القومية العدائية وسياسة الأسلحة النووية لحكومة تاتشر، ابتكرت حركة السلام هذه مجالات علنية مستقلة للجدال والإضراب والعصيان. وفيما يتعلق بمناهضتها لمفهوم الركود، لقد أسهمت إسهاماً هاماً في الصراع طويل الأمد والدائم لتحديث الأعراف البريطانية القديمة وإغنائها: أي الديمقراطية البرلمانية والنقد العلني المستقل والتوجس من السلطة الواسعة. ثانيهما، اتسمت الحركة بتنوع هائل في الأهداف والأساليب، إذ تم التعبير عن تعدديتها اللافتة في أنماط دعمها الاجتماعي المتنوع وغير المركزي إلى حد كبير؛ وفي مجموعاتها التي تعد بالآلاف المسؤولة عن الحملات، والمنظمات ذات التوجه الخدماتي، ومجموعات أحادية مستمدة من دوائر انتخابية محددة؛ وفي اعتمادها على تنوع مذهل من الأهداف والأعمال الملموسة تراوحت بين الالتماس في الشارع والضغط على النواب البرلمانيين المحليين وتنظيم مناطق خالية من السلاح النووي وبين أشكال من الإضراب المباشر مثل «الاعتصامات»، ورفض تعبئة النفايات النووية ونقلها، والمظاهرات الصامتة، والتطويق المدني للقواعد النووية.

ولا يمكن بيسر تحليل حركة السلام هذه وإيجازها في افتراضات عامة، شأنها في ذلك شأن الحركات الاجتماعية المعاصرة جميعها، انطلاقاً من تعددية استراتيجياتها وأنماطها الملموسة في الدعم الاجتماعي. ومع هذا، كان انشغال الحركة بالانتشار المرحلي لصواريخ كروز على الأراضي البريطانية وفي قارة أوروبا عاملاً موحداً رئيساً في فكرها السياسي للتمدّن، إذ لم يكن من باب الصدفة أن تصبح أنظمة الأسلحة النووية من أكثر الرموز وضوحاً لما تمّت مناهضته بشكل غير مشروط لأن الحركة عدت هذه الصواريخ عموماً تعبيراً

متقدماً لمبدأ استراتيجي تطور خلال الخمسينيات وأصبح في فترة لاحقة حكمة تقليدية بين الاستراتيجيين النوويين وفنيي البحوث والمنتجين الصناعيين والنخبة السياسية: مبدأ القوة المضادة.

فأكد هذا المبدأ، في أشكاله المتنوعة، إمكانية طرح الدقة التقنية والاستخدام المحدود للقوة والسيطرة عليها في القتال في المعارك النووية، إذ استبدل وجهة النظر في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات أو زاد عليها في الحدود الدنيا. إن التهديد بالدمار الحتمي المتبادل سيردع الأعداء ويضمن حلول السلام الكوني، وإن الأمان مخاض الإرهاب ونجاة الأخ التوأم للإبادة، على حد تعبير وينستون تشرشل. وفي أوائل عام ١٩٨٠، عندما أخذت أعداد الناشطين والمتعاطفين داخل حركة السلام بالازدياد سريعاً، أفسح المبدأ القديم للدمار الحتمي المتبادل المجال لسياسة رسمية جديدة أكثر خطورة على نحو لا يقبل الشك – أي القوة المضادة – تم تغليف ترساناتها المصغرة حديثاً والمتناهية الدقة بلغة «معركة جوية – برية» و«ردة فعل مرنة» و«الضربات الجراحية» (وفي الأنموذج السوفييتي) «الدفاع من خلال القتال في الحروب». وبعبارة أخرى، في غضون أربعة عقود، انتقل البحث في الانتشار الاستراتيجي للأسلحة النووية وتطويرها من القنابل الهيدروجينية والقنابل الذرية مروراً بالرؤوس الحربية المتعددة والرؤوس الحربية المتعددة الموجهة توجيهاً مستقلاً إلى أسلحة «الضربة الأولى» «المرنة» مثل القنابل النيوترونية وصواريخ إس إس ٢٠ وأنظمة صواريخ كروز وبيرشنغ.

ويَعدّ معظم العاملين داخل الحركة أن تطور «الأسلحة النووية» هذا قد خفض الشفا الفاصل للسلاح النووي عن السلاح التقليدي. وخلافاً لـــ فون كلوزفيتش، افترض مبدأ القوة المضادة أن الحرب، بما فيها الحرب النووية، قد تكون بمنأى عن «الاحتكاك» وبالتالي محدودة ويمكن كسبها. وإن ما يدعى «بتحديث» سياسة الأسلحة النووية جعل الحركة تشعر بخطرها؛ وتعد عملية «الردع» متقلبة عموماً مفضية إلى تحضيرات أنواع من الحرب قد تكون مختلفة

نوعياً، وبالتأكيد أسوأ، عن حروب نابليون أو فريدريك الثاني الأوروبية القديمة. وعليه، رُفض الزعم (الذي دافع عنه الأطلسيون في أوائل الثمانينيات) القائل إن سياسة الردع «وطدت السلام منذ عام ١٩٤٥» بوصفه اعتذاراً عما أسماه الوفاق الدولي مرادفة للازدياد الثابت للأسلحة «المتطورة» والخطرة للغاية التي جعلها مستواها في الدقة وتعقيداتها الفائقة عرضة للأخطاء الآلية و«البشرية». لقد تم الشعور بتحذير برتراند رَسِلْ الشهير لعام ١٩٥٨ أن ظرفاً خفياً ما قد يشعل كارثة تشمل العالم كله. وعنّت الحركة الوفاق الدولي مكافئاً لرئيس وزراء متولٍ لمنصب أقسم علناً أن يدق ناقوس الخطر عندما يضيق عليه الخناق، إذ قُرنت كلمة وفاق دولي بنمط تفاوض زائف على شفير الهاوية وصراع من أجل «المصلحة» و«التفوق» بين القوى العظمى، تكون فيه المفاوضات واتفاقيات السيطرة على السلاح مجرد توقفات مؤقتة في أحسن الأحوال ضمن عملية أوسع لانتشار السلاح والاستعراض العسكري (كما أشارت محادثات جنيف الفاشلة بخصوص القوى النووية متوسطة المــدى (INF) ومحادثات تخفيض السلاح الاستراتيجي (START)). فتَحْت ضغط سياسة الوفاق الدولي، اعتقد الكثيرون داخل الحركة إن الوجود آخذ في الانحطاط نحو حالة الطبيعة التي وصفها هوبز. وبهذا الصدد، برز إحساس بأن إعادة التسلح المستمرة المرتبطة «بتحديث» الأسلحة النووية (والكيميائية والبيولوجية) بمثابة صراع مستديم على السلطة قد ينتهي بالموت المعدّ على نطاق واسع وحسب.

ويعد هذا سبباً رئيساً وحيداً يعلل شروع شبكات المجتمع المدني في بريطانيا للنهوض بأنفسها في هذه الفترة؛ فبدأت شرائح كبيرة من السكان بفقدان الثقة بصورة «الردع» الرسمية التي انتقدوها بوصفها كلمة السر لإعادة التسلح وقاوموها بوصفها إيديولوجية جديدة لسلطة الدولة. كان لسياسة الوفاق الدولي – أي تخفيض التوترات المزعومة بين الدول والمواطنين – تأثيرها في خلق قلق عام من الزيادة الواضحة لنطاق الدولة النووية وسلطتها

وأسلحتها الحديثة والمطورة – مثل صواريخ كروز التي يتعين إطلاقها من المناطق المدنية، أو غواصات ترايدنت التي تفوق طاقتها التدميرية قنبلة هيروشيما بـــ ٢,٥٠٠ مرة. وعلى سبيل المثال، كان القلق العام جلياً في الاعتقاد الشائع حينها باحتمال وقوع حرب نووية في غضون العقد القادم؛ كما كان ظاهراً في الغضب المذعور الناجم عن تعميمات «الدفاع المدني» الحكومي التي أكدت على ضرورة قيام الدولة بالإشراف على الناجين من هجوم نووي سواء كانوا مرضى، جياعاً، أو محتضرين من خلال مفوضين يتمتعون بسلطات ديكتاتورية، والبوليس المسلح، ومحاكم خاصة، ومعسكرات اعتقال. يمكن إيجاز عملية إنتاج القلق بمجملها من مزيج من الضحك والخوف التي ولدها كرّاس وزارة الداخلية عام ١٩٨٠ بعنوان صُن وعِش – عجالة جلبت موضوع الحرب النووية إلى صميم المجتمع المدني بتلقين كل بيت بلغة «إنسانية» ودقيقة كدقة العمل الجراحي كيفية النجاة من حرب نووية بإسدال ستائره وتخزين البطاريات والساعات الآلية والجثوم تحت الطاولات والسلالم ومتابعة هيئة الإذاعة البريطانية لمعرفة ما يمكنهم القيام به لاحقاً.

فوجدت جماعات ومؤسسات داخل المجتمع المدني أنفسها، من خلال هذه التجارب، رهائن سلبية في صراع أوسع بين الدول النووية؛ شرعت سياسة الوفاق الدولي في امتلاك تأثير آخر غير مقصود – التدمير المتوقع للمجتمع المدني – يتمخّض عنه إما حرب دائمة دون لهيب أو حرب شاملة؛ وبددت سياسة الوفاق الدولي التفريق بين «تجربة الجبهة» (تعود الكلمات للفيلسوف التشكيلي المرموق يان باتوشكا) والمنطقة الداخلية الآمنة المرتبطة عادة بحروب قبل القرن العشرين، إذ عادت ذكريات القصف الشامل والقصف الحارق للمدن والمدنيين بمجملهما. أصبح اكتشاف الآخرة على الجبهة، حيث ناضل الجنود لتحمل ليلة من العبثية والموت المروع ليضمنوا للآخرين في «الوطن» حياة ملؤها السلام، أصبح معمماً؛ واكتسبت صورة الجبهة المرعبة أهمية بالنسبة إلى المجتمع المدني بأكمله.

وولّدت حركة السلام البريطانية، بإضفاء شكل وتوجه عامين إلى هذا القلق المعمّم، دعماً عميقاً داخل طبقات المجتمع المدني كلها، وضمن المؤسسات الحكومية أيضاً، إذ لم يقتصر إنجازها الوحيد على كبح إمكانية التهديد بحرب شاملة؛ فكما بينت حملاتها القوية في حينها من أجل مناطق خالية من السلاح النووي، ضاعفت الحركة الحس العام بالمجتمع المدني في أن الحريات الديمقراطية صعبة المنال على أرض الواقع. وأحسّ الجو العام من السلام النووي الهش «والحرب الباردة» التي كتب عنها أورويل واللعبة التي يتعبأ فيها العدوانيون للإطاحة بخصومهم، أحسّ بتسارع تجييش المجتمع وترويج نمو العناصر الديكتاتورية المتأصلة في الدولة البرلمانية. ولهذا، أسهمت الحركة في توصل أجزاء هامة من المجتمع المدني إلى وجود انتهاك «للعقد» المبرم بين المجتمع المدني والدولة – موضوع قديم في الثقافة السياسية البريطانية، طبقاً له يقدم المواطنون ولاءهم للدولة على نحو فطري مقابل ضمانها لحريتهم وأمنهم الشخصيين. ويعلل الاستنتاج القائل بانتهاك هذا العقد أن ردة فعل حركة السلام والمجتمع المدني ضد الأسلحة النووية لم تكن دفاعاً «حيوانياً» عن الحياة وحسب، بل تعبيراً عبودياً عن العجز عن القتال (والموت) من أجل الحرية (على حد زعم كورنيليوس كاستورياديس وآخرين في حينه). ولم تكن حركة السلام ردة فعل مخيفة ضد إمكانية الموت من معركة نووية وحسب. كما كانت مقاومة متمدنة لأشكال سلطة الدولة العنيفة والمتعدية التي كانت قادرة على إخماد الهيئات السلمية والمستقلة التي تشكل المادة التي يتكون منها المجتمع المدني تكويناً مثالياً.

لماذا العنف؟

لا يمكن تفادي ممارسة العنف عندما تُوضع المصالح المتضاربة على المحك.

سيغموند فرويد (١٩٣٢)

جذور اللاتمدّن:

تكمن أهمية إسهامات المبادرات الدستورية ومساعي السلام المدنية في المشروع الهائل لتحويل وسائل العنف الحكومي تحويلاً ديمقراطياً. ففي عصر مثلث العنف، تُحذر هذه المساعي من الانهزامية بإرغامنا على إعادة النظر في الاعتراض القديم القائل أن الديمقراطية تنزلق نحو العنف دوماً. وبرزت إحدى النماذج الأولى لتلك العقيدة الشهيرة في كتاب أفلاطون الثامن من **الجمهورية**، حيث توصف الديمقراطية ليس بوصفها حكم الشعب، بل حكم الفقراء للأغنياء؛ وتُعدّ الحرية المبدأ الموجِّه للديمقراطية، إذ تتحول إلى انفلات نتيجة لافتقار الديمقراطيين إلى الوازع العام والخاص. وتترسخ استباحة المحرمات عند الناس بانغماسهم بحاجات كمالية ورغبات جامحة، وبغياب احترامهم للقانون ونزعتهم العامة للتشكيك بالسلطة لدرجة يتذلل فيها الشيب للشباب ويخاف الأهل من أولادهم، «ويخاف المعلم من طلابه ويتزلف لهم، ويحتقر الطلاب معلميهم ومدرّسيهم». فأعاد بوليبيوس الموقف الهجومي المشهور الآتي:

بالنسبة إلى الناس الذين اعتادوا العيش على حساب الآخرين والاتكال على ملكية الآخرين في معيشتهم، ما أن يصادفوا قائداً مقداماً لكنه معزول من مراسم

المنصب بسبب فقره المدقع حتى يرسوا حكم العنف؛ فهم، برصّهم الصفوف الآن، يرتكبون المجازر والنفي والنهب إلى أن ينحطوا من جديد إلى همج بكل معاني الكلمة ويجدوا سيّداً وحاكماً مرة أخرى[1].

ويتناقض هذا الرأي العدائي للديمقراطية بوصفه مرادفاً للصراعات العنيفة على السلطة والذي تردد في دراسة راينهارت كوسيلك النقدية المؤثرة في القرن الثامن عشر عن غياب اهتمام المفكرين بمخاطر الحرب الأهلية وهيامهم «بالثورة» الديمقراطية،[2] يتناقض مع المساعي الديمقراطية لتحويل السلطة السياسية تحويلاً دستورياً وبانخراط المواطنين في حركات سلام ومُناهَضَة للعنف. وتعد مبادرات السلام المدنية على وجه الخصوص جزءاً من عرف اجتماعي ضارب في القدم يعود إلى حملات القرن التاسع عشر ضد الاتجار بالنساء والعبيد والأطفال؛ وإن فكر التمدّن السياسي المتعدد الجوانب هذا يختص بإصلاح نسيج المجتمعات المدنية الممزق، فهو بذلك لا يستهدف عنف المؤسسات الحكومية وحسب، بل يسعى إلى فضح العنف داخل المجتمعات المدنية القائمة فعلياً واجتثاثه؛ ويحتضن فكر التمدّن السياسي اليوم موضوعات متنوعة مثل حملات ضد قتل الإنسان واغتصاب النساء، وفورة غضب الشارع وعنفه المُسقط على الأطفال، والتعسف العرقي والتعذيب في المدارس، والقسوة على الحيوانات، والعنف الخفي إلى حد ما الذي يلوث مؤسسات تأديبية مثل السجون ومشافي الأمراض العقلية والمشافي العامة.

فتكمن زيادة الإدراك لدى العديد من المواطنين، من بين الدلالات الساخرة لهذه الحملات الاجتماعية، أن المجتمعات المدنية كما نعرفها ونختبرها تعجّ بجيوب من العنف، وبعضها خطر، في واقع الأمر، فهي بحاجة ماسة لمراقبة وضبط أمني

---

(١) أفلاطون، **الجمهورية**، ٨، المقطع٥٦٣أ، في كتاب (من إعداد) بي جويت، **حواريات أفلاطون** (نيويورك ١٨٩٧)؛ وبوليبيوس، **تاريخ بوليبيوس العام** (لندن ١٧٥٦)، الكتاب ٦، المقطع ٩.

(٢) راينهارت كوسيلك، **النقد والأزمة: دراسة تشريحية لعالم المواطنة** (ميونيخ ١٩٥٩).

أفضل، بالإضافة إلى أشكال جديدة من التنظيم القانوني والسياسة الاجتماعية، أو القمع المطلق. فمن الناحية العملية، ترسخ عوامل عديدة أخرى هذا المعنى أن العنف دائم الحضور، متراوحة بين متطلبات الخطر والسلامة لشركات التأمين وبين حملات «القانون والنظام» الحكومية واستعداد المواطنين لاستخدام الهواتف المحمولة لإبلاغ السلطات عن العنف؛ ويكمن تأثيرها المشترك طويل الأمد في إطلاع أعضاء المجتمع المدني على نزاعاتهم الذاتية إلى العنف والتراخي في الحاجة للقيام بأمر حيالها؛ لا تكفل هذه القوى أن «الحقائق» الإحصائية عن العنف دوماً «خيالية» وبالضرورة وحسب (مسألة استحوذت على اهتمام العلماء الجنائيين)، بل شككت هذه القوى في مزاعم إلياس والآخرين أن المجتمعات «المتمدّنة» تنسى أصولها التاريخية وتسلّم بمدنيّتها الذاتية بوصفها «طبيعية».

ويمكن تضييق هذه المسألة الأخيرة لأن أشكال المجتمع المدني المعروفة كلها تعج بوابل من مصادر غير متمدّنة متأصلة. فوفقاً لأسباب تجريبية وحسب، من الضروري رفض توصيفات المجتمع المدني الساذجة و«الجامدة» بوصفها ملاذات للسكون شبه المداري. وصحيح أن المجتمعات المدنية كما نعرفها تولّد نزاعات اجتماعية؛ تميل الخصومات والتعاون إلى تشكيل محارة دائمة حيث أن المدنيين، من خلال نزاعاتهم، يتعلمون أن الحياة تكمن في تنازلات متبادلة؛ يتعايش المدنيون من خلال تعلمهم المزيد عن بعضهم بعضاً واستيعابهم فنون التكيّف المتبادل والآمال التوافقية.(١) فمع هذا، رغم هذه التوجهات الاجتماعية، تنتج المجتمعات المدنية جميعها اللاتمدّن إنتاجاً مزمناً أيضاً، إذ يُعدّ اللاتمدّن واحداً من قيودها، ولذلك فهو شوكة دائمة في حلق الهدف الرامي إلى خلق مجتمع مدني «متمدّن» تمدّناً تاماً. و«بالنسبة إلى السلطات القائمة، سينخفض العنف تدريجياً، وستزداد طاعة القوانين»؛ وهذا ما توقعه كانط عند تصوره لميزات الحكم الجمهوري والمجتمع المدني:

---

(١) آر جي رومل، فهم النزاع والحرب (بيفرلي هيلز ولندن ١٩٨١، المجلد ٥، ص ١٢.

«سيبرز في الدولة إحسان وفير وصراع قليل في النزاعات القانونية، وتعويل على الصدق وما شابه ذلك نتيجة لحب الشرف من ناحية والمصلحة الذاتية المتفق عليها من ناحية أخرى».[1] فلا داعي للعلاقة الغائية المزعومة أو الضمنية تضمناً إيجابياً بين المجتمعات المدنية والعنف في هذه الصيغة. وليست المجتمعات المدنية، خلافاً لما ذهب إليه كانط، مترادفة بالضرورة مع الجنوح نحو «السلام الدائم»، إذ يمكن للمجتمعات المدنية المتقدمة للغاية أن تحتوي على نزاعات عنيفة. أحياناً، تتراكم هذه الميول «غير المدنية» وتتضافر عبر دارات تغذية ارتجاعية وأممية إلى الحد الذي يرتكب فيه مجتمع ما أمراً شبيها بالانتحار الاجتماعي. ثم ينزلق نحو مجتمع غير مدني، مجموعة من المؤسسات الاجتماعية مؤطّرة قانونياً تهيمن عليها أشكال «غير مدنية» من التفاعل تتراوح بين البدائية اليومية المشوبة بتهديدات بإيذاء الآخرين إيذاء بدنياً مبطناً، مروراً بهمجية ما بعد التمدّن»[2] والأشكال البشعة للعنف المنظم منهجياً التي تمزق أوصال مؤسسات المجتمع المدني المتبقية.

إن التناقض الداخلي ضمن آليات عمل المجتمع المدني – أي ميله إلى إنتاج نقيضه، لم يُحلّل بشكلٍ مُرْضٍ، إذ أبهمته نظرية الصعود الحلزوني نحو الحضارة في القرن الثامن عشر، والصمت المريب عن العنف ضمن توصيفات المجتمع المدني الجامدة. فقد تم تجاهل سؤال رئيس: ما مصدر هذا التناقض المزعج بالضبط؟

---

(١) إيمانويل كانط، «أيّة حصيلة يكون فيها التقدم الشكل الأمثل لنشوء الإنسانية؟» (١٧٩٨)، في **السجال بين الكليات في ثلاث مراحل: في كتابات الانثروبولوجيا وفلسفة التاريخ والسياسة والتربية** (دارمشتات ١٩٧٥)' الجزء ٢، المقطع ٢، ص ٣٦٥.

(٢) كلاوس أوفيه، «البربرية العصرية: الحالة الطبيعية في صيغة مصغّرة»، في كتاب (من إعداد) ماكس ميلر وهانز – جورج سوفنر، **العصرية والبربرية: التشخيص الزمني الاجتماعي في نهاية القرن العشرين** (فرانكفورت ١٩٩٦)؛ وستيفن مينيل، «نزع عمليات التمدّن: المغزى النظري وبعض غايات البحث»، **علم الاجتماع الدولي** (١٩٩٠)، الصفحات ٢٠٥–٢٢٣.

ويلجأ تفسير اللاتمدّن الأكثر شيوعاً إلى اعتبارات وجودية. فكتب هوبز: «نرى حتى في الدول المُسَيطر عليها سيطرة تامة، وبوجود قوانين وعقوبات معدة للمخالفين، رجالاً معينين لا يسافرون دون حمل سيوفهم للدفاع عن أنفسهم ولا ينامون دون إغلاق أبوابهم ليس بوجه رعاياهم الحميمين وحسب، بل وعلى صناديقهم وحقائبهم خوفاً من الخدم أيضاً». فيتم التعامل مع اللاتمدّن هنا بوصفه نشاطاً بدائياً:

إن وضع الإنسان وضع حرب كل شخص ضد كل شخص؛ وفي هذه الحالة، كل شخص محكوم بحجته الذاتية، إذ ليس ثمة أمر يمكنه استغلاله أو يأتي عليه بالنفع في الحفاظ على حياته من أعدائه؛ وينتج عن ذلك أنه في مثل هذا الوضع يُباح لكل شخص كل شيء، حتى جسد الشخص الآخر[1].

فما تزال محاكمة هوبز المنطقية تتمتع بالشهرة بعد ثلاثة قرون ونصف. فمن ناحية لأننا لم نتخلص بعد من السحر البرجوازي القديم بالموضوعات الهوبزية الجديدة – لقد بينت دراسة بيتر غاي المقنعة مدى قوة هذا السحر خلال القرن المنصرم[2] – ومن ناحية أخرى، لأن للرأي القائل إن الطبيعة البشرية عنيفة جانبية فطرية معينة، وعلى وجه الخصوص عندما تعبّر «الوقائع» عن نفسها. فأيّ شيء آخر سوى الطبيعة البشرية الجبانة بنذالة وراء هذه الأعمال الشريرة كقيام جنود الحكومة ببتر آذان ضحاياهم أو أعضائهم التناسلية وإرغامهم تحت تهديد السلاح على مضغها قبيل الإعدام؟ وبالتأكيد، إن استعداد الجنود لإرغام الأمهات تحت تهديد السلاح على إطلاق النار على رؤوس فلذات أكبادهن المرعوبين على مرأى حشد متجمهر، ثم يقومون بإطلاق النار على القتلة والحشد

---

(١) توماس هوبز، «تمهيد للقارىء»، الأوّليات الفلسفية المتعلّقة بالحكم والمجتمع (لندن ١٦٥١) والدولة الطاغية، أو مادة جمهورية كنسية ومدنية وشكلها وسلطتها (لندن ١٦٥١)، الجزء ١، الباب ١٤.

(٢) بيتر غيي، تنمية الحقد: التجربة البرجوازية من فكتوريا إلى فرويد (لندن ١٩٩٤).

عينه، يبرهن على أننا نمتلك دافعاً فطرياً للعنف. وأي شي آخر يعلل متعة الجلاّد السادية المنحرفة الذي يقوم بإقحام جرذ داخل ضحيته، معلناً بذلك بداية عملية الموت البطيئة عبر إذلال وحشي؟ أو الصفة التي لا تعرف الرحمة لرجال مستعدين لقتل آلاف المدنيين الأبرياء باستخدام مقاطع مسامير وهواتف محمولة لتحويل الطائرات المدنية إلى صواريخ كروز؟

ومما لا شك فيه أنه كي نفهم أعمال العنف هذه، طبقاً لما ركّزت عليه أعراف التحليل النفسي، من الضروري فهم بنية الطبع وتكوين الشخصية للمرتكب الذي يُضبط في مرحلة ما بجرم العنف مع ضحيته وحيداً، رغم أنه غالباً ما يعمل بالاشتراك مع مجموعة أوسع من المرتكبين مدفوعاً بغرائز وأفكار داخلية؛ فالجيوش أو العصابات لا تمارس القتل بمفردها، ليس حتى عندما تدير آلات الحرب العنف بفصل المعتدي عن الضحية بدنياً أو ظاهرياً. ومع هذا، من الواضح ضرورة التفريق بين نوعين مختلفين من التفسيرات عند السعي لفهم سبب كون الأفراد عنيفين: تفسير على المستوى الدقيق أو تفسير «الطبيعة البشرية». وللتوسع في الأمر، يسعى كلّ تفسير، من القديس أوغسطين إلى فرويد، لنسب أسباب العنف إلى الطبيعة البشرية ذاتها.

وبادئ ذي بدء، ثمة حجج وجودية غير تاريخية «متشددة» تفترض أن الإنسان شرير بالضرورة (طبقاً لزعم ميكيافيلي أن الناس كافة وفي الأوقات كلها «ناكرون للجميل، ومتقلبون ومتصنعون ومنافقون وفارّون ساعة الخطر وتوّاقون للكسب»[1]). ويصعب على هذه الحجج الوجودية تفادي تفسيرات مبنية بناءً مؤسساتياً تسهم في تعليل كيف أن أفراد ومجتمعات بأكملها تصبح سلمية بين الفينة والأخرى، ولفترات مطولة أحياناً. ثانياً، ثمة حجج وجودية «أيسر» تقر بإمكان توجيه الطبيعة البشرية في ظروف مؤسساتية معينة نحو سبل سلمية أو لجمها رغم

(١) نيكول ماكيافيلي، الأمير، في كتاب من ترجمة آلان غيلبرت، ماكيافيلي: الأعمال الرئيسة والأخرى، ثلاثة مجلدات (دَرَام، نورث كارولاينا (١٩٦٥)، المجلد ١، ص ٦٢.

أنها تميل إلى الشذوذ والتعطش لسفك الدماء تعطشا طبيعياً. وإن اقتراح ويليام جيمز مجرد مثال عن هذا الشكل «اليسير» من حجة الوجود بأن العالم سيكون مكاناً أكثر أماناً إن تم تجنيد شبانه للبحث عن الفحم الحجري وتزويد السفن بالبحارة وبناء ناطحات السحاب وجلي الأطباق وغسيل الملابس. كما هو الحال في صيغة القرن الثامن عشر (ما قبل الحديثة أصلاً) القائلة إن المجتمعات المدنية مقيّدة «بدورة طبيعية مأساوية بدءاً بالبربرية، مروراً بالمدنية والثروة، ولانتهاءً بالانحطاط»، (على حد تعبير ميرابو)[1].

ويكمن عيب مقاربات «الطبيعة البشرية» للعنف في أنها لا تميل إلى شل الاجتهادات في السلوك باقتضائها ضمناً اقتضاء حتمياً أنه لا يمكن القيام بأي أمر لصد فيضانات العنف الجارفة جرفاً منتظماً للسدود الساترة للتمدّن والضامنة للسلام بين المواطنين فقط، بل من الصعب إسنادها على أساس نظري أو تجريبي/تأويلي أيضاً. يتعين على المساعي «المتشددة» و«المعسولة» لتفسير العنف، بالإشارة إلى وضاعة «الطبيعة البشرية» فقط، الإقرار بأهمية تفسير العوامل الاجتماعية المؤسساتية. عموماً، ثمة نوعان من التفسيرات متاحان.[2] ويشير أحدهما إلى عوامل خارجية (سبق التطرق إليها في مناقشة أعمال إلياس وبومان) – أي نظام عالم الحكومة الإقليمية المسلحة – تولّد العنف وتؤدي إلى انفجار المجتمعات المدنية وانهيارها. يصرّ النوع الثاني من التفسيرات أن العنف على نطاق محدود أو واسع وليد المبادئ المحددة الناظمة تنظيماً تاريخياً للمجتمع المدني بحد ذاته. وثمة تمييز مهم آخر بين تفسيرات رأسمالية المحور وتفسيرات أكثر شمولية

---

(١) ويليام جيمز، «مكافىء الحرب الأخلاقي»، في **ذكريات ودراسات** (نيويورك ١٩١٢)، الصفحات ٢٦٢-٧٢، ٢٩٠؛ وهنري-غابرييل ريكويتي، كومتي دي ميرابو، **صديق الناس ميثاق الشعب** (باريس ١٧٥٦)، ص ١٧٦.

(٢) قارن وصف هذه الأنواع من التأويل المصاغ صياغة مختلفة في كتاب كينيث إن والتس، **الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري** (نيويورك ١٩٥٩).

تتمحور حول المجتمع المدني تعلل ميل هذه المجتمعات لتوليد أنواع مختلفة من العنف التهديدي توليداً داخلياً.

فالمثال الأكثر تأثيراً في التفسير السابق يكمن في توكيد ماركس على النزاع الكامن في العلاقة بين اليد العاملة الأجيرة ورأس المال؛ فقد أوضح ماركس بأن العصر البرجوازي الحديث فريد من نوعه لأنه يُحدث فصل الحكومة عن أشكال تكوين الطبقات الاجتماعية، ويقوم للمرة الأولى بإعادة تقسيم الأجناس البشرية إلى طبقات اجتماعية، وفصل الوضع القانوني للأفراد عن دورهم الاجتماعي والاقتصادي ضمن المجتمع المدني، وفصم كل فرد إلى أناني خفي ومواطن معني بروح الخدمة العامة. وخلافاً لذلك، اتسم المجتمع الإقطاعي بسِمَة «سياسية» على نحو مباشر؛ واتخذت عناصر الحياة المدنية الرئيسة (الملكية والعائلة وأشكال العمل) شكل ملكية الأراضي وملكية العقارات والمؤسسات، إذ لم يتمتع الأفراد الأعضاء في المجتمع الإقطاعي «بالخصوصية»، إذ كان مصيرهم مرتبطاً بشبكة من المنظمات «العامةً» المتشابكة ممن انتسبوا إليها. وبالنسبة إلى ماركس، يُعد «التخلص من النير السياسي» علامة فارقة في الأنظمة البرجوازية الحديثة، إذ انعتق المجتمع المدني ومملكة الاحتياجات والمصالح الخاصة واليد العاملة الأجيرة والحق الخاص من السطوة السياسية، فبذلك يصبح المجتمع المدني أساس الدولة العصرية ومقتضاها.

وجسد ماركس المجتمع المدني تجسيداً صائباً بوصفه ظاهرة تاريخية طارئة وليس وصفاً عاماً مسلَّماً به طبيعياً. فلا تنسجم المجتمعات المدنية العصرية التي تحتضنها الدولة مع قوانين الطبيعة الأزلية، وبالتأكيد لا تنجم عن ميل أعضائه إلى «المجتمع». فإنها كيانات محددة تاريخياً، متسمة بأشكال وعلاقات معينة من الإنتاج والتقسيم الطبقي والصراعات، ومحمية بآليات سياسية– قانونية «مطابقة»، فالمجتمعات المدنية البرجوازية ليست نتاج العصور الحديثة وحسب؛ ومعدل متوسط أعمارها محدد نظراً لإنجابها للبروليتاريا (الطبقة العاملة)، طبقة ذات قيود

جذرية، طبقة في مجتمع مدني ليس بمجتمع مدني، طبقة كونية كامنة آذنة بفناء الطبقات جميعها، عبر العنف عند الضرورة. ورغم أن ماركس لم يكن وحيداً في هذا الاعتقاد، فإنه كان مصيباً في تحديد العلاقة بين الأجر والعمل/رأس المال بوصفها مسألة كامنة لعدائية عنيفة داخل المجتمعات المدنية العصرية. ومع هذا، تعجّ الطروحات الماركسية حول المجتمع المدني بالمشكلات،(١) ومن بينها فرضية ماركس الخاطئة بأن البروليتاريّة الكادحة والضرب بقصد السرقة والجريمة البروليتاريّة سوف تُفسح المجال لتزمت الطبقة العاملة المنظَّم، واستيعابه المتواضع لكلّ من الاحتمال المُنتج للعنف والماصّ للصدمات لمؤسسات غير تسويقية ضمن المجتمع المدني.

فثمة مجال محدود نسبياً، في المجتمعات المدنية العتيدة، للتعبير عن المشاعر والتنافرات القوية تجاه الناس، فضلاً عن ثورة غضب وكراهية عنيفة ورغبة ملحّة لضرب شخص على الرأس. وحيث تظهر التوترات الناجمة عن الإجهاد أو الإذلال، يتم استيعابها واعتلاؤها من قبل البنى الاجتماعية ويسود التمدّن، أو هكذا يحاجج إلياس، إذ يكتب: «على حد فهم المرء للأمر، تُطوِّر معظم المجتمعات البشرية تدابير مناهضة لتوترات الإجهاد التي تولدها بنفسها. أمّا في حالة المجتمعات ذات المستوى المتأخر نسبياً عن الحضارة، أي ذات ضوابط ثابتة ومتساوية ومعتدلة نسبياً بمجملها ومطالب سامية قوية، يمكن للمرء عادة أن يلحظ تنوعاً معتبراً من الأنشطة الترفيهية المواكبة لتلك الحفلة والتي تُعد الرياضة إحدى رموزها».(٢) إن كان الأمر كذلك، تبقى مسألة جوهرية دون إجابة: لماذا لا تطبق

(١) انظر كتابي، **الديمقراطية والمجتمع المدني: عن محن الاشتراكية الأوروبية، وآفاق الديمقراطية، ومشكلة التحكم بالسلطة الاجتماعية والسياسية** (لندن ونيويورك ١٩٨٨ (١٩٩٨)، الصفحات ٥٧-٦٤، ٢١٥-٢٢٨.

(٢) نوربرت إلياس، «مقدمة»، في كتاب نوربرت إلياس وإرك دنينغ، **بحثاً عن الإثارة: الرياضة والمتعة في عملية التمدّن** (أكسفورد وكيمبردج، ماساتشوستس، ١٩٩٣)، ص ٤١.

قواعد الخلق الرفيع المسلّم بها في المجتمعات المدنية القائمة فعلياً؟ ولماذا لايستطيع أعضاؤها العيش عيشاً مريحاً في شارع ممتع، في بلدة ودودة، في مقاطعة متمدّنة، في بلد الأعمال الخيرية؟ ولماذا تُحمّل مؤسسات المجتمع المدني «ممتصة الصدمات» فوق طاقتها لدرجة أنها تُولِّد داخلياً أنماط عنفها البنيوي الذاتي التي تناقض الحرية والتضامن والتمدّن التي تجعلها مغرية للغاية؟

وتكمن علامة المجتمعات المدنية الفارقة في أنها تقدم أجوبة – قابلة للاعتراض عليها – مختلفة عن هذه الأسئلة؛ وإذ أخذنا كل شيء بالحسبان، من المفيد قيامها بذلك. فبتنمية الإحساس بوجود جذور اجتماعية للعنف، وبالتالي أنه طارئ وقابل للإزالة، تجعل النقاشات التفسيرية عن العنف المجتمعات المدنية في حالة تأهب يقظة؛ فقد يعلل هذا الاستعانة بالملل والضجر بوصفه سبب اللاتمدّن الرئيس. ويفرز المجتمع الاستهلاكي – لاحظ التنميط غير المقنع – وفقاً لهذا التأويل، وفي مجال الاستهلاك على وجه الخصوص، نوعين من الناس: ثقيلو الظل والضجرون. ويمكن للنوع الأخير التظاهر بالتمدّن، لكن نظراً لانغماسهم بالسأم يشعرون بأنهم مقيدون ويتوقون إلى التنوع والانعتاق، فهم دوماً يتطلعون إلى الأمر الغريب والدخيل والخطر. ولا عجب من أنهم ينتقمون بارتكاب أعمال عنف «شاذة» بالكاد عدها خسارة أو عودة إلى العدم. فالحقيقة الصعبة، على حد تعبير محللي السأم، تكمن في عد العنف متعة – الموصوفة بالمتعة الماسوشية(*) – وإنجازاً وشكلاً من الإثارة التي تدغدغ ليس مخيلة الضحايا وحسب، بل المعتدين وشهود عيان أعمال العنف أيضاً؛ أحياناً، يُعدّ الأفراد العنيفون المنفردون بضحاياهم أعمالهم تسلية، كما في الحالة (التي وصفها آرثر ميلر) لشاب لا يستطيع التأقلم مع مجتمعه، «أعياه السأم، منغمس فيه وملتزم به حتى «ينتشي» لدقيقتين أو ثلاث؛ فيقوم بغزوة قريبة ويشعر بإثارة المجازفة بجلده أو حياته وهو

(*) التلذذ بإيلام الآخرين. [المترجم]

يهشم زجاجة مملوءة بالنفط على رأس طفل ما. إنها الحياة... فالترقب دون حدوث شيء وثيق الصلة بحتف قد لقيه»(١).

وتعد نظريات السأم من العنف مثيرة للاهتمام، لكن انطلاقاً من صفتها العرضية تتجاهل دينامية النفس البشرية والمؤسسات الاجتماعية؛ إذ يتضح أنها استفزازية أكثر منها مقنعة. وإن التفسيرات التي تنسب العنف إلى الانفتاح والتعددية المميزة للمجتمعات المدنية تصيب عين الحقيقة. في الواقع، إن المحاججة القائلة بأن تنمية المجتمعات هذه لتعددية أشكال الحياة التي عدتها طارئة تكمن في صميم ميلها إلى العنف. تم الاستشهاد بأمثلة مختلفة– ومتضاربة ضمنياً. فوفقاً لبعض المراقبين، إن الحقيقة الراسخة بأنها تساعد جماعات على تنظيم أنفسها سعياً وراء الثروة والسلطة لم تجعل اقتصادياتها الرأسمالية ومؤسساتها السياسية دينامية مضطربة في الداخل وحسب، بل عرضة للتوسع على نطاق عالمي أيضاً، إذ تمثلت إحدى عواقبها بتصدير العنف الواسع إلى قبائل ومناطق وأمم وحضارات برمتها تُعدّ «بدائية» و«متوحشة». فقد وفرت المجتمعات المدنية العصرية فرصاً معتبرة بالفعل لجماعات سلطة معينة أغوتها أحلام التوسع، فقد كفل هذا، بدوره، الأمر بأن تاريخ الاستعمار والاضطهاد الحديث بمجمله «لغير المتمدّنين» كان مشوباً بالعنف لدرجة يمكن القول فيها بنفحة من السخرية المريرة إن جانبية المجتمع المدني الكوني الحالي ولد غير شرعي لعنف مدنيّة المدن الكبرى.

إن الحرية القانونية أو غير الرسمية الممنوحة لأعضاء أي مجتمع مدني في التخالط بطرائق معقدة تجعلهم عرضة للعنف في الداخل رغم

---

(١) آرثر ميلر، **المارقون** (لندن ١٩٦١)، ص ٥١؛ وراجع مقالته «الضَّجِرون والعنيفون»، في كتاب من إعداد شالوم إنديلمان، **العنف في الشوارع** (لندن ١٩٦٩)، الصفحات ٢٧٠-٧٩. واقترحت هانا آرنت رواية مختلفة لنظرية السأم في كتابها، **أصول الشمولية** (كليفلاند ١٩٥٨)، ص ٨٢، حيث نمّى المجتمع الباريسيّ الراقي هياماً «بطبقة المجرمين»، وبما هو غريب وخطِر.

تحفظات التمدّن الوفيرة. فلا تؤمِّن المجتمعات المدنية ملاذاً للمرضى النفسيين الذين يستغلون التمدّن لإلحاق الأذى بها، وليس الأمر بسبب الوفرة المتزايدة لأسلحة العنف ورخصها داخل المجتمعات المدنية القائمة فعلياً. ومما لا شك فيه أن هذه المجتمعات تسهّل التدفق الحر للسلاح الرخيص - مثل مسدسات بروكوك ME 38 ذات الدفع الهوائي ألمانية الصنع، ورشاشات عوزي اليدوية إسرائيلية الصنع والمسدسات الآلية Mac 10 أمريكية الصنع - رغم أن درجة قيامها بهذا الأمر مشكوك فيها، وهذا يعلل أنه ينبغي تخفيف مزاعم وسائل الإعلام شبه الهستيرية حول «جرائم السلاح» والحاجة «لضبط السلاح» بتأمل رزين لكل من الجذور والأشكال المتعددة للعنف، بالإضافة إلى الطرائق التي يكون فيها اللجوء إلى السلاح دليلاً على ميل المجتمعات المدنية الدفين إلى تضليل أعضائها والتحيّز ضدهم.

وتُعدّ المجتمعات المدنية، بوصفها نمطية - مثالية، شبكات من المؤسسات الاجتماعية المعقدة والدينامية التي يجعل غياب الشفافية عن الطاقم الاجتماعي فيها - عجز المواطنين عن إدراك آفاق الحياة الاجتماعية واستيعابها - المقترنة بعدم الثقة المزمنة بجوانب الحياة الرئيسة (أنماط التوظيف والاستثمار، ومن سيحكم بعد الانتخابات القادمة، والهوية الطارئة لذات المرء وبيته)، يجعل أعضاءها عرضة للإجهاد والقلق والإذلال والانتقام؛ وتقع المجتمعات المدنية العصرية كلها في قبضة ما أسماه هاينريتش فون كلايست «دستور العالم الهش»؛ وتزيد هذه الهشاشة احتمال رفض بعض أعضائها أو تفاديهم للضوابط والعقوبات الأخلاقية المتعارف عليها المفروضة على اللجوء إلى العنف. فيُقوي هذا القلق والإحباط غير الأخلاقي - أي الإدراك الحسي أن تكون «ساخطاً» - مقامات الخاسرين، خصوصاً عند اقترانه بالتحيز الاجتماعي - أي على هيئة تحامل عنصري وبطالة.

إن الخسارة أمام الآخرين مشكلة مزمنة ضمن المجتمعات المدنية، ومما لا شك فيه أنها تشجع أعضاءها على الأداء الناجح، فالخيارات التي يمكن

القيام بها ليست صعبة على الإطلاق: صحة ممتازة وجسم سليم وطاقات لا حدود لها وثقة بالنفس راسخة وحظ خيالي غير عاثر وطموحات قابلة للتحقق تحققاً كاملاً ونشاط جنسي لا ينضب، وإشباع دائم للشهوة الجنسية. أي أعضاء ألمعيين ينتمون إلى مجتمع مدني قائم فعلياً سيفرّطون بهذه الهبات في حال عُرِضت عليهم، بلا قيد ولا شرط؟ ويجيب السؤال بالطبع عن نفسه، إلا أن الإجابة تخفي صعوبة منغصة تتمثل باستحالة كل عضو فان في مجتمع مدني ما من شق طريقه وتحقيق أحلامه التي قد تولّد الكراهية أو أمراً أسوأ بكثير. فقد أشارت هانا آرنت إلى أنه في حال قمنا بالتمحيص في الحالات التاريخية التي يتحول فيها الملتزمون برأي ما إلى ثوريين، يتفوق عندئذ النفاق على العدالة بوصفه القوة الدافعة.(١) وإن الكراهية الدفينة للمجتمع «البرجوازي» وازدواجية معاييره جلية في كتابات أولئك المؤلفين من أمثال: باريتو، وسوريل، وسيلين، وفانون الذين يمجدون العنف من أجل العنف. وإن الرغبة الملحة ذاتها لتمزيق قناع النفاق عن وجه المجتمع المدني شائعة بين الذين يقتحمون بنيته بالسكاكين والمسدسات والقنابل. وليست استجابتهم «غير عقلانية» نظراً لأن إخفاق المجتمعات المدنية في الارتقاء بمعاييرها في الانفتاح والحرية والعدالة للجميع، وعجزها عن منع إذلال بعض أعضائها يجعلها عرضة لأولئك التواقين لفضح خيلاء النفاق. فقد يمثّل هذا الأمر سبباً يعلل – على نحو مخز – ارتفاع معدل الجريمة بين الأمريكيين السود بسبعة أضعاف ما هو عليه بين البيض، وأن ثلثي الأشخاص المعتقلين في قضايا جرمية وسطو عنيف من السود، ونصف نزلاء السجون الأميركية من السود، وسجن رجل أسود من بين كل خمسة رجال، علما أن السود يمثلون حوالي ١٢ بالمائة من إجمالي السكان تقريباً.

(١) هانا آرنت، **عن العنف** (نيويورك ولندن)، الصفحات ٦٥–٦.

وينبغي أن يُقلق إيجاد خاسرين وإذلالهم أصدقاء المجتمع المدني لأن ثمة أدلة تحليل نفسي عديدة بأن الإذلال يشجع على استجابات عنيفة في ظروف معينة، يوجهها المسحوقون ضد أنفسهم في بعض الأحيان.[1] فخذْ بالحسبان حالة تم اختيارها عشوائياً: ألا وهي حالة تشارلز ستاركويزر (تم إعداد فيلم عن جرائمه بعنوان **الأوطان البغيضة**) عاش ستاركويزر الفقر وإهمال الأهل في بلدة صغيرة تدعى نبراسكا، حيث قَتل في أوائل عام ١٩٥٨ أحد عشر شخصاً ومثَّل فيهم في نوبة رماية دامت أسبوعاً. رجلاه مقوستان وذو مظهر بدني غير جذاب وشعر أحمر، إذ اشتهر بلقب «الزبال» محلياً. فسيرته الذاتية التي خُطَّت قبيل إعدامه تفسر أنه عَدّ نفسه قبل الجرائم التي ارتكبها بفترة لا بأس بها بوصفه قُمامة ومهزوماً. فقد لاقت ذاته حتفها منذ فترة بعيدة – تجربة لا يمكن احتمالها لدرجة أنه آثر بوصفه رجلاً موته والآخرين موتاً جسدياً على المهانة التي خبرها بوصفها «حياة»[2].

إن الدينامية المرتبطة بحالات مثل حالة ستاركويزر غريبة ومأساوية. وإن العلاقات الموضوعية المحطمة مع الأهل خلال الطفولة المبكرة، وتجربة الأمهات

---

(١) الإنتاج الأدبي هائل ومطعون فيه، ويُعد نتاج جيمز غيليغان، منع العنف (لندن ٢٠٠٠) أفضل عيّنة؛ وآدم جيوكس، «العنف والعجز والضعف والشبق الذكوري»، **ارتباطات حرّة**، ١:٤، ٢٩ (١٩٩٣)، الصفحات ٢٥–٤٣، و كتاب (من إعداد) روزين بيريلبيرغ، **فهم التحليل النفسي للعنف والانتحار** (لندن ١٩٩٩). لاحظ أنه يمكن للإذلال إطفاء ظمأ العنف ضمن مجتمعات برمّتها، كما هو الحال في «الروح الحربية لأهل الجّن» المتسمة بالنزعة القومية المتطرفة التي نمت في ألمانيا في أثناء القرن التاسع عشر الفائت. وانظر توماس روكريمر، **الروح الحربية «لأهل الجّن»: روابط المحاربين في الامبراطورية الألمانية ١٨٧١–١٩١٤** (ميونيخ ١٩٩٠).

(٢) جيمز إم راينهارت، **آثار تشارلز ستاركويزر الفتّاكة**. (سبرينغفيلد، إلينوي ١٩٦٠)، الصفحات ٤٩–٥٠: «إن الناس الذين قتلتهم عمداً قد قتلوني؛ فقد قتلوني قتلاً شبه بطيء؛ وكنت أصلح منهم، إذ قتلتهم على جناح السرعة».

المهملات على وجه الخصوص، أو الآباء الغائبين تولد أحياناً وضعاً أسوأ من الحزن العاطفي بكثير؛ ويسفر عنها إخفاق الرعايا في التفكير بذواتهم عينها أو بالذوات الذهنية لمن حولهم. ويشعر الذين يخفقون في التفكير بأنفسهم وبعالمهم المحيط وكأنهم عدم، وأن العدمية تجعلهم عرضة لإسقاط فوضاهم الذاتية على الآخرين قسرياً، أو على ذواتهم عينها. فالعنف محاولة يائسة لمؤازرة ذواتهم الضعيفة أو الغائبة إما من خلال إيذاء النفس («إذا قتلت نفسي، فلن يتعين علي التفكير بما أفكر به») أو من خلال اضطهاد الآخرين («إذا قتلتك، فلن يتعين علي التفكير بما تفكر به»)؛ يمكن خداع العنف، إلا أن هذا الخداع عينه يوفّر على نحو متناقض ملاذاً آمناً ضد الضرب الذي ذاقته الذات. ويبعث العنف على نحو مؤقت، شأنه شأن الأوكسجين، الحياة في ذات ما عانت من الاختناق، مختنقاً بما بقي من ذات، بالكاد شابهت ذاتاً بادئ ذي بدء.

وتكمن النتيجة العملية لهذه الديناميات المتنوعة والمنتجة للعنف في المجتمعات المدنية القائمة فعلياً في خلق أرخبيلات من اللاتمدّن في صميمها: أي جريمة هنا، اغتصاب أو ضرب غير مشروع هناك، فجرائم متلاحقة وجيوب عنف في مناطق جغرافية برمتها تتسم بصفات متشددة من «القرون الوسطى». فكما كان الحال في القرون الوسطى، امتشق الرجال السلاح دوماً دون أن يتجاسروا على تخطي البلدات دون تروّ، إذ خافوا من كون الغابات مليئة بأعداء مرعبين، وهذا يبرر عدم اختيار سكان بيض من الطبقة الوسطى لمدن مثل نيو أورلينز، حيث تقع في كل عام حوالي ٢٥٠ جريمة، و٢٠٠ حالة اغتصاب مُبلَّغ عنها و١٥٠٠ عملية سطو مسلح وما يزيد عن ٢٠٠٠ اعتداء بدني؛ لا يختارون الذهاب إلى شرق نيو أورلينز؛ ويحاولون تفادي استخدام وسائل النقل العام لوحدهم بعد منتصف الليل (أو أبكر من ذلك إذا كن نسوة)؛ كما يتوجسون من السير بعد حلول الظلام في أحياء معينة من مناطق مثل باي ووتر (Bywater) وفوبورغ سينت جون (Faubourg St. John).

العنف بوصفه تسلية:

لكن ثمة سبب آخر أقل وضوحاً يعلل إسهام الانفتاح الهش للمجتمعات المدنية في جوها العام العنيف – أي اتكالها على أنظمة متشابكة من الاتصالات العامة والخاصة؛ وتضمن وسائل الإعلام هذه انتشار صور العنف إلى أعداد كبيرة من الناس انتشاراً حراً ومباشراً إلى حد ما. بدورها، تكفل حرية التواصل داخل المجتمعات المدنية تحويل العنف إلى تسلية – أي جعله موضع افتتان وإثارة ومتعة شعبية.

إن الأشكال الوحشية للمتعة الجماعية بالعنف خبر اعتيادي في يومنا هذا (ولو بقي محيراً) – مثل جنود صرب يجترعون شليفوفيكا (Šljivovica) ويشقون طريقهم منشدين عبر عشرات الجرائم اليومية في البوسنة؛ تُعد حالات الافتتان والمتعة التي انتابت ملايين الناس عند مواجهتهم للعنف على شكل ترفيه أكثر اعتيادية وحيرة. فإن توضيب العنف وتسويقه بوصفه ترفيهاً، خلافاً لمزاعم المعاصرين ممن يُعدّون لحملات ضد العنف في وسائل الإعلام، ظاهرة قديمة منسوبة إلى أواسط القرن الثامن عشر. وإن الجرائم الجنسية في البث التلفزيوني المدفوع، وألعاب الفيديو العنيفة وأفلام التلطيخ المثيرة للتقيؤ، والموسيقيين المتوثبين فرحاً بالموت ودبابيس الأمان مكبوسة داخل أنوفهم الملطخة بالدماء، والتحدث بحرية عن المسدسات والحرية، ومتجولي منتصف الليل، والقتلة المهووسين، والتعاطف مع الشيطان موضوعات قديمة إلى حد ما عن الثقافة الشعبية المعاصرة. وينطلق عرف العنف المسلّي من أفلام مثل **ليلة الموتى الأحياء** و**المهووس** وينتهي بقصص مجلات الأشباح والمسرحيات العاطفية المقززة وأساليب الإثارة النفسية في الصحافة والأدب القوطي Gothic وشعراء المقابر في عصر التنوير. ومما لا شك فيه أن البحث التاريخي حول هذه التمثيليات العامة للعنف غير كاف، إلا أنه من الجلي أن إثارات النفوس والفضائح الناجمة عن العنف أقدم من محاكمة أوو جي سيمسون O. J. Simpson وقنّاص واشنطن. فعلى

سبيل المثال، كانت المشنقة رمزاً مثيراً للمشاعر سائدا في إنكلترا أوائل القرن الثامن عشر، إذ عمت صورة «المشنوق» الطوطمية الثقافة الشعبية ببروزها على بطاقات فطائر الفاكهة وفي كتب الأحلام ومسرحية العرائس(*)، إذ استُخدم جلد المشنوق الأسمر الضارب إلى الصفرة في تجليد الكتب المعنية بجرائمه، واستقطبت أقنعة الموت للمجرمين المشنوقين حشود غفيرة في متحف مدام توسو(**). كما برز تحويل مواز للعنف إلى ترفيه في فايمر(***) الألمانية – يعنى هذه المرة بجثة الأنثى المعتدى عليها – التي انتشى مجتمعها المدني المستلب بالخوف من التهديدات الداخلية والخارجية بأعمال جاك السفاح في مسرحيات لولو (*Lulu*) لـــ وديكنْد ولوحات أوتو ديكس الفنية للمومسات المبقورات وإضفاء آلفرد دبلن بعداً جنسياً لمقتل روزا لكسمبورغ(١).

تنمو المرحلة العمريّة والتوافر الكمي والمكاني للجماهير المهتمة بالتسلية العنيفة نمواً أسّياً مع قدوم التوزيع الشامل والتسويق الملائم لوسائل الإعلام الالكترونية العاملة على نطاق واسع. ويتم بلوغ النقطة المنشودة عندما تتم دغدغة مشاهدي العنف في أنحاء العالم كله بدم متخثر يقشعر منه البدن ولا يُعلى عليه

(*) بانتش وزوجته «جودي» ويُقابلها «قَرَه جوز» في الشرق. [المترجم]

(**) متحف الشمع في لندن. [المترجم]

(***) جمهورية حكمت ألمانيا من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٩. [المترجم]

(١) انظر وصف في إي سي غاتريل المستند إلى مواد مرجعية من الصحف والأرشيفات الجنائية والقصص الشعبية في كتابه، **شجرة الشنق: الإعدام والشعب الإنكليزي، ١٧٧٠-١٨٦٨** (أكسفورد ١٩٩٤)، ويتم تعقب أثر تطور أسلوب الإثارة النفسية الصحفية الجامحة لأعمال العنف في القرن التاسع عشر، والإصرار على رواج الأنباء رواجاً عنيفاً، ومزاعم شراسة الجرائم الفريدة، وتحقيق إذاعي للتفصيلات الشنيعة، يتم تعقبها في كتاب توماس بويل، **خنزير أسود في مجارير هامستدِ: تحت سطح أسلوب الإثارة النفسية الفيكتورية** (نيويورك ١٩٨٩) وإن عشق فايمر للعنف بحق النساء موثّق في كتاب ماريا تتار، **الشبق: الجريمة الجنسية في فايمر الألمانية** (برينستن ١٩٩٥).

على أساس الكمال التقني ومحاكاة الواقع. وإن سبب افتتان ملايين عديدة – لاهثة ومرتعدة لا إرادياً، ومتصببة عرقاً، وشعر قفا رقابها واقفاً فزعاً – بالأمور العنيفة التي يتوقع منهم أن يفروا هلعين منها أمر محير. وهذا ما يعطي مصداقية لنظرية الغامض الموحش الفرويدية الأصل؛ وطبقاً لها فإن الموت الذي لا علاج معروف له، بوصفه القدر المحتوم للأفراد كافة، «يُحجب عن الرؤية ويُمنع عن الآخرين» (في المجتمعات المتمدنة). وإن ترجمة العنف بوصفه غريباً ترتد على نحر الفرد، إذ تزيد إحساسه بأن الموت عقاب العنف الحتمي «مزعج وصعب وكئيب وموحش ومروّع».(١) وافترض فرويد افتراضاً مضللاً بأن تجربة الغريب الموحش المتمثلة بالخوف البدائي من الموتى، الذي يسكن الحيز الغريب الفاصل بين الأحياء والأموات، تجربة إنسانية كونية، إذ لم يَعدّ أنه يمكن للغريب الموحش أن ينتحل أشكالاً تاريخية مختلفة لدرجة أنه في أنظمة ما قبل الحداثة احتكرت مؤسسات جوهرية مثل السلطات الدينية والطبقات المحاربة والمجتمعات المحلية تعريفات الغريب الموحش وعرفته تعريفاً متزمتاً. وإن لنظرية الغامض الموحش، في حال تم استيعابها بهذه الطريقة الحساسة تاريخياً، معنى ضمنياً لافتاً لتوصيفات الديمقراطية والعنف التي ينبغي إعادة صياغتها على هذا النحو: إن ابتكار أشكال عصرية من المجتمع المدني ونموها ليس مرادفاً لظهور العنف في إطار الدولة، حيث يصبح خفياً إلى حد ما. ويصبح الغامض الموحش «مشرداً» لأن القدرة على تعريفه لم تعد محتكرة من قبل سلطات واضحة المعالم – أي الكنائس والمجتمعات والجيوش المحترفة تفقد سيطرتها على معنى الموت. عندئذٍ ينمو أمر مثل جدليّة تمدّن يتطابق فيها الاختزال المنظور والإزاحة العملية لأشكال العنف المختلفة من

(١) سيغموند فرويد، «الغامض الموحش» (١٩١٩)، في كتاب (من إعداد) جيمز ستراتشي، **الطبعة المعتمدة للأعمال النفسية الكاملة** (لندن ١٩٥٥)، المجلد 17، الصفحات ٢١٩–٥٢. ويُعد كتاب وولتر كيندريك، **نشوة الخوف: ٢٥٠ عاماً من التسلية المرعبة** (نيويورك ١٩٩١) من بين المناقشات الحديثة والمثيرة عن الموت والغامض الموحش.

المجتمع المدني مع ظهور وسائل إعلامها المتزايد؛ يعود العنف للظهور بشكل لامبرر له من أشكال العنف «الزائف» أو «الافتراضي».

قتل الأطفال:

إن التجربة الممتعة بمشاهدة أعمال عنف «افتراضية» هي أمرٌ، إلا أن العنف الفعلي المرتَكَب بحق الآخرين ضمن المجتمع المدني مسألة أخرى. فتكمن المسألة الرئيسة في وجود أزمنة وأمكنة ضمن المجتمع المدني يعاني المدنيون فيها من فوضى نفسية وإرهاق اجتماعي وشعور بأن الحياة مجال خاوٍ غير خاضع للقانون قائم على الإذلال (على حد تعبير الرّوس). وفقاً لهذه الظروف، يشرع المدنيون بإضمار الامتعاضات والمظلمات؛ فمن شدة القنوط، قد يستهويهم الانتقام لإذلالهم وحيرتهم وإحباطهم – لفضح النفاق الذي يرونه من حولهم – بصبّ جام غضبهم في أجساد الآخرين، إذ يفي مثال واحد لتبيان العنف الدقيق الخفي في فرجات المجتمع المدني – أي قضية قتل الأطفال داخل البيوت.

ويبقى قتل الأطفال بطبيعة الحال ظاهرة غريبة ومقلقة، رغم أن استخدام العنف بوصفه وسيلة لحل الاختلافات مع الآخرين ينطلق من البيت، شأنه في ذلك شأن الإحسان. فقد ازداد رقم الجرائم الموثّق رسمياً إلى حد ما، بحق الأطفال في بلدان مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في العقود القريبة. وبالطبع تنطبق الشكوك حول الأدلة؛ فالإحصاءات الرسمية، في الغالب، غامضة منهجياً، وقائمة إلى حد كبير على أساليب الإبلاغ والتصنيف، وصائبة سياسياً. وليس هنالك تاريخ وافٍ للعنف المنزلي العصري بحق الأطفال أيضاً. ومع هذا، تُقدم أحدث الأرقام المتوافرة صورة أنماط معاملة الأطفال الفظة.

فتضاعف عدد الأطفال المقتولين الموثّق خلال السنة الأولى من حياتهم خلال الأربعين سنة المنصرمة في الولايات المتحدة، إذ تضاعف معدل الجريمة إلى أربع مرات بين الأعمار من سنة إلى أربع سنوات. ففي كل عام يتعرض ما

يزيد عن ١٠٠٠ طفل للقتل، وما يزيد عن ١٨٠٠٠ للإعاقة الدائمة عن طريق العنف المنزلي. فالأنماط البسيطة معبّرة؛ ويتعرض أربعة أخماس الأطفال للقتل في بيوتهم على يد ذويهم. وبمراجعة مقدار الوقت الذي تقضيه النساء مع الأطفال، فإنهن يتحملن على نحو غير متناسب مسؤولية ثلثي الحالات الموثّقة، إذ يشمل نصف الجرائم تقريباً أطفالاً أعمارهم دون السَّنة، وأعمار أربعة أخماسهم دون الأربع سنوات. وإن ما يزيد عن نصف الضحايا هم من البيض والإناث، إلا أن نسبة وقوع جرائم بحق الأطفال أعلى بين الأميركيين السود: فيتم ذبح حوالي عشرين طفلاً من كل ١٠٠,٠٠٠، أي حوالي ٣٠ بالمائة من المجموع العام.[١] وتولِّد هذه التوجهات تغطية إعلامية هائلة ولذلك تأخذ جرائم القتل بحق الأطفال، شأنها في ذلك شأن أشكال العنف الأخرى، بالاقتراب من الذين سبق لهم أن سمعوا بهذه الشناعة، إلا أنهم لم يروها على الإطلاق. فقد تبين أن حوالي ٦٠ بالمائة من المتهمين بجريمة قتل يُمثّلون ذوي الطفل، الأمر الذي يسلط ضوءاً باهراً على مصطلح «صلات الدم» الرحوم. فإن ما هو ملوّع على نحو خاص، بالنسبة إلى معلقين عدة، يكمن في قصص الأمهات القاتلات، المحاصرات في جحيم الأمومة المعاصرة وفردوسها، اللواتي يخنقن أطفالهن بدخان العوادم، أو يربطنهم إلى مقاعد الأمان قبل دفع سيارة العائلة باتجاه بحيرة ما، وهزّهم لدرجة إفقادهم الوعي أو طعن أطفالهن حتى الموت قبل انتحارهن.

فقد تفاعل المعلقون المصدومون مع الأعمال الجبانة تفاعلاً غير سياسي، فتحدثوا (باللغة التقليدية لمذهب الخطيئة الأولى) عن أعمال «شريرة»، موضحين

(١) انظر المكتب الوطني لتبادل الوثائق والمعلومات حول إساءة معاملة الأطفال ومعلومات الإهمال، **إساءة معاملة الأطفال ١٩٩٦: تقارير من الولايات إلى المركز الوطني حول إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم** (واشنطن دي سي ١٩٩٦)؛ وآر دبليو زيلار وآخرون، «العنف المنزلي»، **مجلة نيو إنغلاند الطبية**، ٣٤٢، (١١ مايو ٢٠٠)، الصفحات ١٤٥٠-٣؛ وجيرالد إل راولز، «العنف المنزلي»، *http//www.dadi.org/dvca-glr.htm*

حجتهم في معظم الأحيان بتفصيلات هيتشكوكية مروعة عن حياة الأنصار، أو (تفسير موات) تعيد تعليقاتهم إحياء الفرضيات الهوبزية بتسليط الضوء على عواقب «مجتمعي أولاً» (نيوت غينغريتش) القاتلة التي ولدها الفكر السياسي الثقافي للستينيات من القرن المنصرم. وسيأمل هؤلاء المعلقون، قبل إطلاق الأحكام على نحو ساذج للغاية، باستيعاب أن ثمة تاريخاً لتصورات الجرائم بحق الأطفال (شأنها في ذلك شأن أشكال العنف الأخرى كلها)، وأن الأحكام القانونية في الجرائم بحق الأطفال نادرة قبل القرن السادس عشر. وفيما بعد، أي لقرنين من الزمن، أفرز قيد قانوني على الأمهات الفقيرات وغير المتزوجات المتهمات بقتل أطفالهن حديثي الولادة وإخفاء آثارهم إحصائيات رسمية بجرائم قتل الأطفال أعلى مما هي عليه في يومنا هذا على نحو لا يرقى إليه الشك[1].

ومن الأهمية بمكان إبقاء الأرقام الأخيرة في الإطار التاريخي، ويُنصح الذين يتسرّعون إدانة الجرائم بحق الأطفال بوصفها «خطيئة» أو «شراً» بدراسة الظاهرة وفقاً لشعار سبينوزا: «لا تبتسموا، ولا تندبوا، ولا تُدينوا؛ بل استوعبوا». كما يتعين عليهم السعي لوضع آرائهم في إطار مثمر من التأويل الذي يقرن العنف بديناميات المجتمعات المدنية. فمن الواضح أنه في العديد من الحالات الموثّقة للجرائم بحق الأطفال تُحاصر الضحايا والأشرار في آن معاً في تلك المناطق من المجتمع المدني ذات التوتر العالي التي يتفاعل فيها منطق البيت الذي تتغلب عليه الأزمات (الألفة والرغبة الجنسية وصياغة الهوية والعادات الشخصية والزواج والمال وأعمال الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال الشاقة) مع اللائحة نفسها من

(١) على سبيل المثال، انظر بيتر سي هوفر، إن إي إيتش هلّ، **قتل الأمهات: قتل الأطفال في إنكلترا ونيو إنغلاند، ١٥٥٨-١٨٠٣** (نيويورك ١٩٨١)؛ ورينيه لوبوت، «الإساءة إلى النظام الأسري: قتل الأطفال في بلجيكا من القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن العشرين»، **مجلة تاريخ مظاهر الجنس**، ٢ (١٩٩١)، الصفحات ١٥٩-٨٥؛ و كيث رايتسن، «قتل الأطفال في التاريخ الأوروبي»، **تاريخ العدالة الجنائية**، ٣ (١٩٨٢)، الصفحات ١-٢٠.

منطق سوق العمل الذي تغلب عليه الأزمات (مع ضغوطات التوظيف والبطالة ونقص العمالة ومنغِصاتها الإضافية الخاصة) والعلاقات الاجتماعية التي يكمن فيها ويرسخها وفي أغلب الأحيان يتناقض معها. فإذا ما نُظر إلى الأمر وسط ضغوطات المجتمع المدني وتوتراته النمطية، لن يَعُد لتفسير أثانية «الشر» المتباهى به مصداقية، إذ يخفق في الاعتراف بهذه الضغوطات والتوترات؛ ويتجاهل عوامل مسهمة مثل تجربة الإذلال والفوضى والإرهاق؛ ولم يُعر اهتماماً بمشاعر الحب والكراهية المتناقضة عند الأمهات والآباء؛ وإن افتقارهم للشراكة والضمان الاجتماعي (أي غياب الرجال عن حضانة الأولاد، وافتقار لتوفير رعاية أطفال مناسبة، ونقص في تأمين علاوات وافية للنسوة اللاتي فقدن إعالة الرجال) يدفع بهم إلى طريق مسدود. وطالما أنهم محاصرون، يكمن المخرج الوحيد في قرار جنوني لقتل عضو آخر من المجتمع المدني، أو قتل أنفسهم أيضاً. وبدون مبالغة، تقضي ضغوطات المجتمع المدني على ذُرِّيته عينها عند ذلك الحد.

حروب غير أهلية

لا توفّر الشجرة الميتة ملاذاً ولا يفرّج صرّار الليل هماً ولا يستحلب الصخر الصوّان ماءً.

تي إس إليوت (١٩٢٢)

يُعدّ اللاتمدّن مجرد نهج معتدل في مجتمعات مدنية راسخة وفعالة، إذ يتم عادة ضبط ميل المجتمع المدني إلى التدمير الذاتي والانزلاق نحو اللاتمدّن على نطاق واسع من خلال مجموعة مؤتلفة من ضبط النفس وأعمال البر والرأفة البسيطة والتغطية الإعلامية وتدخل الآخرين، أي من خلال العائلات والأصدقاء والغرباء وخبراء الرعاية الاجتماعية، أو المحاكم والأمن العام. لكن عندما تضعف هذه الآليات أو تتعطل، يتلاشى التمدّن في ليلة وضحاها أحياناً. وعندئذ، يأخذ المجتمع المدني القائم فعلياً شكل مجتمع غير مدني،[1] إذ تنشأ ساحة صراع يتمتع فيها الأقوى – بفضل بقاء بعض الروابط

(١) عند استخدام النعت القديم «غير مدني»، ينبغي أن يكون واضحاً بأنني لا أشير إلى أشكال التصرف المتنوعة، الموصوفة أصلاً في كتاب هنري ديفيد ثورو **حول واجب العصيان المدني** (١٨٤٩)، بوصفها عصياناً مدنياً – أي أعمال متنوعة من خرق مقصود للقانون، أو أعمال شرعية متنازع عليها واضحة المعالم، هدفها المعلن أن تضع أمام جمهور ما إمّا اللاشرعية المزعومة أو العجز الأخلاقي أو السياسي لقوانين حكومية معينة أو سياسات مؤسسة أو دولة ما. وفي حال فهمه على هذا النحو، لا يعد العصيان المدني رديفاً للاتمدّن، على الرغم من أن هذا العصيان مستهجن بوصفه «غير مدني» أو «مخالفاً للقانون» أو عنيفاً من قبل الذين يخشونه أو يرفضونه غالباً. فدافَع ثورو نفسه علانية عن قرار بعدم دفع =

الاجتماعية وحريات مدنية معينة – بحرية ليّ أذرع الأضعف ولطم أذنيه. ففي الحالات القصوى، يمكن لمجتمع مدني ما أن ينزف حتى الموت. وتلوح الحرب غير الأهلية، ثم تنفجر بعنف بالغ. ويذهب التمييز بين العنف «الخيِّر» و«الشرير» أدراج الرياح، وتتلاشى القيود الاجتماعية والسياسية على الانتقام؛ وتتضاعف الأعمال الانتقامية ثلاثاً. ويظهر الدم في كل مكان: على الجدران، على الأرض، وتحت الأقدام في برك عميقة؛ وتُطلق النيران على الضحايا، ويُساقون من منازلهم المحترقة تحت تهديد السلاح؛ ويُعدمون على جناح السرعة في بيوت مجاورة أو يُؤمرون بالسير في طوابير إلى أطراف سكة الحديد، متجاوزين الجثث المتعفنة، ليتم نقلهم بالشاحنات إلى معسكرات اعتقال مؤقتة يتعرضون فيها للاغتصاب أو الإخصاء؛ ثم يتعين عليهم الانتظار بعيون بارزة ووجوه غائرة لقدوم موعد حتفهم.

فقد سبقت الإشارة إلى مشكلة الحرب غير الأهلية، لكن طالما أنها تشكل تحدياً مباشراً للديمقراطية كما نعهدها (بالإضافة إلى الفوضى النووية والإرهاب)، يجدر التدقيق في خطوطها العريضة تدقيقاً عميقاً؛ فالتفصيلات معقدة ومروعة. وقد سَحَر نطاق العنف وشراسته الناجمين عن حروب غير أهلية، العالم برمته وصدمه وأسقمه، إذ تعجز الكلمات عن وصف وحشيتها، وللوهلة الأولى يبدو شروعها بالتنظير عمل مداهنة يقوم على الانغماس في الملذات. وتنتاب الذين يسعون لتأمل أنماط العنف هذه مشاعر العار من أنهم شهود عيان لم توجه لهم الدعوة لأحداث منثورة بجثث تفوح منها رائحة يوم الحساب.

= ضرائب إلى حكومة شرّعت العبودية، في حين أسهم مهاتما غاندي أكثر من أي شخص آخر في القرن العشرين في الترويج للعصيان المدني، أسهم في صد الحكومة البريطانية الإمبريالية بالقوة. ففي كل حالة، وفي الحالات اللاحقة التي استُخدم فيها العصيان المدني بوصفه استراتيجية للتحريض على التغيير، إن المشاركين في أعمال التحريض والمواجهة ملتزمون باللاعنف التزاماً مقصوداً بوصفه وسيلة للطعن بالسلطة الفاقدة للشرعية ومن أجل توطيد مؤسسات المجتمع المدني في آن معاً.

وتعد تجربة الخزي غير المفهوم سبباً رئيساً واحداً يعلل إهمالاً منذ عهد قريب لهذا النوع من التنظير العصري للنزاع الدموي الذي ابتكره توماس هوبز ابتكاراً ذائع الصيت في **تاريخ أسباب الحروب الأهلية في إنكلترا والنصائح والحِيَل التي استمرت من خلالها من عام ١٦٤٠ إلى عام ١٦٦٠ (١٦٦٨).** وثمة تصور نظري ضئيل جداً لحروب عصرنا – أمر مشين نظراً لحجم النزاع المسلح المطلق الذي انتشر في أركان الأرض الأربعة. والحق يقال أنّ ثمة قدراً كبيراً من الحيرة شاب كيفية تأويل هذه النزاعات العنيفة عقب نهاية الحرب الباردة؛ فثمة اتفاق متنام على أن التفريق بين الحرب والسلم أمر مشكوك فيه الآن بقدر ما كان خلال فترة الحرب الباردة، لكن الأسباب مختلفة؛ لم تشهد تلك الفترة، التي اتسمت بخصومات إيديولوجية وجيوسياسية ثنائية القطب، لا حرباً ولا سلماً. ففي حين أثبت السلم الحقيقي استحالته بمعنى الغياب المتوقع للحرب أو تهديدات الحرب غياباً نسبياً، ثم ضبط اندلاعات الحرب الحقيقية، ولو في مجالات محدودة، عن طريق مجازفات التصعيد الخطرة والإبادة النووية المتبادلة، أو بالاستعانة بصيغة ريمون آرون الجلية: جعلت الحرب الباردة «السلام مستحيلاً» والحرب «مستبعدة»[1].

وخلافاً لذلك، لقد عجّل انهيار الإمبراطورية السوفييتية والمواجهات العالمية بين الشرق والغرب عملية تثليث العنف المشار إليه في مطلع هذه الدراسة. ورغم أن نهاية مواجهات القوى العظمى لمدة ما قد تجعل حرب عالمية ثالثة والحروب عموماً بعيدة الاحتمال، في الواقع أضحت الحروب المحلية أكثر انتشاراً، وأكثر شراسة، في حال تم التحكم بقاعدة «اللاحرب واللاسلم» خلال الحرب الباردة، عندئذ تكون المعادلة لفترة ما بعد الحرب الباردة «حرب وسلم» في آن معاً، على حد تعبير بيير هازنر.[2] تمثلت الدلائل على هذا النهج المحير نحو حروب غير

---

(١) برزت الصيغة الأولية في كتاب ريمون آرون، **الفتنة الكبرى** (باريس ١٩٤٨)، وأُعيدت صياغتها قبيل وفات آرون بفترة وجيزة في كتاب، **السنوات الأخيرة من القرن** (باريس ١٩٨٤).

(٢) بيير هازنر، «الحرب والسلام»، في كتاب **العنف والسلام: من القنبلة الذرية إلى التطهير العرقي** (باريس ١٩٩٥)، الصفحات ٢٣-٦١.

أهلية ومثلث عنف بالتطورات المشوهة داخل أوروبا عينها؛ ففي حين اشتركت مناطقها الغربية في فكر سياسي منفتح على اندماج الدول الإقليمية بغية وضع حد للحرب، اندلعت أزمة دموية على بعد بضعة مئات من الكيلومترات إلى الجنوب شرق أسفرت عن مئات الآلاف من الضحايا.

فكان سفك الدماء الذي سببته الحروب المحلية واسع الانتشار في عهد مثلث العنف الذي ازدهر فيه الحرب والسلم في آن معاً. وفي عام ١٩٦٤، تم التخمين بوجود حركات مقاومة نشطة داخل ما لا يقل عن اثني عشر بلداً: أنغولا وكمبوديا والكونغو وكوبا وقبرص وغواتيمالا ولاوس وغينيا الجديدة وجمهورية جنوب أفريقيا وفيتنام واليمن، لكن وفقاً لمصادر الأمم المتحدة الحديثة والمطّلعة، لقد ارتفع عدد هذه الأزمات في الوقت الراهن إلى سبعة أضعاف تقريباً، الأمر الذي يمثل تسعة أعشار النزاعات المسلحة كلها على نطاق واسع حول العالم.

لكن ليست الحروب المحلية في ازدياد مستمر وحسب. فاتخذ شكلها ومضمونها، في بعض الأماكن، اتجاهات لم تستوعبها التحليلات التقليدية لما يدعى بالحرب الأهلية. ولتوضيح هذه النقطة، فإن بعض التأمل الإضافي للفهم التقليدي «للحرب الأهلية» ضروري. تعد الحرب الأهلية ضمن مجتمع ما، طبقاً لمقاربة علم الاجتماع المعيارية، نزاعاً عنيفاً ناجماً عن محاولات للاستيلاء على سلطة الدولة ورموزها الشرعية أو المحافظة عليها بوسائل قانونية وعنيفة؛[1] وأن الحرب الأهلية شكل عنيف لنزاع أفقي ذي أهداف عمودية؛ ويُقال «أهلية» لأن المدنيين منخرطون فيها، ويقال «حرب» لأن الفرقاء جميعاً يستخدمون العنف في

---

(١) توضح أعمال جي كي زاودني المتنوعة حول «الحرب غير التقليدية» هذا النهج توضيحاً موفقاً. فعلى سبيل المثال، انظر مجلّديه **الناس والعلاقات الدولية: إسهامات العلوم الاجتماعية في دراسة النزاع والاندماج** (سان فرانسيسكو، كاليفورنيا ١٩٦٦)؛ ودراسته، «الحرب غير التقليدية، **العلاّمة الأميركي**، ٣١، (١٩٦٢)، الصفحات ٣٨٤-٩٤؛ ومجموعة من إعداده، **الحرب غير التقليدية، في حوليات الأكاديمية الأميركية للعلوم السياسية والاجتماعية**، ٣٤١ (فيلادلفيا ١٩٦٢).

النزاع. فعلى نحو معهود، وكما هو مبين، تنطلق شرارة الحرب الأهلية بسبب غياب قنوات رسمية وغير رسمية كفيلة بحلّ مظلمات اجتماعية وسياسية معينة. ويشجع الإحساس بالإحباط الناجم، أو العبثية أو الخوف من الأعمال الانتقامية بين شرائح من السكان، يشجع الأطراف جميعاً على تبني الافتراض أو اليقين بضرورة العنف. ويعقب ذلك صراع مخطط ومنفذ تنفيذاً متأنياً للاستيلاء على سلطة الدولة باستخدام أساليب عنيفة وعقلانية ومحسوبة.

ومن الواضح عادة أن ثمة مراحل ثلاثاً في أية حرب أهلية: تُعنى المرحلة الأولى بتشكيل بنى حركة مقاومة ما، أي شبكة إعطاء الأوامر وتلقي الرسائل على وجه الخصوص. ويستخدم دعاة الحرب الأهلية العنف خلال المرحلة الثانية ضد أعدائهم استخداماً مباشراً؛ وتستخدم وحداتهم التخريبية والسرية ورجال عصاباتها الإرهاب بين الفينة والأخرى، مستهدفة استهدافاً انتقائياً النظام الفكري والعصبي لبنية سلطة العدو – أي النخب الحاكمة ومراكز الاتصال والنقل وأكثر الصناعات حساسية من الناحية الاستراتيجية، وعندما يتم حسم نتيجة النزاع، تتمثل المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية في عصيان مسلح ينفجر فيه النزاع إلى العلن مصحوباً بانتفاضات منسقة في أجزاء مختلفة من البلد، إذ تمتلك حركة المقاومة مجسّات تمكنها من السيطرة إما على العاصمة أو على أجزاء استراتيجية من البلد بغية إقامة حكومة معارضة مشروعة يمكنها التصرف بالنيابة عن التنظيم تصرفاً علنياً؛ وهذه المرحلة حرجة لأنها تفرض على المقاومة الظهور في الشوارع والقتال حتى النصر أو الهلاك. إلى ذلك يعمل المتمردون في وحدات كبيرة ويدار قتال الشوارع وفقا لقواعد تكتيك جند المشاة، إذ يكمن هدف المتمردين في سلسلة من انتفاضات منتشرة انتشار حرائق الغابات، تدمير بنية سلطة العدو الرسمية وآلة عنفه عبر الإقليم بمجمله. ففي مرحلة ما، يتوقف النزاع ويمكن القول إن الحرب الأهلية وضعت أوزارها إمّا عندما يُخضِع فصيل ما غريمه بالقوة (كما هي الحال في الحرب الأهلية الأميركية) أو عندما تُعلن بعض الأطراف المتحاربة استقلالها عن البعض الآخر (كما هي الحال في الحرب الأهلية التي

أفضت إلى انفصال بلجيكا وهولندة)، أو في حالة الإنهاك والضعف المتبادلين، يتخذ الأنصار التدابير لإبرام هدنة مؤقتة في الحدود الدنيا (كما هي الحال في حروب الوردتين[*] **Wars of Roses**).

حقيقةً، يلخِّص الإنتاج الأدبي المعهود عن الحرب الأهلية بعبارات مقتضبة للغاية، إلا أنني قمت بذلك بغية تسليط الضوء على عجزها عن فهم الطرائق التي يمكن «للحرب الأهلية» أن تصبح فيها تلطيفاً لتجربة الموت والدمار المروعين. فقد أخفق المعلقون التقليديون، في الغالب، في التشكيك بالافتراض القائل بوجوب وقوع الحرب الأهلية بحد ذاتها على مستوى الدولة الأممية؛ ولم يتساءلوا عن إمكانية توسيع مفهوم «الحرب الأهلية» نحو «الأسفل» ليشمل الدولة السرية، أو نحو «المستوى المصغر». والأمر اللافت أيضاً –لتوسيع إحدى أفكار هوبز النيّرة – أن قلة من المنظرين استفسروا عن المدى الذي يمكن فيه لصراع المتحاربين العنيف خلال ما يدعى بالحرب الأهلية أن ينحدر إلى أجيج تتخذ فيه وسائل العنف منحىً حياتياً واضحاً، وعليه يصبح العنف غاية بحد ذاتها، منتهكاً القواعد السلوكية الأخلاقية القديمة «لحرب عادلة» محسوبة عقلانياً.

فقد تم التطرق على نحو مجد إلى بعض هذه الاحتمالات في كتابات هانز ماغنس إنزنسبيرغر وروبرت كابلان ومارتن فان كريفلد وآخرين؛[١] فسرّعت نهاية الحرب الباردة، بالنسبة إليهم، انحطاط الجيوش التقليدية واللائحة التصنيفية

(*) استُخدِمت هذه التسمية في الإشارة إلى الحروب التي دارت بين مجلسي نواب يورك ولانكستر للاستيلاء على التاج البريطاني في الفترة الممتدة بين ١٤٥٥ و ١٤٨٥، إذ أن شعار مجلس نواب يورك تمثل بوردة بيضاء، بينما تمثّل شعار مجلس نواب لانكستر بوردة حمراء. [المترجم]

(١) هانز ماغنس إنزنسبيرغر، **استشرافات الحرب الأهلية** (فرانكفورت الواقعة على نهر الماين ١٩٩٣)؛ مارتن فان كريفلد، **تحوّل الحرب** (نيويورك وتورونتو ١٩٩١)، خصوصاً الصفحات ١–٣٢، ١٩٢–٢٢٧؛ روبرت دي كابلان، «الفوضى المقبلة»، *دورية الأطلسي*، ٢٧٣، ٢ (فبراير ١٩٩٤) الصفحات ٤٤–٧٦.

للدول الإقليمية. ويشهد عصرنا اندفاعاً نحو ما يدعوه كابلان «نمط دول مدن من الزجاج المثلم ومدن الأكواخ ونزعات إقليمية مبهمة وفوضوية». ويقع وسط أوروبا ومناطق كبرى أخرى تحت وطأة نزاع ذي حدة منخفضة». ويوازي هذا العنف المحلي في سولينغن وتاور هاملتس وفالفور وريودي جانيرو ولوس انجلوس ومارسيليا على نحو مقلق الحروب واسعة النطاق في الإتحاد السوفييتي السابق وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، إذ يمكن لكل عربة في قطار أنفاق مدينة ما أن يصبح بوسنة مصغّرة، على حد تعبير إنزنسبيرغر. يمكن إضافة أمثلة أخرى إلى تلك الملاحظة على سبيل المثال مثلث الموت في بلدات أكواخ ريودي جانيرو، حيث يفرض بارونات المخدرات ومسلحوهم حظورات التجوال ويقررون قدوم الناس وذهابهم ومن يعيش ومن يموت، ويحددون ما يتقاضاه المرء وتوقيته عموماً؛ وأماكن عنيفة مثل خط السير ٦٦ – مسافة من طريق سريع متعرج من مونتيكيللو في يوتا إلى غالوب في نيو مكسيكو – أربكته لبضع سنوات خلت جرائم قتل ناجمة عن الصدم والفرار، وإلقاء الجثث، وقاتل معتوه يدعى سائق الشاحنة المجنون الذي اشتبه الأمن العام أنه قام بدهس الناس على سبيل اللهو.

وتعصى هذه النزاعات على الفهم، عند تجليها على نطاق واسع، من خلال مقولات تقليدية مثل صراع الطبقات وتمرد الشباب أو التحرير الوطني؛ إن عدّها حروباً أهلية تزويق مشين أيضاً. ففي حين تأخذ الحروب الأهلية الدموية المنظمة تقليدياً بالاستمرار على نحو لا يقبل الشك، من الأفضل عدّ بعض مناطق القتال في يومنا هذا نوعاً جديداً من النزاع يدعى حرباً غير أهلية. تُبرز هذه الحروب سمات جديدة مشتركة على نحو مثير للقلق. ويكمن الأمر اللافت إلى أبعد حد في الطريقة التي يمارس فيها دعاة العنف عنفاً غير متكافىء، إذ يتفوقون تفوقاً ماكراً على الجيوش التقليدية ثقيلة الحركة والمتقلقلة والمعدة إعداداً باهظاً عن طريق استخدام وسائل عنفهم الذاتية المتطورة في حدود المعقول وفقا لقواعد لا تعرف سوى تدمير الناس والأملاك والبنية التحتية وأماكن الأهمية التاريخية والطبيعة بحد ذاتها أيضاً. ومما لا شك فيه، أن الحروب الأهلية السابقة كانت دموية، إلا أن للدم الذي سُفك

شكلاً منظماً ومنضبطاً ذاتياً دوماً. وهذا ما أقرّ به تروتسكي، مهندس الانتصار في حرب أهلية أودت بحياة ٩ ملايين إنسان، وعند تشبيه القوة السوفييتية بحرب أهلية منظمة ضد ملاّك العقارات والبرجوازيين والمستغلّين. ويبدو أن بعضاً من نزاعات اليوم تفتقر لأية هيكلية أو منطق سوى ذلك القائم على القتل على نطاق غير محدود. وعليه، إنه لأمر مغر عدّ التدمير المفرط لمناطق القتال هذه انكفاء عصرياً متأخراً إلى حرب «قبلية» أو «بدائية». يتطرق كابلان إلى ظهور «رجل عائد إلى البدائية: مجتمعات محاربة عاملة في زمن ندرة موارد واكتظاظ كوكبي غير مسبوقين». يتنبأ فان كريفلد أنه سيكون لأنماط العنف الناشئة «قواسم مشتركة مع صراعات القبائل البدائية أكثر من الحرب التقليدية على نطاق واسع».

وإن الإغواء بعدّ الحروب غير الأهلية المعاصرة «بدائية» بدائيٌ بحد ذاته، إذ ينبغي مقاومته لأن ثمة أدلة أنثروبولوجية كثيرة على أن الحروب بين مجتمعات الصيد والحصاد تبنت منطقاً مختلفاً تماماً. وعلى سبيل المثال، تمت المحافظة، في القبائل الصحراوية المسلمة العادلة عديمة الجنسية، على النظام القائم بين الجماعات الفئوية المتنوعة المنظمة تنظيماً أفقياً والمتداخلة عمودياً بعيداً عن المركزية السياسية عن طريق تأثيرات العداء الدائم على المستويات المولدة للانسجام كلها، نمط يعبر عنه القول المأثور الآتي: «أنا ضد إخوتي، وأنا وإخوتي ضد أبناء عمومتي؛ وأنا وإخوتي وأبناء عمومتي ضد العالم».(١) وفي تصوراته للمجتمع الأميركي – الهندي، فسَّر بيير كلاسترز العنف المزمن بين هذه المجتمعات بوصفه وسيلة منعكسة لضمان استقلال أعضائها ومنع نشوء مؤسسات دولة تعسفية، إذ لاحظ أن «المجتمع البدائي مجتمع ضد الدولة نظراً إلى أنه مجتمع معبأ للحرب»، مضيفاً الملاحظة المدهشة أن الزعماء القبليين أنفسهم، الذين لا يمارسون السلطة كما نعهدها نحن العصريين، مُنعوا من استغلال الحرب بوصفها وسيلة للاستيلاء على السلطة لأنهم كانوا مشغولين في رحلة يتحتم عليها أن تنتهي بالموت نهاية حتمية. «في الواقع، إن ترحيب القبيلة بكل عمل بطولي بالسلاح

---

(١) إرنست غيلنر، **المجتمع الإسلامي** (كيمبردج ١٩٨١)، الصفحات ٣٦-٦٩.

والاحتفاء به يُلزمه على السعي إلى العلا» حتى يصل إلى الحد الذي «يدرك فيه الإنجاز الأسمى، ونتيجة لذلك يفوز بالموت بعظمة مطلقة». ويُصوِّر العرف القائم على إرسال محارب وحيد إلى خارج وطنه لمهاجمة معسكر العدو والموت ميتة ملك مقدس، «وحيداً ضد الكل»، يصور بشكل معكوس هذا المبدأ ذاته «الكل ضد الواحد»؛ وهذا بالضبط ما يقوم به العرف الغريب القائم على دمج سجناء الحرب بالمجتمع دمجاً مؤقتاً، بوهبهم زوجات ومعاملتهم معاملة الملوك إلى أن يأتي اليوم الذي يضحّي الآسرون بهم وفق طقوس متبعة[١].

فقد كانت القواعد الموازية لتخصيص العنف في الحرب سمة ملازمة للفكر السياسي حتى زمننا المعاصر مع أنها مختلفة اختلافاً جوهرياً. وعلّق ماكيافيلي قائلاً: رغم أن حاكماً حكيماً «غالباً ما يُضطر» للتصرف «بما يتعارض مع الحقيقة والإحسان ويخالف الإنسانية والدين»، يقتضي استمرار حكومته في الحرب أيضاً أن يلتزم «بما هو صائب ما استطاع إليه سبيلاً».[٢] وكتب يوهانس آلثوسيوس قائلاً: «يتعين على قاض ما، قبل الشروع بالحرب، أن يتحقق من حكمه ومحاكمته المنطقية الذاتيين أولاً ويبتهل لله أن يستحث روح رعاياه وعقلهم وروحه وعقله ويوجهها نحو مصلحة الكنيسة والمجتمع ومنفعتهما وضرورتهما لتفادي التهور والظلم».[٣] كما طرح كلوزفيتس

---

(١) بيير كلاسترز، **أبحاث الأنثروبولوجيا السياسية** (باريس ١٩٨٠)، الصفحات ٢٠٦، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٤. انظر آلفرد آدلر أيضاً، «الحرب والدولة البدائية»، في كتاب (من إعداد) ميغيل أبينسور، **عقلية القوانين البدائية: بيير كلاسترز أو أنثروبولوجيا سياسية جديدة** (باريس ١٩٨٧)، الصفحات ٩٨-٩، ١١١-١٢.

(٢) نيكولو ماكيافيلي، **الأمير**، في كتاب من ترجمة آلان غيلبرت، **ماكيافيلي: الأعمال الرئيسة والأخرى**، ثلاثة مجلدات (درَم، نورث كارولاينا (١٩٦٥)، المجلد II، ص ٦٦.

(٣) يوهانس آلثوسيوس، *Politica Methodice digesta ataque exemplis sacris et profanes ilustrata* (هيربورن ١٦٠٣)، من إعداد فريدريك إس كارني وترجمته وتقديمه، **السياسة المبيّنة على نحو منهجي والموضّحة بأمثلة مقدّسة ودنيوية** (إنديانابوليس ١٩٩٥)، الباب ٣٥، المقطع ١٠، ص ١٨٨.

أنموذجاً علمانياً للمحاجة عينها بتوخي الحذر عند استخدام العنف في ظروف معينة؛ بالنسبة إليه، إن ضرورة الالتزام بتفوق «القوى الأخلاقية» و«إدراك الحالة المجسَّدة» على عنف الحرب ذو أهمية خاصة.

ويتم طرح كل هذه القيود المعقولة الناظمة لقواعد الحرب الرئيسة، يتم طرحها جانباً على الأقل في بعض من الحروب غير الأهلية اليوم، كبيرها وصغيرها. وتكثر الذرائع، لا ريب في ذلك، إلا أن قانون المعركة صريح: اقتل واغتصب وانهب واحرق ودمر كل شيء يتحرك ويتنفس أو يختلج. إن النزاعات المدنية الداخلية الرهيبة ترمز إلى هذا العنف الذي لا يعرف التنسيق والحدود – إلى العنف الخالص الذي يعمل بوصفه وسيلة وغاية في آن معاً؛ شباب يُطعنون في مشادّة على المخدرات وزوجان يُقتلان وتُقطع أوصالهما، وضحايا مجهولو الهوية يُرشّون بالبنزين وتُضرم النار فيهم، في الحرب غير الأهلية، وعلى نحو مماثل، يحدث قتل الأبرياء العشوائي والقتل المضاد على نطاق واسع. تعد مطاردة الناس المنظمة وذبحهم مثل الحيوانات في رواندا على يد قتلة أفرغوا عقولهم وقلوبهم من الفكر والمبادئ الأخلاقية الرحيمة كلها، تعد أنموذجاً لهذا النهج. وتبين الحالة الرواندية أنه في حال استباحة كل شيء، يمكن للحرب غير الأهلية أن تنحدر نحو الإبادة الجماعية انحداراً حتمياً – أي العنف المنظم الذي يستهدف استهدافاً متعمداً إبادة بدنية لمجموعة مستهدفة؛ وكي يحصل هذا الأمر، يتعين على العنف غير الأهلي أن يكون منظماً تنظيماً جيداً، إذ يتعين عليه امتلاك ناصية الوسائل التنظيمية لقتل الناس بأعداد كبيرة (حمداً لله، يُقوِّض التهور المطبّق على الحرب غير الأهلية هذا الشرط في بعض الأحيان)، فليس بسبب «بدائيته» أو «رجعيته» عانى الشعب الرواندي من الإبادة الجماعية – أي التوتسي ومعارضة الهوتو في آن معاً.

وخلافاً لذلك، استعان مصيرهم بالشرط التقني المسبق للقتل غير المحدود – خدمة مدنية منظّمة جيداً، ومنطقة زراعية صغيرة مسيطر عليها سيطرة محكمة، واتصالات معقولة إلى حد ما، وسكان منضبطون قادرون تحت الضغط على

نسيان معنى التمدّن.[1] وانطلاقاً من هذه الأوضاع، تنتشر أشواك اللاتمدّن على نطاق مرعب. فتَذكَّرت إحدى الناجيات من إنترهاموي قائلةً:

ثم بدأ القتل حوالي العاشرة صباحاً باستخدام السواطير. وكان المكان برمته، الكنيسة والمشفى والمركز التجاري، مطوقاً تماماً. فلم يتمكن أحد من الفرار؛ وإذا هرب الناس على شكل مجموعة، ألقوا قنبلة يدوية عليهم. ثم بحثوا عن المال في الجثث؛ نجوتُ من هجوم بقنبلة يدوية؛ وسقطتُ أرضاً رغم أنني لم أُصب بجروح. واختبأتُ في ركن. فقد قُتل زوجي. وحوالي الثانية بعد الظهر، ذهب المهاجمون لمهاجمة المركز التجاري. فكانت الجثث لا تعد ولا تحصى. وكان المكان مصبوغاً باللون الأحمر؛ وكان الدم يتدفق مثل الماء؛ وكان بمقدوري رؤية أطفال يرضعون من صدور أمهاتهم الموتى[2].

فأيّ نوع من البشر أولئك الذين يشاركون في قتل لا ضابط له من هذا النوع؟ ويبدو أن العنف غير الأهلي يقتات على طبائع لا طبع لها. ويتعين على العنيفين أن يكونوا قادرين على إنكار وقوع العنف، حتى في مواجهة الأدلة الدامغة. ونظراً لتسلحهم ببنادق هجومية من نوع AK-٤٧ أو قنابل يدوية أو سواطير، أو في حال كانوا عزّلاً وحسب، ينضحون بالأعراض جميعها لما أسمته هانا آرنت خسارة راديكالية للذات. وإنهم بالتأكيد يفتقرون للمثالية الأخلاقية، انطلاقاً من تطهّرهم من الإيمان الديني والوازع الأخلاقي؛ إنهم مخلوقات مبتذلة. وتعد أعمال عنفهم عشوائية وهوجاء، شأنهم شأن الرسومات والكتابات على جدران حضرية؛ وسوف يخدمون أي شخص، ويخدعون أي شخص، ويقومون بأي شيء لحماية أنفسهم، فوجوه القتلة فارغة وألفاظهم تهكمية. تجعل المخدرات بعضاً منهم في حالة من الهلوسة، إذ يقولون «لا أفكر بالأمر». ثم يردفون «كل ما أعرفه أنها أمور تافهة»، أو «إما أن تَقتل أو تُقتل». تكشف هذه التعليقات المألوفة

---

(١) جيرار بونييه، **الأزمة الرواندية: تاريخ من الإبادة الجماعية** (لندن ١٩٩٨).

(٢) شهادة كليمانتينا ميوروورونكوير، ١٣ يونيو ١٩٩٤، أعيدت طباعتها في تقرير الحقوق الأفريقية، **رواندا: موت ويأس وتحدٍّ** (لندن ١٩٩٤)، ص ٢٥٨.

بالنسبة إلى الصحفيين الذين اعتادوا على إشهار المسدسات في وجوههم الدرجة اللافتة التي يصبح فيها رجال العصابات اليوم عاجزين عن استخدام لغة الكلام. ويتصرف مقاتلو اليوم، خلافاً للقتلة أتباع موسوليني وستالين وهتلر- حليقو الرؤوس الذين فجروا بيوت اللاجئين بلا مبالاة – بوصفهم شخصيات في رواية سيلين، فهم غالباً متشائمون لا يؤمنون بشيء سوى أوهامهم الذاتية الخاصة. وأحاسيسهم مبرمجة على العنف فقط، ولا عجب من أنهم مرغمون على فقد صوابهم بحد ذاته، شأنهم شأن تشكيلات النمر شبه العسكرية في الصرب التي يتزعمها زيليلكو «أركان» راتنياتوفيتش، سارق البنوك الأسبق. غير آبهين بتعرضهم للقتل أو الإصابة بجروح؛ إنهم عصابة انتحارية من المجرمين يحركها «الحنق من أي شيء سليم» (إنزينسبيرغر). وإن كان وخز الضمير يفترض فهماً واضحاً لما يقوم به المرء أثناء جريمة ما، عندها خير ما يوصف به العنيفون أنهم قتلة أبرياء.

وتميل الحروب غير الأهلية اليوم إلى تخليف الفوضى في أعقابها، إذ تُخرِّب التقسيم الثلاثي للحكومة والجيش والمدنيين التي سبق أن رسختها الحرب التقليدية والأنموذجان الويستفيلي والفيلادلفي؛ وتسلب الحروب غير الأهلية اليوم احتكار القوة المسلحة القانوني التي طالما استولت عليها الدول لفترة طويلة، فتنزع الاحتراف عن العنف (عن طريق صهر «الجنود» و«المتمردين» في بوتقة واحدة تحت مسمى يعرف نحتاً **جنمردين**(*) (sobels) وبهذه التسمية كانت تتم مخاطبة المقاتلين في سيراليون) ووضع حد كبير للتمييز بين الحرب والجريمة. كما تكفل انحدار النزاع إلى «فوضى جنائية» (كابلان)، ودمار قاتل، وهلاك النفس، تمتلك رموزاً رهيبة: قيام مقاتلي رينامو بتسميم الطعام وحرقه على نحو لافت في بلد عصفت به المجاعة؛ والمقاتلون الصربيون المتباهون أمام المراسلين بأنه لم ينتابهم شيء سوى الفخر بعد ذبح كل مريض في إحدى المشافي، ثم تحطيم معدات المشفى؛ والانتهاك الجنسي للنساء وقتلهن الواسع الانتشار في رواندة، وبقر بطون

(*) أي بدمج المقطع الأول من كلمة «جنود» في الإنكليزية (soldiers) بالمقطع الثاني من كلمة «متمرِّدين» (rebels) لتكون المحصلة (sobels) . [المترجم]

الحوامل من النساء والعرض العلني لأجنتهن، ومناداة القتلة لأزواجهن وللمتفرجين بكلمات مثل: «هاكم! التهموا أولادكم غير الشرعيين!».

الأراضي اليباب:

فمن الأهمية بمكان محاولة استيعاب التدمير الذاتي لمرتكبي العنف الدامي والطرائق التي تشكك فيها مغامراتهم العبثية في أرض العنف شكاً فعالاً بنجوع العنف وشرعيته في آن معاً بوصفه سلاحاً في الصراعات على السلطة، على هذا النطاق في الحدود الدنيا. فالحروب غير الأهلية لا تودي بالحياة حاضراً فقط، بل لها تأثيرات تهدد حياة الذين يبقون أحياء بعد النزاع والذين لم يولدوا بَعدْ على حدّ سواء؛ وتحكم الحروب غير الأهلية من القبر؛ وتهدد الحروب غير الأهلية الميثاق الذي أبرز أهميته إدمون بيرك بين الأموات والأحياء والذين لم يولدوا بعد، وعليه تقوّض الاحتمال المستقبلي لقيام مجتمع مدني تحميه حكومة ديمقراطية. وهذا صحيح بطرائق متعددة.

فغالباً ما يتم وصف الحرب بأنها مفيدة للتجارة. ومما لا شك فيه أن استغلال الحرب ما يزال صفة مزمنة للنزاعات المسلحة حول العالم – تعد تجارة السلاح شبه الأخطبوطية أوج التجارة بمجملها. ومع هذا، ثمة عرف مديد لحجة عصرية تعود إلى القرن الثامن عشر يصر على أن الحرب مؤذية للتجارة غالباً وأن العنف يولد أشكالاً وضيعة من الاستثمار، والحرب تميل إلى تدمير البنية التحتية لاقتصاديات السوق، بما فيها التمدّن بوصفه متطلباً رئيساً لإنتاج السلع ومقايضتها. فكتب ديفيد هيوم قائلاً: «يتعين علي الاعتراف بأنه عندما أرى حكاماً ودولاً تتقاتل وتتصارع وسط ديونها ومواردها المالية ورهوناتها الرسمية يذكرني هذا الأمر دوماً بمباراة ألعاب بهلوانية بالهراوات تدور رحاها داخل متجر لبيع الخزف الصيني.»[1] إن النظرية القديمة بأن الركود والإفقار نتاج اللاتمدّن ما تزال

---

(١) ديفيد هيوم، «بحكم الثقة العامّة»، في كتاب من إعداد تي إيتش غرين و تي إيتش غروس، دراسات أخلاقية وسياسية وأدبية (لندن ١٨٩٨)، ص ٣٩٦.

تقيم جدلاً في وجه الحرب غير الأهلية الشاملة التي تحرف وجهة الموارد إلى فعاليات مافياوية عقيمة مثل الفساد والإجرام حرفاً لا يقبل الشك. وبدورها، تضعف أو تقوض هذه إمكانية تطوير اقتصاد دينامي أو المحافظة عليه قد يمكّن «الدول القائمة على الضرائب» على التبلور، والمدنيين على العيش عيشة مُرضية.

ويسهم النهب الاقتصادي لمجتمعات غير مدنية مزقتها الحروب مثل سيراليون ولبنان والجزائر ليس بوصفه تذكيراً بأن الأسواق تعمل على نحو مُرض عندما تكون في كنف مجتمع قوي وحسب. وتنطبق القاعدة العكسية إلى حد أبعد من المتوقع. وتسلط الحرب غير الأهلية الضوء تسليطاً مضللاً على المسألة القائلة إنه بغياب المجتمع المدني تنتفي الأسواق لأن اقتصاديات السوق تتوقف توقفاً مباشراً على شبكة كثيفة ودقيقة من المؤسسات المدنية السلمية التي تعد أنماطها في التضامن الاجتماعي الطارئ ومعاييرها في المعاملة بالمثل والالتزام المدني جوهرية لضمان تدفقات المعلومات عن التطورات التكنولوجية، ووعي عام لجدارة المقاولين المدعين بالثقة، ومضاءلة الأشكال الانتهازية للثراء السريع، وتنمية حفز العمال والتعويل عليهم وإحساسهم بالكرامة عبر التفاعلات الاجتماعية غير الرسمية التي ترعاها المقاهي والحانات والأندية والشوارع[1].

وإن للحروب غير الأهلية، بوصفها من أكثر أشكال اللاتمدّن تطرفاً، تأثيرات تدميرية طويلة الأمد في النظام البيئي الذي تنشب المعارك فيه. وإن توجّس تي إس إليوت (**في الأرض اليباب**) من حرب شاملة حيث «لا توفر الشجرة الميتة ملاذاً ولا يفرج صرّار الليل هماً ولا يستحلب الصخر الصوان صوتاً لماء» لم يعد مجرد وهم. وسواء في كابول أو فوكوفار أو غروزني أو سراييفو، تخلف الحرب غير الأهلية وراءها أثراً من الأبنية المدمرة وحقولاً بأكملها من التربة الملوثة بالنفط وأكوام من الأنقاض السامة، حيث لا تنبت أزهار ولا أشجار، وحيث يَدفن الرجال والنسوة المنهكون والسقيمون موتاهم، تاركين

(١) روبرت دي بتنام، **جعل الديمقراطية تحرز نجاحاً: الأعراف المدنية في إيطاليا العصرية** (برينستن ١٩٩٣)، الصفحات ١٥٢-١٦٢.

للفتيان النبش في الخراب بحثا عن الحطب والطحين والقرّاص والسحليات والعشب الصالح للأكل. ويبدو أن الضرر البيئي الذي ألحقته الحرب غير الأهلية غير متأثر بالدرجة التي يُدار فيها القتال باستخدام أساليب تعتمد «التكنولوجيا المتطورة» أو «التكنولوجيا البدائية». وبالطبع، إن الضرر البيئي صفة مزمنة لمعركة التكنولوجيا المتطورة، كما كان الحال في حرب الخليج عام ١٩٩١ الذي ترك فيها قصف التحالف بقيادة أمريكية لآبار النفط والناقلات في العراق والكويت وإحراق العراق لآبار النفط وإفراغ النفط في الخليج، ترك منطقة الخليج الفارسي مغطاة بدخان كبريتي أسود لأسابيع وملوثة تلويثاً دائماً من كميات السوائل المسكوبة من الأسلحة الكيميائية الحيوية وتسربات النفط وحرائق آبار النفط التي استغرق إخمادها شهوراً عديدة. وإن العديد مما يدعى «بالنزاعات المنخفضة الحدّة» حروب قائمة لفترة طويلة تولد تأثيرات مشابهة؛ فالعنف في معركة سولفيرينو الشهيرة في القرن التاسع عشر دام لمدة يوم واحد بمجمله؛ كما دامت الحرب غير الأهلية في أنغولا لثلاثة عقود؛ واستمر العنف في أفغانستان للمدة نفسها تقريباً. ولا عجب من تحويل هذه النزاعات مناطق بأكملها أو بلدان بأكملها إلى ساحات وغى لا تقضي على المدنيين وحسب، بل تسبب ضرراً بيئياً طويل الأمد، مستعينة (كما الحال في إلقاء النفايات السامة في لبنان) بالجريمة المنظمة المستميتة للاستفادة من انتفاء المسؤولية العامة للسلطة وانهيار القانون والنظام.

كما تُلحق الحروب الأهلية ضرراً طويل الأجل بالبيئة الطبيعية للشخصية الإنسانية؛ وطالما أن الحروب غير الأهلية تهدد الأفراد بالموت، فإنها تولد الخوف، إذ يُستدرج كل مخلوق حي إلى حالة طوارئ دائمة؛ ويشبه النزاع منطقة نيران حرة ومرتعاً للقتل يطلق النار فيه على أي شيء يتحرك أو يعيق حرية الحركة. وافترض هوبز الذي اعترف بأهمية الخوف الجوهرية بوصفه عاملاً سياسياً أنه خلال تجارب العنف الحادة يعود الأفراد الذين يتملّكهم الخوف إلى رشدهم، فسوف يدلون بأصواتهم من أجل عقد سلام إدلاء عقلانياً– وكأن قهر الخوف مجرد مسألة تغلّب العقل على الجسد. وعند التطبيق، ليست الأمور بهذه البساطة على الإطلاق. ويمكن أن يكون للخوف الناجم عن الحروب غير الأهلية وظيفة تحذير وتعبئة، إذ

يمكن أن يعلي من شأن الذين يقاتلون أو المحاصرين بالقتال ويمكّنهم من النجاة والتصرف على نحو لم يسبق لهم تصوره إطلاقاً. ويمكن أن يولد العنف «توقاً لما هو فوق العادة،» عندما وصف إرنست يونغر الأنماط الغريبة للتضامن الأهوج بين جنود الحرب العالمية الأولى المصممين على تدمير الكاتدرائيات في رايمز وآلبرت والمتجاهلين لمهاجمة نوتردام من الجو أيضاً.(١) فقد سمعنا الكثير عن «بطولة» حروب من هذا النوع، لكن انطلاقاً من هوبز، سمعنا القليل عن تأثيرات الإعاقة وذاتية التحطيم في الأفراد بفعل الخوف الناجم عن العنف. وما يزال رد إدمون بيرك على هوبز بارزاً: تستهدف حلقات العنف المطول «في ما تستهدفه صميم سلوك الناس، فتعطل فكرهم السياسي وتفسد مبادئهم الأخلاقية وتشوه مذاق المساواة والعدل ونكهتهما الطبيعية(٢)».

ويقابل كل حدث تافه ناجم عن حرب غير أهلية بالكم عينه من التدمير النفسي – الجسمي في الحد الأدنى، فالخوف الذي تولده الحرب مناهض للديمقراطية إلى أقصى الحدود؛ فالعنف يلتهم أرواح المدنيين، إذ يعري قدرتهم على إطلاق الأحكام أو يحطمها، والتصرف بالتضامن مع مدنين آخرين وضدهم؛ ويخشى المعتدون الرعب، ويتولاهم الخوف من أن يفقدوا ذواتهم، إذ يعانون من كوابيس الفراغ، وغالباً ما تخونهم الألفاظ أو تلسع أفواههم عندما يحاولون الحديث عن محنتهم. إن الخائفين مسكونون بأشباح العنف التي تظهر وتعاود الظهور بوصفها متلازمات صدمة نفسية مروعة، أو مخاوف مقززة من العجز الدائم أو الموت المحتمل (كما كان الحال فيما يدعى «متلازمة حرب الخليج» المتمثلة بفقدان الوزن وحالات التحسس المزمنة ونوبات الصرع والسرطانات التي يمكن أن يكون قد أثارها خليط من اللقاحات والعقاقير المضادة لغاز الأعصاب الممنوحة للجنود الذين شاركوا لاحقاً في عملية عاصفة الصحراء). ثمة مخاوف دفينة طويلة الأجل تقلق الفرد على أساس عرَضي. وثمة كمّ من المعلومات تصف الاحترام الوضيع للنفس وهلاك

---

(١) إرنست يونغر، في الشبكة الفولاذية (برلين ١٩٢٩)، الصفحات ١١٤–١١٥.

(٢) إدمون بيرك، رسالة إلى جون فارت وجون هاريس المحترمين، مأموري الأمن في مدينة بريستول، حول شؤون أميركا (١٧٧٧)، ص ٢٠٣.

النفس ناجمين عن إذلال العديد من الأطفال الذين شهدوا العنف أو تعرضوا للضرب في أثناء الطفولة، وعن الرغبة في إسقاط العنف على الآخرين. فمن المتعارف عليه أيضاً أن النسوة اللاتي تعرضن للاغتصاب، أو الرجال الذين تعرضوا للاعتداء والسلب في الشارع يعانون من كوابيس عرضية، أو نوبات ذعر نهارية، أو نحيب متواصل. فخلال الحرب غير الأهلية وبعدها، يعانون من هذه الأعراض بحدة أكبر ولفترات أطول بعد غياب ظروف العنف الموضوعية. وعندما يحل السلام، ينقل الأفراد الحرب غير الأهلية إلى داخلهم، فلن يشعروا ببهجة «النصر» أو «السلم».

وعلى الرغم من أن الأدلة الأولية من الحرب في البوسنة، ما تزال انطباعية النزعة، فإنها توثّق بعضاً من هذه التأثيرات، إذ إن بعضاً منها مشين في بعض الأحيان، بما فيها حالات عديدة لنسوة تعرضن للاغتصاب، إلا أنهن يجدن أن تلك الحقيقة من بين أكثر الأمور تفهماً لهمومهن وأقلها إزعاجاً – وهذا لا يصدق بادئ ذي بدء. فبدلاً من ذلك، تتعرض تلك النسوة لصدمات نفسية بفصلهن عن أطفالهن ويتأثرن تأثراً عميقاً بمشاهدة أزواجهن يردون قتلى خارج منازلهم، أو ينهكن من تجربة الوقوف بالطابور لساعات عديدة بغية الحصول على الماء، إذ يحملن جرادل، صاعدات درجات السلم، قاصدات شقتهن المؤقتة في فندق دمرته القنابل، ليقعن ضحية لمكر القناصين المتربصين وصول المرأة إلى مدخل الباب حتى يطلقوا رصاصة مباشرة ثاقبة كلاً من جرادلها بدقة متناهية. ويبقى المعتدى عليهم، شأنهم في ذلك شأن الناجين من مجازر عامة، عرضة «للتشوهات والخلوع وإعاقات تخيلية» على هيئة خدر نفسي؛ ويشعرون بالذنب الناجم عن الهروب من براثن الموت، ومن فهم جزئي لتجربة الموت الشاقة.(١) وتشل حركتهم المناوشة مع الموت العنيف. ويتعين عليهم، على مضض، الكفاح ضد اضطراباتهم وصدماتهم النفسية الذاتية، وتجربتهم الفوضوية المبهمة في الزمن الحالي دون الاستعانة بآمالهم المستقبلية المحطمة، هذا إن أسعفهم الحظ بأي مستقبل.

---

(١) روبرت جي ليفتون، مستقبل الخلود ودراسات أخرى لعصر نووي (نيويورك ١٩٨٧)، ص ٢٤.

الألغام الأرضية:

يخلف الصراع غير الأهلي في أعقابه عادة تركة أخرى جسيمة؛ مناطق سكنية وبيد دونها بيد بمجملها مغطاة تغطية شاملة بأسلحة غير مستعملة أو غير منفجرة قد تبرهن على أنها أكثر فتكاً في زمن السلم منها في زمن الحرب؛ فالحروب غير الأهلية تبدد التفريق بين الحرب والسلم، إذ يصبح السلم حرباً خامدة مشحونة بتذكيرات يومية باستمرار العنف. وتعد الألغام غير المنفجرة رمزاً لمواصلة العنف لفترة طويلة بعد إبرام اتفاقيات لإنهائه(١).

ولا تعد الألغام الأرضية، بوصفها هدية القرن العشرين للأجيال القادمة، أمراً جديداً بطبيعة الحال. واستخدمت على نطاق واسع في الحرب العالمية الثانية، وفي روسيا وبولونيا على وجه الخصوص، نظراً لتصميمها لصد الدبابة في الحرب العالمية الأولى. ومع هذا، إن هذه الألغام الأرضية أجسام ضخمة وثقيلة؛ وكان زرعها يستغرق وقتاً طويلاً ويمكن اكتشافها بسهولة وتستخدم ضد أهداف عسكرية محددة وحسب. وصممت الألغام لإعاقة جنود العدو أو قتلهم، ولإبطاء حركتهم ولحماية المواقع العسكرية والجنود والمدنيين والإقليم. فخلال الستينيات من القرن العشرين جعلتها التطورات التقنية أصغر حجماً وأخف وزناً وأرخص ثمناً – فلغم شهير مثل P4 MK2 يزن أقل من ٣ أونسات ويكلف بضعة دولارات أمريكية ليس غير. وإن تلك الحقيقة، مقترنة بفعلها الكامن، نمّت التصور بإمكانية استخدامها استخداماً هجومياً بوصفها وسائل رخيصة وكفوءة للتحكم بحركة السكان وإرهابهم وإفراغ الريف وخلق تدفقات اللاجئين وشل القوى المعارضة دون أية مبالغة. فإن ما استغرق كتيبة في الحرب العالمية الثانية يوماً بأكمله لوضع لغم في المكان المناسب استغرق مسألة دقائق الآن؛ فشهدت كمبوديا ولاوس المحاولات الأولى لنشر الألغام نشراً عشوائياً. وعندما قام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان

---

(١) المعلومات الآتية مستمدة من تقارير موثّقة توثيقاً جيداً وفّرها مشروع السلاح التابع لمنظمة هيومان رايتس ووتش وأطباء من أجل حقوق الإنسان، الألغام الأرضية: تَركة قتّالة (نيويورك، واشنطن، لوس آنجلوس، لندن ١٩٩٣) و *http://www.icbl.org*

عام ١٩٧٩، أضحت الألغام سلاحاً هجومياً وزعتها المدفعية والصواريخ والطائرات توزيعاً سهلاً على مساحات شاسعة بوصفها «نثريات».

وسرعان ما أصبحت الألغام تجارة واسعة النطاق. ففي حين يصعب الحصول على أرقام دقيقة، ثمة ٥٠ أنموذجاً مختلفاً تصنعه حوالي ١٠٠ شركة في ٤٨ بلداً مختلفاً في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وشكلت الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والصين ومصر وسنغافورا وباكستان المنتجين والمصدرين الرئيسين.(*) وإن السهول الطبيعية التي تؤمن فيها الجيوش العاجزة مالياً الألغام الأرضية جعل من استخدامها صفة اعتيادية للحروب غير الأهلية وبعواقب وخيمة. ففي كردستان، ما يزال ما يزيد عن نصف إجمالي الإنفاق على الصحة يصرف على ضحايا الألغام ورعايتهم. وطبقاً للشائعات، ثمة ٣٠ ألف مبتور من بين ٨ ملايين نسمة في كمبوديا. كما هي الحال في مناطق أخرى، يشكل الفتية والفتيات ما يزيد عن نصف الضحايا الذين انفجرت فيهم ألغام أرضية في أثناء قيامهم بواجبات ريفية لطالما قاموا بها – اصطحاب القطعان للرعي وجلب الماء وجمع الحطب أو في أثناء اللعب. فجُذب الأطفال المرحون في الأيام الأولى للحرب في أفغانستان في ظل الإحتلال السوفييتي، قبل ازدياد معرفتهم، إلى ألغام صغيرة براقة مرسلة من الجو بأسماء مستعارة مثل «فراشات» أو «الببغاوات الخضراء». وغطى البلد عشرة ملايين لغم غير منفجر، قبيل الإسقاط الأميركي لحكومة طالبان خلال التسعينيات من القرن الماضي، مدمرة جزءاً لا بأس به من نظام الري، وبالتالي اكتفاء السكان الذاتي في الغذاء. وتفشت المجاعة في أنغولا التي نشبت فيها حرب غير أهلية لما يزيد عن ثلاثة عقود،عبر مناطق يصعب حراثتها كونها ملغمة تلغيماً كثيفاً. وشل التلغيم والتلغيم المضاد المتكرر على يد حكومة فريليمو (Frelimo) وقوات رينامو (Renamo) في موزامبيق التي عاثت الحرب فيها إفساداً، أنظمة النقل وقطع إمدادات البلد بالطاقة الكهربائية قطعاً دائماً، ومنع ما يزيد عن مليوني لاجئ من العودة إلى

(*) من المستغرب عدم إشارة الكاتب إلى إسرائيل في هذا السياق. [المترجم]

منازلهم وحطم الصناعة السياحية بالقضاء على أعداد كبيرة من الفيلة والحياة البرية الأخرى في حدائق الحيوانات الملوثة.

وتقتل الألغام الأرضية المواطنين وتبترهم، كما أنها تقوض النمو المستقبلي الممكن لمجتمع مدني بحد لا بأس به من التمدّن. ويمكن للألغام الأرضية أن تبقى خامدة لعقدين أو ثلاثة قبل انفجارها بطفل في أثناء اللعب، وبمدني عجوز يتمشى عند الغسق، وبخنزير أليف يسمّن نفسه في الحقول المحلية؛ وإن الجراح التي تلحقها مروّعة، فغالباً ما تفتك موجة الصدمة الناجمة عن لغم أرضي منفجر بالأوعية الدموية في أعلى الرِّجل، مرغمة الجراحين على بتر ما يعلو موضع الجرح الرئيس بكثير. كما تسبب الألغام الأرضية التهابات ثانوية بدفع التراب والقماش والبكتيريا والشظايا المعدنية والبلاستيكية إلى داخل أنسجة الجسم العضوية. ويعاني الناجون من انفجارات الألغام من ألم بدني حاد، وتبدد سبل رزقهم مراراً وتكراراً، إذ يُواجَه أهالي البيوت بضائقة مالية حادة جراء التكاليف الباهظة للعلاج وإعادة التأهيل، وخسارة الضحايا لدخلهم، والأعباء طويلة الأجل لإعالة قريب غير منتج. فيتعين على المواطنين في المناطق التي تعج فيها الألغام، في المناطق الريفية على وجه الخصوص، إما التعايش مع الألغام والعمل في حقولهم قدر استطاعتهم والمخاطرة بالموت يومياً أو التخلي عن منازلهم للعيش بأمان في مكان آخر، وعليه إفراغ المنطقة المحلية من السكان وإضعاف ركيزة التضامن الاجتماعي.

فلا يعد نزع الألغام عملاً سهلاً؛ فقد تكون الألغام الأرضية زهيدة الثمن، إلا أن الكلفة الوسطية لنزعها نزعاً آمناً تتراوح بين ٣٠٠ دولار و١٠٠٠ دولار للغم الواحد تقريباً– معدل مرعب في دلالاته الضمنية لعالم غالباً ما يقل دخل الفرد فيه عن ذلك، عالم فيه قرابة ١٠٠ مليون لغم غير منزوع، وما تزال الألغام تزرع فيه على امتداد العالم بسرعة تفوق سرعة نزعها، إذ لا أثر يذكر للخطر الفعلي على إنتاجها وتصديرها وتخزينها ونشرها – إذ يتمثل أحد أعراضه المثبّطة في بروتوكول الأمم المتحدة للألغام الأرضية عام ١٩٨٣ الذي سعى سعياً واهناً لتنظيم

استخدامها وليس إنتاجها أو بيعها. ورغم أن أحكام أحدث اتفاقية معاهدة لمناهضة استخدام الألغام الأرضية (١٩٩٧) تهدف إلى الحد من استخدام الألغام الأرضية ضد المدنيين، إلا أنها تفتقر لآليات تنفيذ فعالة وتتجاهل مشكلة العشوائية الزمنية الجوهرية المتأصلة في حرب الألغام – أي الطريقة التي تبقى فيها الألغام بقاء فعالاً بعد انتهاء صلاحيتها العسكرية وتعرض المدنيين للخطر، على أساس طويل الأجل من الناحية النمطية. وفي غضون ذلك، يبقى نزع الألغام عملية بدائية مع غياب «الحلول السحرية». ومن المفارقة بمكان أن الأجهزة المتطورة المضادة للتعامل مع الألغام تعاملاً يدوياً والمزودة غالباً بحساسات أو رقائق الكترونية مصغرة تزيد الخطورة على نازعي الألغام. «فإن معظم أدوات نزع الألغام عبارة عن عدة مزرعة ضخمة» و«ما يزال رجل حامل لعصا من أكثر الأدوات شيوعاً»،[1] على حد تعبير **نشرة علماء الذرة**. ومن نافلة القول، إن نزع الألغام نزعاً يدوياً خطر ومضيعة للوقت نظراً لأن الناس الذين يقومون بها لا دراية لهم بنوع الألغام أو بموضعها. ولذلك، يتمثل الإغواء السياسي القوي في المناطق التي أنهكتها الحروب على وجه الخصوص بنسيان العمل الحقير بأكمله والمعاناة من تبعاته معاناة عنيفة فيما يدعى بزمن السلم.

---

(١) جيم ويرست، «عشرة ملايين مأساة: خطوة خطوة»، **نشرة علماء الذرة** (يوليو/أغسطس ١٩٩٣)، ص ٢٠.

المبادئ الأخلاقية

إن لم تكن مستعداً لتقبّل قتل كائن حي، يتعين عليك غالباً أن تُهيّيء نفسك لتقبّل زهق الأرواح من ناحية أخرى.

جورج أورويل (١٩٤٩)

السلّم الاجتماعي:

هل استخدام العنف لمنع العنف أو الحد منه مبرّر في أي وقت من الأوقات؟ وهل ثمة ظروف يتعين فيها السعي لخلق ديمقراطية أو الدفاع عنها بالوسائل العنيفة؟ عموماً، هل يُعقل الحديث عن مبادئ أخلاقية ديمقراطية للعنف؟

تعاود هذه الأسئلة الظهور على الأجندة السياسية إلى حدّ بعيد لأنه رغم أن الحروب كلها شنيعة، فقد برهنت بعض الحروب على أنها أشنع من غيرها – الحروب غير الأهلية في جنوب السودان والشيشان وليبيريا ولبنان. ونظراً لاتّسامها بالقتل الأهوج والعشوائي دون رحمة أو رأفة، تولِّد أثراً من نتائج مدمّرة تاركة أصداء في العالم بمجمله. كما تُبين الحروب غير الأهلية السهولة التي يُمكن فيها للنضال الجماعي أن يتفجّر في مجتمعات مسالمة ونابضة بالحيوية، ذات تاريخ حافل بتعددية مستدامة، وكيفية انحدار هذا النضال إلى عنف عشوائي وأهوج ذي منطق ذاتي. وتتمثل أكثر النقاط غموضاً في الصعوبة التي تواجه الحروب غير الأهلية في تحديد فنون السلم الاجتماعي وبناء الديمقراطية والاضطلاع بها مع نشوب القتل المستباح لأي شخص يمكن إلحاق الأذى به أو قتله.

ولو أن الحروب غير الأهلية محصورة بمناطق محددة من الأرض، بمعزل عن محاور عالم العولمة المعهود وعوائقه، لكانت ذات أهمية هامشية بالنسبة إلى معظم الناس؛ إلاّ أن الحروب غير الأهلية ليست على هذه الشاكلة، إذ ليس من السهولة احتواؤها ضمن حدود جغرافية. تُعد الحروب غير الأهلية ساحات صيد وتدريب لمهرّبي الأسلحة والمرتزقة والمنتفعين والإرهابيين العاملين على نطاق عالمي، فيتدفق اللاجئون من مناطق قتالهم الملوثة، وتسحب المصالح استثماراتها من اقتصادياتهم الهالكة، كما تُرغم المنظمات غير الحكومية الأخرى على الهروب من براثنهم. نظراً لإعادة طرحها على جماهير عالمية عبر وسائل الإعلام على مدار ٢٤ ساعة يومياً، وتسهم هذه التأثيرات جميعها في تعليل سبب عدّ الأكفّاء والأفظاظ والحمقى هذه الحروب نزاعات بعيدة في أراضٍ بعيدة، والسبب الذي يصبح فيه التدخل العسكري («الإنساني») و(عليه) إعادة الإعمار بعد الحرب مشكلات عالمية مزمنة لعصرنا.

يعدّ التدخل وإعادة الإعمار بعد الحرب، بفضل أحدث الأساليب في الاستراتيجية العسكرية، من بين البنود الرئيسة المدرجة على الأجندة السياسية العالمية. تم اعتماد نمط التدخلات الأجنبية السائد اعتماداً مؤقّتاً، فتلك التي قامت بها القوات الأميركية في العراق والصومال وأفغانستان وكوسوفو تشبه شؤون ضارب ثم هارب. ويكمن هدفهم، شأنهم شأن مطرقة معدنية تدق وتداً خشبياً في الأرض، في فرض الإذعان على العدو، آملين أن عناصر الزمن الدنيوية سوف تبدد البغضاء التي غذّت النزاع المحلي أصلاً. ويحمل هذا التدخل شبَهاً غريباً لغزوات البدو الرحّل ضد خصومهم. ولأنهم مدججون بالسلاح، يتجول المهاجمون بما خفّ حمله، إذ يعتمدون على قدرتهم على الانقضاض على ضحاياهم مستخدمين أسلحة مثل قاذفات قنابل متخفية وصواريخ كروز – المرادف المعاصر للزوارق الحربية في القرن العشرين – لإلحاق الأذية القصوى، ثم الانسحاب، مفترضين طوال الوقت عدم قدرة المتعرضين للعنف على الانتقام.

فإن هذا النمط الأميركي، إذا ما قيس على أساس القدرة على بناء مؤسسات ديمقراطية وطرائق عيش سلمية، أو إستراتيجية التدخل السريع المدعومة من واشنطن مشوبة بالعيوب إلى حدّ كبير. فمع حلول «السلام،» وجد جنود الولايات المتحدة أنفسهم في بغداد مرغمين على القيام بدوريات في الشوارع على درجة عالية من التأهب باللباس الميداني الكامل والمسدسات في أيديهم؛ لقد كان كل محتل قصير الأمد بمثابة هدف محتمل، بما فيه ضباط الجيش الأميركي الشبان الذين تُركوا يقومون بتنظيم المدارس وتنقية مياه الشرب وإصلاح محطات الطاقة وجمع القمامة وغالباً دون درايتهم بما كانوا يقومون به، ومرد هذا إلى غياب الدعم العالمي الواسع للغزو. فمن السهولة بمكان، وبحجّة ديمقراطية، وصف التدخل العسكري ذي الطراز الأميركي بالمخزي أيضاً. فالتباين بين الإصابات الحربية والعنف المسلّط على المدنيين صاعق. وإن مستويات حماية الجيوش الغازية عالية إلى الحد الذي يشعر فيه المراقبون والضحايا على حدّ سواء أن لعنفها سمة إرهابية.

ثمة صعوبة أخرى تتمثل في أنه لا يمكن ترجمة القدرة على إرغام الآخرين على الإذعان ترجمة تلقائية إلى قدرة الناجين على تشكيل حكومات ديمقراطية مستقرّة ومجتمعات مدنية منفذة للقانون. لم تُعالج الصدمات النفسية، والنسج الاجتماعية والبيئية المحطمة، والأضرار البنيوية التحتية التي ألحقتها حرب التدخل، والتسويغ الأخرق للوحشية التي سبقتها. فلا أحد يعير الأمر أي اهتمام في بعض قطاعات معسكر المنتصرين؛ فيُلغى المهزومون إلغاء ضمنياً عندما يُنجز العمل (على حد تعبير كيبلنغ) بوصفهم «سلالات وضيعة مفتقرة للشرعية.» على أية حال، تبدو الأمور، من وجهة نظر الناجين على أرض الواقع، مغايرة للغاية، فيبدو أن القدرة الدنيوية على التصرف، في أعقاب الحرب غير الأهلية وخارج إطار التدخل العسكري، توقفت عن الانسياب عبر عروق الناس، إذ يتداعى فحوى عوالمهم ويشعر الناس بالخدر، ويعانون من الكرب والألم معاناة صامتة، فيقوّض القتل الأهوج والعشوائي ثقة الناس بأنفسهم

وبالآخرين؛ ويمزق قدرتهم على التنظيم الذاتي، وتثبط عزيمتهم في اتخاذ قرارات قصيرة الأمد وإعداد خطط طويلة الأمد من خلال البيوت والشراكات والأحياء السكنية المتجاورة والهيئات والشبكات الاجتماعية الأخرى.

إن المساعي الرامية لبناء مجتمع مدني أو إعادة بنائه تنطلق من هذه النقطة، والأمر ذاته ينطبق على الصعوبات. مما لاشك فيه أن إقامة علاقات اجتماعية سلمية ترياق جوهري للخراب الذي خلّفته الحرب غير الأهلية. مع هذا، فإن الحديث عن الحاجة إلى مجتمع مدني ليس بعصا سحرية متعددة الأغراض، إذ يمكن إنشاء دساتير جديدة وبعض المبادئ الأولية لقيام حكومة في غضون بضعة أشهر؛ يستغرق تشكيل الجيوش العاملة وقتاً أطول، سنتين أو ثلاث، وليس بطول فترة مؤسسات السوق المستدامة التي تستغرق عقداً من الزمن في الحدود الدنيا. تكمن المهمة الأصعب التي تستغرق عقوداً عديدة في خلق مؤسسات مجتمع مدني أخرى مولّدة للثقة مثل الجمعيات المهنية ونقابات العمال ومنظمات الأحياء والاعتماد على النفس وشبكات الحريات المدنية، إذ لا يشبه أياً منها قدرات تحدث حدوثاً طبيعياً. لا يمكن التوافق على المصدر الدقيق المسمى تمدّن أو صياغته عبر اجتماعات الطاولة المستديرة ومؤتمرات دستورية وهيئات تقصي الحقائق أو المواثيق (مثل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي صدّق ولادة الجمهورية اللبنانية من جديد)، إذ لا يمكن تخطيط التمدّن أو تشريعه من الأعلى، كما لا يمكن إنتاجه من خلال التوافق العقلاني والجدال العام. ولا يمكن تحضيره مثل البيتزا أو الوجبات السريعة، أو إنتاجه مثل السيارات أو الرقائق المصغّرة على خطوط التجميع، إنه يأخذ وقته كي ينمو.

إن أسس مجتمع مدني ما وتنظيماته المؤسساتية، شأنها شأن الآليات الديمقراطية الأخرى، طارئة إلى حدّ بعيد، إذ تفترض مسبقاً رغبة الممثلين العاطفية بالانخراط مع الآخرين والتحدث إليهم وتشكيل جماعات وتغيير ولاءاتهم أو تعديلها. فلا يرتبط ميل النسوة والرجال في مجتمع مدني ما على وجه

الخصوص، إلى الاختلاط بالآخرين اختلاطاً حراً والتفاعل معهم دون خوف (ولا ينبغي أن يكون مرتبطاً) بأية هوية أو جماعة معينة سواء على أساس الدم والجغرافية والطبقة والتقاليد أو الدين. ولا تُعدّ الطبقات الوسطى، خلافاً لماركس وآخرين، الحَمَلَة «الطبيعيين» لمشاعر المجتمع المدني. فيستلزم السلْم، بوضعه حداً لاستثارة النفوس في الحرب غير الأهلية، تقديم المؤازرة والتشجيع لأية جماعة أو مشروع يولّد روح التعددية والاختلاط الحرّ. وتُعد الأوساط الضيقة مثل المناطق الحضرية من أفضل الأوساط لبلورة الميول العاطفية في التمدّن ونموها من خلال جملة من الاستراتيجيات «غير السياسية» من الناحية الظاهرية – أي التصميم المعماري ونظام تنسيق المناظر الطبيعية، والصحة المحلية والبرامج البيئية والخاصة بعلم الآثار– ومن خلال جملة واسعة من المبادرات الثقافية بدءاً من الفنون المسرحية وانتهاءً بالرياضات التنافسية والحلقات الدراسية الجامعية. ولا يمكن للخصال الناجمة عن هذه المبادرات أن تكون وليدة الجماعات والحركات والأحزاب الإيديولوجية التي تحركها الروح القومية أو العنصرية الكارهة للأجانب أو العودة إلى النظام القبلي. وبالأحرى، فإنه يفترض في مجتمع مدني ما أن النسوة والرجال هائمون على وجوههم – مكّاري[1] – قادرين على التعايش مع الآخرين بطرائق معقّدة. وبعبارة أخرى، يستوجب [أي المجتمع المدني] إمكانية تحكّمهم بدوافعهم الانتقامية وقدرتهم على الاختلاط بالغير وعليه إمكانية أن يحملوا في قلوبهم الثقة بالآخرين والإخلاص لهم – في الواقع الإخلاص إلى الحد الذي يشعرون فيه بالقوة الكافية للصمود في وجه الآخرين والتنظيم ضدهم.

قد نتساءل لماذا يصعب بناء مؤسسات المجتمع المدني أو إعادة بنائها في أعقاب الحرب غير الأهلية؟ ثمة أسباب مختلفة؛ غالباً ما تتبرّم الشركات التجارية

---

(١) يشير وصف سمير خلف، من خلال صورة واعدة ولافتة، لصعوبات تمثيل مؤسسات المجتمع المدني في كتابه عنف أهلي وغير أهلي في لبنان (نيويورك ٢٠٠٢)، ص ٣٢٣ إلى الشخصية التقليدية المتمثلة بالمكاري اللبناني وهو بائع متجول (باللهجة اللبنانية) مشهور محلياً بالقصص والطُّرَف التي يعود بها من العالم الرحب.

من لعب دور اقتصادي بارع عن طريق المجازفة بالاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي دمّرها العنف غير الأهلي. فعندما تقوم بالاستثمار فعلياً، غالباً ما تُسفر الأرباح السريعة عن وضاعة، إذ تستكنّ الهارد روك كافيه والبيتزا هَتْ في النصب التذكارية العامة والمساجد والحوانيت التي جعلتها مدافع البازوكا والقنابل العنقودية أثراً بعد عين، إلا أن ثقافة الاستهلاك البرجوازية الناجمة واهية. فليس للتجارة، مع غياب أسواق حقيقية وطبقة وسطى نابضة بالحيوية، تأثيرات اجتماعية فعلية، إذ ترسّخ المزاج العام المتمثل بالكسل والتحرر من الالتزام ليس إلاّ. وغالباً ما يتمزق الاستثمار التجاري، عند استيفاء تلك المتطلبات، على مِزَق النسيج الاجتماعي الذي نجا من وحشية الحرب غير الأهلية إلى حدّ ما. فتقف الفنادق الأنيقة والشقق الفخمة والمساكن العالمية الشاهقة جنباً إلى جنب مع الأحياء القذرة والمنازل المتداعية؛ فيُرغم الساكنون لبيوت مهجورة دون وجه حق، تَحْتَ تهديد رفع المستوى الاجتماعي لحيّ فقير، على التشبث بأرضهم ضد المنظّرين الأغنياء وفرق الشرطة المستخدمة للهراوات، والغاز المسيل للدموع، ومدفع ماء زاغل [لتفريق المتظاهرين عادةً]، أو أسلحة أشد فتكاً.

إلى ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن يكون لها تأثيرات مختلطة في القضايا المتعلقة بالإغاثة وإعادة الإعمار بعد الحرب؛ فتُعد المنظمات غير الحكومية، مقارنة بالحكومات، غالباً مرنة ومتجددة وأوفر كلفة ومستجيبة لضغوطات عامة الناس غالباً، إلا أن تأثيراتها «التمدنية» لا تحدث عفوياً أو تلقائياً. بادئ ذي بدء، فإن مهمة إعادة بناء مجتمع مدني ما من القاعدة إلى القمة ليست بديلة عن المهمة الموازية لبناء هياكل حكومية فعّالة وشرعية، الأمر الذي يعلل إفساد أمراء الحرب المحليين والعصابات المسلحة والجيوش الخاصة وقوات الاحتلال لأعمال الإغاثة والتنمية مراراً وتكراراً. كما أن طريقة الغزاة الحديثة على الطراز الأميركي للتقليل من إصاباتهم الذاتية باستغلال رجال الغيركا(*)،

(*) «غيركا» اسم شعب يقطن ربوع النيبال، واشتهر بمناقبه العسكرية في الجيش البريطاني. [المترجم]

وقوات أجنبية محلية [في خدمة دولة محاربة] مثل الجيش الألباني لتحرير كوسوفو أو التحالف الشمالي الأفغاني- ليست حلاً. إنها [أي هذه الطريقة] تساند القوة العسكرية وأمراء الحرب على حساب حكومة مدنية.

وثمة تأثيرات مشوّهة لبرامج المنظمات غير الحكومية تشويهاً اجتماعياً. فالمراقبون لا يعيرون هذا الأمر أي اهتمام عادةً، إلا أن تمحيصاً متأنياً للعديد من المساعي المبذولة لإعادة الإعمار بعد الحرب يسلط الضوء على قاعدة أخرى تسليطاً جلياً – أي الحدّ الذي يعتمد فيه التطوير المستدام لمجتمع مدني على المنظمات غير الحكومية بوصفها قنوات لأموال المساعدات والدعم التقني، مما يجعلها تحت رحمة الأقدار وبريع مختلط. قد يطيح التمويل الممنوح بالهدف من إقامة مجتمع مدني أو يشوّهه (لكن ليس دائماً). فيميل إلى إنشاء منظمات محلية أنانية تنعم بسلطة غير مسؤولة علناً نظراً لاتكالها على المانحين اتكالاً كبيراً من ناحية، ولأن موظفي تلك المنظمات غير الحكومية NGOs(على حد تعبير الطرفة الجنوب أفريقية) يتمتعون En-J-Oy بأنواع الامتيازات كلها التي يُحرَم منها أولئك الذين يكابدون البؤس من حولهم من ناحية أخرى.

الفرز؟

الحروب غير الأهلية هي صلب اللاتمدّن، وتسلط الوحشية الهائلة التي تفرزها الضوء على الصراع بين القوة والحق الديمقراطي. إن الديمقراطيات (في حال تم فهمها فهماً مثالياً) أنظمة حكم تتمّي تعددية دينامية لأنماط حياة متساوية مسؤولة علناً أمام الآخرين بفضل وصول المواطنين إلى مؤسسات مثل وسائل اتصالات مستقلة وانتخابات دورية ومجتمع مدني نابض بالحيوية. وتتخلى الديمقراطيات، إذا ما نُظِر إليها بهذه الطريقة «المثالية–النمطيّة» عن المبادئ الأولية، فتتمّي جملة واسعة من المبادئ الأخلاقية التي تفترض وتقتضي بدورها التزام المواطنين بمذهب أخلاقي إيجابي – الالتزام المتبادل بالعيش وترك الآخرين يعيشون، وعدّهم أنداداً، وإقامة مؤسسات مجتمع مدني تحميها حكومة مسؤولة

ومنفتحة وترعاها؛ إن الديمقراطية صديقة الفضائل المتعددة، إذ تُمثّل عالم حريّة نابع من نظرية مبادئ أخلاقية كونية فريدة. لهذا تستلزم الديمقراطية تحلّي الأفراد والجماعات بالتمدّن – أي العيش وفقاً للتردّد الأخلاقي، وممارسة الأحكام الأخلاقية، واستخدام أساليب مثل التلميح وحفظ ماء الوجه وضبط النفس لتبيان التزامهم، في الكلام والتصرف اللبقين والسلوك البدني، بالمبدأ الدنيوي لتعددية سلمية للمبادئ الأخلاقية.

إن هذا المبدأ الديمقراطي ليس شرطاً لإمكانية التحرر من المبادئ الأولية جميعها وحسب، بل يعني ضمناً مناهضة العنف بجميع أشكاله أيضاً. فالعنف يسلب المعتدي والضحايا حريتهما في آن معاً؛ إنه مناقض للنظرية الأخلاقية القائمة على المبادئ الأخلاقية التعددية. ومع هذا، فمن الواضح أن الديمقراطيات غير العنيفة المفتقرة للأسس عرضة لقوى لا تريد شيئاً من التعددية وكل شيء من أساليبها الذاتية المحددة في الحياة – أي أفراد عنيفون وشبكات إرهابية وعصابات عدائية وجيوش مدرّبة تدريباً جيداً. فعندما تتسامح الديمقراطيات مع أولئك المتشددين، تناقض روحها المتمدّنة الذاتية وتضعفها، الأمر الذي يعلل إمكانية استخدام العنف لوضع حدّ له في أوساط معينة– الحرب غير الأهلية، على سبيل المثال، إذ ليس ثمة قواعد مُلزمة لتحديد مناوئي الديمقراطية العنيفين والتعامل معهم. ببساطة، لا بديل عن اتخاذ أحكام سياسية صعبة في سياقات محددة. وبطبيعة الحال، تثير الأحكام سؤالاً استراتيجياً جوهرياً: انطلاقاً من أن العنف يهدد السكان المحليين بمجملهم ويترك وقعاً سلبياً على الديمقراطيات التي نعهدها في الوقت الراهن، هل يمكن القيام بأي شيء لمنعه أو وضع حدّ له؟

منذ بضع سنوات، ردّ هانز ماغنس إنزينسبيرغر، وهو من أكثر كتّاب المقالات السياسية في ألمانيا جرأة، على هذا السؤال رداً مثيراً بإجابة مقلقة ومتواضعة على حدّ سواء: إن إخماد الحرائق المحلية هو أقصى ما يمكن القيام به والسعي من أجله؛ الأهمّ قبل المهم. كتب إنزينسبيرغر «لا يمكن لأحد أن يعارض

أن التضامن العالمي هدف نبيل؛ وينبغي من يصمم على تحقيقه أن يكون موضع تقدير وإعجاب،» إلاّ أنه ما لبث أن انتقد انتقاداً حاداً القناعة العالمية بأن مواطني البلدان الكبرى (الاستعمارية سابقاً) وحكوماتها قد ألحقت المزيد من العنف بحق بقية العالم إلى حدّ يتعين عليها معالجة العنف في بلدان نائية مثل أفغانستان والسودان والشيشان – قناعة مرتبطة بنوع الموقف الموجود ضمن المجتمع المدني الكوني الناشئ. برأي إنزينسبيرغر، إن الاعتقاد القائل إن القدرة الأوروبية على كل شيء لم تأت بشيء سوى الشر مشكوكٌ فيه وفي القناعة المعكوسة القائلة أنه يتعين على القدرة الأوروبية على كل شيء أن توزّع الخير على العالم الآن، ووحشيٌ وحشيّة إستراتيجية الأمم المتحدة في البوسنة الرافضة لقتال المعتدي الرئيس، مانعة الضحايا من المقاومة، والساعية طوال الوقت لحمايتهم من الإبادة الشاملة. فنصيحة إنزينسبيرغر فظّة: تخلّ عن هراء المبادئ الأخلاقية الكونية الطنّان الذي يغلب عليه عذاب الضمير («بلاغة الكونية») واعمل بدلاً من ذلك على التخلّص من العنف تخلصاً عملياً في الأماكن القريبة من الوطن قرباً ثقافياً وجغرافياً؛ فالألمان، على سبيل المثال، لا يستطيعون حل قضية كشمير؛ وإن فهمنا للنزاع بين السنة والشيعة، وبين التاميل والسيلانيين محدود. فما يمكن أن يحدث في أنغولا ينبغي أن يقرره الأنغوليون بالدرجة الأولى. وعلينا إنهاء الحرب الأهلية في عقر دارنا قبل الوقوع في فخ البوسنيين المتحاربين. فأولويتنا ليست الصومال، بل هويرزفيردا وروستوك ومولن وسولينغن[1].

قد يكون إنزينسبيرغر مصيباً في إصراره على أن بناء المزيد من التمدّن ضمن المجتمعات المدنية هدف ملحّ وملموس في الفكر السياسي الديمقراطي. ومع هذا، فقد شابَ ثورته الجلية على العادات الموروثة بعض النتائج الجامحة التي تثير

(١) هانز ماغنس إنزنسبيرغر، استشرافات الحرب الأهلية (فرانكفورت الواقعة على نهر الماين ١٩٩٣)، ص ٩٠.

اليوم جملة من الأسئلة الجوهرية عن أي تمحيص بمصير الديمقراطيات في عالم العنف المثلث: هل اختفت الحرب الأهلية التقليدية من على وجه الأرض؟ ألا يوجد سوى استمرارية فريدة للعنف غير الأهلي تجمع ما بين روستوك وآسه (Aceh)؟ وهل تصرّف الأكراد الذين قاوموا صدام حسين أو الاستشهاديون الفلسطينيون الذين قارعوا الجيش الإسرائيلي مثل حليقي الرؤوس الألمان «المهلوسين» أو مشاغبي كرة القدم الإنكليز الهائجين المائجين؟ إن غلب على الأجوبة النفي – وهو المرجّح – فالصراعات ضد الهيمنة والإبادة الجماعية والمساعي الدائمة لإعادة بناء التمدّن في مناطق الوغى السابقة منطقية بالتأكيد. وطالما أن لبعض هذه الصراعات – على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا والبوسنة وبورما – أبعادها الواسعة والمباشرة للبلدان الديمقراطية وللفكر السياسي السلطوي العالمي في بعض الأحيان، هل يمكن لمواطني الديمقراطيات القائمة فعلياً وحكوماتها أن يديروا ظهورهم أو يهزّوا أكتافهم، متمتمين شيئاً حيال الحاجة إلى الأهمّ قبل المهم؟ أليس تنمية مجتمع مدني عالمي والدفاع عنه عبر حكومة نيابية أمراً ممكناً ومرغوباً به؟ أم هل توقفت مشكلة الوحشية عن كونها شأناً عالمياً في واقع الأمر؟

توقّع إنزينسبيرغر بعضاً من هذه الأسئلة الصعبة، وحاول الإجابة عليها من خلال الحجّة القائلة بصعوبة الاحتواء العام للحرب غير الأهلية واختزالها من الناحية الفنية، وعلى وجه الخصوص في أعقاب الحرب الباردة، إذ ثمة عنف كثير من حولنا يصعب معالجته معالجة شاملة؛ وقلّل على نحو خاطئ من الإمكانية القائلة إن إرادة الظروف وقوتها قد تدفع الولايات المتحدة، الشرطي العالمي، للعب دور قوة عالمية مؤثِّرة قادرة على مكافحة الحروب غير الأهلية على جبهات متعددة في آن معاً.

كما رفض إنزينسبيرغر المثال البديل لمجتمع مدني كوني والسياسة المتممة لبناء مؤسسات الكوسمقراطية الناشئة التي تقتضي بدورها «معالجة المصادر العديدة للاضطرابات العالمية أو الإقليمية بالسبل التي تقلل النزاع العنيف بين الدول، وتحدّ

من الظلم بين الدول وداخلها، وتمنع الانتهاكات الخطرة للحقوق ضمنها.»[1] كان إنزينسبيرغر مدركاً أن حجته عينها وقعت في شراك تناقض أخلاقي سلوكي (كيف يمكن الدعوة إلى اختزال العنف والتسامح معه في الوقت نفسه؟)، إلاّ أنه أصرّ على أن مبدأ غودل الأخلاقي القائل أنه لا يمكن للرياضيات ذاتها أن تكون بمنأى عن مستنقع التناقض ينسحب على مشكلة الحرب غير الأهلية أيضاً. إن انتقاء الأولويات ضروري وحتمي؛ من أين البداية؟ أين يمكنني توظيف جهودي توظيفاً فعالاً؟ أي خيار من هذه الخيارات ينبغي أن يحتل الصدارة؟ يتعين أن تكون هذه الأسئلة في صميم الحملات الحكومية والعسكرية ضد اللاتمدّن؛ كما يتعين تخلّي السياسيين والدبلوماسيين والجنرالات والمواطنين عن أوهام القدرة على إنجاز كل شيء، إذ ينبغي الاستعاضة عنها بمنطق الفرز، تماماً مثلما صنّف الطب الجرحى في ثلاث فئات: المصابون بجروح طفيفة، والمصابون بجروح بالغة، والمصابون بجروح خطرة وفقاً لأولوية العلاج؛ لهذا ليست الحروب غير الأهلية جميعها اليوم قابلة للعلاج، فبعضها يقتضي تضميداً طفيفاً على يد جهات خارجية، ويتعين ترك بعضها الآخر إلى مصيرها المحتوم، خصوصاً تلك المستعصية منها. أمّا البقية الباقية، أي تلك التي يُؤمل إيجاد حلّ معقول لها، فينبغي أن تشغل بالنا.

تندرج الحالة التي ساقها إنزينسبيرغر من أجل البراغماتية السياسية، مكتوبة كما هي عليه بطريقة مملة ومقتضبة ومتعددة الزوايا، تعجّ بالكفّ عن الكلام التهكمي، تندرج ضمن عُرف جوناثان سويفت العصريّ في كتابه **اقتراح متواضع لمنع أطفال الفقراء من أن يكونوا عبئاً على ذويهم أو بلدهم، ولجعلهم نافعين لعامّة الناس** (١٧٢٩). فلقد أسَرَ ذاك الكتاب، المنشور في الربع الأول من القرن الثامن عشر، قرّاءه وصعقهم على نحو مستمر بالاقتراح الهزلي القائل أنه يمكن

---

(١) ستانلي هوفمان، «أوهام النظام العالمي»، **سلسلة نيويورك لمراجعة الكتب**، ٩ أبريل ١٩٩٢، ص ٣٧. وانظر مناقشتي للمجتمع المدني الكوني والكونفرلطية في كتابي، **المجتمع المدني الكوني؟** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠٣).

التخفيف من عملية إفقار الأيرلنديين الوحشية ضمن حدود الإمبراطورية البريطانية بتربية الأطفال الأيرلنديين لطرحهم في سوق اللحوم الكبرى. فأثارت استراتيجية الفرز المقترحة عند إنزينسبيرغر، في أحياء معينة، استياء بالغاً وصاعقاً مماثلاً، مؤكداً بذلك صيته بوصفه مستفزّاً حصيفاً عارفاً كيف يُصيب من قرّائه مقتلاً. إن ردة الفعل العدائية تلك قد تكون مقصودة من قبل إنزينسبيرغر. ونظراً لأنّ الجدل الذي أثاره في ألمانيا زعمه السابق أن صدام حسين مجرد هتلر آخر يبيّن أن أحد الأمور المستجدة التي شغلت بال إنزينسبيرغر تمثلت بالتشكيك في التحامل العقائدي للنزعة السلمية الساذجة والنزعة العسكرية ذات الطبيعة غير المتمدّنة في آن معاً. ويكتب بمهارة وبأصوات متعددة بوصفه كاتباً سياسياً يولي السخرية دوراً مميزاً في عصر ميّالٍ إلى الحَرَقيّة. فهو بالتأكيد ليس نصيراً للامبالاة ضيقة النظر أو لتبرئة الذات. كما لا يمكن اتهامه بالتسامح مع الحرب إما بسبب الإهمال أو المؤازرة، أو مقارنات غير مواتية. فينظم قصيدة نظماً مقتضباً للغاية: «تلمع تحت الشمس مثل زجاجة البيرة المكسورة على موقف الباص أمام دار المسنين». فالحرب «تُخشخش مثل مخطوطة كاتب قصص الأشباح في مؤتمر السلام؛ وتتلألأ مثل الانعكاس الأزرق لجهاز التلفاز على وجوه السائرين في أثناء نومهم[(١)]».

العنف المدني؟

وتستمر روح تأملات إنزينسبيرغر عن العنف من حيث توقّف بريخت، ليس من خلال قناعاته الإيديولوجية (الماركسية)، بل باستخدام نمط شعري لاستراتيجية التغريب يُسام فيها ما هو ظاهر للعين المجردة ويوصف بعبارات استخفافية مزعجة ومتضاربة، مصحوبة بإحساس «عذاب الاختيار» ووعي للحاجة لبلورة الآراء بشأن ما يتعين القيام به. يشير ذلك التركيز على الرأي إلى السبب وراء عدم ادعاء إنزينسبيرغر أن قوله هو القول الفصل في

---

(١) هانز ماغنس إنزنسبيرغر، «مثل الحرب»، في كيوسك: قصائد شعرية جديدة (فرانكفورت الواقعة على نهر الماين ١٩٩٥)، ص ٨.

موضوع العنف، وأن أي تصور إضافي عن الموضوع ذاته ليس مسوّغاً وحسب، بل ضرورياً أيضاً. بالطبع، ثمة مجال واسع من الناحيتين النظرية والسياسية للطعن بمزاعمه من خلال توسيع مجال اهتماماته (وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة عن العنف والديمقراطية) على وجه الخصوص، وبتوسيع اقتراحاته المبهمة للغاية إلى أقصى الحدود في بعض الأحيان بغية التفاهم مع مشكلة الدمار المتمثلة بالحرب غير الأهلية.

فيبدو أن تركيز إنزينسبيرغر على الرأي موضع أهمية من منظور الفكر السياسي الديمقراطي. لكن في الوقت الذي يُعدّ فيه الاعتراف بالتعقيدات والمعضلات والالتباسات في ديمقراطية ما جوهرياً بالفعل، إن دفاع إنزينسبيرغر عن مبدأ الفرز مجرد بداية، إذ تُعرب مقالته عن المبدأ الأخلاقي العملي المعتمد في هذه الدراسة: يُعدّ الموت القسري عن طريق العنف انتهاكاً فاضحاً للقواعد الرئيسة لأي مجتمع مدني، خصوصاً ذلك الذي يتمتع بالحد الأقصى من الحريات الديمقراطية والتضامنات المتوازنة؛ يعني هذا المبدأ الأخلاقي ضمناً عدم إمكانية التعايش السلمي بين العنف والمجتمع المدني والحكومة الديمقراطية، لأنه عندما يشرع العنف بإذاقة رعايا ديمقراطية ما المرّ، يفقد تمدّنه (في الحالة القصوى) وبدلاً من ذلك ينحدر نحو **مجتمع غير مدني**. فإن ذلك القَدْر جليّ بالنسبة إلى توكيد الذين يناصرون مبدأ اللاعنف. مع هذا، من الأهمية بمكان الاعتراف بأن المعادلة الأخلاقية المتمثلة باللاعنف والديمقراطية لا تؤتي أُكُلَها دوماً. قد يمتلك الالتزام المباشر باللاعنف تاريخاً متميزاً مبرزاً كتّاباً متميّزين مثل ثورو Thoreau ودبليو إيتش أودن W. H. Audin، إلا أنه في عهد مثلث العنف الراهن، يتعين على تفكيرنا بالعنف والديمقراطية أن يصبح أكثر تعقيداً، إذ ثمة أوقات وظروف – والتحذير واجب هنا – يعمل فيها العنف بوصفه شرطاً مسبقاً أساسياً، وإن كان ظاهري التناقض للغاية، للسعي وراء ديمقراطية متمدّنة والمحافظة عليها؛ فلندعو هذا الأمر **مفارقة العنف المدني** ونسبر أغوار معالمها على المستويات الفردية

أولا، ثم على المستويات الجماعية، بغية إضفاء وضوح أكبر على حقل المبادئ الأخلاقية الديمقراطية.

تأمّل مسألة قتل النفس بالإكراه المثيرة للجدل. رغم أن إرادة الحياة عمل مقدام في التحدّي ضد عنف الخاطفين الذين لا يحبذون شيئاً على انتحار مخطوفيهم – كما كانت الحال في معسكرات الإبادة في الفترة الستالينية – إلاّ أن ثمة ظروفاً ليس فيها نقص في الأسباب الموجبة لقتل المرء لنفسه، وعليه لا يُعدّ فيها فعل الانتحار مخالفاً للمنطق. هاكم مثالاً بالغ التأثير: حَرّق يان بالاتش نفسه حرقاً جسوراً في وينسلاس سكوير في براغ في كانون الثاني عام ١٩٦٩، بعد فترة وجيزة من الغزو الروسي لتشيكوسلوفاكيا.[١] ففي مناشدته اللاحقة الصادرة من فراش موته في المشفى بضرورة مقاومة الآخرين للغزو بالسبل السلمية المتنوعة، أوضح بالاتش أن الظروف قد تُرغم الرعايا المُعتدى عليهم على اختيار كلّ شيء من الناحية الروحية أو الانتحار احتجاجاً على اللاتمدّن الراهن وتعبيراً عن الرغبة بتواجد عالَمٍ مستقبليّ خالٍ من بلاء العنف في آن معاً. ثمة ظروف تختلط فيها قوى الإرادة الحرّة بالحتمية. كان بالاتش مقتنعاً بانقلاب كل شيء وبغرق أمّته في العدميّة؛ رغم ذلك، كان تصرّفه بالإجهاز على نفسه بالموت على رؤوس الأشهاد محض خياره؛ شكّك خياره بالتحيّز القديم أن من يقتلون أنفسهم، ولو بطريقة استعراضية، يرحلون عن العالم المرئيّ ويدخلون منطقة «اللاشفافية المؤذية» (بودلير) التي تتحطم فيها العلاقات مع الآخرين تحطّماً أبدياً. إن الانتحار ليس مرادفاً دائماً للسريّة؛ فقد يكون إثباتاً علنياً على التمدّن تكفل فيه، على نحو تناقضي، شجاعة الشخص المنتحِر ومبادئه سُموَّه خارج حدود الزمان، وعند استذكاره، تكريمه بضرب من الخلود على يد الآخرين.

---

(١) انظر المقابلة مع يان كافان في كتاب ميشيل راندال، **سلطة الشعب: إقامة وطن أوروبي جديد** (ستراود ١٩٩١)، ص ١٥٣. وتم تفصيل خلفية الظروف السياسية في كتابي، **فاسلاف هافل: مأساة سياسية من ستة فصول** (لندن ونيويورك ٢٠٠٠)، الصفحات ٢٠٠-٢٣٣.

مما لاشك فيه أن الأسئلة المتعلقة بالعلاقة بين العنف والديمقراطية والمجتمع المدني تتعقّد بمشكلة فيما إذا كان خيار الأفراد بالانتحار يُعدّ عملاً محض الإرادة على وجه التحديد، أم من الأفضل فهمه بوصفه تصرفاً يائساً متمثلاً بآخر الحلول عندما تستنتج الرعية أنه بذهاب الخيارات الأخرى جميعها أدراج الرياح، يُعدّ الانتحار من أنجع السبل «المتمدّنة» المتممّة لوجود المرء على الأرض. تشحب وجوهنا عند الحديث عن الانتحار نظراً لانغماسنا بطبائع عملية التحويل الحضري، وتقيّدنا بالمحرمات الدينية، واندفاعنا بالتطورات العصرية في الطب. ويستمر هذا التحفّظ في الكلام رغم الحقيقة الساخرة أن المسيحية تقوم على عمل مبنيّ على التضحية بالنفس (كما زعم جون دَنْ أن المسيح انتحر)، مع أنها ترفض تبرير الانتحار؛ ورغم حقيقة (وهي كأس المرارة التي أُرغم الليبراليون الشرفاء على تجرّعها) فإن مبدأ حق المواطنين في تقرير مصيرهم يقتضي ضمناً، وقد يستلزم بالإكراه في أقصى حدوده، عملاً ينمّ عن قتل للنفس. ما يزال الكثيرون منّا يحبذون عدّ الموت اعتلاجاً للجسد يمكن تفاديه تفادياً كامناً؛ نُفكر فيه بوصفه الحاجز العظيم الأخير للخلود. يبدو أن عصر الطاعون والمجاعة أصبح وراءنا؛ فإذا بقينا محظوظين في تفادي مناوشة مع حوادث مميتة أو أعمال غير أهلية قبيحة، إن الموت بالنسبة إلى حوالي ٨٠ بالمائة من المواطنين في العالم المتقدم قد تحول إلى وجهة بعيدة نسبياً على امتداد طريق طويل ومتعرّج ومنحدر على نحو متوقّع يُدعى مرض انحطاطيّ مُؤجّل.[١] ويفقد الموت سطوته، كما تفقد مذكرة انتحار شارلوت بيركنز المصوغة بعبارات رصينة سطوتها: «لقد آثرت مخدِّر الكلوروفورم على السرطان».

يبدو الانتحار غير عقلاني، إذ يُقابل بلامبالاة باردة. صحيح أنه لم تعد جثث الذين انتحروا تُسحل وتُضرب وتُمزّق عبر الشوارع على يد حشد هائج

---

(١) يُعدّ كتاب مارغريت بابست باتين، **المسائل الأخلاقية في الانتحار** (إنغلود كليفس، نيوجيرسي ١٩٩٥) استعراضاً موفقاً لتاريخ الموت عن طريق الانتحار والمواقف المتغيرة منه.

تجمهر لمشاهدة دفنهم المشين على امتداد جزء من طريق سريع معزول والتعيّر منه. لكن ما يزال المنتحرون يكابدون تحاملات الأطباء الذين يعدّونهم مسعورين أو مكتئبين؛ وازدراء رجال الدين الواعظين الذين يعدّونهم شرّاً، والعملية المادية لوكلاء التأمين على الحياة الناظرين إلى ورثتهم على نحو سلبيّ، والمخيّبين لآمالهم في الحصول على تركاتهم في بعض الأحيان. يبدو أن قلّة من الناس تستوعب أنه يمكن اختيار الموت اختياراً عقلانياً في ظروف قاهرة، وأنه يمكن استخدام حياة المرء لإثبات عيش حياة قبل حلول تلف الجسد مُلحقاً أذى مادياً أو معنوياً يبدو للرعية أسوأ من الموت بحدّ ذاته. تلك هي حالة الذين يناصرون الموت بمساعدة الأطباء أو القتل الرحيم الطوعيّ في ظروف المرض المستعصي. وما تزال قلّة قليلة تستوعب يقين يان بالاتش الشخصيّ بأن موتاً نبيلاً مفضلٌ دوماً على حياة مشينة. وبالطبع، يُعدّ الانتحار في ظروف استبدادية قراراً بمشيئة واعية، إلاّ أنه لم يُختَر اختياراً حراً؛ فمن المحتمل ألاّ يقوم من يختارون إنهاء حياتهم بذلك مع غياب سلطة قاهرة. ومع هذا، يُستخدم الانتحار في هذه السياقات لتمييز المواطن من الرعية. فكما أشار أنطونيو شيكسبير، يُرسل الانتحار رسالة واضحة إلى الأصدقاء والأعداء على حدٍّ سواء: «إنني قاهرٌ لنفسي».

يتعين أن يواجه أي اعتبار ديمقراطي لمبادئ العنف الأخلاقية إمكانية وجود أزمنة وأمكنة قد يُستخدم فيها انتشار العنف على يد جماعات بأكملها ضد مناوئيها بوصفه شرطاً أساسياً لبناء مجتمع مدني أو تطويره، متّسمٍ بالتسامح والتعددية وإجراءات المساءلة الديمقراطية. وإن الصّلات بين العنف والمجتمع المدني والديمقراطية أكثر تعقيداً مما يتخيله معظم المراقبين. على رأي المثل، من يمتشقون السيف، سيموتون بالسيف. يُضيف آخرون قولهم «طوبى للمتواضعين لأنّهم سيرثون الأرض... طوبى للمضطهَدين كُرمى للحق لأنّ مملكتهم مملكة الجنة». ولا اعتراض على ذلك، إلاّ أن ثمة أزمنة يموت فيها المدافعون المتواضعون عن الديمقراطية، والرافضون امتشاق

السيف أو المتخلّون عنه، يموتون على الصليب وحسب بعد مكابدة جحيم على الأرض يعجز عنه الوصف.

هذا يعلل أن انتشار العنف الجماعي ضد الآخرين، وحمل السلاح لمواجهة صعوبات هائلة، قد يُستخدم في بعض الأحيان وعكس التوقعات كلها بوصفه احتجاجاً أخلاقياً رمزياً ضد الشر المطلق، لا بل مؤشّراً لأجيال المستقبل بعدم التسامح مع اللاتمدّن الجسيم. فالأمثلة تشمل انتفاضة حي اليهود في وارسو ضد الاحتلال النازي أو الأسلوب الناجع لسجناء آوسشفيتس المسؤولين عن غسيل بزّات حرّاس هتلر الشخصيين (SS) وكيّها، الذين بحثوا عن الرفاق الذين قضوا بمرض التّيفوس، ونظّفوا جثثهم من القمل الحيادي عرقياً، ثم دسّوه تحت ياقات السترات العسكرية المكويّة كيّاً أنيقاً تحضيراً لضحاياه المستقبليين. قد يُستخدم العنف الجماعي أيضاً استخداماً فعّالاً لوضع حدّ لمرتكبي العنف في مهدهم، كما كان حال المقاومة البريطانية للنازية في أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعض «حروب التحرير» المنفّذة تنفيذاً ناجحاً كتلك التي نشبت في أريتيريا ضد نظامي الحكم الإثيوبيين في ظل هيلا سيلاسي والعقيد مينغيستو. سواء أكان فعلياً أم ملوّحاً به، فقد يُفقد العنف الجماعي العنيفين توازنهم، ويدفعهم للتصرف الأحمق ولإلقاء سلاحهم أيضاً والتخلّي عن النزاع أو الإحجام عن استخدام العنف في المقام الأول.

قد يكون للعنف الجماعي تأثير تحويلي للغاية في الأفراد أيضاً، إذ يمكنه في بعض الأحيان مساعدتهم على التخلّص من الخوف والعبودية، والعيش كمواطنين أحرار ومتساوين. والمثال الذي ينبغي ألاّ يُنسى أن الانتقال إلى الديمقراطية البرلمانية وحق النساء في الاقتراع العام في أوائل القرن العشرين حفّزته (تهديدات) العنف، ليس على الصعيد المحليّ وحسب؛ وضعت الحرب وشائعاتها كفاءة النخب الحاكمة على المحك، وفضحت المظلمات السابقة المخفية، وخلقت أشكالاً جديدةً من التضامن، وأطاحت بالغطرسة الملَكيّة. ويُشكّ في إمكانية مثلث العنف الحالي الإتيان بتأثيرات مماثلة، إذ ترتّب على الانتقال العنيف إلى

الديمقراطية البرلمانية في أوائل القرن العشرين تكاليف باهظة؛ خلّف العنف في الداخل والخارج نُدباً عميقة على جسد الديمقراطيات حديثة الولادة، فتكمن المسألة المطروحة هنا في غياب قاعدة عامة مفادها إن الحرب تؤازر الديمقراطية. إن الزعم القائل أن العنف يُحدث وقعاً تحريرياً وتطهيرياً في مرتكبيه – مثلما افترض فانون في دعوته المستَعمَرين استخدام العنف الثوري ضد المستَعمِرين – موضع ريبة. إن توصيف فانون في (**جسد أسود وأقنعة بيضاء** (1952) و**البؤساء في الأرض** (1961)) كيف يمكن للذات الاستعمارية المسلوبة الشخصية أن تُلحق هزيمة عنيفة بمنظومة العنف التي تخلعها وتجرّدها من السلطة يتغنّىّ بالمسدس والقنبلة على نحو يقطع الشكّ باليقين. ويقوم بذلك [أي التوصيف] بتمويه شناعة العنف عن طريق خليط من الافتراضات – في حالة فانون، إيمان بالنزعة الإنسانية الوجودية، وإيمان متعصرن أوليّ بالتاريخ بوصفه تقدماً نحو الكمال، وصنف من الطب النفسي الذي أخفى بقايا الأدلة في تقاريره السريرية الذاتية التي بيّنت مدى الاضطراب العميق الذي يكابده بعض الأفراد بسبب الهلوسات الانفعالية والأشباح المرعبة الناجمة عن أعمالهم الذاتية العنيفة للتحرر.(١) ولا ينتمي أي افتراض من هذه الافتراضات إلى مبادئ عنف أخلاقية ديمقراطية.

ترينتون (TRENTON)(*)

مع أن الشرط المقيّد مُربك، ثمة مزيد من الأدلة المضادة لوجود أزمنة وأمكنة تستخدم فيها أعمال العنف لرفع معنويات المقيّدين والمظلومين، وتشجيعهم على الوقوف في وجه المعتدين عليهم، والانتصار دون اللجوء إلى ارتكاب مجازر بحق خصومهم الغازين. لاحظ المثال الآتي على كيفية تحول الشخصية بوساطة

---

(١) جوك ماكولك، روح سوداء وتحفة بيضاء:علم النفس السريري والنظرية الاجتماعية عند فانون (كيمبردج ونيويورك ١٩٨٣)، خصوصاً الصفحات ٩٣–٩٥.

(*) عاصمة ولاية نيو جيرسي، وموطن لخليط متنوع من المهاجرين القادمين من أماكن مثل أميركا اللاتينية وإيطاليا وأيرلندة. [المترجم]

العنف الأهلي تحولاً إيجابياً: النضال الثوري الأميركي ضد البريطانيين خلال سبعينيات القرن الثامن عشر.

لقد اتخذ النزاع في المستعمرات الأميركية أنموذجاً للشكل العصري الأولي للمقاومة الجماعية ضد الاستبداد المدعوم بقوة السلاح. صحيح أنه لم يكن حرب تحرير وطنية، ولا نضالاً من أجل «الديمقراطية» لأن الثوريين عدّوا أنفسهم جمهوريين معنيّين بوضع حدّ للاستبداد المُتَكَثْلِك(*) وحسب. وخلافاً للحروب الشاملة التي أعقبت الثورة الفرنسية، كان النضال الأميركي من أجل الاستقلال حرباً جزئية، إذ اختُزِل الصراع على الإقليم والتفوق العسكري إلى معركة لكسب عقول السكان وقلوبهم؛ أخذ الجنود قسطاً من الراحة بعيداً عن المعركة، وهذا يعلل أنه عندما كانت القوات الأميركية غير متيقنة من النجاة، ناهيك النصر، وفّر جنودها الوقت للاستجمام بعيداً عن مهماتهم دون خوف فوري من قيام أعدائهم البريطانيين بخطفهم.

وكانت الانتفاضة الأميركية، مقارنةً بمعظم الثورات العصرية، ذاتية الانضباط، إذ شهدت كمّاً ضئيلاً نسبياً من العنف البدني، ولو بشكل تهديدات. لقد شاع استخدام الوسيلة العامة للدخان بنجاح(١) معتبر على مستوى المجتمع المحليّ لإخراج الموالين من كل ركن من أركان المجتمع المدني بوساطة طقوس تطهيرية مثل تدوين الأسماء ونشرها، وأداء القَسَم والتهديدات بمصادرة الممتلكات؛ صُمِّمت وسيلة تحويل الموالين المشتبه بهم إلى منبوذين اجتماعيين بغية تفادي العنف والعنف المضاد، فوضعت الموالين أمام خَيَارَين: إما التكيّف أو الرحيل. لم يتجاوز عدد المغادرين للولايات المتحدة سوى موالٍ واحدٍ من بين كل ثمانية موالين، إلاّ أن الكثيرين اختاروا تغيير مناطق إقامتهم، ونجا معظمهم بجِلده من العنف.

(*) يُقال ازدراءً لمعتنقي المسيحية الكاثوليكية. [المترجم]

(١) جون دبليو شاي، «القوة والنظام والديمقراطية في الثورة الأميركية»، في كتاب من إعداد جاك بي غرين، **الثورة الأميركية: سمتها وضوابطها** (نيويورك و لندن ١٩٨٧)، الصفحات ٧٨-٧٩.

مع هذا، اعتمد النضال الأميركي ضد الإمبراطورية البريطانية على استغلال العنف الأهلي لسحق إرادة القوة عند عدوّهم، ولإقامة جمهورية فيدرالية جديدة. إن مسألة السماح بالعنف الأهلي- أي إمكانية استغلاله دفاعاً عن النفس لغايات معينة ومتوقعة ومحدّدة للغاية[1] - استوعبت استيعاباً واضحاً من قبل الجنود الأميركيين المكتئبين وغير الأنيقين، المتأهبين لمعركة في نهاية عام ١٧٧٦ ضد القوات المتفوقة التابعة للجيش البريطاني والمرتزقة من الهسّيّين[*] في ترينتون، نيو جيرسي.[2] لقد شكّلت الحرب منذ ذلك الحين جزءاً لا يستهان به من الذاكرة الأميركية الرسمية للثورة لأن كل فريق في حينه أدرك بجدّية بالغة أن نصراً بريطانياً قد يسبب انهيار نضال المستعمرين الأميركيين. ومن ناحيتهم، فقد كان الأميركيون بأمسّ الحاجة إلى انتصار يحرف وجهة الخطر البريطاني نحو فيلادلفيا، ويبعث حياة جديدة في صراعهم الواهن من أجل الاستقلال. قبل جورج واشنطن التحدي بتعبئة متطوّعين من فيلادلفيا، وفوج مؤلف من وحدات من المهاجرين الألمان من منطقة قيادة تشارلز لي، بالإضافة إلى ٥٠٠ عنصر بقيادة هوريشو غيتس - بمجموع كلي قُدِّر بـــ ٦٠٠٠ جندي.

نظّم الضباط، في ساعة متأخرة من بعد ظهر يوم عيد الميلاد عام ١٧٧٦، الجنود الأميركيين في فرق صغيرة وقرؤوا عليهم نصّ توماس بين Thomas Paine **الأزمة الأميركية**، فكان لعباراته الافتتاحية عشية المعركة وقعاً غريباً في مسمع الرجال المنشغلين بالموت والإصابة. وسرعان ما أضحت الألفاظ أشهر من

---

(١) تمت معالجة المسائل الأخلاقية والقانونية المتعلقة فيما إذا كان يحق للأفراد حقاً إيجابياً الدفاع عن النفس، وإن كان الأمر كذلك، وبالطرائق التي يتعين فيها وضع ضوابط لممارسة هذا الحق، تمت معالجتها في كتاب سوزان يونياك، **القتل الجائز: مبرِّر قتل الإنسان دفاعاً عن النفس** (كيمبردج ونيويورك ١٩٩٤).

(*) نسبة إلى سكان مدينة Hesse الألمانية [المترجم]

(٢) تم تقديم وصف أشمل للسياق الخلفي والتفصيلات والمغزى الرمزي لمعركة ترينتون في كتابي، **توم بين: سيرة سياسية** (نيويورك ولندن ١٩٩٥)، الباب ٥.

نار على علم وسوف تبقى كذلك دوماً إلى حين إخماد قضية حرية المواطنين. كتب بين: «تلك هي الأوقات التي تمتحن أرواح الرجال؛ ففي هذه الأزمة، سوف يُحجِم جنديّ الصيف ووطنيّ الشروق عن خدمة بلديهما، إلاّ أن الذي يصمد الآن يستحقّ محبة الرجل والمرأة وشكرهم. فالاستبداد، شأنه شأن الجحيم، لا يمكن إلحاق هزيمة سهلة به، إلاّ أن ما يعزّينا أنه كلّما اشتدت الأزمة، كان النصر مبيناً.» ونُقل الجنود الأميركيون، بعد حلول الظلام وخلال عاصفة من البَرد ونُتف الثلج، بقوارب مسطّحة القاع عبر معبر ديلاوير Delaware، ثم شقّوا طريقهم باتجاه ترينتون بعناء، إذ خلّف بعضهم آثار دماء على الثلج ناجمة عن أقدامهم المضمّضة أو الحافية؛ حثّهم ضباطهم في أثناء التوقفات لمنعهم من الغرق في نوم جليدي قد لا يصحون منه. مع بزوغ الفجر، وصل الجنود إلى أطراف ترينتون. وتم اختيار ٢٦ كانون الثاني لأنه يُشهد للمرتزقة الهسّيين المحتلّين للمدينة «إيلاء عيد الميلاد أهمية عظيمة في ألمانيا» وقد يتوعكون من الإفراط في الرقص الصاخب وشراب الشنابس والبيرة، على حد تعبير أحد مساعدي واشنطن. فالمغامرة الأميركية أتت أُكُلها، إذ أُلقي القبض على العقيد يوهان غوتليب رال، القائد الألماني في ترينتون، مرتدياً قميص نومه؛ لقد أُصيب لاحقاً بجروح بالغة في نشوب قتال شوارع شديد. ومع حلول الظلام، هُزم الهسّيون؛ فتم أسر ١٠٠٠ جندي، وانطلاقاً من فرحة الأميركيين العارمة، تم الاستيلاء على مخازن العدو كلها، بما فيها السيوف الألمانية الراقية و ٤٠ برميلاً كبيراً من شراب الرّوم؛ تم الظفر بترينتون، فبفضل البندقية، تراخت قبضة الإمبراطورية البريطانية على أميركا، مع بقاء الشعور بالتبعات السياسية والاجتماعية في أركان الأرض الأربعة كلها إلى يومنا هذا.

تُرغم وقائع عنيفة مثل معركة ترينتون إعادة النظر بالزعم الشهير، الذي دافعت عنه هانا آرينت، ألاّ قاسم مشترك بين السلطة والعنف؛ فتردف قائلة: «بإمكان العنف تدمير السلطة؛ إنه عاجز عن خلقها إطلاقاً.» مضيفةً أنه يتعين الاحتفاظ بمقولة السلطة للجمعيات السلمية للمواطنين الذين يتكلمون ويعملون على

نحو جماعيّ وبصورة مقصودة.[١] وتتابع آرنت قائلة إن العنف آليّ بطبيعته، فشأنه شأن الوسائل جميعها، يقتضي التوجيه والتسويغ على الدوام وفي كل مكان، وهذا يفترض بدوره مجموعة من الناس يفكّرون ويتصرّفون على أساس الفرق بين الوسائل والغايات. وتُقر آرنت أن العنف والسلطة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً من الناحية العملية، إلاّ أن إصرارها الحريص على تقسيمهما النظري وتفوّق اللاحق على السابق يُسهم في إساءة تأويل النزعة السلمية إساءة سهلة، فيغض الطرف عن الحالات التي يقترن فيها العنف بالسلطة اقتراناً إيجابياً (مثل النضال الأميركي من أجل ترينتون)، وتستخفّ بالوسائل المتنوعة التي غالباً ما تُحسم فيها محصلة مواجهة عنيفة لجماعات سلطة مسلحة تتصرف تصرفاً جماعياً ليس عن طريق رفع «معنويات» السلطة وحسب، بل بالتوقيت والحظ والشراسة والمهارة التي يتم فيها نشر أسلحتها ضد بعضها بعضاً أيضاً. في الواقع، بإمكان العنف تدمير العلاقات السلطوية (وهذا ما يحصل في أنظمة الحكم الاستبدادية، على حد تعبير مونتيسكيو)، بقدر ما تمتلك العلاقات السلطوية أحياناً القدرة على إنهاء العنف في مهده. لكن عبر فوهة البندقية أيضاً بمقدور العنف أن يخلق أواصر التضامن، وعلاقات سلطوية من وجهة نظر آرنت، حيث لم يسبق لأيّ منها الوجود.

العنف الثوري:

إن نزعة العنف في بعض الظروف إلى تأميل الآمال وتنشيط الوعي أن الأمور قابلة للتغيير وحثّ إحساس الممثلين أنهم في المأزق عينه جميعاً قد أغوى بعض المفكرين العصريين لتمجيد العنف. يُعدّ كتاب جورج سوريل **تصورات عن العنف** (1908)، بوصفه الوصفة النقابية الثورية الكلاسيكية للإطاحة بالدولة إطاحة درامية بوساطة حركة اجتماعية جماهيرية من القاعدة، مثالاً لافتاً على هذا العشق العصري للعنف.

---

(١) هانا آرنت، **عن العنف** (نيويورك ولندن ١٩٦٩)، الصفحات ٤٤-٥٦.

إذا ما أعدنا النظر فيما مضى، نجد إن كتاب تصورات عن العنف ثملٌ بإكسير العنف إلى حدّ يثير الريبة من أنه يعتّم تعتيماً متعمداً التباين الرئيس بين مبادئ العنف الناظمة على حدَة (إبادة الآخرين المحتملة) والديمقراطية (التسامح مع الاختلافات تسامحاً منفتحاً).[1] يختلف الواقع السياسي الذي خُطَّ فيه الكتاب عن واقعنا الحالي اختلافاً واضحاً. فوسط انخراط الحركات الاجتماعية المتنامي في الفكر السياسي الحزبيّ، وبإلهام من موجة من الفعاليات المناهضة للحياة البرلمانية على امتداد أوروبا الغربية عقب الإضراب العام[2] في بلجيكا عام ١٩٠٢، انطلق دفاع سوريل عن الحركة النقابية من استشرافه لأزمة عميقة في الفكر السياسي الاشتراكي البرلماني والنظام الرأسمالي. ونظراً لهيامه بفكرة «الثورة المطلقة» لحركة العمال ضد الملكية الخاصة والمجتمع المدني والدولة، لعن سوريل «السخف الديمقراطي» للفكر السياسي الحزبي الاشتراكي. ويسهم الطريق البرلماني نحو الاشتراكية إسهاماً أعمى في السلطة المتنامية للدولة العصرية وشرعيتها (استعان سوريل استعانة خاصة بتوصيف توكيفيل Toqueville لنشوء الاستبدادية الديمقراطية). فبتقوية جهاز الدولة التنظيمي وشرعنته، تُناقض الاشتراكية البرلمانية هدفها الصريح المتمثل بتقويض الدولة تقويضاً حتمياً. علاوة على ذلك، يحاجج سوريل بأن الفكر السياسي البرلماني يخفي المصالح المتضاربة بين اليد العاملة ورأس المال. ونظراً لافتتانها وانبهارها بتفاهة الفكر السياسي

---

(١) جورج سوريل، **تصورات عن العنف** (باريس ١٩٠٨). إن الاقتباسات الآتية ترجماتي الذاتية من الطبعة الثالثة (باريس ١٩١٢) التي تتضمن المقالة «دفاعاً عن العنف» المنشورة في ماتين (١٨ مايو ١٩٠٨). وتظهر لمحة سوريل الموجزة عن نظرية العنف النقابي في *Insegnamenti sociali della economia contemporanea,* المكتوبة عام ١٩٠٣، والمنشورة عام ١٩٠٦، الصفحات ٥٣-٥.

(٢) انظر هنري رولاند-هولست، **الاضراب العام والديمقراطية الاجتماعية** (درسدن ١٩٠٢)، خصوصاً الصفحات ٥٣-٦٩؛ وقِلْ إيتش غودشتاين، **نظرية الاضراب العام بدءاً بالثورة الفرنسية وانتهاءً ببيولونيا** (بولدر ١٩٨٤).

الاقتراعي وسفسطته – أي بوعود تشريع الضمان الاجتماعي الذي سنّته الدولة – تجرف الاشتراكية البرلمانية البرجوازيين والكادحين بعيداً عن المسار المخصص لهم في نظرية ماركس. حذّر سوريل من أن الطبقات المستضعفة تتصرف تصرفاً أحمق بوضع ثقتها في السلطات الوقائية للحكومة دوماً.

كما هاجم سوريل الحركة البرلمانية لإطلاقها العنان للروح السياسية عند روبيسبيير.(*) فحاجج بأن كل ثورة سياسية (مشروعة) منذ عام ١٧٨٩ قد وطّدت السلطات القمعية للحكومة. ورغم حُسن النوايا، ستقوم حكومة اشتراكية برلمانية ما بالأمر عينه. ليس ثمة مناصرون للنظام يتفوقون على الثوريين المنتصرين؛ سوف تؤسس الاشتراكية البرلمانية البيروقراطية نوعاً من ديكتاتورية السياسيين بحق أتباعهم – وهنا تنبّأ سوريل بحجة روبرت مايكلز اللاحقة. في الواقع، لم يتصرف سماسرة سلطة مثل جوريس (Jaures) (مؤسس الحزب الاشتراكي الفرنسي المعتدل) على نحو يختلف عن الثوريين السياسيين الآخرين، الذين دوماً تذرّعوا لدى تولّيهم السلطة «بمقتضيات المرحلة» للنيل من أعدائهم، وعليه استخدموا عقوبات قانونية ووسائل بوليسية قمعية.

وحاجج سوريل بأنه يمكن وضع حد للديكتاتورية في مهدها عند اعتماد الحركة الاشتراكية على سياسة فصل الطبقة العاملة فصلاً طبقياً صارماً وحسب. إن رفضها الحازم للقيادة السياسية المركزية، وتعاطفها المحلي مع العمل العنيف، وإيمانها المتنامي بكفاءة الإضرابات، فضح احتيال مساعي الطبقة الحاكمة للتوسّط بين الدولة والمجتمع المدني من خلال الفكر السياسي البرلماني؛ إن عنف الطبقة العاملة واستعدادها لرهن الأمور في يديها رهناً قسرياً يستقطب المجتمع المدني استقطاباً حاداً، أشبه بساحة وغى بين جيشين عدوّين. لاحظ أن الاعتقاد الفاشي الأوليّ عند سوريل القائل أن للعنف مفاتنه،

(*) من الناحية السياسية، كان ماكيميليان روبيسبيير، من بين فلاسفة آخرين في عصر التنوير، من أتباع جان جاك روسو، ومتحدثاً متمكناً عن معتقدات البرجوازية اليسارية. [المترجم]

وأنه يمتلك بُعداً جمالياً دفيناً. ويتعين عليه التحرر من قيود رهان الوسائل والغايات، فكتب قائلاً:» الإضراب ظاهرة من ظواهر الحرب.» ورغم أن عنف الطبقة العاملة «جميل وبطوليّ للغاية،» فإنه يمتلك تأثيرات تحرّرية؛ إنه الخلاص الصادق من نفاق الهمجية البرجوازية، إذ تنهار الطبقة الوسطى الجديدة من البيروقراطيين ذوي المرتّبات، ويُفرض على أرباب العمل الرأسماليين (لاحظ إيمان سوريل بالتاريخ) لعب الدور الطبقي الذي أسنده التاريخ إليهم. وتجذّرت التقسيمات الطبقية وتبسّطت في الوقت الذي بدت فيه عرضة لخطر الفساد في مسيرة الفكر السياسي البرلماني. وإن العمل العماليّ المباشر، النابع من مجتمع المقاومة وجهاً لوجه على نطاق ضيق المتمثل بنقابات العمال، يفتح خراجات العنف داخل الملكية البرجوازية وأنظمة الدولة. كما يقطع العمل المباشر قيود التقليد والجُبن البرجوازيين، ويُولِّد ثقافة جديدة من التضامن في المجتمع المدني. ونظراً لعدم انخداعها بالفكر السياسي الحزبي، أضحى الوهم مرشد الطبقة العاملة وملهمها، وهنا استعان سوريل بـ هنري لوي بيرغسون. فتشحذ جملة من الصور الذهنية المشتركة والمشحونة شحناً عاطفياً، عندما يتم الإيمان بها، مثل وهم إضراب عام ممزوج بالعنف، تشحذ عزيمة العمال للعمل من أجل مستقبل اشتراكي. مبدئياً، يتوقف المجتمع المدني عن التأثير في الطبقة العاملة، إذ تُصبح حركة اجتماعية حيوية تمتلك زمام أمورها، وقادرة على مناهضة سلطة رأس المال في جهاز الدولة، دون توسط الشكل الحزبي أو النظام الحزبي. تتبلور هذه العملية في الدراما الفعلية للإضراب العام، الذي شبّهه سوريل في مقارنة بليغة بمعركة نابوليونيّة سحقت خصمها مباشرة. وخلُص إلى أن الإضراب العماليّ العام يبيّن بقاء خيارين تاريخيين متاحين للحركة الاشتراكية ليس إلاّ: إما الانحطاط البرجوازي أو الصراعات العنيفة للطبقة العاملة من أجل الاستيلاء على الملكية الإنتاجية وإلغاء الدولة. (لاحظ نزعة الاختزال عند سوريل).

مناهضة الفكر السياسي الحزبي:

يتم في بعض الأحيان إجراء مقارنات بين الحركة النقابية الثورية عند سوريل والاستراتيجية المناهضة للفكر السياسي الحزبي التي نشأت في وسط أوروبا الشرقية بين ربيع براغ وما يدعى بالثورات «المخملية» عام ١٩٨٩. فتشاطر أنصار مناهضة الفكر السياسي الحزبي، رغم اختلاف مفرداتهم السياسية اختلافاً كلياً، مع الإستراتيجية السريالية في كراهية دفينة للفكر السياسي الحزبي ولسلطة الدولة؛ إلاّ أن المقارنة انتهت عند هذا الحد، فالاختلافات ليست موضع اهتمام تاريخيّ وحسب، إذ يقتضي الاستبصار لأنها تُطلعنا على الطريقة التي يمكن فيها للسبل الديمقراطية في الحياة في ظل ظروف سياسية صعبة أن تجعل من العنف إشكالياً إلى الحدّ الذي يمكن فيه تصوّر نظام حكم لا يعتمد على العنف بوصفه السلاح الحتميّ في السياسة ولا يَعُدّ العنف «جميلاً وبطولياً للغاية» (على حد تعبير سوريل).

بادئ ذي بدء، فإن معظم المدافعين دفاعاً علنياً عن استراتيجيّة مناهضة الفكر السياسي الحزبي (أي ممثلي جماعات مثل(*) Solidarnosc و(**) Charta 77) مرتابون ارتياباً دفيناً من الأوهام الأيديولوجية، إذ رفضوا الفرضية السريالية القائلة بإمكان طبقة ثورية وحيدة نابعة من صميم المجتمع المدني تجسيد الإرادة العامّة. كانت مناهضة الفكر السياسي، كما هي موجزة هنا على أساس مثالي – نمطي، نوعاً من أنواع المعارضة التعددية، لا الكليّة؛ وخلافاً لطرح سوريل، هذا يعلل رفضهم وهم إلغاء الدولة أو تهويدها. ويقتضي مجتمعاً ديمقراطياً ما، محتضناً العديد من المصالح المختلفة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً غالباً ومقوّماً لها تقويماً منفتحاً، إطاراً من المؤسسات الحاكمة التي تسهم في منع نشوب نزاع محلي خَطِر والتفاوض مع حكومات أخرى في أماكن أخرى على وجه الأرض أيضاً. ولذلك،

(*) اتحاد نقابات العمال البولندي الذي تأسس عام ١٩٨٠ [المترجم].

(**) ميثاق جمعية سلوفاكية مناهضة للعنصرية [المترجم].

لم تهدف مناهضة الفكر السياسي الحزبي إلى إلغاء السلطة السياسية، بل إلى جعل جزء منها «اجتماعياً مشتركا» إلى حدّ ما وخلق مجتمع مدني لمنع تعدّي الحكومة على أمور ليست من عملها ببساطة.

كما رفضت المعارضة الديمقراطية لأنظمة الحزب الواحد على الطراز السوفييتي الأوهام السريالية المتمثلة بالعنف البطولي والرائع. خفّف سوريل في بعض الأحيان شغفه بمفاتن العنف؛ ففي اللحظات الأقل دمويّة، افترض استخدام طبيعة العنف بوصفها وسيلة لا تعرف الرحمة لتحقيق غاية تاريخية عالمية، إذ أردف قائلاً: «ببساطة، تُعدّ أعمال عنف الطبقة العاملة أعمالاً حربية ليس إلاّ، فتسير الأمور في الحرب دون كراهية ودون الرغبة بالانتقام: في الحرب لا يُقتل المندحرون، ولا يتحمّل غير المقاتلين تبعات خيبات الأمل التي مرّت بها الجيوش في ساحة الوغى.»(١) ورفض مناوئو السلطوية على الطراز السوفييتي منطق «الحرب العادلة» بوصفه خَطِراً. وكتب آدم ميخنيك: «تَعلَّمنا من التاريخ أن نشكّ أنه باستخدامنا القوة لاقتحام سجن الباستيل في الزمن الغابر سوف نبني سجوناً جديدة من حيث لا ندري.» ثم أردف قائلاً: «يتعين زرع تجربة إمكانية العنف على الإفساد في وعي جميع المنتمين إلى حركة تحررية ما، وإلاّ سوف تصبح الحرية من جديد لاجئة من معسكر المنتصرين،(٢) على حد تعبير سايمون ويل Simone Weil،» فالعنف يبيد الشخص الذي يستخدمه ويوهن عزيمته. وأشار ميخنيك إلى أن «كاسترو أراد كوبا حرّة» في اللحظة الحرجة التي كانت فيها حركة التضامن تناضل بلا أمل:

لكن في النضال الثوري ضد باتيستا (Batista) الذي كان مفسداً بالسلطة. فكل من يستخدم العنف للاستيلاء على السلطة يستخدم العنف للاحتفاظ بها، ومن تعلّم استخدام العنف لا يمكنه التخلّي عنه. فكان النضال من أجل الحرية، في قَرْننا

---

(١) سوريل، **تصورات عن العنف**، ص ١٦١.

(٢) آدم ميخنيك، «رسالة من سجن جدانيسك»، **سلسلة نيويورك لمراجعة الكتب** ، ١٨ يوليو ١٩٨٥، ص ٤٤.

هذا، مُركِّزاً على السلطة بدلاً من إقامة مجتمع مدني؛ فلهذا انتهى الأمر به دوماً في معسكر الاعتقال[1].

بطبيعة الحال، نمّت المعارضات الديمقراطية في وسط أوروبا الشرقية كراهية دفينة لانتشار العنف،[2] نظراً لعيشها في ظل نظام حكم مدجّج بالسلاح ضَمِن أن المراقبة والعروض العسكرية، والسجن والمخاوف من العنف الشغل اليومي لمجمل السكان، ولذلك لم يقرنوا الجسارة بأعمال عنف بطولية (مثل الإرهاب والاغتيالات أو أعمال الخطف) ضد أعدائهم المفترضين، بل بطول الأناة المتمدّنة للمواطنين الساعين للعيش عيشة محترمة في نظام حكم غير محترم وعليه البقاء غير متأثِّرين بأعمال عنف موجهة ضدّهم. رأى كتّاب مثل ميخنيك علاقة داخلية بين العنف والسياسة، ولذلك رفضوا الرأي القائل بأن العنف أشبه بالقابلة القانونية لكل مجتمع قديم حامل بداخله لمجتمع جديد (ماركس). بدلاً من ذلك، عُدَّ العنف مرادفاً للنزوف الدموية والإجهاضات – ولموت الدولة أيضاً – الناجمة عن

---

(١) آدم ميخنيك، «نحو مجتمع مدني: آمال من أجل ديمقراطية بولونية»، في مقابلة مع إريكا بلير (جون كين)، **ملحق التايمز الأدبي**، ١٩–٢٥ فبراير ١٩٨٨، وأعيدت طباعتها في **رسائل من الحرية: وقائع ما بعد الحرب الباردة ومنظوراتها** (بيركلي ولندن ١٩٩٨)، الصفحات ٩٦–١١٣ (ص ١٠٧).

(٢) تم التعبير عن تجربة العنف دائم الحضور تعبيراً حاداً خلال هذه الفترة في نادرة بولونية شهيرة تعود إلى أوائل الخمسينيات عندما أُعيد بناء أقسام من الصناعة البولونية لإنتاج السلاح. «كان أبٌ بأمسّ الحاجة إلى عربة لطفله الرضيع. ونتيجة لعدم تمكّنه من العثور على واحدة في أي مكان من محالّ وارسو، لجأ إلى صديق صدف أنه يعمل في مصنع لتصنيع عربات الأطفال، أو هكذا اعتقد. فوعده الصديق بإحضار عربة طفل قطعةً قطعة. ففي كل يوم، كان يُحضر عامل مصنع عربات الأطفال لصديقه أجزاء وقِطَعاً مهرّبة من المصنع تهريباً متأنياً بدسّها في معطفه الشتوي الثقيل. وبعد أسبوعين، قرّر الصديقان أنه أصبح بعهدتهما مجموعة متكاملة من القِطَع، إلاّ أن النادرة استمرت إلى أن بلغا مرحلة تجميع الأجزاء والقِطَع، إذ اكتشفا أنهما قاما بتركيب بندقية آلية».

مباضع الثورة؛ وعمل العنف بوصفه عدوا للمجتمعات جميعها، قديمها وحديثها. من جديد، نمَت المعارضات الديمقراطية، وخلافاً لطرح سوريل، إحساساً بالزمن مختلفاً جوهرياً، فرَفَضت أوهام الثورة الغيبية لأنها شعرت أن الشرط المسبق المتمثل بحكومة ديمقراطية ومجتمع مدني منفتح يقتضي من المواطنين أن يتحلّوا بقَدْرٍ من طول الأناة، وتصوّرت تحولاً سلمياً لنظام الحزب الواحد من خلال تطوير مجتمع مدني منضج إنضاجاً بطيئاً تحت صرح سلطة الدولة.

أخيراً تحاشى أنصار مناهضة الفكر السياسي الحزبي، قبل ثورات عام ١٩٨٩، العنف لأنهم شعروا أن إمكانية قيام مجتمع مدني وديمقراطية سياسية تتوقف على التخلّص من نظام الحزب الواحد داخل كل فرد بتغيير علاقات السلطة «الأقرب» إليهم. رفض الذين عاشوا حياة مناهضة للفكر السياسي الحزبي الخيال الساذج أن السلطة في نظام الحزب الواحد أمرٌ يتعين الاستيلاء عليه أو إلغاؤه، إذ لا ينبغي للسلطة أن تكون محصورة في مكان واحد (على سبيل المثال، في الصفوف القيادية من الحزب، أو وفقاً لرواية سوريل، داخل الطبقة البرجوازية الحاكمة). لم يُقَسَّم نظام الحكم الحاكم بين مَنْ امتلكوا القوة ومَنْ لا حول ولا قوة لهم؛ وعُدّ نظام الحزب الواحد بوصفه كلّي الوجود وملتهماً كل شيء، ومتاهة من الأنفاق والكهوف التي تلتهم فيها الهيمنة والقمع العنيف والخوف والرقابة الذاتية الجميع، وتجعلهم بُكْماً، لا أخلاقيين، يتّسمون ببعض من تحاملات المتنفّذين غير المرغوب فيهم، وهذا أضعف الإيمان. وطالما أن مقاليد السلطة التي ينظّمها نظام الحزب الواحد تكابدها رعاياه كافة، يمكن للمدنيين الدفاع عن أنفسهم ضده كونهم مختلفين اختلافاً جذرياً وحسب، أي بطرد النظام وعنفه من حياتهم الشخصية. لهذا السبب، تُعدّ المعارضة الديمقراطية أكثر فعالية عندما تنأى بنفسها عن نظام الحزب الواحد، فعملية التحويل الديمقراطي ليست مجرد مسألة استبدال مسؤولين مُعيّنين تعييناً حزبياً بحكومة أو رئيس دولة يُنتخب مرّة كل بضع سنوات. بدلاً من ذلك، اعتمدت عملية التحويل الديمقراطي

على «العودة إلى أوروبا» بتمية باهرة لآليات سلمية تتمثل بالوقاية الذاتية والنزعة الفردية والتكافل الاجتماعي في مناطق من الحياة «في ظل» دولة مُهَيمن عليها هيمنة حزبية: في البيت، وبين الأصدقاء، والشروع بالنشر، ومكان العمل، والاقتصاد الموازي، وفي مجال الثقافة غير الرسمية.

تقويم العنف:

ما صلة هذه الطريقة من التفكير بالعنف، وفي حال تواجدها، بالفكر السياسي الديمقراطي؟ إن الالتزام السّامي للمعارضة الديمقراطية في وسط أوروبا الشرقية باستراتيجية اللاعنف سلّط الضوء على ميزات الاستراتيجيات السلمية، على الأقل في ظل ظروف معينة. بادئ ذي بدء، تُعدّ النزعة السلمية السامية، نظراً لأنها تُكمّل تعددية الهويات التي تعطي زخماً لديمقراطية ما، نهجاً مشروعاً في الحياة بالنسبة إلى الرعايا المتمتعين بمجتمع مدني تحميه الحكومة. وتزيد النزعة السلمية السامية، نظراً لانشغالها بعالم يعجّ بالعنف، من إحساس المواطنين بأنهم يملكون خَياراً، وأن هذا العالم يكتنف في طياته خيارات، ومحفوف بالمخاطر، وعليه فهو بحاجة، من حيث المبدأ، إلى تحويل العنف الزائد تحويلاً ديمقراطياً والحدّ منه، ولاجتثاثه كلياً أيضاً. فمن ناحية، يقوم الخيار السلمي بذلك عن طريق دقّ نواقيس الخطر؛ وتُحذّر النزعة السلمية من التأثيرات المفاجئة والتبعات العفوية للاتكال الاستراتيجي على الوسائل العنيفة. وتُشكّك، نظراً لحصارها داخل مثلث من العنف، بكل رواية، قديمة كانت أم حديثة، عن معيار «النزاع الأخير» أو «النصر في الحرب على الإرهاب.» فترفض غثّ الأقوال عن «آخر الحلول» أو عن الحروب «لإنهاء الحروب كلها» أو عن العنف «لإنهاء العنف» بوصفه خطراً. كما تُكَذّب الثرثرة حول «النضال الثوري الأخير» لتوحيد البشرية أو عن المعايير المعاصرة القائلة إن وسائل دمار معينة مرعبة للغاية لدرجة أنه لا يمكن استخدامها على الإطلاق، أو أنها مثالية للغاية لدرجة تجعل استخدامها آمناً. ويشدد الالتزام السّامي باللاعنف على أن العنف لا ينسجم مع الديمقراطية ومعادٍ للمجتمع. لهذا السبب، كما بيّن مارتن لوثر كينغ الابن، غالباً عند دفاعه عن النزعة السلمية

بوصفها استراتيجية خلق التوترات، إن المقاومة غير العنيفة تعمل بوصفها مدينة فاضلة، ومؤشراً للمواطنين الحاليين والمستقبليين في أية ديمقراطية أنّ عالماً يوجد فيه عنف قليل أو لا عنف وارد وقابل للتحقّق أيضاً(١).

يتوطّد نفوذ هذه المدينة الفاضلة عندما تكسب الأعمال الجسورة في ظروف معادية للخيار السلمي عداء ظاهرياً. وفي الغالب لا يُنعش العمل الجماعي غير العنيف قدرة الأفراد على التغلّب على مخاوفهم ويقوّي شجاعتهم للعمل على نحو إبداعي وتعاوني وحسب،(٢) بل ثمة أوقات يُجرِّد فيها الاحتجاج غير العنيف السلطة العنيفة من سلاحها تجريداً فعلياً. إن النصر المثير لجماعة غرين بيس Greenpeace ضد أضخم شركة نفطية متعددة الجنسيات في العالم، رويال دَتْش شِلْ Royal Dutch Shell، في بحر الشمال من صيف ١٩٩٥ عندما احتل الناشطون منصة برنت سبار Brent Spar التي شرب الزمان عليها وأكل لمنعها من الغرق، مثالٌ لافت على العمل الجماعي الذي سدّد خطاه لا عنف سامٍ. كذلك الأمر بالنسبة إلى الجسارة المثلى لشخصيات شعبية مثل مهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ، أو العمل الجسور لناشطي المجتمع المدني مثل آونغ سان سو كي Aung San Suu Kyi الذين تحدّوا طوقاً فرضه الجنود البورميون المدجّجون بالسلاح بالسير نحوهم سيراً بطيئاً، متحدّين إياهم تحدياً صامتاً أن يرفضوا الأوامر، التي صُرِخ بها ثلاث مرّات أن يطلقوا النار عليهم، مُرغمين إياهم على

---

(١) على سبيل المثال، انظر كنغ، «رسائل من سجن مدينة برمنغهام (أبريل ١٦، ١٩٦٣)» في كتاب (من إعداد) جيمز ميلفن واشنطن، وصيّة بالأمل: كتابات مارتن لوثر كينغ الابن الرئيسة (سان فرانسيسكو ١٩٨٦)، ص ٢٩١: «يتعين علينا رؤية الحاجة إلى أشخاص مزعجين عنيفين لخلق هذا النوع من التوتر في مجتمع سيعيْن الناس على النهوض من أعماق التحيّز والعنصرية المظلمة إلى قِمَم مهيبة من التفاهم والأخوّة».

(٢) أدلّة وافية عن تأثيرات التصرّف العام غير العنيف مستشهد بها في كتاب جين شارب، سياسة التصرف غير العنيف (بوسطن ١٩٧٣)؛ وفريدريك سولومون وجاكوب آر فيشمان، «المعنى النفسي للاعنف عند الطلاب الناشطين في حقوق الإنسان»، الطب النفسي، ٢٥ (١٩٦٤)، الصفحات ٢٢٧-٣٦.

الإشاحة بنظرهم إشاحة مخزية، وتنكيس بنادقهم، والسماح لهم بعبور الطوق عبوراً مشرّفاً وسط ذهول مؤيّديهم الواقفين على جنبات الطوق.[1] تُستخدم فصول الشجاعة هذه بوصفها تذكيراً أساسياً بمسألتين: أولهما، العنف بليّة الديمقراطية لأن العنف نكران مقصود أو شبه مقصود للوجود البدني والذهني لفرد أو جماعة من المدنيين في العالم وحسب؛ وثانيهما، يمكن للعنف أن يولّد العنف غالباً، فالعنف حصان جامح يمكن للذين يمتطونه أن يَطرحوا أرضاً، ويتأذوا أذية بالغة، ويَسحبوا آخرين في أعقابهم نحو حتفهم.

غالباً ما يقلّل منتقدو النزعة السلمية من أهمية الحقيقة القائلة إن من يلجؤون إلى العنف هم غالباً من ضحاياه إلى حدّ أنّ العنف يقضي على الروح الديمقراطية الكامنة عند كلٍ من المعتدي والضحية. بدلاً من ذلك، فإن هؤلاء النقاد يُفضلون الإشارة إلى أن الالتزام العقائدي بهدف نهائي متأصل في مبدأ أوليّ تُعَدّ فيه النزعة السلمية الدينية أو الأخلاقية (خلافاً للنزعة التكتيكية) أنموذجاً غالباً ما ينتج عنه معضلات فلسفية وسياسية لا تتماشى مع الفكر السياسي الديمقراطي. إن لمنتقدي النزعة السلمية العقائدية وجهة نظر في سخرية أورويل أنه في أعقاب الحرب ضد النازية ثمة سؤال «تعيّن على كل داعٍ للسلم الإجابة عنه ... «ماذا بشأن اليهود؟ هل أنت مستعدّ لرؤيتهم أثراً بعد عين؟ إن أجبت بالنفي، هل تقترح إنقاذهم دون اللجوء إلى الحرب؟»[2] كان

---

(١) إم كي غاندي، **المقاومة غير العنيفة** (نيويورك ١٩٥١)، الصفحات ٧٧–٩٠؛ ومارتن لوثر كينغ الابن، «رسائل من سجن مدينة برمنغهام»؛ وآونغ سان سو كي، **صوت الأمل** (لندن ١٩٩٧).

(٢) جورج أورويل، «تصورات عن غاندي»، **مختارات من الدراسات والصحافة: ١٩٣١–١٩٤٩** (لندن ١٩٨١)، ص ٨٣٨. ولاحظ إضافة أورويل: «إن لم تكن مستعداً لقتل كائن حيّ، يتعين عليك غالباً أن تُهيّيء نفسك لتقبّل زهق الأرواح بطريقة أخرى. وعندما دعا غاندي بإلحاحٍ عام ١٩٤٢ إلى مقاومة غير عنيفة ضد غزو ياباني، كان مستعداً للاعتراف بأنها قد تُكلّف عدة ملايين من المنايا» (المرجع السابق). ويعدّ كتاب بهيخو باريخ، **الاستعمار: العرف والإصلاح**، نسخة منقّحة (نيودلهي ١٩٩٩) البابان ٣–٤، خير وصف لنظرية غاندي في اللاعنف، الغنية بإيحاءاتها والمتواضعة بتنسيقها.

أورويل مصيباً في طرح هذا السؤال، كما كان محقاً في إظهار نتيجة عبثية وحيدة للأنموذج الغاندي الفريد في النزعة السلمية الذي ارتكز على التعاليم القائلة بوجود الله، وأن عالم الجمادات مجرد وهم ينبغي الفرار منه: أي اقتراحه أن اليهود الألمان انتحروا انتحاراً جماعياً بغية جذب انتباه العالم إلى محنتهم.

وجد غاندي نفسه محاصراً في ورطات أخلاقية مراراً وتكراراً على نحو يفوق تصوّر مريديه ونقّاده حديثي العهد على حدٍّ سواء. بالنسبة إليه، اللاعنف ahimsa مطلوب من عالم متشرّب بإله أزلي؛ فضمن هذا النظام الدنيوي، ينعم كل فرد بذات فريدة swabhava وبحقّه الذاتي الفريد sat، الأمر الذي يعني ضمناً أنه يتعيّن على الناس كافة احترام حقوق الذوات الأخرى. وعليه، يعني مبدأ اللاعنف «محبة فعّالة» للآخرين: أي حمايتهم من الأذى أو الدمار وتعزيز رفاهيتهم؛ يُستخدم اللاعنف بوصفه ناموساً مطلقاً لا يتجزّأ، إذ يُذَكِّر الناس بالإمكانية والرغبة بوجود عالم خالٍ من العنف himsa؛ يُجَابه العنف السّامي العنيفين ويُعيِّرهم بالشرور التي يقترفونها، ويُنمّي تجارب إبداعية بغية تهذيب أساليب تُجرّدهم من سلاحهم من خلال المحبة النّشطة؛ يَنشُد اللاعنف إغراق جزر الوحشية وقارّاتها في «محيط من الرّحمة». وعند سؤاله فيما إذا كان العنف مُبَرَّراً لكبح جماح مهووس هائم على وجهه متخبطاً وببطش عنيف، كان غاندي جازماً، إذ ردَّ قائلاً: «بوجود هذا الشعور، سوف يُعبِّر عن نفسه من خلال عمل ما؛ قد يكون إشارة أو نظرة أو حتى صمتاً؛ لكن في مثل هذه الحالة، سوف يُذيب قلب الظالم ويكبح الظلم[١]».

لم يكن غاندي في بعض الأحيان واثقاً من أن المعيار الصافي للاعنف لايتجزأ، إذ أقرّ آسفاً أن الوجود البشري على الأرض مستحيل دون إلحاق الأذى بكائنات عضوية حيّة أخرى؛ طالما أن كل حيوان ونبات ينبض بالحياة، يُعدّ الجسم

(١) راغفان آيار، كتابات مهاتما غاندي الأخلاقية والسياسية (أكسفورد ١٩٨٧)، المجلد ٢، ص ٤٣٢.

البشري «مسلَخاً» حاقداً. ثمة أوقات أيضاً بُرِّر فيها قتل الآخرين قتلاً متعمداً لأن في ذلك خلاصهم من ألم لا يُطاق. كما اقتضى تحاشي العنف عنفاً دفاعياً في بعض الأحيان، كما كان الحال (حاجج غاندي) عندما ارتكبت المقاومة البولونية أعمال عنف ضد النازيين، أو عندما قاوم السجناء جلاّديهم، أو عندما استخدمت النسوة «أظافرهن وأسنانهن» وأشكال أخرى من القوة البدنية لصدّ رجال حاولوا اغتصابهن. خلُص غاندي إلى أن اللاعنف السّامي قيمة من بين قيم أخرى (مثل الحق واحترام النفس والاستقلال الوطني). هذا ما علل اعتبار العنف «معقولاً» و«أفضل بكثير من الجُبْن» أو «خنوعاً سلبياً، ومخنثاً، وعاجزاً».[1] وتفترض عقبات غاندي إن النضال السلمي من أجل عالم مسالم مناقض نفسه، أي النضال الذي يعتمد على المبدأ التكتيكي القائل أن استخدام العنف مُحرّم. ففي الظروف التي يُسفر فيها نبذ العنف أو التردد في استخدامه عن إبادة ضحاياه على وجه الخصوص، يؤازر اللاعنف المعتدي – وهذا ما يمكن تسميته في الوقت الراهن بمتلازمة القُبَّعة الزرقاء (الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك)، إذ تُتَّهم بتجاهل إمكانية امتلاك استخدام العنف المضاد الفعلي أو الملوّح به لتأثيرات سلمية قابلة للإثبات بالبراهين عن طريق إقناع المعتدي بِرفْع إصبعه عن الزناد، أو حتى تسليم السلاح، والعيش مع ترك غيره يعيش. وعليه، نأتي إلى عبارة ماكس فيبر العملية: «لا يمكن لأية مبادئ أخلاقية في العالم أن تتفادى الحقيقة القائلة بارتباط بلوغ الغايات «النبيلة» في العديد من الحالات ارتباطاً وثيقاً بالحقيقة التي يتعين فيها على المرء أن يكون مستعداً لدفع ثمن استخدام وسائل مريبة ريبة أخلاقية، أو وسائل خطرة في الحدود الدنيا، ومواجهة إمكانية تداعيات شريرة، أو حتى احتمالها[2]».

(١) ملاحظات غاندي مستشهد بها في كتاب بهيخو باريخ، **الاستعمار: العرق والإصلاح**، نسخة منقّحة (نيودلهي ١٩٩٩)، الصفحات ١٤٧-١٥١.

(٢) ماكس فيبر، «السياسة بوصفها مهنة»، في **الكتابات السياسية المجموعة**، من إعداد يوهانس فينكلمان (تيبينغن ١٩٥٨)، ص ٥٤٠.

من الحكمة أن يرفض الفكر السياسي الديمقراطي، انطلاقاً من إمكانية وجود تبعات (« مُرضية » و« مؤسفة ») غير متوقعة لقرار استخدام العنف أو عدمه لبعض الغايات المحددة، النزعة السلمية العقائدية وهوس العنف في آن معاً، فكلاهما يُطلق العنان للالتزام عينه بمبدأ معياري مطلق نوعاً ما، وبوسائله المُضمرة. وعليه، فإن المقاربتين تبهمان وتخلطان قضايا معيارية وتكتيكية معقّدة سلفاً. كما يمكّنهما مؤازرة العنيفين وبالتالي تزيدان من إمكانية العنف في الشؤون البشرية. ويتعيّن على الفكر والسياسة الديمقراطيين رفض التطرق إلى الحاجة إلى نظرية عنف عامة قائمة على مبادئ أخلاقية صورية واستدلال تجريدي وعام. صحيح أن المعادلة الأخلاقية هذه لن تحلّ أي شيء سوى الحاجة إلى الوعي السياسي لما يمكن وينبغي تفاديه – مثل حالات العنف التعسفي تجاه الآخرين. ومن الواضح أنه يُستبَعد أن يُطرِب أو يُخرس رفض الصيغ المطلقة الذين يعدّون العنف لعنة بحدّ ذاته، أو الذين يهيمون بالعنف لدرجة أنهم ميّالون في سياقات معينة إلى اعتبار العنف وسيلة لا غنى عنها، أو غاية مثيرة بحدّ ذاتها، شأنهم في ذلك شأن ثورات أو مجتمع مدني ما في طريقه للانهيار. في الواقع، ثمة أناس – فوضويّون نزّاعون إلى الوقاحة، وإرهابيون زارعون للقنابل، ومناصرون متعصّبون لرواية عن **الجهاد** لا يُقرّها القرآن الكريم، وأعضاء مختلّون ينتمون لعبادات الألفية الثالثة – سوف يسخرون من الاقتراح القائل بإمكانية أو وجوب خضوع العنف لحديث عقلاني أو اعتبارات إجراء ديمقراطي؛ يعتقدون أن الحق والضرورة في صفّهم، فلو قُدِّر لهم التفكير في المسألة، سوف يَخلصون إلى أن هوسهم بالعنف كونيّ لدرجة أنه مبرّر تبريراً مطلقاً، وقابل للتطبيق في أي وسط معقول. ونظراً لعدم اقتناعهم بالحديث عن التعددية والمجتمع المدني والديمقراطية، يريدون الضغط على الزناد لقتل الآخرين أو إعاقتهم ليس إلاّ.

ولا يبقى أمام الديمقراطيات، عند مواجهتها لهذه النماذج، سوى خيار وحيد هو اعتقال العنيفين، أو التعامل معهم باستخدام وسائل عنيفة في حال مقاومتهم للاعتقال مقاومة عنيفة. ويصبح العنف المسؤول علناً والخاضع من حيث المبدأ،

لضوابط صارمة، علاجاً ناجعاً للمولعين بالعنف، المُحاصرين في تناقض سلوكي مُهلك؛ فيلمّحون، بممارستهم لمبدئهم المطلق في العنف، إلى أنه لا يتعين أن يكون للعنف حدوداً أخلاقية أو جغرافية، حتى ولو وُجّه ضدهم. وقد بيّن توماس هوبز سبب ذلك بقوله: مجرد قبول بعض الناس مبدأ القطعيين في العنف المباح والعيش وفقاً له، عندها لن يكون أحد آمناً. ويتعيّن على المهووسين بالعنف التعايش مع تبعات مبدأ قطعي، مطبّق تطبيقاً صارماً، في عصر الأسلحة النووية والقنابل الذرية وأشكال أخرى من مثلث العنف. بالطبع، سوف يُسفر عن هذا الأمر فناء عالمهم وعالم الآخرين في غضون دقائق أو ساعات. ومما لاشكّ فيه أن المتعصبين للعنف سوف يقبلون تلك النتيجة، على سبيل المثال، تيموثي مكفيه Timothy Mcveigh (المخطط الرئيس لتفجيرات مدينة أوكلاهوما عام ١٩٩٥) أو استشهادي مثل بلال فحص ذي السابعة عشرة من عمره بوصفه من أوائل «الشهداء» اللبنانيين.[(١)] يقومون بذلك باسم معيار ديني غيبي قاطع أو سامٍ، يُضفي على العنف في الواقع بعداً جمالياً بوصفه وسيلةً وغايةً في آن معاً، فيقتلون أبرياء بالجملة دفاعاً عن «الحرية»[(*)]، أو يتحزّمون بمتفجّرات ويمضون للموت مع أعدائهم، مُعدّين النتيجة تضحية أو واجباً إلهياً منفّذاً طبقاً لمبدأ لاهوتي ما، أو لأمرٍ علماني سامٍ. لكن في حال تعيّن على المتعصبين للعنف في لحظة تواضع أن يواجهوا مواجهة باسلة إمكانية تدمير التزامهم الراسخ بالعنف، عند تطبيقه تطبيقاً كونياً، لما هبّ ودبّ في العالم، عندها سيُضطرون لأسباب براغماتية وحسب للاعتراف بعدم هضم الآخرين لهوسهم الذاتي بالعنف؛ وعندما يتعلق الأمر

---

(١) مارتن كريمر، «التضحية والشهادة عند شيعة لبنان»، الإرهابيون والعنف السياسي، ٣، ٣ (خريف ١٩٩١)، الصفحات ٣٠-٤٧.

(*) وهل ما قام ويقوم به الجيش الصهيوني في فلسطين ولبنان من مجازر وتدمير وتهجير، وقتله للأبرياء العزل على متن أسطول الحريّة المتضامن مع قطاع غزّة المحاصر، دفاعاً عن «الحرية»؟![المترجم]

بالمحافظة على حياتهم الذاتية ليس إلاّ، قد يُرغمون على التسوية، فقد يُجبرون على قبول ضوابط لمبدأ العنف – أي ينبغي حصر استخدام العنف بوصفه وسيلة لتحقيق غاية محددة ما خاضعة بالضرورة لتقديرات تبين التناقض المحتمل في مسعاهم بين الغايات المنشودة والوسائل المُختارة.

ومن نافلة القول أنه تم الاعتراف في كل مجتمع وعصر بالحاجة إلى كبح جماح وسائل العنف وضبطها، فجملة الضوابط الرمزية والمؤسساتية واسعة للغاية، إلاّ أن ما يُميِّز السبل الديمقراطية في التفكير والسلوك منح اعترافاً كاملاً ومطلقاً بالعلاقة المثيرة للجدل بين المُثُل العليا للديمقراطية واستخدام العنف؛ فيُعد الاستخدام المنهجي وغير المضبوط للعنف، من منظور فكر سياسي ديمقراطي ما، لعنة – أي العنف الشامل المميِّز للمجتمعات العصرية الأوروبية الصبغة. وتقتضي الديمقراطية تحويل العنف ديمقراطياً، وتتطلب إدراك قابلية الطعن بمصطلح العنف علناً، ومرونته الكافية ليشمل أعمالاً لم يسبق لها أن صُنِّفت بوصفها عنيفة؛ ترفض الديمقراطية التسليم بأن العنف «طبيعي» أو هبة من الله أو متأصل في طبيعة الأشياء إلى حدّ ما، فتُحمِّل الذين يمارسون العنف أو يتحكمون بآلياته المسؤولية علناً، مُستندة بذلك إلى آليات تكفل عَدّ العنف طارئاً وقابلاً للإزالة؛ وتقتضي الديمقراطية، في مسائل العنف، والمسائل الأخرى كافة أيضاً، رفض المبادئ الأوليّة الكونية الزائفة، إذ توفِّر مؤسساتها، المتمثلة بحكومة مسؤولة علناً ومجتمع مدني منفتح وعادل، نظرية مبادئ أخلاقية ذات بأس وقابلة للتطبيق تَعدّ هذه المؤسسات شرطاً مسبقاً ضرورياً للتعددية الأخلاقية ونتيجة لها في آن معاً.(١) يقتضي ذلك الالتزام الأخلاقي بأشكال تعددية في الحياة أن ثمة صلة انتقائية بين اللاعنف والديمقراطية، لكن ليس رباطاً مطلقاً شبه قانوني. فإن العنف «مستهجنٌ» من منظور ديمقراطي، إلاّ أنه ليس كذلك دوماً، إذ يمكن عدّ العنف «مُرضياً»

---

(١) انظر المناقشة الأطول للعبر والأخلاقيات في الأجزاء الأخيرة من كتابي، **المجتمع المدني الكوني؟** (لندن ٢٠٠٠).

عندما يُستخدم كوسيلة ناجعة لخلق مجتمع مدني سلميّ أو توطيده فقط، محميّ من مؤسسات سياسية – قانونية مسؤولة علناً. تستلزم الديمقراطية الالتزام بالقاعدة القائلة بتسويغ العنف عند استخدامه للحدّ من العنف أو استئصاله وحسب. كما تنطبق القاعدة المضادة: بوصفه وسيلة لغاية محددة، يمكن عدّ العنف «مستهجناً» نظراً لأنه يناقض تلك الغاية، ويخرج عن السيطرة أو يُسفر عنه كمّ متنامٍ من العنف الفائض المستخدم داخل الوسط الاجتماعي المحدد أو نظام الحكم. ويعدّ المعنى الضمني لهذه القاعدة جليّاً: لأن تطوير الأسلحة النووية واختزانها بكميات كبيرة أو استخدامها «مستهجن» دوماً؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى «القنابل الذريّة» والأسلحة الكيماوية، والبنادق اليدوية التي تتكاثر كالجراد في المجتمع.

ولا يقترن الاستدلال الديمقراطي، في حال صياغته على هذا النحو، اقتراناً عقائدياً بالاستراتيجيات السلمية، رغم حقيقة أن الديمقراطية تترعرع على اللاعنف وتشير في مآل الأمر إلى عالم خالٍ من العنف، وهذا بالطبع يتفادى مسألة الزمان والمكان التي يمكن فيها عدّ العنف مشروعاً في ظل ظروف ديمقراطية، وكيفية تحيّن الأوقات التي يُبرّر فيها استخدام لأشكال معينة من العنف لأغراض خاصة ضد خصوم معينين للمرء. ولا يمكن الرد على هذه المسألة ردّاً تقليدياً؛ ويمكن الرد عليها رداً مؤقّتاً بوساطة قرارات مُصاغة ومطبقة ضمن ظروف فريدة لأوساط زمانية ومكانية محددة.

وبالتأكيد لا تعني مقاربة من هذا القبيل – في الواقع، الالتزام بفكر سياسي يحوّل العنف بأشكاله كافة تحويلاً ديمقراطياً – إن كلّ شيء مُباح، أو إن الاستخدام العملي للعنف واعتبارات أخلاقية العنف خاضعة لقوانين التعمية والاعتباطية. ولأسباب براغماتية محضة، فإن نظرية أخلاقية لعنف مدروس معترضة اعتراضاً تاماً على الأسلحة ذات تأثيرات في «الإبادة الجماعية»؛ كما يخضع قرار استخدام العنف أو الإحجام عنه إلى ضوابط معيارية؛ إنها مسألة حصافة بالمعنى الفلسفي، إذ تُعدّ الحصافة واحدة من الفنون الديمقراطية الرئيسة بوصفها القدرة الخلاّقة على

اختيار مسارات الأحداث في أوساط موغلة بالتعفين. فلا تعتمد على قواعد الاستدلال أو الاستقراء ولا على التفكير الافتراضي بالاختطاف، فالحصافة تتحاشى أضغاث الأحلام بقدر ما تتفادى المبرّر العملي بالمعنى الكانطي[*]؛ «ويستدلّ» المسوّغ العملي بإبلاغ الممثلين بما يمكنهم القيام به من عدمه، فيفرض القانون بلغة أوامر مثل «لا تقتل»، أو «العين بالعين».

وتتفادى الحصافة الأوامر القطعية التي تحيط العاملين علماً بالتصرّف دوماً على نحو ما يُمكن أن تصبح فيه أعمالهم قانوناً عاماً، فتربط الحصافة ما بين الخاصّ والعامّ؛ فهي بذلك ليست «تأملية» ولا «مُحددّة» (على حدّ التفريق المثير للجدل للغاية عند كانط في وصفه للقرارات التي تستنبط قواعد عامة من الخاصّ، أو تستنبط الخاصّ من العامّ، على التوالي بحسب الترتيب[1]). بدلاً من ذلك، تقتضي الحصافة ضمناً الاعتراف بوجوب اهتداء الخيار العمليّ لكيفية التصرّف في أيّ وسط بتقدير خصوصيته؛ وبعبارة أخرى، ذاك الاعتراف يعني أن الحصافة تستلزم الاعتراف بفرادة هذا الوسط أو اختلافه عمّا اعتدنا عليه، وبالتالي نحن بحاجة لمقارنته بحالات سابقة أو معاصرة تشبه نسبياً الحالة الخاصّة المطروحة.

جورج إلسر(GEORG ELSER)

إن الحاجة إلى الاعتراف بأننا ندرك أننا جاهلون ما يتعين علينا القيام به، وأن القرارات تقتضي تقديرات، وأن التقديرات تقع ضمن حقل القوة بين الخاصّ والعامّ، سمات جوهرية لفن الحصافة التي ستُنقذه، على نحو ظاهري التناقض، من اعتباطية محضة. ويمكننا القول، من منظور ديمقراطي، إن القاعدة العامة العملية المقبولة ظاهرياً في مسائل العنف هي الآتية: إن قرار استخدام العنف من عدمه لغايات سياسية أو اجتماعية، سواء في البيت أم في ساحة الوغى، محفوف

(*) نسبة إلى كانط .

(١) تم تطوير الفرق بين قوة الحكم المنعكسة وقوة الحكم المحددة في مقدمة إيمانويل كانط حول نقد قوة الحكم، في فيرك أوسغابي، من إعداد فيلهيلم فايشيدل (فرانكفورت الواقعة على نهر الماين ١٩٧٤)، المجلد ١٠، المقطع ٥.

بالمخاطر دوماً، ومبتلى بفوضى مستمرة وتبعات غير مقصودة، يُناقض بعضها في بعض الأحيان، تناقضاً غير متوقّع، الهدف المُعلن من عدّ العنف الوسيلة الملائمة أو الناجعة. لذلك، تُعدّ التقديرات الأخلاقية حول نفع العنف وتأثيراته ضرورية. ففي مسائل العنف، ولا ريب في ذلك، يتعين على المدافعين عن مجتمع مدني وحكومة مسؤولة علناً الاعتراف أن العنف يُناقض التمدّن ويُعرّيه عادةً، لكن ليس دائماً. لكن ينبغي عليهم أيضاً، قبل الإعلاء من شأن هذه القاعدة السلوكية، الاعتراف أن الأمر الأكثر خطورة الذي يواجه المواطنين لا يكمن في أنهم سيعتَدون أو يُعتدى عليهم، أو يَقتُلون أو يُقتَلون. ويكمن ما هو أسوأ من ذلك بكثير في إحجامهم عن الإدلاء بآرائهم حول العنف بالاستسلام استسلاماً أعمى وساذجاً لوسائل العنف السائدة ولعلاقات السلطة المسلحة الموجودة حالياً أو القابلة للتسلّح تسلحاً كامناً. وينبغي على أصدقاء الديمقراطية، في مسائل العنف، ألاّ ينسوا من هو جورج إلسر: عامل متواضع في مقلع حجر كانت تفصله ١٠ دقائق على نسف أدولف هتلر وجعله فُتاتاً في بيرغربراو- كيلر Burgerbrau-Keller في ميونيخ، استوعب استيعاباً تاماً أن من يسيرون مع التيار يجازفون بانتهاء المطاف بهم على صخور جزر الشياطين.

إن دقة عملية الإدلاء بالرأي المرتبطة بالوسط وخطورتها غالباً، الموضّحة هنا بالعمل الشجاع لجورج إلسر، ليست مثار اهتمام الفلاسفة السياسيين وحسب، بل ثمة أدلة بأنها موضع اهتمام المواطنين أنفسهم الذين يلبّون نداءات حرية التعبير على نحو روتينيّ ضمن الديمقراطيات القائمة فعلياً، وهذا ما أوضحته جيني ورد Janie Ward في دراسة أولية لمفهومات العنف اليومية بين المراهقين الأميركيين من خلفية إثنية مختلطة.(١) إن غالبية المشاركين في هذا الاستبيان عانوا من العنف أنفسهم أو شاهدوه في البيت أو الحي. لا عجب في أن غالبيتهم أبدى قدرة فائقة

---

(١) جيني فكتوريا ورد، «تصورات المراهقين الحضريين عن العنف»، في كتاب (من إعداد) كارول غيليغان وآخرين، **تخطيط المجال الأخلاقي** (كيمبردج، ماساتشوستس ١٩٨٨)، الصفحات ١٧٥-٢٠٠.

على التفكير الاستدلالي بالموضوع تفكيراً أخلاقياً، في حين أن قلّة من المشاركين ذوي الفهم التأمليّ «للحرص» بوصفه المبدأ الرئيس المطلوب لفضّ النزاعات في العلاقات الإنسانية عدّت العنف على نحو نمطي خطأً صميمياً، إذ فكّروا تفكيراً عقلانياً أن العنف ألحق الأذى بالناس و«غير ضروري إذا كان بالإمكان تفاديه من خلال الحوار». وعندما اضطرُّوا لتقويم أخلاقية أعمال الناس الذين شعروا أنه لم تكن لديهم وسيلة أخرى لحماية أنفسهم والآخرين من الخطر سوى العنف، عدّ المشاركون عينهم العنف معقولاً، إلاّ أنه خطأ من الناحية الأخلاقية.

خلافاً لذلك، فقد عدّ أغلب المشاركين التقديرات حول العنف ضرورية، وأن لذلك العنف مسوّغاً في ظل ظروف معينة. وقد ميّزت ورد ثلاثة أنواع مختلفة إنّما متّصلة، من الحصافة الأخلاقية التي مارسها مشاركوها؛ إن الذين فكّروا على أساس مبدأ «عدالة ينظمها القانون والحقوق» عدّوا العنف ملائماً عند استخدامه لمعالجة عقوبة غير مستحقّة أو معاملة تعسفية أو الثأر لهما. أمّا الذين ربطوا «العدالة» بمعايير «الحرص» عندما تُستنفد قوى شخص ما ولا يُترك له خيار آخر – على سبيل المثال، لامرأة ما تستخدم العنف الانتقامي لوضع حدّ لمعاناتها على يدي رجل ما – يكون مسوّغاً له اللجوء إلى العنف، يعدّونه عملاً للاستيلاء على السلطة. بالنسبة إلى مجموعة ثالثة من المشاركين، لم يتم دمج الأفكار المتعلقة «بالعدالة» و «الحرص» وحسب، بل أصبحا في الواقع عنفاً محسوباً ملازِماً –في ظل حدود واضحة –كي يكونا وسيلة «عادلة»، و«متسامحة»، و«مقبولة» لحماية النفس والآخرين من خطر الضرر الجسيم.

عشر قواعد لتحويل العنف ديمقراطياً

ليس ثمة مثال بالغ الخطورة كالعنف المستخدم لأهداف نبيلة من قبل أناس سليمي النيّة.

آليكسي دو توكفيل (١٨٥٦)

التفكير بالعلاج:

إن المزيد من الوضوح حيال أخلاقيات العنف على قدر من الأهمية بالنسبة إلى الفكر السياسي الديمقراطي. وينسحب الأمر على التأني بالوسائل التي يمكن استخدامها استخداماً شرعياً للتخفيف من العنف الفائض أو منعه، إذ يتعيّن على كل مسعى لتخليص العالم من العنف أو الحدّ منه منع الولع بالعنف أو «تجميل صورته». وبدلاً من ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى درجة الانسجام بين الوسائل المُختارة والغاية المنشودة، وإلى التبعات العفوية، الممكنة أو المحتملة، للإجراء المُختار. وينبغي مراعاة نصيحة نيتشه Nietzsche الحكيمة: «يتعين على من يحارب وحوشاً الانتباه إلى أن لا يتحول إلى وحش مع مرور الأيام، وعندما تنظر إلى غَوْرٍ نظرة مطوّلة، سيُمعِن وادٍ سحيق النظر فيك أيضاً.»[1] وعلاوة على ذلك، يقتضي تحويل العنف ديمقراطياً حساسية أكبر لجملة من الاستراتيجيات المؤهّلة دوماً لاجتثاث العنف في العالم من حولنا، فنوعها وعددها واسعان على

---

(١) فريدريك نيتشه، ما بعد الخير والشر، ترجمة وولتر كوفمان (نيويورك ١٩٦٦)، ص ٨٩ (ترجمة معدّلة).

نحو مربك؛ وتقع الوسائل «الأقل وطأة»، بما فيها العصيان المدني، ومحاكم «الحق والصلح»، والعلاج النفسي، والإجراء المناسب للقانون المدعوم بالتهديد والوعيد بالعقاب، تقع في الطرف غير العنيف من الطيف. وتشمل الوسائل الأقسى استخدام الأمن العام لرشاشات الفلفل والرصاص المطاطي والمراقبة السرية وحالات الإعفاء العام التي تنفّذها الحكومة من أجل تسليم الأسلحة؛ وإن أشد الوسائل قسوة أكثرها تهديداً للحياة بالنسبة إلى الناس والمؤسسات الديمقراطية في آن معاً، المتمثلة في الاستخدام المحسوب للعنف، وبكميات وحشية في بعض الأحيان بغية درء العنف من خلال الحرب. إن القرارات المتعلقة بمدى انسجام أي من هذه الطرائق من التهدئة مع الديمقراطية مثيرة للجدل. ومن الواضح أنه يتعين فرض حظر على إنتاج الأسلحة واستخدامها- الأسلحة النووية، على سبيل المثال – التي تمتلك القدرة التقنية على قتل الناس أو إعاقتهم وتلويث بيئتهم، والقيام بذلك على نطاق واسع وبطريقة مروّعة. ومع هذا، لا تختف مسائل الحصافة في المساعي لتخليص العالم من العنف الفائض. وانطلاقاً من أن العمل على تخليص العالم من الأسلحة النووية أمرٌ مرغوبٌ فيه، كيف يمكن تحقيقه على أكمل وجه؟ فأية أنظمة أسلحة، في حال توافرها، يمكن أن تحلّ محلّ القنبلة الذرية؟ وكيف يمكن للمحطات والأسلحة النووية أن تخضع للتفكيك، وهل يمكن للتعويض القانوني ولأمر مثل عمليات «الحق والصلح» أن تساعد العالم على التعايش مع التاريخ الطويل من المعاناة والضرر بعيد الأمد الذي سبّبه اختراع القنبلة الذرية؟ وانطلاقاً من أن الإرهاب الغيبي يعمل عمل دودة قاتلة في أحشاء الديمقراطيات ومؤسسات المجتمع المدني (الكوني) التي ترتكز عليه، ما هي الأشكال الناجعة من العمل الأمني والعسكري والمراقبة المطلوبة لهزيمته هزيمة عسكرية، وبالتالي التخفيف من المخاوف التي يسبّبها للمدنيين؟ وإلى أي حدّ تنسجم فيه هذه الوسائل مع هدف المحافظة على مؤسسات الديمقراطية وروحها (وهذا ما نعرفه من أمثلة تاريخية عديدة) والذي قد يعاني من الانفجار الداخلي – وفي

أقصى الظروف – وأد الديمقراطية عندما يتهدده الخوف والعنف؟ وهل يمكن لمبادرات المجتمع المدني أن تتمم ما يمكن تحقيقه من خلال الاستخبارات المضادة والعنف المضاد للأمن العام والقوات المسلحة؟

يمكن عدّ الوسائل «الأخفّ» أو «الأشدّ»، في أزمنة وأمكنة مختلفة، وبضغط من هذه الأسئلة، طرائق مشروعة وناجعة للدفاع عن السبل الديمقراطية في الحياة وتوطيدها. فبحدّ ذاتها، تتوقّف ملاءمتها مع الظروف، ولذلك لا يمكن للتصور السياسي أن يلعب دور تشريع مسبق للطريقة «الصائبة» أو «المناسبة» لتخليص العالم ديمقراطياً من العنف. فيتعين تفادي مسرحيات الأخلاق السائجة في مسائل العنف؛ ويمكن استقاء الكثير من روايات غْريَام غرين Graham Green الجاسوسية (التزاماً بالمقارنات الأدبية)، وعلى نحو خاص، الطريقة التي تسبر فيها غور حالات معقّدة تكون فيها المظاهر خدّاعة، والقوالب الجاهزة لا تعمل، والحصافات ضرورية بقدر ما هي محفوفة بعواقب شريرة. ومع هذا، في الوقت الذي تبقى فيه مشاريع السياسة التفصيلية والتكتيك السياسي رهينة السياق رهناً لا مفرّ منه، يمكن لتأمل متأنٍ لموضوع العنف والديمقراطية أن يسلّط الضوء تسليطاً مفيداً على محاسنها وعيوبها المحتملة. ففي عمل العنف الحقير، وانطلاقاً من تهديده المتربّص بالديمقراطية، يتعين على الفكر السياسي على نحو خاص التركيز على تحديد ما يمكن عدّه عنفاً فائضاً وما ينبغي عدم القيام به، وعلى تحديد معالم طرائق التفكير والتصرّف المتناظرة التي تضمن تفادي مثل هذه الأخطاء. ولهذا الغرض، يمكن للمساعي الرامية إلى تحويل العنف ديمقراطياً الاستفادة من التركيز على قواعد تُستخدم بوصفها نقاط علّام على التصرف في سياقات محددة. وعلى الرغم من أن هذه القواعد الديمقراطية بحدّ ذاتها تحصفية أكثر منها مُنزّلة، قد تمتلك تأثيرات ديمقراطية إيجابية. بالنسبة إلى المواطنين وصانعي السياسة على حدٍّ سواء، هذه القواعد العشر مناسبة للمقام على نحو خاص.

القاعدة الأولى: **حاولوا دوماً تفهّم دوافع العنيفين وبيئتهم.** إن أساليب التعامل مع اللاتمدّن تعاملاً ناجعاً في أشكاله المعتدلة أو الفتاكة لا تتباين بتباين

الزمان والمكان وحسب، بل بتعيين الأساليب وتصميمها وفقاً لشكل العنف ودوافعه التي ينبغي مقاومتها أو التخلص منها. ومن الصعوبة بمكان في بعض الأحيان التمييز بين أشكال العنيفين ودوافعهم، ليس بسبب تلاشي الدوافع عندما يصبح العنف بيروقراطياً وحسب؛ فبعض العنف جبان للغاية لدرجة تُعدّ فيها الدوافع لا صلة لها بالأمر للوهلة الأولى. ومن السهولة بمكان أن يشعر أي شخص لديه استعدادات فطرية ديمقراطية وبقدر من التقمص الوجداني في حدوده الدنيا مع الرّاوي في رواية يورغ سيمبرون Jorge Semprun **الرحلة الطويلة**: «لا طائل من تفهّم مرافقي هتلر الشخصيين؛ بل تكفي إبادتهم.»[1] ويُشاع ظهور دوافع دموية مماثلة للثأر بين الجماهير المتابعة للمعالجات التلفزيونية ساعة الذروة لمسألة العنف المروّع في وحشيته – «اجلدوهم!، اشنقوهم!». وتميل الاستعدادات الفطرية التي تثيرها هذه التغطية إلى ترسيخ انطباع التشابه الشديد – أي العنف القديم نفسه والمسؤولين عنه «مرضى» وبحاجة للزنزانة أو ليضع ثوان على الكرسي الكهربائي. ومن الصعوبة بمكان التخلّص من عادة التفكير بالعنف من خلال أصناف غير مميّزة ولا مسوّغ لها. فإن لهذا الأمر تبعات سياسية مؤسفة، فكما حاجج هانز توك Hans Toch وآخرون، من المحال في حقل العنف الجنائي تطوير ممارسات إصدار أحكام وبرامج معاملة متجاوبة ناجعة ما لم يتم توزيع العدد الكبير غير المميّز «للمرتكبين العنيفين» إلى مجموعات ذات مغزى؛ وعند القيام بذلك فقط تصبح إمكانية المزيد من التعيينات الفارقة للأسباب والنتائج والمزيد من الوصفات الحساسة من أجل السيطرة واردة. فالسارق الموسمي ليس المعتدي الجنسي المضطرب، واللص الليلي المتهور ليس اللص الليلي المحترف ولا الإرهابي الماكر ولا المُفَجِّر المضطرب اضطراباً حاداً[2].

وتُعدّ الماهية التحليلية لهذه الأصناف المختلفة شرطاً مسبقاً لفهم دوافع العنيفين بوصفهم أفراداً بكل معاني الكلمة عانوا من إذلال ماضٍ أو حاضر؛

---

(١) يورغ سيمبرون، **الرحلة الطويلة** (تورونتو ١٩٦٤)، ص ٧١.

(٢) هانز توك و كينيث آدمز، **المرتكِب المضطّرب والعنيف** (نيو هيفن ولندن ١٩٨٩).

ويوجز جيمز غيليغان تعقيدات المسألة على نحو مُرضٍ: يحاجج بأن للعنف الأكثر «جنونية» من الناحية الظاهرية مغزى جليّاً بالنسبة إلى الشخص الذي يرتكبه، فمن بين هبات التحليل النفسي إلى الديمقراطية إرادتها على سبر بواعث أولئك العنيفين وتفسيرها؛ فليس العنف مجرد نتاج «عقل شرير» على الإطلاق، كما اعتاد القضاة قوله، ولا يمكن تصنيفه وفق المفهوم القانوني «للجنون»، الأمر الذي يحطّ من شأن الشخص العنيف إلى مصافّ حيوان أو شيء عاجز عن التقدير أو المَسؤولية عن تصرفاته الذاتية.

فيحاجج غيليغان، «من ناحية التحليل النفسي»، بأن «السلوك بمجمله، بما فيه السلوك العنيف، سواء صُنِّف «سيئاً» أو «جنونياً»، ذو مغزى من الناحية النفسية، لكن ما لم يُفهم، لا يمكن منعه – أي وضعه تحت السيطرة الذاتية الفردية والمجتمعية.»[1] إن جذور العنف البشري وجهاً لوجه غامضة دوماً، إلاّ أنها غالباً ما تُنسَب إلى طبائع الشخصية المستمدة من البيت بادئ ذي بدء، لتترسّخ بعدها في حياة البلوغ. وإليكم قضية تم اختيارها اختياراً عشوائياً: كان بلال فَحْص، المسؤول عن التضحية بالآخرين في العملية «الاستشهادية» الأولى لحركة أمل عام ١٩٨٤، ضحية بحدّ ذاته لتعسّف مبكّر؛(*) ونظراً لولادته في الفقر، عاش سنواته الأولى في بيت مؤلّف من غرفة واحدة وبمرافق أشبه بالأزقة القذرة؛ وباع والده المفلس الخضار على عربة. وبعد ولادته ببضعة شهور، انفصلت والدة بلال عن والده الذي تزوّج من جديد وأنجب المزيد من الأولاد. وكان البيت مكتظاً لدرجة يصعب تحمّلها، ونظراً لانصعاقه بمشاعر الإهمال، طُرد بلال ليعيش هذه المرّة مع جدّته من جهة الأب في مسكن مؤلّف من غرفة يتيمة.

وتُشير قضية بلال فحص إلى القاعدة القائلة إنّ رجالات العنف يتعرضون للظلم على نحو نمطي خلال الطفولة. يمكن لتجارب مثل التعسّف البدني،

---

(١) جيمز غيليغان، العنف: تصورات عن وبائنا الأكثر فتكاً (لندن ٢٠٠٠)، ص ٩.

(*) لقد تجاهل الكاتب أن العملية الاستشهادية التي نفذها بلال فحص تندرج في إطار عمل مقاومة لجيش إسرائيلي محتل لجنوب لبنان. [المترجم]

والابتزاز الجنسي، والسخرية، والنبذ أن تولّد الإذلال على نحو دفين لدرجة يبدؤون فيها بالشعور مثل قُمامة مُتفسّخة؛ يصبحون أمواتاً أحياء يلجؤون للعنف بوصفه السبيل الوحيد للانتقام من الظلم. ومن هذا المنطلق، إن وظيفة العنف إيقاف الآخرين في مهدهم، وكتم ضحكهم المهين، وجعلهم يبكون بدلاً من ذلك، مستقين بذلك من العالم معياراً لما يُعدّ عدلاً. وليس من باب الصدفة أن معظم الجرائم العنيفة وجهاً لوجه تُرتكب بحق رجال آخرين على يد رجال مستميتين، في مواجهة المهانة، لدعم «رجولتهم» بالدفاع عن أنفسهم من خلال أكثر الأعمال يأساً: ممارسة العنف على جسد الآخر.

وللقاعدة القائلة إن العنف مرتبط دوماً بوسط مرتكبيه ودوافعهم دلالة ضمنية مهمة؛ ويتعين رفض توصيفات العنف بوصفه أساساً أبدياً للحالة البشرية أينما تبرز وبأي شكل تبرز فيه، إذ تتبدى عملية إضفاء «حجة وجودية» على العنف بأقنعة عديدة تتراوح بين توصيفات سوقية «للطبيعة البشرية» بوصفها ميّالة للعنف ميلاً طبيعياً وضرورياً وبين مزاعم فلسفية راقية، مثل تصورات جاك ديريدا عن العدل.(١) ويحذّر ديريدا من النزعة الفكرية في أوساط بعض التوجهات في النظرية التفكيكية لمنح «تفويض للقوة العنيفة والظالمة والعشوائية»، ويقتبس من باسكال الآتي:

تُعدّ القوة دون العدل استبداداً، والعدل دون القوة تناقضاً، إذ ثمة أشرار دوماً؛ أما القوة دون العدل متهمة بالظلم، فمن الضروري وضع العدل والقوة في بوتقة واحدة، ولذلك ضمان ما هو عادل أن يكون قوياً، أو ما هو قوي أن يكون عادلاً.

ويستقي ديريدا من باسكال الملاحظة القائلة إن العنف والقانون توأمان، ثم يحوّل تلك النظرية المطروحة إلى الزعم التوليدي القائل برعاية ممارسة العنف

---

(١) جاك ديريدا، «قوة القانون: الأسس الخفية للسلطة»، مراجعة كوردوزو للقوانين ١١، ٩١٩ (١٩٩٠)، الصفحات ٩٢٧-٤٥.

الدائمة لبروز أنظمة القانون والعدل في أي وسط، فبغياب العنف، لا وجود للأحكام القانونية، ولا للعدالة. وتتجاهل نظرية ديريدا التفكيكية تحذيراتها الذاتية من إضفاء «حجة وجودية» على العنف، بتلميحه تلميحاً خفياً إلى عدم إمكانية تخلّص الحياتين الاجتماعية والسياسية من العنف على الإطلاق، ووصفه لمن يظنون عكس ذلك بالأغبياء. فيخلُص قائلاً: «إن بروز العدل والقانون بعينهما والآونة المبرِّرة لوضع القانون يقتضي ضمناً قوة بحدّ ذاتها، وهي قوة استنسابية على الدوام... وإن لحظة تأسيسها أو إنشائها عينها قوة انقلابية ليست عادلة ولا ظالمة بحد ذاتها».

إن التوصيفات العامّية «للطبيعة البشرية» بوصفها عنيفة طبيعياً وضرورياً إشكالية على حدّ سواء، ولأن السبل الديمقراطية في الحياة تُضخِّم المعنى القائل بأن الطبيعة البشرية طارئة وهي التي تسبر غوره، وإن اللجوء إلى توصيفات كئيبة لما يُسمّى «بالطبيعة البشرية» غير ديمقراطي. وتُعاني مثل هذه الحجج الوجودية التشاؤمية من ذاكرة قصيرة الأمد تشوبها الشوائب،[1] وتقوم على أساسها بتخليد ما هو في واقع الأمر طارئ من الناحية الزمانية. فإذا ما وُصِّفت خير توصيف على أنها نوع من عقيدة الخطيئة الأولى المجرّدة من خشية الله أو ذكره، لا حول ولا قوة لهذه الحجج الوجودية في إيجاد حلّ للاتمدّن أو الحدّ منه في مؤسسات الحكومة أو المجتمع المدني، إلاّ أنها تُستخدم في بعض الأحيان بوصفها مرافعات للدفاع عن العنف المروِّع. لاحظ إيديولوجيات «البدائية» التي تفترض (على سبيل المثال) أن القتل على النطاق الذي شهدته البوسنة والهرسك أو رواندا خلال التسعينيات أمر يتوقعه المرء من هذه المناطق. بالنسبة إلى هذه الأيديولوجيات، إن لفظتي «البلقان» و«أفريقيا» بحدّ ذاتهما تعجّان برائحة العنف؛ فإنها أماكن على وجه الأرض أحكمت فيها الطبيعة البشرية البهيمية الخناق برقاب الأحياء دوماً، غير

---

(١) آشلي مونتاغيو، الثورة الإنسانية (كليفلاند ونيويورك ١٩٦٥)، ص ٢٤. «في الواقع، إن أعمال العنف المنسوبة إلى طبيعته الأصلية قد اكتُسِبت غالباً في غضون فترة حديثة نسبياً من تطور الإنسان الثقافي».

آبهة بأصول التمدّن التي تتمتع بها شعوب «متمدّنة» في أماكن أخرى. وغالباً ما يلجأ إيديولوجيو البدائية إلى الاستدلال الاستقرائي، فأعمال العنف الرهيبة تعود عليهم بالمكاسب، إذ يخلصون إلى ضرورة كون الطبيعة البشرية شريرة تمكّنها من إطلاق قذائف هاون من عيار ١٢٠ ملم على أسواق مكتظة، مخلّفة بذلك انفجاراً هائلاً يعقبه صوت رخيم مثل صوت المطر أو الجداول الجبلية، ثم في طرفة عين من السكون تتزلزل الأرض تحت أقدام المتسوقين من وقع قوة لم يعهدوها من قبل، يعقبه تطاير الأطراف ونتف اللحم في كل مكان؛ فالجوّ معبأ بصرخات الجرحى والمحتضرين، مخلّفاً نحيب الأقارب والأصدقاء والشهود، هذا في حال تواجدهم.

إن أصحاب الحجج الوجودية واثقون من عباراتهم المبتذلة، إذ يتحدثون بقناعة وقوة عن أن «الناس شريرون أو خبيثون بطبيعتهم»، أو «مخلوقات الخطيئة الأولى». إلاّ أن هذا الحديث إشكاليّ، فنظراً لجهله بأسسه التاريخية عينها، يعاني من قبول عشوائي «بالوقائع» لبرهنة أوهامها من خلال الاستقراء، كما أنه لا يأبه ببواعث من يَقتُلون ويُقتَلون، فلا يطرح أسئلةً، بل يريد حلولاً، الأمر الذي يعلل لماذا تعمل الحجج الوجودية التشاؤمية في الغالب بوصفها ذرائع تتصهر بيسر في أوجه الترياق السلطوي للتمدّن. فإن وظيفة هذه الحجج الوجودية، مقصودة كانت أم لم تكن، تجريد الضمائر من أسلحتها، وإقناع الآخرين أنه لا يمكن القيام بشيء في حقيقة الأمر سوى استراتيجية وضع الثقة في «الحرب» ضد «الأعداء»، أو قانون أكثر حزماً ونظام أكثر صرامة، أو اللجوء إلى حلّ خفيّ (التعامل مع سارقي السيارات بشراء مرآب في موسكو من حديد مُموَّج قابل للقفل؛ وتوظيف عناصر أمن في لندن أو طوكيو أو أبيجان؛ ودفع مال حماية لأمير حرب في ريو دي جانيرو)، آملين حسن الختام دوماً، الأمر الذي يعني عملياً وضع العنف وتكاليفه على عاتق الآخرين.

أما الآن فنأتي إلى القاعدة الثانية: فقدر الإمكان، توخّوا الحذر وأوسعوا الشكّ بحِيَل ومخططات الذين يتحدثون عن «الضرورة» ويطالبون بأقسى الحلول

الممكنة – «اتخاذ إجراءات صارمة» و«انعدام التسامح» و«الحرب» – ضد من يُعدّ عنفهم «شريراً» أو «مَرَضيّاً». فعلّق المستشار هيلموت شميت خلال فترة الهستيريا التي أثارتها هجمات زمرة الجيش الأحمر ضد المصالح التجارية والحكومة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، قائلاً: «يتعين على من يدافعون عن حكم القانون أن يكونوا مستعدين لعدم الوقوف عند حد بما تقرّه الديمقراطية وتسمح به».[1] ويُستخدم الالتباس الدفين الكامن في هذا التصريح بوصفه تذكيراً أنه عندما تعالج الديمقراطيات العنف، ينبغي عدم الاستخفاف بمخاطر الصلف والتسلّط. تميل الحكومات الديمقراطية في بعض الأحيان وتحت وقع العنف الخارجي إلى إبرام اتفاقيات سرية مع العنيفين، وتوفير ملاذات آمنة لهم مقابل اتفاقيات ثنائية بعدم القيام بهجمات عنيفة ضمن إقليم الدولة عينه.[2] ينبغي أن يكون الشك على أهبة الاستعداد دوماً عندما يتحدث ممارسو العنف عن «الضرورة»، أو «الطوارئ»، أو «سرّي للغاية»، أو «الدفاع عن السيادة»، أو «عدم الوقوف عند حدّ»، فتميل الديمقراطيات القديمة إلى إثارة حديث من هذا النوع عندما لا تسير الأمور على ما يُرام بالنسبة إلى المصالح السائدة على وجه الخصوص. يُعدّ الانهماك بالإرهاب الغيبي في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين مثالاً على أن العنف والعنف المضاد يولّدان إجراءات رسمية صارمة مسيئة للديمقراطية: اعتقالات دون توجيه تهم أو محاكمات، وانتهاك قوانين حماية البيانات، وجنود مسلّحون في الأماكن العامة، وتدريبات عسكرية عالية المستوى، والثرثرة الدائمة عن «الأمن الصارم»، وهمسات عن التعذيب، والحزم، وتشريع جديد للدفاع عن المملكة، وانتشار ذهنية حرب دائمة.

---

(١) من الفيلم الوثائقي، بادر – ماينهوف: هيام بالإرهاب (لندن ٢٠٠٢).

(٢) ميشيل ويفيوركا، «السياسة الفرنسية واستراتيجيتها حول الإرهاب»، في كتاب (من إعداد باري روبن، سياسة الإرهاب المضاد: محنة الدول الديمقراطية (واشنطن دي سي ١٩٩٠)، الصفحات ٦١–٩٠.

وفي أثناء ذلك، ثمة إشارات موازية في حقل القانون الجنائي إلى إجماع توطيدي أن العنف الجنائي «مَرَضٌ» متنامٍ، وأن أسبابه الغامضة تضعه فوق أي أمل منظور لعلاجه. ويكتب رئيس القضاة الأسبق في محكمة الاستئناف الأميركية: «يُعدّ معدّل ارتفاع الجريمة بين الشباب الذكور من السود جانباً من الحالة المَرَضيّة لطبقة السود المتواضعة، لكن لا يبدو أن ثمة حلولاً، لهذه الحالة، مقبولة من الناحية السياسية، ومن المحتمل أن تأتي أُكُلها في آن معاً»، مضيفاً أن «ليس ثمة أسلوب مقبول يمنع الوالدين من ضرب أولادهم، كما أنه ليس جلياً فيما إذا كان الضرب يسبب العنف اللاحق، أم أن الضرب والعنف ناجمان عن موهبة فطرية وراثية يشترك فيها الوالدان مع أولادهم». وتفضي هذه المقدمات المنطقية بيسر إلى نتيجة مفادها وجوب التخلي عن الاستراتيجيات القديمة القائمة على الأحكام المرنة، وإطلاق السراح تحت المراقبة، ومعالجة الإدمان على المخدرات، والعلاج النفسي، والتدريب على العمل. «لقد بيّنت عقود من التجريب المخفق لأنواع مختلفة من برامج تأهيلية عبثية فعلية لنهج تأهيلي، ولذلك شكّكت في عدّ العلم الجنائي علماً.» وقيل إن تحليلات بيانات متنوعة المتغيّرات أجراها علماء اجتماع تبرهن أن «العقوبة تحدّ من الجريمة من خلال الردع والتجريد من الأهلية في آن معاً»، ولذلك فالحزم هو النهج الصائب؛ ويتعين على العنف أن يُقابل بالعنف، إذ ينبغي أن يُوَجَّه حسن التعامل مع الجريمة توجيهاً حصرياً إلى حماية المجتمع المدني من ذاته. فلا بُدَّ من المزيد من السجون – تُدير «شركات أمنية» بعضاً منها بقصد الربح. وينبغي أن يُقابل الأمن الأشد صرامة والاعتقالات الأكثر سرعة بانسيابية نظام عمل المحاكم. ويتعين الطلب إلى هيئات المحلّفين الاستنتاج من الرفض الجنائي للمُدَّعى عليهم بالإدلاء بشهادتهم أن لديهم ما يخفونه. ويتعين عدّ الأدلة التي تحصل عليها السلطات بتجاوز القانون معوّلاً عليها، فينبغي أن تصبح الأحكام الصارمة والسجن المطوّل عادياً؛ ويتعين مراعاة توسيع حكم الإعدام ليشمل جرائم تتعدى الجرائم الوحشية أو التعسفية المخالفة للمعهود، ووضع

حدٌّ للمماطلة المكلفة للمحاكمات الجنائية[1] في قضايا الإعدام على وجه الخصوص، إذ إن فواصل زمنية من عشر سنوات بين الحُكم والإعدام عادية، وفواصل زمنية من عشرين سنة ليست نادرة (في الولايات المتحدة التي تضاعف عدد نزلاء سجونها في العقود الثلاثة الأخيرة أربع مرّات ليتجاوز مليوني إنسان).

فيقوم هذا النوع من التفكير المنطقي «المعسول ليس إلاًّ»، من وجهة نظر المؤسسات الديمقراطية ومُثُلها، على مقدمات منطقية مشكوك فيها تُفضي إلى استنتاجات استبدادية. ما أسهل الحديث عن وأد الجريمة في مهدها، وتخليص الشوارع منها، وإبقائها خلف القضبان. ومع هذا، إن اتّباع الحزم مع العنف محفوف بالأخطار، إذ يُوحي الوهم بأن عنف السجن والإعدام يحدّ من الجريمة العنيفة.[2] فمن المحتمل أيضاً أن يلحق العنف المشرعن، بتجاهله لحلول غير عنيفة أكثر نجاعة للتمدّن، الأذى بالمجتمع المدني على نحو يفوق العنف المعتدل والعَرَضِي. وتكمن المشكلة الجوهرية في ردة الفعل المتسلسلة الناجمة عن ممارسة السلطة العنيفة بحق الآخرين؛ وإن القدرة، المدعَّمة بوسائل عنيفة، على جعل الآخرين يقومون بأمر يتحاشون القيام به تولِّد الصلَّف بيسر، أي الاعتقاد أن المتنفّذين بمنأى عن المسؤولية تجاه الآخرين المرغمين أثناء ذلك على المعاناة من الألم والذل. فتنتشر ثقافة السيطرة، وعندما يختلط الصلَّف بالعنف والسلطة، فإن الإغواء بتنكيل أجساد المقاومين يكون وشيكاً. وإن الديمقراطيات التي تستخدم

---

(١) ريتشارد بوزنر، «أكثر الأمم تأديبياً: بعض المقترحات المتواضعة لتخفيض معدل الجريمة في الولايات المتحدة»، **ملحق التايمز الأدبي**، العدد ٤٨٢٢ (١ سبتمبر ١٩٩٥)، الصفحات ٣-٤.

(٢) انظر فرانك إي زيمرينغ وغوردن هوكنز، **التجريد من الأهلية: الحبس الجزائي وكبح الجريمة** (أكسفورد ونيويورك ١٩٩٥). وتخلص هذه الدراسة الشهيرة إلى أن تضاعف عدد نزلاء السجون في كاليفورنيا ثلاث مرّات في التسعينيات أثّر في معدل الجريمة العنيفة تأثيراً واهياً – ٠,٠٠٧ جناية و ٠,٠٥٥ اغتصاب في كل سنة سجن.

العنف إما ضد سكانها أنفسهم أو سكان آخرين ليست بمنأى عن ردة الفعل المتسلسلة هذه التي غالباً ما تولّد انقساماً سياسياً جديداً أسوأ بكثير من الانقسام بين الأغنياء والفقراء. وأشار بيير فيدال – ناكويت Pierre Vidal-Naquet في أثناء الحملة العسكرية الفرنسية ضد الاستقلال الجزائري إلى أنه «يمكن لكل مجتمع يشعر بنفسه مهدداً بمعارضة أن يتسامح بغاية السهولة، اليوم أو غداً، مع استخدام عَرضي أو منتظم للتعذيب ... فيمكن للمعارضة برمتها، أيّاً كانت طبيعتها، أن تفرض على الدولة العصرية، مهما كانت ليبرالية، استخدام التعذيب(١)».

وإليكم القاعدة الثالثة: **قاوِموا الانجراف نحو استراتيجيات «قوانين ونظم» سلطوية بتذكير السياسيين والقضاة والأمن والجيش تذكيراً راسخاً بأنه لا يمكن للمساعي الحكومية للحدّ من العنف أن يُكتب لها النجاح ما لم يتم تنمية التمدّن والحرية على مستوى المجتمع المدني.** فبطبيعة الحال، يتوجس العديد من دعاة الديمقراطية الناشطين من التلاشي العام للحريات المدنية التي تواكب عادة العمل العسكري والأمني، ومن إنشاء بيروقراطيات أمنية جديدة، مثل الدائرة الجديدة للأمن الداخلي في الولايات المتحدة؛ كما يتوجسون من التأثيرات الاستبدادية والعدوانية والعنصرية الساعية لمناهضة هجمات إرهابية رهيبة من خلال عمليات بطش عسكرية، مثل عملية الدرع الواقي التي قام بها الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٠٢ – عبارة بليغة لتوصيف غزو إجرامي، واحتلال مدن فلسطينية وتدميرها.(٢) ويُولِّد السلاح والدعوات للتسلّح الصلَف. ولم تستجب الحياة المدنية استجابة راضية لفقدان النوم والأعصاب التالفة الناجمة عن التفتيش بتجريد الثياب، أو مدفع رشاش لحوّامة تشطر الهواء فوق رؤوس السكان الحضريين المرعوبين، أو التشديد على

---

(١) بيير فيدال – ناكويت، **التعذيب في الجمهورية: محاولات في التاريخ والسياسة المعاصرين (١٩٥٤–١٩٦٢)** (باريس ١٩٧٢)، الصفحات ١٧٥ و ١٤.

(٢) ديفيد غروسمان، **الموت بوصفه طريقة في الحياة: إسرائيل بعد عشر سنوات من أوسلو** (نيويورك ٢٠٠٣).

إجراءات منح التأشيرات وأمن المطارات، أو النعرة القومية المتطرفة والحديث عن ضرورة حرب دائمة ضد الشر. فقد تنشأ السلطة السياسية من فوهة البنادق، إلاّ أن السلطة المخملية للمؤسسات المدنية تتغذى على تفكيك دائم للأسلحة، وممارسات سلطة واستراتيجيات سِلْم اجتماعي مسؤولة.

فعلى سبيل المثال، هذا يعلل أن وجود قيادة سياسية مبدعة وعمليات لاذعة وتدخّلات عسكرية حذرة وأحكام صارمة صادرة عن المحاكم القضائية، في سعيها لبتر مثلث عنف مرتبط بالإرهاب الغيبي والحرب غير الأهلية والفوضى النووية رسمه العالم حول نفسه، لن يفي بالغرض. فتُعدّ المبادرات غير العنيفة الناشئة عن المجتمعات المدنية ذاتها جوهرية، في حال تعيَّن التقليل من النتائج السلطوية. ويتحدث الجرّاحون عن الاستئصال في وصفهم لعملية إزالة أورام من أغلفتها؛ ويمكن استخدام المصطلح عينه لوصف أولوية سياسية أساسية لأصدقاء الديمقراطية المتمثلة بالإزالة المنتظمة للأسلحة النووية وأنظمة صناعة الأسلحة وموادّها من هيكليات البنى الحكومية وغير الحكومية العالمية؛ ومن الصعوبة بمكان إدراك الأولوية لأن هذا يقتضي وجود حركات سلام ونزع سلاح جديدة، فلم يكن استنهاض الحملات الشعبية المتشددة ضد الأسلحة النووية ومنشآتها متأخراً وحسب، بل من الضروري وجود حملات مواطنين عالمية ضد أشكال العنف «الكلاسيكية» والغيبية، إذ يتعين عليها الصمود ومواجهة مشكلة كيفية استخدام القوات المسلحة استخداماً مشروعاً وتوقيتها لإنهاء العنف في مناطق حرب غير أهلية. وإن حملات المواطنين ضد حرب غير أهلية واضطهاد وتعذيب سياسيين ضرورية أيضاً (مثل حملة منظمة العفو الدولية التي لديها مليون عضو في ١٦٢ بلداً، أو خدمات الإغاثة الكاثوليكية، والشبكة العالمية للبوذيين الملتزمين). كما يُتوخى من المواطنين والمصالح التجارية والحكومة المزيد من المؤازرة لجماعات المجتمع المدني مثل **نحو عالم أكثر أماناً** Saferworld – وهي جماعة ضاغطة وبحثية تتخذ من لندن مركزاً لها، وتَفضح التأثيرات الفتاكة لتدفقات السلاح

العالمية، وتضغط على هيئات مثل الإتحاد الأوروبي لحظر بيع السلاح لدول وجيوش ديكتاتورية تنتهك حقوق المدنيين.

أما القاعدة الرابعة، فتقول: **ابذلوا، قدر الإمكان، جهوداً لصدّ «خصخصة» وسائل العنف أو منعها.** وثمة إشارات لتوجّه طويل الأمد نحو «نشر» وسائل العنف و«خصخصتها» في بعض المناطق والمجتمعات المحلية من العالم، إما عن طريق «حصرها» في المنظمات التجارية أو بأيدي المدنيين، محولة إياهم إلى رموز شبه عسكرية أو إجرامية. ويقود مثلث العنف هذا التوجه في الوقت الراهن، فالسوق السوداء وصفقات الأسلحة بأسعار مخفّضة تُفاقم المشكلة. وفي هذه الأثناء، تُعنى مصالح تجارية عالمية مثل **النتائج التنفيذية** Executive Outcomes و**خدمات براون ورووت** Brown and Root Services، بتوفير مهارات عسكرية لقاء ثمن، مثل الاستخبارات، وتقويم الأخطار، والتخطيط الاستراتيجي، والتدريب، والدعم اللوجستي، والجهوزيات القتالية؛ وتكمن عاقبة هذا الأمر في إمساك شركات أمنية ومحاربة زمام الدفاع اليومي عن المدنيين ضد تهديدات عنف وهمية أو فعلية. إن هذا التوجّه قوي لدرجة يمكن فيها تخيّل أزمنة وأمكنة يتلاشى فيها احتكار بضعة دول لوسائل العنف تلاشياً دائماً، أو يتم القضاء عليه قضاءً مبرماً، عن طريق أشكال جديدة من المرتزقة(1).

ونعود في هذه المرحلة إلى زعم (أمبيرتو إيكو وتاناكا أكيهيكو وآخرين) أن سفن الدولة العصرية السابقة مهجورة الآن وتهيم على وجهها نحو مياه «القرون الوسطى»؛ ويستند الزعم إلى بعض الأوهام التاريخية، ولذلك يتعين التعامل معه بتأنٍ طالما أنه تمت مقاومة الصراع الطويل والدامي لبناة الدولة العصرية لاحتكار وسائل العنف ضمن إقليم ما، تمت مقاومته مقاومة مستمرة

---

(1) انظر بيتر سينغر، **المحاربون المتحدون** (إيثاكا ولندن ٢٠٠٣)؛ غاري تي مارز، **الاضطراب المدني ووكلاء التوجيه الاجتماعي** (إرفينغتن ١٩٩٣)، **ومراقبة الأمن العلم السرية في أميركا** (نيويورك ١٩٨٨).

على يد ميلشيات حضرية، وجيوش خاصة، وشركات تجارية مسلحة، وجنود عاديين، ووكلاء ماليين، وجيوش أمراء إقليميين، ومطالبين متنافسين على السلطة الملكية.[1] ومع هذا، ثمة حالات موثّقة، بما فيها الحروب غير الأهلية، تصبح فيها البنى المعاصرة للحكومة والعلاقات الاجتماعية للمجتمع المدني منحرفة ومشوّهة إلى أشكال غريبة على يد عصابات وكارتلات[*] تستخدم السلاح. ويبدو أن هنالك فورة عالمية لأشكال غير حكومية من العنف، نظراً لتغذيتها من قبل وسائل الإعلام والعلاقات الدولية.

خذ مثالاً واحداً متطرفاً على هذا التوجّه المناهض للديمقراطية متمثلاً ببنى السلطة العاملة في كولومبيا على يد كارتلات كالي Cali وميديلين Medellinإلى جانب جماعات إقليمية في مدن مثل بوكامارانغا وسانتا ماريا تحكّمت، وفقاً للشائعات، بـــ ٨٠ بالمائة من إنتاج الكوكايين العالمي من السبعينيات فصاعداً.[2] وبتربّع شخصيات مثل إل ألاكران El Alacran (هنري لويزا سيبالوس، أو «العقرب») وبابلو إيسكوبار («صديق روبن هود») والأخوة رودريغيز أُرخويللا على عرشها، لم تُترك أجزاء من كولومبيا دون أن تمسّها بنى عنف المخدرات، إذ تدفقت المخدرات والسلاح عبر أوردة الحياة الاجتماعية، حارفةً قطاع الإنشاءات وأندية كرة القدم ومهنة سيارات الأجرة والفنادق وبعض الصحف حول أصابعها العنيفة. ففي الوقت الذي أصبح فيه مروّجو المخدرات إقطاعيين، شرعوا بإنشاء ميليشيا خاصة – إذ كانت ميليشيا «الموت للخاطفين» (Muerte a Secuestradors)

---

(١) جانيس إي تومسن، **المرتزقة والقراصنة والسياديون: بناء الدولة والعنف الغيبي في بدايات أوروبا الحديثة** (برينستون ١٩٩٤).

(*) الكارتل عبارة عن هيئة من مجموعة شركات ومصالح تجارية تتفق فيما بينها على منع المنافسة وتثبيت الأسعار. [المترجم]

(٢) انظر وينفريد تيت، «تنظيمات شبه عسكرية في كولومبيا»، **مجلة براون للشؤون العالمية**، ٨، ١ (شتاء / ربيع ٢٠٠١).

MAS أشهرها قباحةً – لحماية سلطتهم واستثماراتهم. امتد السلاح الخاص ليشمل الجيش والأمن العام والسلطة القضائية؛ خلال النصف الأول من التسعينيات وحسب، تمت تصفية ما يزيد عن ١٥٠٠ سياسي وقيادي نقابي و١٠٠٠ شرطي و٧٠ صحفي و٤ مرشحين رئاسيين – من بينهم جماعة من ٦ أشخاص عام ١٩٩٠– محامٍ عام ومحافظ – وتمّت تصفيتهم على يد القوات المسلحة وحلفائهم شبه العسكريين المروجين للمخدرات بقيادة شخصيات مثل إل ألاكران. فالعقرب ذاته رمز إلى التوجه العالمي بمجمله نحو خصخصة وسائل العنف. مبتدئاً حياته المهنية بوصفه قاتلاً مأجوراً على نحو لا يعرف الرحمة، تدرّج عبر صفوف المخدرات ليتزعم الجناح العسكري لكارتل كالي، حيث وُرّط في بعض من مآثره الغامضة، مثل القتل الجماعي لما يزيد عن ١٠٠ فلاح عام ١٩٩١ مُزّقت أجسادهم بمناشير كهربائية.[١] ونظراً لمواجهتها بعنف من هذا النوع، عوملت الشخصيات غير الفاسدة التي حاولت معارضة السلاح والمخدرات والجرائم معارضة علنية معاملة فظّة، أو تمت تصفيتهم؛ فبعد اتهامه في البرلمان الكولومبي بتلقي أموال مخدرات عام ١٩٨٣، ردّ رودريغو لارا بونيلاّ، وزير العدل آنذاك، بتكذيبات عنيفة، ثم ضاعف من انتقاداته للكارتلات، فتمت مصادرة مئات من طائرات نقل المخدرات، وحصلت اعتقالات. حيثما سافر الوزير، قام بتوضيب حقائبه الشخصية مراراً لاقتناعه أن أحداً ما من كارتل في مكان ما قد يدسّ الكوكايين فيها؛ فباءت مساعيه بالفشل لأنه تمت تصفيته في العام التالي ومات في بركة من الدماء في شوارع بوغوتا.

وتُعدّ الحالة الكولومبية مثالاً متطرفاً على الفضح المعاصر لما يُدعى بالأنموذج الويستفيليّ للدول الإقليمية التي تحتكر مصادر العنف، فتُعدّ الأشكال الممكنة للمرتزقة متغيّرة للغاية ضمن المجتمعات المدنية وغير المدنية القائمة فعلياً،

---

(١) هذه الأحداث موثّقة في تقرير منظمة العفو الدولية، **العنف السياسي في كولومبيا: بين الوهم والواقع** (لندن ١٩٩٤).

إذ تتراوح بين وكلاء أمنيين يعملون لشركات رسمية خاصة ويستخدمون هواتف سلكية وهواتف لاسلكية محمولة و(حيث يخوّل لهم) يحملون مسدسات على خصورهم، وبين عصابات مسلحة تعمل تحت رعاية أمراء حرب محترفين لا يرحمون. ففي كل حالة، تتناقض الترياقات الخاصة بالعنف مع ذاتها لأنها تأتي بالعنف، أو العنف الوشيك، إلى صميم الحياة الاجتماعية والسياسية؛ ولا تُعدّ الحلول الخاصة بوصفها ترياقات للعنف منصفة، إذ تُستخدم لصب جام العنف الوشيك أو الفعلي على الآخرين الذين تُركوا للتعايش مع الأمر قدر استطاعتهم، هذا إن استطاعوا؛ فالحلول الخاصة سريّة دوماً، إذ لا تمتلك تأثيرات اجتماعية، وتحيل بعضهم إلى احتمال مواجهات وحشية وتصفيات دامية؛ أما البقية الباقية المحظوظة فلها مطلق الحرية في العيش برخاء في معسكر دفاعي للمدرعات، خلف جدران مركّبة، محاطة بحراس أمنيين مسلحين، وجنود ملثّمين، وكلاب شمّامة، وصافرات إنذار الكترونية، وأسلاك شائكة، وبمسدسات مُلقَّمة تحت الأسِرَّة.

القاعدة الخامسة: **ففي البحث عن «السلام» بين المدنيين وحكوماتهم، كونوا متأهّبين دوماً لمقترحات غير عملية وحلول عسيرة مقيّدة بمتناقضات الوسائل والغايات.** فتُقاس الحصافة في مسائل العنف بقدرة المرتكبين الرزينة على التفكير وفق الوسائل والغايات والإدلاء بالآراء فيما إذا كانت وسائل العمل المنشود وغايته متطابقة. وتتعين الحاجة إلى قواعد حصيفة في ديمقراطية ما أن تكون جليّة، لهذا يُكتفى بتوضيح سلبي وحيد ليس إلاّ: التكتيك القديم المتمثّل بتخيّل مجتمع سياسي يبرهن على إمكانية عيش الناس مع بعضهم بعضاً بانسجام.

ويُعالَج الوهم الطوباوي المتمثّل بنظام متمدّن جديد متحرر من عالم قديم من العنف في كل مقرّر من مقررات الفكر السياسي في الدراسات الدنيا، إلا أنه يتم الاعتراض اعتراضاً جدلياً على تكتيكه القديم القائم على الانسحاب من العالم انسحاباً غير عنيف بعدّه بالياً عبر الضغوط العصرية لبناء الدولة والإمبراطورية، وتشكيل المجتمع المدني، وتكنولوجيا الأسلحة، والازدهار حديث العهد لمجتمع مدني عالمي، وكلّ منسجم من المؤسسات الحكومية التي تتقاطع فيما بينها وتتداخل

على نطاق كوني.[1] ورغم هذه التوجّهات طويلة الأمد، إن لسحر بلد ما لا يجد العنف فيه مكاناً عراقة طويلة وجاذبية مستمرة؛ ويتمثّل أنموذجه الأصلي في الرؤيا – الممتدة من جمهورية أفلاطون إلى روسو تصورات حول حكومة بولونيا – لمجتمع سياسي صغير من مواطنين وطنيين ومسلّحين، يعيشون في عزلة عن المجتمعات السياسية الأخرى، وليس لديهم أية طموحات عسكرية أو تجارية خارجية، ويُقابل اهتمامهم بالكمال غير العنيف بمُركّب استعلاء معيّن وعدم الثقة بالغرباء، الأمر الذي يربط بعضهم ببعضٍ في وطنية عاشقة للحرية مؤلّفة من محاربين محتملين، منعتقين من لعنة الحرب.

وتُعدّ نصيحة روسو للكونت فيلهورسكي ولزملائه من النواب البولونيين عشية التقسيمات الثلاث الأولية، في الفترة الممتدة بين ١٧٧٢ و ١٧٩٥، التي أفضت إلى تبخّر ذلك البلد من خارطة أوروبا مثالاً على هذه الرؤيا. وحاجج روسو قائلاً: «رسّخوا الجمهورية في قلوب البولونيين ترسيخاً ثابتاً ليحافظوا على وجودها رغم مساعي مضطهديها كافة... تحاشوا البهرجة، والزخرفات المفرطة والمترفة المتواجدة في بلاطات الملوك عادة... ابدؤوا بتقليص حدودكم... كرّسوا أنفسكم لتوسيع نظام الحكم الفيدرالي وإنجازه، الأمر الوحيد الذي يجمع محاسن الدول الكبيرة والصغيرة». وباستحضاره للماضي، أردف مصرّاً أن «تمييزنا بين الطبقتين القانونية والعسكرية غير مألوف بالنسبة إلى القدماء، إذ لم يكن المواطنون محامين ولا جنوداً ولا قسّيسين بحكم المهنة؛ بل قاموا بهذه المهام بحكم الواجب». فكانت العبرة السياسية جليّة، أو هكذا ظنّ روسو:

صونوا بين شعوبكم عادات بسيطة وميولاً نافعة أخلاقياً وأعيدوا إحياءها، وروحاً مولعة بالقتال خاوية من الطموح... ولا تبدّدوا طاقاتكم في مفاوضات عبثية؛ ولا تُفلِسوا أنفسكم بالإنفاق على سفراء ووزراء في بلاطات أجنبية، ولا تعدوا الأحلاف والمعاهدات صالحة لكل زمان. ما تحتاجون إليه، إن أردتم أن

---

(١) تم التطرق إلى هذه التوجّهات المتنوعة في كتابي **المجتمع المدني الكوني** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠٣).

تكونوا أحراراً وسعداء، هو الفكر والشجاعة والسلاح؛ فإنها الأمور التي تؤسّس سلطة دولة ما ورخاء شعب ما... ولا تُعيروا الدول الأجنبية الاهتمام، ولا تكترثوا بالتجارة، لكن ضاعفوا من ناتجكم المحلي واستهلاككم للمواد الغذائية قدر الإمكان... ويتعيّن على كل مواطن (بما فيها طبقة الفلاحين) أن يكون جندياً بحكم الواجب، وليس بحكم المهنة. فهكذا كان النظام العسكري عند الرومان؛ وهكذا هو اليوم عند السويسريين، ويتعين عليه أن يكون كذلك عند كل دولة حرّة، وعند بولونيا على وجه الخصوص[1].

فقد حوّل التكافل العالمي المتزايد بين القوّتين السياسية والاقتصادية وانتشار مجتمعات مدنية غير مسلحة منقسمة الهويات وتشابكها هذه الرؤيا الروسُوِيّة الساخرة لدول جمهورية ذاتية الحكم إلى مدينة فاضلة لا يمكن تحقيقها. كما أُلغي الانقسام الذي تفترضه وتقتضيه بفعل انتشار الأسلحة والسطوة العسكرية التي تهدد أركان الأرض الأربعة كلها بالإبادة، فضلاً عن انقراض حكمة فون كلاوسفيتس القائلة إن الفضل في النصر في المعركة العصرية يعود إلى الجيش الذي يضبط أعصابه لفترة أطول، ويحفّز نفسه على البقاء، ويقنع خصمه بوساطة البندقية بإلقاء السلاح. يُمكن تضخيم حديث كريستا وولف عن «أفول المستقبل بفعل القنبلة»،[2] وتُصبح فيه راحة البال بالنسبة إلى الشعوب كافة أمراً عفا عليه الزمن. لكن مما لاشك فيه أنه يلفت الانتباه لفتاً صائباً إلى أن السلام العالمي يؤول إلى الزوال عبر الحكم الذاتي؛ لأننا نعيش في عصر من التكافل المتنامي، لم يعد الحكم الذاتي

---

(١) إن الاقتباسات هي ترجماتي من جان جاك روسو، **تصورات حول حكومة بولونيا ومشروعها** (جنيف ١٧٨٢). ومن الواضح أن روسو عمل على خطة لفدرالية جزئية بين الدول الصغيرة في أوروبا، وصمم في فترة ما إدراجها في العقد الاجتماعي. وقام بتسليم جزء إلى صديق فرنسي يدعى دو أنتراغيه قام بالتخلص منه في لحظة خوف؛ انظر كتاب (من إعداد) سي إي فوغان، **كتابات جان جاك روسو السياسية** (كيمبردج ١٩١٥)، المجلد ٢، الصفحات ١٣٥-١٣٦.

(٢) مستشهد به في كتاب (من إعداد) روبرت فولترلراف، **خُضَر ألمانيا الغربية** (لندن ١٩٨٣)، ص ٤.

السياسي هدفاً سياسياً مقبولاً. ويتعين على المشككين بذلك الاستنتاج التأمل بأربعة تطورات عسكرية رئيسة ينفرد بها القرن المنصرم: قاذفات B-29 الأميركية مُنزلة دماراً شاملاً من ارتفاع ٢٠,٠٠٠ قدم غير مسبوق عام ١٩٤٥؛ والتفجير المضاد على يد الروس لقنبلتهم الذرية الأولى عام ١٩٤٩؛ ونشر الأميركيين عام ١٩٥٦ لقاذفات B-52 العابرة للقارات والقادرة على الطيران إلى موسكو ذهاباً وإياباً؛ وتطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات في أوائل الستينيات من القرن العشرين قادرة على الوصول إلى أهدافها المترامية الأطراف في غضون نصف ساعة. وسوف يُذكَر القرن الحادي والعشرون لتطوّر آخر: وهو ظهور مثلث من العنف قادر على تخريب العالم عبر أشكال جديدة من «حرب غير مضبوطة» (كما توقّع خبيران عسكريان صينيّان، زيانغسوي Xiangsui وليانغ Liang على نحو مُرعب[1]) تقوم على توثيق عرى أضلاعه الفتّاكة الثلاث.

القاعدة السادسة: **نمّوا الوعي الشعبي بالمعضلات السياسية، بما فيها أكثر المعضلات جوهرية: فعندما تُواجَه الديمقراطيات أو الديمقراطيات المحتملة بمعارضة عنيفة، يتعيّن عليها أن تكون مستعدّة لاستخدام كميات مدروسة من العنف عند إخفاق الاستراتيجيات غير العنيفة أو عدم ملاءمتها – مع أن الاستخدام المعمَّم للعنف يتناقض مع روح الديمقراطية وجوهرها.** إن العنف شريك فعلي في المعضلات وغالباً ما تتضافر جهود الاثنين لإثارة مشكلات في محيط الديمقراطية – مشكلات حلولها إشكالية بحد ذاتها. فعلى سبيل المثال، يتعين على رجال الأمن العُزّل عندما تتهددهم مقاومة مسلحة التفكير بإمكانية حملهم للأسلحة أيضاً لحماية النفس، ليس إلاّ. على ذكر معضلة أخرى، يُولِّد اندلاع حرب غير أهلية تعاطفاً مع الغرباء البعيدين ويأتي بضغوطات من أجل التدخّل المسلّح والقتل وإنقاذ الأرواح. وشعب أرضه محتلة احتلالاً عسكرياً وهويته مهدّدة بالإبادة يحلُم بالديمقراطية بطبيعة الحال، إلاّ أنهم يديرون في أثناء ذلك نضالهم اليائس من أجل البقاء حاملين

---

(١) كياو ليانغ ووانغ زيانغسوي، حرب مفتوحة (بكين ١٩٩٩).

أسلحة: مجرد الأيدي، وحجارة، وبنادق كلاشنكوف، وقنابل مُحزَّمة على السيارات والصدور، وإلى ما هنالك.

فيعجّ موضوع العنف والديمقراطية بالمعضلات ويُسهم مثال تفصيلي معاصر يُعنى بالفكر السياسي في الإسلام بتوضيح مشكلة المعضلات والقاعدة العملية التي تقتضيها ضمناً في آن معاً – أي إن القدرة على تحديد المعضلات ومعالجتها معالجة علنية مقتضى جوهرياً من مقتضيات الديمقراطية في مسائل العنف؛ ويُواجه الفكر السياسي الإسلامي في بلدان يُعدّ فيها الإسلام قوة اجتماعية كامنة على نحو خاص بمشكلة استراتيجية تتمثل بكيفية معالجة العنف، فمن الضروري استيعاب البيئة الخلفية، وفي سنوات حديثة العهد، لقد استغل غير المتعاطفين مع الإسلام في أوروبا وأماكن أخرى مشكلة العنف لتحويله إلى شيطان؛[*] منذ الثورة الإيرانية على نحو خاص، نُشرت صفة «الأصولية الإسلامية» وتوصيفات الإسلام كدين «مؤذ وشرير للغاية» (فرانكلن غرِيام (Franklin Graham)) للإشارة إلى المقاومة العنيفة لتلك الجماعات والأحزاب الإسلامية المتطرّفة- وتنظيمات عالمية متشابكة مثل القاعدة على نحو خاص التي تعارض معارضة شديدة سياسات الغرب التدخّلية، وعلى وجه الخصوص القوة العسكرية الأميركية، وتطالب بتحرير أراضيهم باستخدام العنف ضد «التحالف الصهيوني – الصليبي».[1] كما عملت صفة

(*) لطالما تلاعبت أمريكا ومن لفّ لفّها بالمسميات والمصطلحات، فعندما استغلت العرب الأفغان لإخراج السوفييت من أفغانستان، أسمتهم «مجاهدين»؛ وبعد انسحاب السوفييت، أصبحوا في عيونها «متمردين»، أما في أيامنا هذه، فتُطلق عليهم صفة «إرهابيين»! ولطالما وصفت أمريكا الاتحاد السوفييتي، في أثناء الحرب الباردة، بـــ «الخطر الأحمر». وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي، حوّلت أمريكا البوصلة نحو الإسلام بعدّه «الخطر الأخضر»، فضلاً عن وصفها قنبلة باكستان النووية بـــ «القنبلة الإسلامية»! [المترجم]

(١) يُعدّ تحرير الأماكن المقدّسة في القدس ومكة موضوعاً مفضّلاً عند أسامة بن لادن. و«يُعد الإفتاء بقتل الأميركيين وحلفائهم من المدنيين والعسكريين واجباً فردياً على كل مسلم إن استطاع إليه سبيلا في أيّ بلد من أجل تحرير المسجد الأقصى (في القدس) والمسجد الحرام (في مكة)» (بيان: جهاد ضد اليهود والصليبيين (شباط ٢٣، ١٩٩٨) ، في كتاب (من إعداد) باري روبين وجوديث كولب روبين، **مناهضة الإرهاب الأميركي والشرق الأوسط** (أكسفورد ونيويورك ٢٠٠٢)، ص. ١٥٠.

«الأصولية الإسلامية» بوصفها مصطلحاً لتصيد الكلّ للإشارة إلى أيّ مسلم ملتزم، ولذلك غض الطرف عن حقيقة أن الكثير من الإسلاميين المعاصرين يسعون لمحاربة إيديولوجية الإسلام بوصفها أصولية بالتوكيد على قدرة الإسلام على مشاركة بالسلطة غير عنيفة، وبالتالي انسجامه مع إجراءات ديمقراطية عصرية مثل الانتخابات الدورية والحكم البرلماني والحريات المدنية[١].

وثمة أولئك الجريئون الذين استنبطوا من القرآن الكريم وأحاديث محمد رسول الله (ص) والتجربة المعاصرة كل حق وواجب ديمقراطي معقول – أمثال الكاتب المصري أحمد شوقي الفنجري، والعلاّمة وزعيم المعارضة التونسي راشد الغنوشي. وبحذوه حذو رفاعة رافع الطهطاوي، رائد التغريب الثقافي في مصر، يقول الفنجري إن كل عصر يتبنى مصطلحاً مختلفاً للتعبير عن مفهومات الديمقراطية والحرية؛ وإن ما يُدعى حريةً في أوروبا هو بالضبط ما يُدعى عدلاً وحقاً وشورى ومساواة في الإسلام؛ ويقول الفنجري إن «ما يعادل الحرية في الإسلام يكمن في العطف أو الرحمة، وما يعادل الديمقراطية يتمثل بالتراحم».[٢] ثم يتابع ليُذكِّر قرّاءه بأن محمداً رسول الله (ص) بُلِّغ في القرآن الكريم لأن يبدأ

(١) يُعدّ التوجه الحديث عند إدوارد سعيد من بين التوصيفات السبّاقة، **تغطية الإسلام: كيف تحدد وسائل الإعلام والخبراء رؤيتنا لبقية العالم** (لندن ١٩٨١).

(٢) أحمد شوقي الفنجري، **الحريات السياسية في الإسلام** (الكويت ١٩٧٣) ، الصفحات ٣١، ٣٤، مستشهد به في كتاب حامد عناية، **الفكر السياسي الإسلامي الحديث** (أوستن ١٩٨٨) ، ص. ١٣١. وإن التعليقات الآتية عن الغنوشي مستقاة من مقابلتي معه حول موضوع العنف (لندن، نيسان ٢٠٠٣). انظر أيضاً «الحركة الإسلامية والعنف»، **مقالة** (٤/١٩٨٣) و«كفاءة استخدام العنف لإقامة دولة إسلامية»، في **الحركة الإسلامية ومنهج التغيير** (لندن ٢٠٠٠). كما تُعالج نظريته عن الديمقراطية الإسلامية في كتاب عزام تميمي، **راشد غنوشي– ديمقراطي داخل الإسلام** (أكسفورد ونيويورك ٢٠٠٢). وراجع أيضاً كتاب جون إسبزيتو، **الإسلام والديمقراطية** (نيويورك ١٩٩٦). ويقدم خالد أبو الفضل دراسة تاريخية تفصيلية للتقاليد المعقدة للفكر الإسلامي حول العنف في **التمرد والعنف في الشريعة** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠١).

بالرأفة والتسامح في الآية عينها التي أُمِرَ فيها بمشورة المؤمنين في شؤون المجتمع؛ ويُروى عن محمد رسول الله (ص) أنّه قال إن الله «قد شرَّع الشورى بوصفها رحمة بعباده». وينجم عن هذا التأويل أن الإسلام، على عكس المستخفّين الاستشراقيين، منسجم مع الديمقراطية فعلياً لأنه لا مكان فيه لحكم عشوائي على يد رجل واحد أو جماعة من الرجال؛ إذ لا يتعين أن يكون مصدر القرارات والأفعال في الحكم الإسلامي نزوة أو مزاجاً فردياً، ولكن الشريعة – جملة من التعليمات المستقاة من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة.

ويُضيف الغنوشي أن الإسلام ينجح في اختبار آخر للديمقراطية يفي بمقتضاه أنه يتعين على أي حكم أن يأخذ بالحسبان رغبات المحكومين في قراراته جميعها. فبإدراجه مواصفات المؤمن الصالح، يذكر القرآن الكريم الشورى والإجماع، ولذلك يضعهما على قدم المساواة مع طاعة أمر الله وأداء الصلوات وإيتاء الزكاة. ويحاجج الغنوشي بأنه ينجم عن هذا المبدأ من السلطة الشرعية حتى في الأوساط التي يصعب فيها أو يستحيل تطبيق الشريعة، أن يتعين على المسلمين السعي وراء الشورى التي تقتضي ضمناً رصّ الصفوف مع القوى «العلمانية» في مناهضة الديكتاتوريات الفاسدة والعنيفة في كل مكان. ويكمن أعلى أشكال الجهاد في الوقوف شامخاً ضد السلطة الاستبدادية، وقول الحق من غير خجل ولا وجل، وإدراك الأخطار الناجمة عنها.

ويستحق هذا النوع من الجدال عن المكنون الديمقراطي للإسلام اهتماماً عالمياً؛ فحيثما يعيش المسلمون بأعداد لا بأس بها، يُعد الإسلام الديمقراطي قوة كامنة للتمدّن والتسامح المتبادل والمشاركة في السلطة لأنه يطعن بالعقيدة القائلة إن تعاليم الإسلام «أصولية» بالضرورة، ولازمتها المهينة أن الإسلاميين كافة تجار سلطة مستخدمين للسلاح.[1] ومع هذا، يمكن جدلاً عدّ الإسلام قوة للمشاركة

---

(١) جون كين، «الإسلام المشارك في السلطة»، في كتاب (من إعداد) عزام تميمي، **الإسلام المشارك في السلطة؟** (لندن ١٩٩٣)، الصفحات ١٥-٣١.

بالسلطة غير عنيفة إلى حدّ بعيد شرط قدرته على معالجة معضلة استراتيجية معالجة موفّقة تتعلق بكيفية خلق مؤسسات ديمقراطية عندما تواجهه معارضة عنيفة من داخل صفوفه وخارجها في آن معاً.

ويعيش حوالي ثلث مؤمني العالم من المسلمين في بلدان لا أمل لهم أن يشكّلوا فيها أغلبية عددية من مجموع السكان على الإطلاق. ويمتلك المسلمون في تلك البلدان، كالهند، على سبيل المثال، خيارات سياسية (متداخلة)، إذ يمكنهم ضرب عرض الحائط بالعالم (من خلال العيش عيشة غير مسيّسة بوصفهم جاليات صالحة، وفقاً لتعاليم سيّد قطب أن ثمة غوراً بين الإسلام والعالم لا يصل بينهما جسر يُسهم في لقاء وسطي بين الاثنين، بل جسر يحتمل عبور أناس الجاهلية «الملحدين» نحو «المؤمنين الحقيقيين» بالإسلام). كما يمكن للمسلمين أن يمارسوا عقيدتهم دون الاكتراث بالمجتمع «الملحد» من غير المسلمين من حولهم مباشرة، بل يتعاضدون مع المسلمين الآخرين في أماكن أخرى من العالم الرحب (استراتيجية جماعة التبليغ، أضخم تنظيم إسلامي أممي في العالم). أما داخل دولتهم أو محيطهم، فيمكن لهذه الأقليات الإسلامية ممارسة عقيدتهم وتبني قضية التسامح والحريات المدنية والسياسية للجميع. وفي حال رفضهم لجميع هذه الخيارات غير العنيفة، من المحتمل أن يُضعفوا مصداقيتهم الاجتماعية – السياسية والدينية الذاتية، في عيون أغلبية غير مسلمة مُهَدِّدة ومُهَدَّدة تهديداً محتملاً، وقلقة من «الأصولية الإسلامية» على وجه الخصوص.

إن المسائل محسومة نسبياً ضمن الديمقراطيات القائمة فعلياً، فالأقليات المسلمة إما مع توطيد المؤسسات الديمقراطية أو ضدّه. ومع هذا، في بلدان ومناطق يُعد فيها الإسلام قوة اجتماعية سائدة سيادة كامنة، كما هي الحال في تونس أو الجزائر أو تركيا، يشعر الفكر السياسي الإسلامي بالضيق ممّا يُدعى **الانتقال إلى معضلة الديمقراطية**. وتُرغم أية حركة إسلامية تسعى إلى تحويل نظام حكم غير إسلامي إلى إسلامي (إذ غالباً ما يُعرَّف الأخير تعريفاً مبهماً بوصفه

مجتمعاً سياسياً قائماً على الشريعة المُنْزَلة والمُفسَّرة) على الاختيار بين نقيضين – مبادئ الإسلام الأخلاقية والطرائق والوسائل العنيفة المحتملة لسلطة الدولة الإقليمية العصرية – أو إتباع طريق محفوف بالأخطار. فإن الأحزاب الإسلامية الملتزمة بالديمقراطية البرلمانية – مثل حزب العدالة والتنمية التركي (AK) – تقوم بذلك بناءً على افتراض عملي أن مناهضيها كائنات بشرية مدنية، وهذا بدوره يحدّ من مدى تكتيكاتها السياسية، فتتبنّى النقاش العلني، والمؤتمرات الصحفية، والحصول على الأصوات والأعداد النيابية، بدلاً من الإرهاب وعنف الشارع والحلم بانقلاب ثوري. وعند انتخابها لتولّي المنصِب، يترتب على ذلك تحاشيها للديكتاتورية بوصفها وسيلة للبقاء في المنصِب. وفي حال تنحيتها عن المنصِب بوساطة الاقتراع، يتعين عليها، كما حاجج راشد الغنوشي، عندئذ التخلّي عن المنصِب على نحو سلميّ، والاستعداد للمعارك الانتخابية المستقبلية.

وبالطبع، قد لا يصل الحزب أو الحركة الإسلامية المستمرة في إخلاصها لمبادئها الذاتية ولهذه الإجراءات الديمقراطية إلى سدّة الحكم على الإطلاق. ويحبّذ العديد من أتباع الإسلام الديمقراطيين العمل بقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين لله شهداء بالقِسط ولا يَجْرِمَنَّكُم شنآنُ قومٍ على ألاّ تعدِلوا اعدِلوا هو أقرب للتقوى واتّقوا الله إن الله خبيرٌ بما تعملون» (سورة المائدة ٥:٨). ولا اعتراض على ذلك، إلاّ أنه في الأوساط التي لا يلتزم فيها خصومهم بالقواعد الديمقراطية للمشاركة بالسلطة على نحو خاص، يجد الإسلاميون أنفسهم مغبونين ومُراقَبيْن ومقهورين ومعتَقَليْن ومعدومين، أو مَنْفِيّين، فما تزال أنظمة الحكم الديكتاتورية العنيفة مهيمنة في صميم العالم الإسلامي. ففي ظل هذه الظروف المتعارف عليها اليوم بالنسبة إلى معظم أتباع الإسلام في المنطقة الممتدة من المغرب إلى ماليزيا، هل يعني هذا الأمر أن رؤيا حكومة ديمقراطية مفعمة بمبادئ الإسلام تعدّ تناقضاً في اللفظ واستحالة عملية في آن معاً؟ أم هل يمكن إقامة نظام حكم إسلامي باستعداد الإسلاميين للتخلي عن النهج الديمقراطي تخلّياً مؤقّتاً وحسب بغية

الاستيلاء على السلطة عن طريق العنف في أمل بعيد المنال أنه بإقامة الحكومة الإسلامية بهذه الطريقة ستعود إلى ممارسة المشاركة البرلمانية في السلطة بمجرد تسلّم الإسلاميين زمام الأمور؟ ومن نافلة القول، أن البديل الثاني يتضمن احتمالات مأساوية– لن تبقى حركة من أجل الديمقراطية تلجأ إلى أساليب استبدادية لتحقيق أهدافها حركةً ديمقراطية مطوّلاً، فوسائلها المختارة سوف تلتهم غاياتها المختارة. ومع هذا، وهنا تكمن المعضلة المؤلمة، فإن البديل الأول المتمثّل بالتشبث بالإجراءات الديمقراطية البرلمانية في الظروف جميعها قد يكتب على الإسلام غربة سياسية دائمة – أي مرتعاً للعداء والحرب ضد الإسلام.

ويصبح الانتقال إلى معضلة الديمقراطية حاداً؛ وتُعدّ الجزائر في التسعينيات من القرن العشرين مثالاً مقلقاً على حلّه المخفق؛ فبين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠، قُتل ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ إنسان عقب إلغاء لجنة الدولة العليا التي يسيطّر عليها الجيش الانتخابات العامة متعددة الأحزاب والأولى من نوعها في البلاد في ديسمبر ١٩٩١، عندما حازت الجبهة الوطنية للإنقاذ (FIS) أغلبية مطلقة من الأصوات؛ وأفضى تدخّل الجيش إلى اختفاء الآلاف والعقاب الوحشي لخصومه، وإلى ترهيب عام لبقية المجتمع؛ وقُوبِل عنفه بعنف انتقامي لفصائل إسلامية معينة – الموالين للجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) على وجه الخصوص. نظراً لتخصصها في شن هجمات كرٍّ وفرٍّ ضد المدنيين والقوى الأمنية، عَدَّ متشددو الجماعة الإسلامية المسلحة الديمقراطية ضرباً من جاهلية يتعين محاربة عنفها بضراوة من خلال التفجيرات وكمائن العصابات ودقّ الأعناق، فأُبيدت قرى بأكملها، ولُوحق الأجانب المقيمون في الجزائر، وخُطِفت طائرة ركّاب. فاحتجاز الرهائن والاغتيالات والتفجيرات، بما فيها السيارات المفخخة المنصوبة في المناطق الحضرية المزدحمة، أصبحت ظواهر يومية.[1] وتُستخدم هذه الوحشية، بانجلائها التدريجي

(١) حبيب سوفايديا، الحرب القذرة (باريس ٢٠٠٣)؛ منظمة رعاية حقوق الإنسان، وقت للتأمل: اختفاءات قسرية في الجزائر (www.hrw.org/reports/2003/Algeria 0203/)

للعيان ضمن دوّامة من العنف والعنف المضاد، بوصفها تحذيراً من العواقب الكئيبة للسعي إلى حلّ معضلة الديمقراطية بالبنادق والقنابل. مع هذا، ليست التفصيلات الدامية للحالة الجزائرية مدعاة للقنوط العام بالضرورة. ففي حين أن أية معضلة مستعصية بحدّ ذاتها، يمكن عملياً التخفيف من قوّتها بطرائق متنوعة، ولذلك من اللافت للانتباه أن المفكرين السياسيين المعاصرين والفاعلين في بلدان مثل إيران وتونس ولبنان قد شرعوا بإطلاق العنان لمخيلتهم حول مشكلة كيفية زيادة فرص ضمان حكومة إسلامية ديمقراطية في أوساط لا يلعب خصومها المتمرّين وفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية.

إن الإسلاميين ذوي التوجّه الديمقراطي واضحون حيال مسائل متعددة. أولاً، يعدّون الحزب أو الحكومة الإسلامية التي تسعى لتولي السلطة ثم الحكم بالإرهاب والقوة والدسيسة بوصفها تناقضاً في اللفظ. إنها مناهضة للإسلام وبالتالي مناهضة للديمقراطية، ومناهضة للسياسة أيضاً (على ذكر محاججات أحمد شوقي الفنجري وراشد الغنوشي). وتُعيد أصوات الإسلام المتطرفة أخطاء ملّة الخوارج؛ ويستند استنتاجها أن التغيير السياسي يقتضي الرصاص لا أوراق الاقتراع إلى الرفض الخطر للفكر السياسي لصالح الثنائية الصلفة بين الإيمان والكفر. ففي الواقع، يحبّذ بعض الإسلاميين المبدأ القائل أن الضّرورات تبيح المحظورات، وكأنهم يتوقون لإثبات نظرية رينيه جيرار الشهيرة بأن الطقوس الدينية تعمل على إنزال العنف بأجساد الآخرين، وإبقاء العنف خارج المجتمع الديني بتحويل الآخرين إلى أكباش فداء.[1] فيقولون: «في حال وُجِهَ المرء بالضرورة، يُعدّ العصيان المتعمد وتجاوز الحدود المفروضة بريئين.» لكن هؤلاء المسلمين يدركون أيضاً أن «الضرورة» – مصطلح فقهاء قانونيين لما هو محظور – ليست مقولة ذات معنى صريح. كما يعرفون أنه ليس ثمة مكان يسوّغ فيه القرآن الكريم عنفاً دائماً أو عنفاً لا تنظّمه غاية محددة. ولا يمكن قراءة مقاطع مثل

---

(١) رينيه جيرار، **كبش الفداء** (باريس ١٩٨٢)، خصوصاً البابان ٣ و ٤.

«ما يريد الله ليجعل عليكم من حَرَجٍ ولكن يريد ليُطهِّرَكُم ولِيُتِمَّ نعمته عليكم» (سورة المائدة ٥:٦) بوصفها تحريضاً على عنف بلا حدود. وكان ابن خلدون (يقول الغنوشي) صارماً في هذا الأمر؛ ويتعين معاقبة من يشهرون أسلحتهم دون أخذ عواقبها وتكاليفها بالحسبان – وهذا ما دعاه ابن خلدون «التهوّر في الحرب.»[1] فالقرآن الكريم ليس مرادفاً للسيف. ويتعين ضبط الجهاد – محاربة الإلحاد خارج المؤمن أو داخله – بتحاشي الفتنة، ومنح الرحمة، وضرورة العدل، والسعي وراء الإصلاح السلميّ.

ويُصرّ الإسلاميون ذوي التوجّه الديمقراطي على مسألة أخرى مفادها أنه في النضال من أجل مزيد من الديمقراطية، فإن الأساليب المتبعة تُحدّد بقوة تكتيكات خصومها وأساليبهم، فالأساليب لا يُصرَّح عنها ببساطة، ولا يتعين التفكير بها على أنها كذلك. ويترتّب على ذلك أن التحولات الموفقة نحو الديمقراطية عملية تعلّم دائمة يمكن فيها إقناع خصوم الديمقراطية في بعض الأحيان بالتخفيف من أعمالهم التخريبية والتخلّي في الحدود الدنيا عن بعضٍ من سلطتهم تخلّياً ديمقراطياً، كما هو الحال في العديد من «الثورات المخملية» في أوروبا الوسطى والشرقية، وفي الأحداث التي أعقبت الانتخابات العامة التركية عام ٢٠٠٢ مباشرةً. وبالنسبة إلى هؤلاء الإسلاميين، تكمن المسألة في أن العنف حصان جامح قادر على القضاء على ممتطيه؛ وينوّه فضل الله[2] أن «العنف لا يمكن أن يكون بديلاً»، ويقول الغنوشي أن «العنف شكل دوني من الجهاد وشرعي في ظروف استثنائية وحسب، مثل الدفاع عن النفس في ظل احتلال عسكري.» «عندئذ يجازف أيضاً بالتدنّي في ممارسات دنيئة لديكتاتوريين متخصصين في فن العنف الجبان.» ويولّد الإرهاب الخوف، والجهاد المسلّح يولّد البطش العسكري أو عنف ضروس كالذي

---

(١) ابن خلدون، **المقدمة: مدخل إلى التاريخ** (لندن ١٩٥٨)، المجلد ٢، الباب ٣، المقطع ٣٥، ص ٨٥.

(٢) من مقابلتي مع آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (بيروت)، ٩ ديسمبر ٢٠٠٢.

وقع بين الشيعة الموالين لحزب الله وحركة أمل في جنوبي لبنان. فعندما يقع هذا الأمر، يعاني النظام السياسي بمجمله؛ وينوّه الغنوشي قائلاً: «يُعدّ العنف ضد جزء من الهيئة السياسية للدولة عنفاً ضدها.» وخلافاً لذلك، يمكن للأساليب الديمقراطية السلمية أن تكون موطّدة للحياة من الناحية السياسية؛ يمكن لخصومها أن يروا أيضاً حسنة اللاعنف الجوهرية القائلة أنه عبر تخفيف الخوف من التكفير والموت يستطيع الجميع النوم نوماً آمناً في أسرّتهم ليلاً.

إن الإسلاميين المعاصرين الذين يسلكون الطريق البرلمانية يرسخون قضيتهم برفضهم جعل المثل الأعلى لسلطة الدولة ذات السيادة معبوداً. وتشهد مناطق معينة مثل المغرب العربي والشرق الأوسط، لجملة الأسباب المرتبطة بالنمو المعاصر لنظام عالمي من المؤسسات الكوسمقراطية (cosmocratic)، أفول سلطة الدولة الإقليمية، إذ راحت مناطق بأكملها من هذا العالم تشبه شكل العالم الذي وصفه آلثوسيوس حيث أُرغم الملوك فيه على المشاركة بالحكم والسلطة مع سلطات ثانوية وعليا متعددة. وإن لهذا النهج أبعاداً عميقة من أجل الصراع على حكومة إسلامية، إذ يَعدّ الاستراتيجية الثورية في الاستيلاء على سلطة الدولة غير مقبولة، ولو اضطر الأمر القيام بذلك عبر استخدام القوة لأن «مراكز» سلطة الدولة تصبح أكثر انتشاراً وعرضة لضغوطات متضاربة (محلية وإقليمية وعالمية). لذا تكون المؤسسات الحكومية إما بمنأى عن «استئثار» حزب أو حكومة واحدة بها، أو (كما في إيران المعاصرة) إنها بالضرورة عرضة لتجاذب القوى الاجتماعية داخل البلد وخارجها. الأمر ليس ذلك وحسب بل نظراً لأن «الدولة» لم تعد في مكان واحد ليتم «الاستيلاء عليها»، لم يعد نضال الإسلاميين لاحتكار سلطة الدولة ضرورياً، على الرغم من أهميته من الناحية الاستراتيجية. وتجعل سمة سلطة الدولة (في حال كونها سلطوية وعنيفة) المتفككة والمفتقرة للتنسيق سواء في إيران ومصر والمغرب أو ماليزيا، تجعلها عرضة لمبادرات المنظمات والحركات الاجتماعية، فتصبح بذلك ممارسة الإسلاميين لفن فرّق تَسُد

غير العنيف من القاعدة ممكناً، بل ضرورياً عبر تعبئة «القوم» التقليديين وروايات «عصرية» عن الإيمان بالإسلام، وبتمية شبكاتهم «الشعبية» من خلال المهن والمساجد المحلية والمستوصفات والمدارس. فبعبارة أخرى، يمكن للإسلام، من وجهة نظر الإسلاميين الميّالين للديمقراطية، تخفيف معضلة الانتقال إلى الديمقراطية بوصف «السلطة العنيفة سلطة ضعيفة دوماً»، «وبأن الديكتاتورية هي أضعف أشكالها» (الغنوشي). ويتعين على الإسلام بوصفه من أكثر أديان العالم وعياً من الناحية الاجتماعية تركيز جهوده ضمن مفاصل المجتمع المدني، إذ يمكنه القيام بأمر لا يمكن للعنف القيام به إطلاقاً في مناطق العيش الكفاف وخارج الدول الإقليمية من خلال تقوية أتباعه بتحفيز وعيهم، حيث من الممكن للناس العاديين القيام بأمور خارقة بتواضعهم البسيط، وهذا هو السبيل لكسب قلوب الناس. فعلى ذاك الأساس، يمكنه تلقينهم أن منظمات ضخمة مثل شركات أممية ودول إقليمية ترتكز في نهاية المطاف على شبكات سلطة مصغّرة تابعة للمجتمع المدني؛ وإن لهذا التلقين لازمته المهمة المتمثلة بتوطيد أواصر سلطة المجتمع المدني المصغّرة وتحويلها عبر «جهود محدودة» (الغنوشي)، مثل أعمال الإحسان والشهادة على الظلم التي تؤثّر بالضرورة في عمليات منظمات واسعة النطاق، حتى عندما تلجأ إلى العنف. ولهذا، يتوصل هؤلاء الإسلاميون إلى استنتاجهم السياسي الشامل: في الوقت الذي لا يمكن فيه إقامة نظام أكثر ديمقراطية دون سلطة حكومية، يقتنعون بعدم إمكانية إقامته من خلال المؤسسات السياسية وحسب. فالتحويل الديمقراطي ليس العدو المباشر للسلطة الحكومية ولا صديقها المطلق، إذ يقتضي وجود حكومة تحكم المجتمع المدني من خلال المهادنة.

أما القاعدة السابعة فتقول: **استخدموا كلّ وسيلة اتصال متاحة لفضح أعمال العنف بغية جعل أسبابها وتأثيراتها موضع نقاش علم وحلول مسؤولة.** وتستمر الديمقراطيات في احتضان أشكال عديدة من العنف يعانى منها معاناة صامتة؛

فلاحظوا أعمال الاغتصاب التي تُرغم فيها الفتيات على المباشرة الجنسية عبر العنف أو التهديد. ويتفق العلماء الجنائيون على أن هذا الشكل من العنف يبقى خفياً على نحو مزمن، في حين يخمّن بعضهم الإبلاغ رسمياً عن حالة اغتصاب واحدة من بين عشرين حالة عبر تقرير جنائي متاح إتاحة علنية في بلدان مثل ألمانيا والولايات المتحدة. وقد يكون الرقم أعلى بين اللوطيين والسحاقيات؛ ففي العلاقات الجنسية الطبيعية، لا يُبَلَّغ عن اغتصاب النساء على أيدي الرجال لجملة من الأسباب التي يتمثّل أكثرها جلاءً في الإحساس بالعار من التحول إلى ضحية في أكثر الجرائم شخصانية والعقوبات المالية والتبعات المحطِّمة للأولاد بتسمية عمل جبان بمسمّاه الصحيح (في حال الاغتصاب داخل نطاق الزوجية)، إلا أن العديد ممَّن يعانون من عنف الاغتصاب يتذمّرون من عوامل أخرى بذات الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية:غياب الخصوصية والشعور بالإهانة من الإجراءات الطبية والمخبرية المصممَّة للتحقق من صحة مزاعم الضحية؛ وكره النساء من مسؤولي القضاء الجنائي الذين يعتقدون أن تهمة الاغتصاب مشكوك فيها لأن المرأة ذاتها قد ارتدت أو تصرفت بِطرائق «أغرت» بالمباشرة الجنسية؛ والجحيم الناجم بحق الضحية بضرورة إثباتها إثباتاً قانونياً أنها بريئة من الاعتداء الذي قد عانت منه.

وثمة أسلحة متنوعة لتحطيم هذه الحواجز، بما فيها أمن أكثر صرامة وقوانين أفضل وتخليص قاعات المحاكم من قضاة كارهين للنساء. ويُعدّ الإكثار من الإعلان عن جريمة الاغتصاب بحدّ ذاتها من الناحية الجدلية العامل الذي يؤهّل الذين يعانون من الاغتصاب بتشجيعهم في الوهلة الأولى على القيام بأمر حيال معاناتهم. وكان يا ما كان في سالف العصر والأوان، تم حصر الأنباء عن انتهاكات جنسية مقيتة للجسد حصراً محلياً، وتمّ تجاهلها إلى حد بعيد من قبل السلطات السياسية التي بذلت قصارى جهدها أحياناً لتذكير الجميع بأنه لا يمكن أن يُسفر الاغتصاب عن الحَمل في هذه الحالة أو تلك لأن الرعشة الجنسية عُدَّت شرطاً مسبقاً للحَمل ولذلك اقتضت الرضا ضمناً (وهذا ما كان متعارفاً عليه). ويُطلعنا المؤرِّخون عن نظر المحاكم في أمستردام في حالتي اغتصاب في القرن

السابع عشر وست حالات في القرن الثامن عشر وحسب؛ وأن القضاة في فرانكفورت نظروا في حالتين بين عامي ١٥٦٢ و١٦٩٥؛ وأن ثمة أربعين مغتصباً في جينيف وحسب من عام ١٦٥٠ إلى عام ١٨١٥؛ وأن برلمان باريس ومحكمة الاستئناف الفرنسية ذات الصلاحية الأوسع في المملكة نظرت بمعدل ثلاث حالات اغتصاب ليس إلاّ في كلّ عقد بين عامي ١٥٤٠ و ١٦٩٢[١].

وتوحي الأرقام الباقية بأزمنة عُدَّت فيها النساء من متاع الرجال الذين يفلتون بعقوبة مخففة جرّاء معاملتهم النساء معاملة وحشية لأنه إلى حدّ ما «لا أحد سيسمع صرخاتك سوى السفن»[٢] (وهذا ما تباهى به أحد المعتدين لضحيته قرب بلدة ويتبي في إنكلترا). إلاّ أن الأرقام تفترض أمراً آخر بأنه في حال أخذ كل شيء بالحسبان فقد أسهم مجيء ثقافة الحروف المطبوعة ومجتمعات الوفرة الاتصالية (خلال القرن العشرين) في نهاية المطاف في التخلّص من الصمت والرمزية المشفّرة التي تكتنف الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف. وبالطبع، يمكن للأنباء التوفيقية عن العنف أن تكون خطرة من الناحية السياسية عندما تمسّ السلطة الحكومية أو الكَنَسِيَّة، وهذا يعلل سبب تعرض التصورات الأولى المطبوعة عن العنف لمقص الرقيب المُمَثَّل بسلطات الدولة. فتمّ عادة تحريم المنشورات التي تصف الجرائم والعقوبات، فقُطِعت الألسن وحُرِقت الكتب. وتم لاحقاً تخفيف أشكال معينة من الرقابة للسماح بالتصورات الدينية عن العنف التي قدّمت للقراء عِبَراً تشمل جرائم «شريرة» و«مقزّزة» مثل السطو المسلّح والقتل العمد (كما هي الحال في أدب المعلّقات الشعبية في إسبانيا في القرن الثامن عشر). فخلال القرن ذاته، وسّعت تصورات العنف عبر الصحف والكُتَيِّبات والمنشورات مخزون الصور عن العنيفين، فعلى

---

(١) يوليوس آر راف، **العنف في بدايات أوروبا الحديثة** (كيمبردج ونيويورك)، ص ١٤١.

(٢) مستشهد به في كتاب آنا كلارك، **صمت النساء وعنف الرجال: الاعتداء الجنسي في إنكلترا، ١٧٧٠-١٨٤٥** (لندن ١٩٨٧)، ص ٢٥.

سبيل المثال توصيفاتها للصوص مسلّحين بوصفهم مهرّجين أو «قطّاع طرق نبلاء» وغريبين، مثل الإسباني دييغو كوريانتِس الذي سرق من الأغنياء لمساعدة الفقراء. فقد بدأ نهجاً نحو تحويل العنف ديمقراطياً عبر التداول العام أحياناً لصور مختلفة ومتضاربة عن العنف وأصوله.

ويستمر النهج ذاته اليوم، لكن بشكل حادّ وبفعل وسائل اتصال مختلفة. فنحن نعيش في زمن يستحوذ فيه العنف المنزلي والاغتصاب والاعتداءات والسطو المسلّح وعنف الجريمة المنظمة وأعمال الشغب والاغتيالات وأعمال الإرهاب على مانشيتات الأنباء ويُستخدم بوصفه «مقدمات» لأخبار تلفزيونية وإذاعية مقدّمة تقديماً مُسلّياً. فإلى الحدّ الذي تُقنع فيه هذه التغطية الجماهير أنها تعيش في أكثر الأزمنة عنفاً والتي يمكن كظمها من خلال مراقبة أكثر صرامة وقوة مسلّحة وحسب، قد يبرهن الوقع الكليّ على أنه مشوّه للديمقراطية. ومع هذا، لا يُعدّ الأمر محصلة سياسية حتمية. ويمكن ملاحظة نهج مضاد قوي: تغذّي التغطية الإعلامية الشاملة نمو مجالات عامة حرّة يشهد ويَختبر فيها مواطنون قارئون ومنصتون ومشاهدون ومتحدثون على نحو غير عنيف أعمال عنف ومساعٍ لمعالجتها.

فكيف تنشأ هذه المجالات العامة؟ إن نشوءها معقّد للغاية.[1] ويكتسب معظم الأفراد والجماعات والحركات داخل الديمقراطيات القائمة فعلياً، نظراً لاكتنافهم ضمن شبكة من وسائل الإعلام، مهارة في التفاعل مع القصص المروّجة أو ضدها (الأنباء وتقديم الأخبار على نحو مسلٍ)، فالجمهور يدردش ويثرثر ويمزح ويقهقه عالياً ويفقد وعيه ويشعر بالحزن ويعيد سرد القصص، ويتذمر من عدم الاحتشام والفوضى والصدمة أو السأم؛ فالأمر بمجمله روتيني للغاية؛ فيُعدّ عمل الجمهور على إعادة تفعيل مخرجات وسائل الإعلام شأناً يومياً مزمناً، إذ يترسّخ بمساعي الصحفيين الذين يُسهمون في توزيع صور وقصص تفترض بأن «الجمهور» منصت وقارئ ومشاهد ومدردش دردشة مباشرة أو غير مباشرة.

(١) انظر كتابي، مهما حصل للديمقراطية؟ (لندن ٢٠٠٢).

ويكمن الوقع المشترك لهذه التوجّهات في أن أموراً غريبة تحدث أحياناً وبتأثير سحري تقريباً، فيتم تداول قصص معينة في سيكلوترون يُدعى «وسائل الإعلام»؛ فقد ينضم إليه عشرات أو مئات أو ألوف وحتى ملايين الأصوات، وفجأة جماعات بأكملها، أو أحياناً يتحدث «الجميع» بطرائق حامية عن الرقم والحدث ذاته أو النتيجة الفعلية أو المتوقّعة. فيُولَد سبَق صحفي ضخم وحدث إعلامي مثير؛ ثم فجأة يحدث أمر أكثر غرابة وغير متنبأ به في بعض الأحيان: جماعة تدعى «عامة الناس» تطوّق المسرح؛ وتتحدث وتردّ بصفاقة؛ وثمة جلبة وفوضى سبَّبت بعضاً منها الألسن التي تشبه ببغاوات محاصرة في قفص. فعادة، إن لسداد الرأي دوره أيضاً، إذ يُعتدّ بألفاظ وجمل وعبارات وقصص بمجملها، وتكتسب القصة روحاً بحدّ ذاتها وبتأثيرات لا تُعدّ ولا تُحصى للحكّام والمحكومين على حدّ سواء. ويجعل عامة الناس الحفل التجريبي مستمراً، لكن ليس لفترة طويلة بالضرورة. فلا يمكن للحفلات الإعلامية، والأحداث المثيرة على وجه الخصوص، أن تنجح دون جماهير قادرة في أية لحظة على مقاطعة [الخطيب] مراراً وتكراراً والتصفيق والنعاس أو ترك المسرح جَماعياً.

ومما لاشك فيه أن الجماهير عموماً لا تشبه تجمّعات المواطنين وجهاً لوجه المعبّر عنها في اليونانية القديمة بمجلس الشعب، والمنتدى الروماني، واجتماع البلدة في نيو إنغلاند، أو التجمعات العامة الصاخبة برعاية حركة الإصلاح الاجتماعي والسياسي في القرن التاسع عشر. ورغم عدم مطالبتها ببطاقات عضوية أو بطاقات دخول، لا تُشكّل حيّزاً من التشابك الكوني، فالجماهير بمجملها، بما فيه الجماهير العالمية التي تنشأ من أحداث إعلامية عالمية، تميل إلى إقصاء الآخرين. ومع هذا، من الأهمية بمكان عدّ الجماهير التي تتشكل تشكلاً منتظماً في ظل الوفرة الاتصالية – أي الجماهير التي تشهد روايات عن القمع أو التعقّب خفية أو الاغتصاب أو الإبادة الجماعية وتتابعها – شعبيةً من نواحي متعددة مهمة ورثناها من أسلافنا، إذ تُعد الجماهير فسحة لنفتاح تنشب فيها المناظرات حيال من

يحصل على ماذا، ومتى وكيف، ويُكشف فيها الآن الستار عن الأمور التي كانت مخفيّة من أجل المصلحة المزعومة للكثيرين «الجميع» وباسمهم.

وتظهر هذه الجماهير بأشكال وأحجام مختلفة؛ فبعضها ضئيل مثل الحلقات المحلية من قارئي الصحف الذين يصبحون معتادين على تقارير عن لقاء لألمان يتحدثون التركية غاضبين ومطالبين بمناقشة ما يمكن القيام به حيال التحرّش بهم بدنياً ولفظياً في مدارس ومحال وشوارع برلين. وتتوسع الجماهير المصغّرة توسعاً دراماتيكياً، مثل الانتقادات الذكية لجماهير موسيقى الراب (rap) الأميركية لوحشية الأمن العام وتحرّشه، الجلية في أغنية KRS One «من يحمينا منكم؟»، وهي قصة تضحية تحذيرية عن الحياة في الأحياء الفقيرة وانتقاد فلسفي متشدد باستخدام قصائد غنائية مثل «قَتْل السود وعدّه قانونياً؟» و«كلّ مرّة تقولون فيها «إن هذا غير قانوني»، لا يعني أن هذا الأمر صحيح.» كما اتّبعت المجالات العامة المحلية التي نشأت مع نهضة الحركات النسائية خلال الستينيات منطقاً مشابهاً من التوسّع؛ وبرزت المساحات العامة التي أوجدتها النساء داخل الحلقات النقاشية والنقابات المهنية والمستوصفات وملاذات النساء اللاتي تعرّضن للضرب ودور النشر، نظراً لاستعانتها بوسائل اتصال متنوعة. وأحياناً، يلتحم هذا الجمهور ويجعل لحضوره وقعاً عبر أحداث إعلامية ملموسة علانية مثل المظاهرات ضد الاغتصاب أو لصالح الإجهاض أو حقوق السحاقيات، أو من خلال اعتصامات ضد قضاة ومسؤولين حكوميين متعصّبين.

وتمتلك بعض المناظرات العامة امتداداً واسعاً منذ البداية، فبوساطة أنظمة اتصالات وطنية، تُشكِّل مجالات عامة تتناول بإسهاب قضايا مثل العنف الحضري والحرب غير الأهلية والأسلحة النووية، وتقوم بذلك عبر جذب الملايين من الناس الذين يشاهدون ويقرؤون أو ينصتون على امتداد مسافات شاسعة، إذ تُعدّ إثارة النفوس نتاجها في بعض الأحيان كما هي الحال في الصحف البريطانية الرخيصة وفحصها الغاشم لخبايا جريمة القتل العمد والاغتصاب والأشكال الأخرى من

العنف الجنائي واستغلالها؛ أو البرامج الحوارية السريعة على الطراز الأميركي التي تتخللها دعايات للأكل السريع والابتكارات ومحاكاتها لمشاجرات منزلية صاخبة حول قضايا مثل إساءة معاملة الأطفال وعدم الرفق بالحيوانات والعنف الخليع أمام جماهير منتقاة تتجادل فيما بينها مجادلة حادة، وتردّ بصفاقة على مُقدِّم البرنامج وتصرخ في وجه أصحاب الخبرة ويشكّك بصدق ضيوف البرنامج. ويثير أضخم أنواع الجماهير قاطبة – أي الجماهير المعنية بأحداث إعلامية منظمة تنظيماً عالمياً والمهولّة للموقف من مؤتمرات السلام والاختبارات النووية والحروب غير الأهلية والغزوات العسكرية – تساؤلات عن مثلث العنف، ولذلك يُعدّ جدلاً بالغ الأهمية بالنسبة إلى العالم بمجمله. وغالباً ما تُتَّهم تغطية إعلامية عالمية من هذا النوع بنشر طقوس من التهدئة وإخراس الجماهير بإغوائها بمنظر الأحداث الوحشية. وفي الواقع، ينسحب الأمر انسحاباً مشروعاً على تغطية حرب المالفيناس(*) وحرب الخليج الأولى التي فعل فيها مقصّ الرقيب فعلته. ولكن ثمة أمثلة مضادة عديدة، مثل تغطية أزمة تيانامين(**) في الصين خلال أواخر ربيع عام ١٩٨٩، أو الحروب في يوغسلافيا السابقة حيث لا يُشكِّل فيها الجمهور العالمي «سياسة الشفقة» وحسب، بل يرتبط بنموّها أيضاً؛ فبمشاهدة معاناة الآخرين المروّعة على يد العنف، يهتز ملايين الناس حول العالم نفسياً أشد اهتزاز أحياناً لدرجة يتحدثون فيها مع الآخرين ويهبون المال والوقت ويتوصلون إلى نتائجهم الذاتية، أو يؤازرون المبدأ العام بوجوب التدخّل الإنساني – أي واجب مساعدة شخص ما في خطر، على حد تعبير القانون الفرنسي المعاصر – لإلغاء الصيغة القديمة الكاذبة القائلة إن القوّة تضاهي الحق(١).

ويكمن الأمر الأكثر أهمية حيال المجالات العامة وسياسة الشفقة التي تُغذّيها في أنها تُسهم إسهاماً كامناً في المشروع طويل الأمد لتحويل العنف بأشكاله

(*) حرب بين بريطانيا والأرجنتين حول جزر الفوكلاند المتنازع عليها. [المترجم]

(**) ميدان شهير في الصين.

(١) نظر كتابي، **المجتمع المدني الكوني؟** (كيمبردج ونيويورك ٢٠٠٣)، ص ١٦٦ وهوامشها.

المختلفة تحويلاً ديمقراطياً. فبتصويرها للأعمال غير الأهلية على أنها طارئة إلى حد بعيد وأحداث من «صنع الإنسان» يصاحبها مُذنبون وضحايا، تُشجِّع الجماهير على العيش بشعور الأمنيات لفترة قصيرة لتُزيد من شعورها بأن «قوانين» المجتمع والحكومة السائدة حاشى أن تكون «طبيعية»، وللرؤية بأمِّ عينها بأن العالم وفقاً لمعايير سلطة معينة يتوقّف من ناحية على مساعٍ راهنة لإعادة صياغته على نحو عنيف أو غير عنيف. وفي حال فهمها بهذه الطريقة التي عفا عليها الزمن،(١) تُعدّ المجالات العامة شرطاً أساسياً للحدّ من اللاتمدّن أو إنهائه وللتقليل من فرص عودته. فضمن الدول المكافحة من أجل أن تصبح أو تبقى ديمقراطية فيما بينها، يتعين عليها أن تبرز في أيّ نقاش حول العنف والديمقراطية لأربعة أسباب في الحدود الدنيا. ونظراً لتغذيتها من قبل تحرّيات عامة ومراجعات قضائية ولجان التحقيق بالجنائز وإحقاق الحق، تمتلك المجالات العامة نزعة لتجاوز حالات الكذب والتستّر عبر تنمية ذكريات مشتركة عن سالف الزمان حيث ارتُكبت فيه أمور

(١) إن ربط العنف والدعاية يعني إعادة اكتشاف موضوع الفكر السياسي المنسوب – في حالة أوروبا – إلى النظام القانوني الروماني وبثّ الروح فيه، وتركيزه على حصانة الاتفاقيات والمعاهدات المتفاوض عليها تفاوضاً سلمياً. ومع هذا، إن جذوره ضاربة في القِدَم وتعود إلى الاعتقاد الإغريقي بعدم وجود قاسم مشترك بين الحياة العامة والعنف لأن الناس يميّزون أنفسهم عن الحيوانات بفضل قدرتهم على القول والفعل، وبالتالي نزعتهم للاندماج اندماجاً علنياً في مدينة من المواطنين تحميهم من العنف الجسدي الجدران حول مدينتهم. فقد تمّ إحياء موضوع التوتر المفترض بين العنف والقول والفعل العامّين وجعله صفة مميِّزة للنضال ضد الدول السلطوية في المنطقة الأوروبية. ووُجِّهت لغة «عامة الناس» و «الفضيلة العامة» و «الرأي العام» ضد الملوك والبلاطات المتهمة بالتصرف تصرفاً عشوائياً وبإساءة استخدام السلطة وبتحسين مصالحهم «الشخصية» الأنانية على حساب المملكة. فخلال القرنين السابع والثامن عشر، اشتُهر المثل الأعلى للمعياري المتمثل بالمجال العام – بوصفه حيّزاً من الحياة ابتكر فيه المواطنون هوياتهم في ظل سلطة الدولة – بين جمهوريين مثل «رجالات الكومنولث» الذين اشتاقوا إلى الجمهورية الرومانية (وإلى المدينة الإغريقية أحياناً) وتطلعوا إلى عالم خالٍ من سلطة تنفيذية وضيعة، وجيوش احتياطية وصراعات دامية سببتها الكهنوتية.

مروّعة بحق الناس؛ ويُعدّ الدفن الرمزي (عام ٢٠٠١) لـ كِنْ سارو ويوا الذي حضره ٢٠٠,٠٠٠ مُشيِّعاً متفانياً بإحياء ذكرى الناشط في حقوق الإنسان الذي أعدمته الحكومة العسكرية النيجيرية، يُعدّ مثالاً مُقنعاً. كما تُزيد المجالات العامة من وعي المواطنين والحكومات بطبيعة حالات اللاتمدّن القائم فعلياً ومداه. وعلاوة على ذلك، تُروِّج بين المواطنين حصافات أخلاقية وتوزّعها عليهم حيال فيما إذا كان شكلاً معيناً من العنف مبرّراً أم لا (أو في ظل أية أوضاع). وأخيراً، تميل المجالات العامة إلى تشجيع صياغة حلول للاتمدّن، فهي ليست مقترحات براغماتية بخصوص صعوبة الموضوع بمجمله وأبعاد العنف المزعجة للمؤسسات الديمقراطية وحسب، بل رؤى «طوباوية» غير مهاودة لعالم لم يَعُدْ مصاباً بلعنة (أشكال معينة من) العنف(١).

القاعدة الثامنة: **دققوا تدقيقاً متأنياً بالعمليات الأخلاقية المتجلية عند الجمهور المتعرّض لتصوّرات رمزية عن العنف؛ واستفسروا عن الرأي السليم القائل إن الديمقراطيات القائمة فعلياً تُحَوّل العنف إلى تسلية محضة.** ويلقي نمو الجماهير التي تقلق من العنف جوّاً من الريبة على الرأي الاعتيادي بأن الإشباع المتنامي للحياة اليومية بصور مصدرها وسائل الإعلام، وتلك التي تصوّر أعمال عنف على وجه الخصوص، تورِّط الجماهير التي لا دراية لها بعلاقة ساديّة-

---

(١) يمكن لهذه الرؤى أن تتطور على نحو لا حدود له حتى في أوساط وصلت إليها مستويات العنف نسباً فوق العادة، مثل تلك المساحات الشاسعة من أوروبا المحتلة التي غزتها جيوش هتلر أو كان حلفاؤه مستلمين زمام الأمور فيها. ورغم أن مساعي المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية لحماية الضحايا وإحباط خطط المحتلين وتعطيلها لم تكن على قدر من القوة لهزيمة العدو، ضَمن الرأي العام السرّي الذي نمّته ليس عدم الاعتراف بشرعية النازية وحلفائها في مواجهة الجرائم المروّعة وحسب، بل أبقى هذا الرأي العام الآمال حية من أجل مستقبل أفضل، كما نوّه إلى هذا الأمر جاك سيميلين في **عُزّلٌ ضد هتلر: مقاومة المدنيين في أوروبا، ١٩٣٩-١٩٤٣** (ويستبورت، سي تي ولندن ١٩٩٣)، الباب ٦ على وجه الخصوص.

ماسوشية بذاك العنف، إذ تُوقِّع الرأي الاعتيادي في تعليقات مارشال مكلوهان وكوينتن فيور على حرب فيتنام بوصفها الحرب الإعلامية الأولى من نوعها: «فقد قصدت حرب التلفاز نهاية التفرقة الجوهرية بين المدني والعسكري، فعامة الناس تشارك الآن في كل مرحلة من مراحل الحرب، وتدور رحى الأعمال الرئيسة للحرب الآن في عقر الدار الأميركية ذاتها.»(١) ويصلّب عنوان كتاب جين بودريلار **شيطان الصور الشرير** هذه النظرية؛ فتحاجج بودريلار بأنه يتعين تعديل الحكمة القديمة القائلة إن الحرب استمرار للسياسة بوسائل عنيفة لأن الصور الإعلامية الآن استمرار للحرب بوسائل أخرى، فقد أصبحت الحرب، بوصفها أكثر أشكال العنف تركيزاً، سينمائية وتلفزيونية مثلما تشن الصورة المنتجة آلياً الحرب على العالم بالقضاء على كل شيء وكل شخص يعترض طريقها في أثناء التصوير، ليُصار إلى إخراجها على شكل منظر جماهيري لصور جذابة عن النابالم والجثث المعدومة بالغاز السّام والدبابات المحترقة والطائرات النفّاثة الصاخبة والتفجيرات والأطفال المستغيثين وقصص الاغتصاب والنهب (على سبيل المثال، فيلم مثل فيلم فرانسيس فورد كوبولا بعنوان **القيامة الآن**)؛ «فالحرب تصبح فيلماً، والفيلم يصبح حرباً.» ومن المتعارف عليه إن صور الحرب تؤدي الشهادة للعالم بإعادة إنتاجه «كما هو على أرض الواقع» دون مبالغة. وتُصِرّ بودريلار أن الأمر ليس كذلك؛ فالصورة في واقع الأمر، سواء كانت تصويرية، سينمائية، أو تلفزيونية، تغوي منتجيها ومستهلكيها بترويج الثقة التلقائية في واقعيتها الذاتية. ولذلك يختفي الواقع الحقير للحرب استطرادياً في حفرة داكنة من الصور التي تُخمد المرجعية برمتها. فاستقطابات مثل الذات/والموضوع والخاص/ والعام والخير/والشر والخيالي/والواقعي معدّة للانفجار. وتصبح الحرب مُحقّقَة؛ وتتوقّف صور العنف عن امتلاكها معنى متسامياً، فهي مجرد عنف كما هو قائم فعلياً،

---

(١) مارشال مكلوهان وكوينتن فيور، **الحرب والسلام في القرية الكونية** (كورت ماديرا، سي إي ٢٠٠١ (١٩٦٨))، ص ١٣٤.

فالجماهير تُفتَن وتؤسَر وتتَّخذ رهينة بمثل هذه الصّور، إذ تملؤها صور العنف بنوع من المتعة الأصلية، من الفرح الإنساني بالصور، نوع من الافتتان البهيمي غير مُثقلٍ بالحصافات الجمالية والأخلاقية والاجتماعية أو السياسية(1)».

ويمثِّل كتاب إنزينسبيرغر، **استشرافات الحرب الأهلية**، نسخة مطابقة للنظرية المطروحة ذاتها. فقد أصبح التلفاز «قطعة ضخمة وحيدة من صور وألفاظ علنية» تخدم المجزرة بوصفها تسلية جماهيرية؛ وفي الواقع، تعمل أعمال العنف في سراييفو وكيغالي وبغداد وبلفاست وأماكن أخرى بوصفها «فيلم رعب بإعداداته الفنية الذاتية من دم وأحشاء». فلم يتم التعامل مع مشاهد اللاجئين مكسوري الجناح الذين هتكتهم المعارك الضارية الناشبة في بلدان بعيدة وعاثت فيهم دماراً، ومع مقطع من فيلم عن عنف باعث على اليأس في صميم المدن الراقية المدمَّرة، لم يتم التعامل معها بالرصانة والرقي التي تليق بها، فتصبح بذلك تسلية خفيفة.

وإن النظرية المطروحة، بعيداً عن إهمالها لنمو المجالات العامة المتنوعة الأحجام، مبالغ فيها وغير مقبولة لأسباب متعددة. فإذا كانت النظرية القائلة إن العنف تسلية حقيقية بصورة حرفية، من غير الواضح كيف ستُعلل النظرية الغيبية خروجها سليمة من عالم تسيطر فيه وسائل الإعلام الجماهيرية على المعنى بمجمله. فإذا كانت النظرية المطروحة حقيقية بصورة حرفية وغير استفزازية استفزازاً مقصوداً ومبالغاً فيه، من غير الواضح أيضاً ما يمكن فعله حيال هذه الظاهرة (على افتراض أنها غير مرغوب فيها) سوى حظر وسائل الإعلام

---

(1) بودريلار، **شيطان الصور الشرير** (سيدني ١٩٩٨). يبدو أن هذه المزاعم تنتمي بدرجة أقل إلى التحليل الإعلامي منها إلى عالم الأدب القصصي؛ ويبدو وكأن الجمهور المعاصر يشبه شخصية كل امرئ لــ جيمز جويس، ليوبولد بلوم، الذي يشعر بأنه «يتعين عليه الأكل» في أثناء السير في شوارع دبلن، وبالتالي يدخل مطعماً مفكّراً: «يصفون دماً طازجاً حاراً لتدهور الصحة، والدم مطلوب دوماً؛ إنه خبيث؛ العقّه، مُرسِلاً دخاناً حاراً سكّرياً كثيفاً. أيتها الأشباح المتضورة جوعاً، إنني جائع» (جيمز جويس، **يوليسيز** (نيو يورك ١٩٣٤ (١٩١٤))، ص ١٦٩.

الجماهيرية كلها من التحقيق الصحفي عن العنف (توصية ممكنة تضمرها مناشدة إنزينسبيرغر للمواطنين لنسيان العالم الرحب والتركيز على أشكال من حرب غير أهلية أقرب للوطن). كما لا تذكر النظرية المطروحة شيئاً عن نمو التمدّن المرتبط بما دعاه إلياس عملية التمدّن العصرية، فلا تأخذ بالحسبان بقاء الأشكال العلمانية من الغامض الموحش وازدهارها؛ وترتكز على الفرضية الصامتة حيال الطبيعة الغبية لجمهور المشاهدين أيضاً، فتفترض أن الجماهير عبارة عن حمقى منحوسين وسُذَّج، ويُفترض أنها عاجزة عن تأويل صور العنف أو إعادة تأويلها، بما فيها تلك الصور المرفقة بتفسيرات عن أصولها وأسبابها وأبعادها الأخلاقية. فعلى أقصى تقدير، يُفترض من الجماهير أن تكون قادرة على التطهير النفسي، أو الرضا السافر ببليّة الآخرين.

فافتراض أن الجمهور كاره للناس ضعيف العقل لا يتفق مع أدلة مضادة معتبرة، في الماضي والحاضر. وإن للديمقراطيات أو أنظمة الحكم السائرة على طريق التحويل الديمقراطي تاريخاً طويلاً في تنمية أعمال الفن والتسلية التي برهنت على أنها مؤلمة للجمهور لأنها كانت مريعة في تصويرها للعنف بتعقيداته الملوَّعة والمقززة كلها. فمَن لا ينقبض تألّماً عند قراءته لوصف في رواية **هكلبري فِنْ** *Huckleberry Finn* لتقرير ملخص عن بلدة آركنسو Arkansas حيث تكمن الرياضة المحلية في رش كلب شارد بزيت نباتي وإضرام النار فيه؟ أو من لايشعر بالانزعاج بمحضر وصف هيمنغوي للجثث المتعفّنة «في الطقس الحار بصحبة يرقات لا بأس بها تفعل فعلها حيث توضّعت أفواههم»؟ أو من لا يشعر بالنفور الناجم عن قراءة وصف جين جيونو لخنادق الحرب العالمية الأولى:

فعلى نحو هادئ، إن الأموات منبطحون في الوحل أو بارزون من حفر القذائف وأياديهم على أطراف الحفر، ورؤوسهم متّكأة على أذرعهم. وقدِمت الجرذان وشممتهم، قافزة من واحد إلى الآخر؛ فانتقت الشباب غير الملتحين أولاً، واشتمّت وجناتهم، ثم استقرّت وشرعت بالتهام اللحم الواقع بين الأنف والفم، فأطراف الشفاه، ثم قرّات الوجنات اليانعة؛ وبين الفينة والأخرى،

مرّرت مخالبها عبر شاربها بغية تنظيفها. أما بالنسبة إلى العيون، فسَمَلَتْها بضربات خفيفة من مخالبها ولعقت نقرات العين؛ ثم قضمت داخل العيون، وكأنها بيوض صغيرة، ومضغتها على نحو رقيق ماصّة العصارة ورؤوسها متمركزة على أحد الأطراف(١).

وما تزال الجماهير اليوم تعاني من نفور أخلاقي من الصور العنيفة ألتي تشهدها. كما تتّخذ خطوات للإشاحة عن هذه الصور، أو تتحاشاها قدر المستطاع. كما أنها غالباً ما تتوصل إلى نتائجها الذاتية من خلال الحديث مع الآخرين عن إعداد البرنامج و«القصة» ذاتها، فضلاً عن الحجج المؤيدة والمعارضة لقضية العنف.

وتفترض نظرية العنف بوصفها تسلية أن تصورات اللاتمدّن البصري عبارة عن نصوص لا ضوابط لها تكتسح دوماً الذين يجلسون بلا حراك أمامها، ومنبية «الجمهور» في عدمية خيالية. ونادراً ما يحدث هذا الأمر، ليس لمجرد أسباب عملية (ما تزال المناظرات المريرة عن العنف زاخرة) بل لأن الأنواع المختلفة من التصور النّصي المتاحة للجماهير تضمن أنواعاً مختلفة من الاستجابة الجماهيرية. فبعض النصوص عن العنف تتمحور حول الدولة وهي عرضة للرقابة الشديدة، وبعضها الآخر يتمحور حول الصحفيين إلى حدٍّ ما، أو ناجم عن وجهات نظر مرتكبي العنف أو ضحاياه، ومع ذلك قد يكون بعضها الآخر عبارة عن خليط انتقائي من بعض هذه الاحتمالات أو كلّها. وليس الأمر كذلك وحسب؛ فضمن كل نوع من أنواع تصوير العنف هذه ثمة «نيّة للنص» يمكن ملاحظتها (على حد تعبير أمبيرتو إيكو) تميل إلى تحديد مشترك لأنواع معينة من استجابات الجماهير المتعرضة لصور العنف والتكهّن بها، إذ ليس ثمة معنى واحد قاطع على الإطلاق لأي وصف إعلامي لحدث عنيف، ولا لمؤلف ذاك الوصف بالتأكيد. فثمة تأويلات مقبولة أو غير مقبولة لما يتم تداوله، أي أحكام مُقْنَعة معدّة مسبقاً إلى حدٍّ ما عبر شكل الوصف الإعلامي ومضمونه ذاته. فتُشجّع بعض الروايات الإعلامية، مثل التغطية التلفزيونية البريطانية لحرب المالفيناس التي تعرّضت

---

(١) جين جيونو، القطيع الكبير (باريس ١٩٥١)، الجزء ٢، المقطع ٣.

لرقابة شديدة، النعرة القومية وتمجيد العنف عند الجماهير. وقد تولّد روايات أخرى، مثل تغطية الأنباء التلفزيونية المَلَقة لحالة اغتصاب أو جريمة قتل عمد في المجتمع المحلّي، صدمة صاعقة أو الحيرة أو اكتئاب مرَضِيّ تُستخدم لاحتواء استجابات الجمهور ضمن حدود محددة تحديداً دقيقاً. ومع هذا، تفترض روايات أخرى أن من خلال صدم جماهيرها يمكن تشجيعها على التعاطف مع الضحايا، وليس الانخراط في «فهم» الضحايا وحسب، بل «التعمّق» في الروايات، أي الانخراط في نوع من التشكيك بالحقائق وراء وقائع العنف التي لا تُشجّع الروايات عينها الجماهير على التساؤل.

إن الروايات الإعلامية التي تُسلِّط الضوء على تصورات مقاومة العنف أمثلة تنطبق على الاحتمال الأخير. فعلى سبيل المثال، لا تسلط الصور التلفزيونية لمناطق حرب غير أهلية الضوء على قدرة العنف التدميرية فقط. فلا نرى مجرد حرق وقتل وأنقاض أبنية مهدّمة وأكوام من الجثث الملطّخة بالدماء، بل نرى أيضاً صور الأغصان الخضراء الأولى للمجتمع المدني، إذ تُصمَّم الأحذية من إطارات سيارة مدمَّرة، وتنبش امرأة مقالب القُمامة بحثاً عن خِرَقٍ بالية لاستخدامها قُوَط رضيع، وساعي بريد يظهر فجأة، وقسيس يجمع من حوله فتية أوغاد مرتدين سراويل رثة بغية إنشاء ورشة إصلاح سيارات في حظيرة متداعية بجوار كنيسته التي دمّرتها الحرب.

وتُعدّ أشكال المقاومة المتشعبة والأكثر دقة المتجلية على الشاشة أقل وضوحاً، بما فيها المراسل/الصحفي المستقلّ الذي ينضح وجهه بعلامات التوتر وينمّ عن صوته جسارة وتماهياً مع الضحايا؛ عندئذ يبرز صمت ضحايا العنف، أي السكوت الموحش للذين لا يمكن الحديث فيه عن الاعتداء عليهم، فضلاً عن وصفه؛ ونظراً لارتباطها بصمتهم، إن انتحاباتهم المكبوتة ليست موجّهة لأحد بل للجميع. وبغض النظر عن موقعها على وجه الأرض، لم تنتقل انتحابات الضحايا انتقالاً متواتراً أو واسع النطاق إلى مثل هذه الجماهير العريضة كانتقالها في الوقت الراهن، فبعضها أصبح أيقونياً، مثل صورة Nick Ut عام ١٩٧٢ للفتاة العارية الصارخة في أثناء هروبها من قريتها التي حرقتها قنابل النابالم في فيتنام، أو

صورة كينيث يارِك Kenneth Jareck عام ١٩٩١ لجندي عراقي محترق حتى الموت في الطريق إلى البصرة؛ وبالتأكيد، إن لانتحابات الضحايا تأثيرات غير محددة. فلا يعرف الذين يكسرون حاجز الصمت الذي يفرضه العنف فيما إذا كانت انتحاباتهم ستُسمَع، فضلاً عن أنها ستُفهم. إلاّ أن هذا الأمر يعلل جدلاً بأنه يمكن لانتحاباتهم أن تكون ذات بأس شديد، فالنحيب يتخطّى اللغة برمتها ليس في المباغتة البدائية التي يكسر بها حاجز الصمت المطوّق للعنف الذي تمَّ ارتكابه وحسب، بل في إغفاله المتشدد لقواعد اللغة؛ والنحيب لا يتوقف أبداً، وكأنه اختُزِل إلى هراء، إذ يتربع خارج حدود المعنى اللغوي، ويتردد صداه في آذان من يسمعون، فمعانيه معلّقة إلى ما لا نهاية وغير قابلة للتفسير تفسيراً تاماً؛ وكي يُسمَع ويُفهَم ويُعالَج، يتنمّر النحيب تنمّراً لا حدود له.

ويثير نحيب من تعرّضوا للاعتداء أحياناً أو غالباً تساؤلات عن المسؤولية بين من يرون أو يسمعون أسى مَنْ ينتحبون. فلماذا تقع عملية تحوّل كهذه وإلى أيّ مدى يبقى أمراً محيّراً بالنسبة إلى المحللين السياسيين، وإلى الجماهير عموماً؟ فالتماهي مع الضحايا يحدث، لكن يبقى سببه وزمانه ومداه أمراً لا يمكن التكهن به إطلاقاً. وكلّ ما هو معلوم أنه يحدث إلى المدى الذي يمكننا فيه الحديث عن جدليّة مدنية كامنة مخفية ضمن التغطية الإعلامية المتنامية لأشكال العنف كلها في واقع الأمر، وذلك خلافاً لنظرية العنف بوصفه تسلية. وتشجّع وسائل الاتصالات الذين يشهدون العنف على التّحلي بشعور بالمسؤولية عن مصير الضحايا ويشاركوا في سياسة الشفقة، إذ يمكن أن تواكب عملية مشاهدة العنف بمشاعر متعددة، فلا تكمن إحداها في النكران («لست مسؤولاً عن هذه الويلات») والإرباك المغلوب على أمره («ماذا يمكنني القيام به؟») وحسب، بل إن التواضع والذّنب والعار احتمالات بالغة الأهمية أيضاً.

القاعدة التاسعة: كُرمى للديمقراطية، **احشدوا الدعم في كل مكان من أجل الفضائل المدنية التي يُعدُّ التواضع أعظمها.** فإذا ما تم فهمها بوصفها استراتيجية سياسية ونهجاً في الحياة برمّته، لا نفع من اللاعنف ما لم يكن دائماً، ولا يمكنه أن

يكون كذلك ما لم يتم تسهيل أمر مؤسسات المجتمع المدني بعصارات الفضيلة «التي تسبق السياسة»، إذ تتم فيها ممارسة مشاركة السلطة غير العنيفة بين جماعات مختلفة ممارسة روتينية في ظل حماية حكومة مسؤولة علناً. ويتعين على من يعدون أن الزمان عفا على الحديث عن الفضائل، أو أنه [أي الحديث] مطنب في الوعظ كمحافظ جديد ثقيل الظّل يهاجم بعنف من يحبون الجنس وحريات أخرى، يتعين عليهم مراجعة أنفسهم. وينطبق تحذير بينيديتو كروسيه الشهير بأنه يتعين على من ينخرطون في السياسة أن يتعلّموا احترام سلطة اللاسياسي، وينطبق على وجه الخصوص على الديمقراطيات التي تقتضي ما هو أبلغ من احترام القانون وحرية التواصل والانتخابات الدورية لتؤدي عملها على أكمل وجه. كما أنها تحتاج إلى مواطنين فاضلين ديمقراطياً.

وتُعدّ الفضائل البنية التحتية لديمقراطية مسالمة؛ وبالطبع، ثمة فضائل ديمقراطية عديدة، من بينها الصّدق والرحمة والتسامح والجسارة، إلاّ أن التواضع يُعدّ الفضيلة الديمقراطية الرئيسة، فالتواضع صديق الديمقراطية لأنه يرفض وضع نفسه وفضائل أخرى موضع التأليه؛ فأن تكون فخوراً بفضائل معينة، بما فيها تواضعك الذاتي وتواضع الآخرين، يعني المعاناة من غيابه. وغالباً ما يُرمز إليه عبر شخص هادئ ومُملّ وذي نشأة متواضعة، لا يتعين خلط التواضع بالانقياد والخنوع؛ فقد أصرّ نيتشه على أن التواضع يمثّل أخلاقية العبيد ولذلك لا يستحقّ شيئاً سوى الازدراء. وكتب سبينوزا قائلاً: «التواضع حزنٌ مولود من حقيقة أن الإنسان يراعي افتقاره الذاتي للسلطة، أو من الضعف»، إلاّ أنه يُقدّم ونيتشه توصيفات مضللة عن التواضع.(١) فليس المتواضعون أفراداً عاديين وتافهين وغير لافتين للأنظار بالضرورة، أي مجرد رعايا لن يصبحوا حكّاماً أبداً، أو يموتون

---

(١) فريدريك نيتشه، **ما بعد الخير والشر**، في كتاب (من إعداد) أوسكار ليفي، **أعمال فريدريك نيتشه الكاملة** (لندن ١٩٦٤)، المجلد ٧، الحكمة ٢٦٠، ص ٢٢٩، وبينيديكت دي سبينوزا، **المناقبية**، في كتاب (من إعداد) إدوين كيرلي، **نصوص لمطالعة سبينوزا: المناقبية وأعمال أخرى** (برينستن، نيوجيرسي ١٩٩٤)، المجلد ٣، التعريف ٢٦، ص ١٩٢.

دون أن يُخلّفوا أيّ أثر آخر على العالم سوى بعض من متاع وقبر (إذا كانوا محظوظين). فلا يُعدّ التواضع وداعة ولا ذِلّة (ما دعاه أرسطو بتصغيرٍ للأمور) ولا عبودية. وفي الواقع، إن التواضع نقيض الكبرياء المتعجرف؛ وإنه الصفة المتمثلة بإدراك المرء حدوده.

ويتحلّى التواضع بردة فعل تحسّسية من القاعدة الهوبزية الراضية عن ذاتها بأن الإنسان ذئب على الإنسان، فلا يفترض منها أن تكون نقطة الانطلاق لفهم السياسة والعلاقات الدولية العصريّتين. فليس لدى المتواضعين أوهاماً، إذ لا يحبّون الغرور وتربطهم صلة بالأمانة، والنفاق للعروش ليس موقفهم؛ وتشعر الكائنات البشرية المتواضعة أنفسها ساكنة للأرض (كلمة تواضع مُشتقّة من دُبال(*)). فهم يعلمون بأنهم لا يُلِمُّون بكل شيء، وبأنهم ليسوا الخالق أو إلهاً أو إلهة. ويُعدّ التواضع مصدراً حيوياً لتقوية المستضعفين وترويض المستكبرين من خلال التشكيك بمزاعمهم في الاستعلاء، فإنه نقيض التعطّش المتغطرِس للتسلّط على الآخرين، وهذا يعلل وجوم التواضع أمام المهانة. فيشجّع التواضع في عالم من الغطرسة مشوب بالعنف؛ ونظراً لصلابته، يمنح الأفراد قوة داخلية للتأثير في العالم، فلا يحب الصلَف ويتوق للإطاحة به؛ فالتواضع يمقت العنف والعنيفين الذين يفترضون بأنهم على صواب دوماً، ولو لفترة قصيرة. كما يتحاشى التواضع العجرفة المتبهرجة وأشكال العدوانية كلها، فالتواضع يُشِعّ بحضرة الآخرين إشعاعاً هادئاً وبشوشاً ليساعدهم على أن «يكونوا أنفسهم»؛ وإنه فضيلة اجتماعية، فلا يطلب المعاملة بالمثل؛ كما يقتضي ضمناً المساواة لأنه كريم. وكتب أوغسطين قائلاً: «حيثما يوجد التواضع، ثمة إحسان أيضاً». ووافقه ديكارت قائلاً: «إن أكثر الناس جوداً أكثرهم تواضعاً أيضاً.»(1) وباستهدافه المتكبرين والمتنفّذين، يقتضي

(*) مادّة عُضْويّة مُنْحلّة في التربة. [المترجم]

(1) مستشهد بملاحظة أوغسطين في مدخل «التواضع» في كتاب (من إعداد) خافيير ليون - دوفور وآخرين، **مفردات اللاهوت الإنجيليّ** (باريس ١٩٧٠)؛ ورينيه ديكارت، **أهواء الروح** (باريس ١٩٣٧) ([١٦٤٥-٩])، الجزء ٣، المادة ١٥٥، ص ١٠٢.

التواضع ضمناً التسامح، وطالما أنه يتفادى السلطة السفيهة، يتطلّع إلى عالم أكثر عدلاً وتسامحاً وأقل عنفاً. وينعم المتواضعون من الاعتقاد البسيط بأن العالم الذي يطمحون إليه أفضل من العالم الذي يُرغمون على الإقامة فيه.

القاعدة الأخيرة لتخليص العالم من العنف الفائض: **يتعين على الديمقراطيين تحاشي الذَّنب والاستعداد بدلاً من ذلك للمعاناة علناً من عار العنف الذي ارتُكِب في الصراعات المنصرمة والراهنة للدفاع عن الديمقراطية أو للقضاء عليها.** ويتم عادة خلط هاتين اللفظتين الصغيرتين جداً – الذَّنب والعار – في اللغة الإنكليزية العاميّة. فمع ذلك، يتعين التمييز ما بين المعنيين المختلفين اختلافاً واضحاً ضمن أي وصف للعلاقة المتوترة بين العنف والديمقراطية[1].

فالذَّنب بوصفه شعوراً بالمسؤولية عن محنة الآخرين والهاجس العاطفي بارتكاب خطأ ما بحقهم غير منتج لإحساس ديمقراطي ناضج بالمسؤولية عن مصير الذين اعتُدِيَ عليهم؛ فيتملّك الذين يُعدّون مذنبين عبر عملية مشاهدة العنف ضد الآخرين (أو ارتكابه) شعور بأنهم قادرون على الاختفاء في حفرة اختفاء سهلاً، يطاردهم سخط الضحايا وامتعاضهم أو نقمتهم. ورغم أن أعمالهم قد لاتكون السبب المباشر وراء معاناة الضحايا، يشعر المذنبون بهذه الطريقة لأن صوتاً داخلياً يُبلغهم بأنهم مسؤولون في واقع الأمر، فيتملّك المذنبين صوت في داخلهم يتمثّل بصوت الحصافة، إذ يشعرون بأسف دائم لما اقترفوه بحق الآخرين؛ وهذا يُعلّل غالباً خوفهم الذاتي من عِقاب انتقاميّ، أو حتى إنزاله بأنفسهم عبر ذنب دفين على الدّوام، على سبيل المثال.

ومن الناحية العملية، إن الشركاء الفعليين في اللاتمدّن وشهوده غالباً ما يخلطون مشاعر الذنب والعار بعضها ببعض، إلاّ أن هذا الأمر لا يُبطِل التفريق بينهما. بطبيعة الحال، يبرز العار عند الجماهير والمرتكبين في أن معاً عند مشاهدة

---

(١) إنني أعوّل هنا على صيغ هيربرت موريس الموحية، «للذنب والعار»، في كتاب **عن الذنب والبراءة** (بيركلي ولوس آنجلوس ١٩٧٦)؛ وبرنارد ويليامز، **العار والضرورة** (بيركلي، لوس آنجلوس و لندن ١٩٩٣)، خصوصاً الباب ٤.

العنف، وليس لأنه مجرد شعور مرتبط غالباً بعملية تُشاهد فيها أو تُشاهَد. وإن العار، خلافاً لتجربة الذَّنب التي تتَملَّك فيها الأنا تملّكاً عُصابياً وتُشَلّ عبر انتحابات الضحايا ودمائهم، شعور حماية النفس في الأصل يبدو فيه كيان الشخص الشاعر بالخزي برمته متضائلاً، لكن ليس مطموساً.

وعندما يختبرون العار، تُصعق الجماهير والمرتكبون بشعورهم بالتشهير أمام الضحايا الذين هم غالباً أقل سخطاً وامتعاضاً (كما هي الحال في الذَّنب) بقدر ما هم مزدرين وساخرين أو رافضين للذين يشهدون محنتهم أو ينزلونها بهم؛ وكأنّ الذين يتذمرون أو ينزفون يفكّرون في الذين يشهدون ويمكنهم إدراك نواياهم إدراكاً مباشراً، مع أن الجمهور أو المرتكبين أنفسهم جالسون بأمان أمام لوحة تحكّم، أو بعيداً في سَعة حُجَر الجلوس والمسارح، فالذين يشعرون بالخزي يشعرون بالفضيحة أمام الناس الغلط في وقت غير مناسب. ولذلك، تتملّكهم الرغبة في التخفّي أو إخفاء وجوههم، والرغبة في إيقاف أجهزة التلفاز، أو (كما كان حال جماهير السينما الأميركية الأوائل في شهادة جزء من فيلم عن ضحايا معسكرات الاعتقال والناجين منها[1]) الخروج خلسة من الغرفة.[2] فيشعرون بالعار ليس بسبب ما اقترفوه عمداً وحسب (كما في حالة الذَّنب)، بل لأنه يتملّكهم حدس بأن العنف الذي ارتكبوه أو شهدوه دون المعايير المدنية التي يتوخّونها من أنفسهم ومن الآخرين في العالم من حولهم على نحو مزدرٍ. ولا عجب بأن الذين يشعرون بالخزي، خلافاً للمذنبين الغارقين في ذنبهم الذاتي، يتوقون غالباً لاستعادة توازنهم أو

---

(١) روبرت آبزوغ، داخل القلب الشرير: أميركا وتحرير معسكرات الاعتقال النازية (نيويورك ١٩٨٥)، ص ١٧٠.

(٢) قارن ملاحظات إريك إريكسون في كتابه **الطفولة والمجتمع**، الطبعة الثانية (نيويورك ١٩٦٣)، الصفحات ٢٥٢-٢٥٣: «يفترض العار أن المرء مفضوح فضحاً تاماً وخجلٌ من النظر إليه... فالمرء مكشوف وغير مستعد ليكون مكشوفاً، الأمر الذي يعلل أننا نحلم بالخزي بوصفه حالة يُحدّق فيها بنا في وضع من لباس ناقص».

تحسين أحوالهم والارتباط بالضحايا أو التفاعل معهم. ويسعى الشاعرون بالخزي، نظراً لمباغتتهم، لتفسير ما قد حلّ بالضحايا وفهم أنفسهم فيما يتعلق بما قد حدث بغية إعادة بناء أنفسهم أحياناً والعالم الذي يتعين عليهم وعلى ذرّيتهم عيش حياتهم فيه.

ومن اللافت أن رواية كافكا، **المحاكمة**، واحدة من أوائل الروايات العظام عن السلطة والعنف في القرن العشرين، تختتم بموضوع العار لا الذّنب. فمن المتوقع أن يشكِّل مشهد الموت الذي يقوم فيه مسؤولان بطعن جوزيف كي Joseph K. في القلب مرّتين في مقلع حجر مهجور مُقمر الصّفّح، ونهاية محنة الضحية الطويلة والمُملّة. فيرفض كافكا تلك النهاية بتحديده أن العار برمّته يحيا؛ وتُتَمتِم الضحية وتلفظ كلماتها الأخيرة، «شأنها شأن كلب»، وكأنها قصدت بقاء عار قتلها العمد حياً بعد مماتها وملاحقته للأجيال القادمة إلى الأبد. وإن المشهد بمجمله مكدِّر، لكن بالتأكيد ثمة إشارة في الشكل الأدبي إلى واحدة من الاستجابات العاطفية الحيوية المطلوبة من الديمقراطيين المتبصّرين والحصيفين والمسؤولين كافة تجاه مِحَن العنف وصوره التي تعصف بحياتهم. فبماذا ستتذكّر الأجيال القادمة الديمقراطيات؟ هل بدعمها للديكتاتوريين وشرب الشاي مع السلطويين؟ أم باختراع معسكرات اعتقال وسجون لا مفرّ منها؟ أم قنابل النابالم التي ألقتها على مدنيين أبرياء، والمدن التي دمّرتها والتفجيرات النووية السبّاقة في إطلاق شرارتها؟ أم هل ستتذكّر الأجيال القادمة كيف أن الديمقراطيات حوّلت حالات الاغتصاب وجرائم القتل العمد إلى تسلية خفيفة؟ أم الأوقات التي لم تُحرّك فيها ساكناً، بل غضّت الطّرف عن حفلات سفك الدماء الجماعي؟ أم كيف روّعت العالم بإعلانها الحرب على الإرهاب العالمي؟ فكيف يتعين على الديمقراطيات اليوم التعايش مع جلّ هذا العنف، وجلّ هذا النّفاق؟ ألا يتعين عليها الشعور بالخزي مما اقترفناه، نحن وأسلافنا، بحق أنفسنا وبحق الآخرين باسم الديمقراطية؟

الفهرس

المؤلّف جون كين

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويستمنستر، لندن.
* من مواليد أستراليا.
* تلقّى علومه من جامعات أديلايد وتورونتو وكيمبردج.
* مشارك دائم في البرامج الإذاعية والصحف والمجلات حول العالم.
* من مؤلّفاته: **وسائل الإعلام والديمقراطية** (١٩٩١)؛ **توم بين: سيرة سياسية** (١٩٩٥)؛ **المجتمع المدني: صور قديمة ورؤى جديدة** (١٩٩٨)؛ **فاسلاف هافيل: مأساة سياسية من ستة فصول** (١٩٩٩)؛ و**المجتمع المدني الكوني؟** (٢٠٠٣).
* وصفته هيئة الإذاعة الأسترالية بأنه "من أفضل الصادرات الفكرية إلى العالم".
* عمل أستاذاً للعلوم السياسية في مركز أبحاث علمية في برلين وعضواً في معهد الأبحاث السياسية العامة في لندن.
* يعكف حالياً على كتابة تاريخ شامل للديمقراطية.

المترجم د. هيثم رشيد فرحت

* من مواليد اللاذقية، الجمهورية العربية السورية عام ١٩٦٢.
* دكتوراه في اللسانيات (النحو) من جامعة ويلز في بريطانيا ١٩٩٢.
* أستاذ في قسم اللغة الإنكليزية بجامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
* حاز المرتبة الأولى في دبلوم الترجمة الشفوية من معهد غرانفل، سيدني، أستراليا، عام ١٩٩٧.
* حاضر وشارك في العديد من الندوات في قسم اللغات الأجنبية بجامعتي العلوم التطبيقية والزيتونة في الأردن، وفي قسم اللغات الأجنبية بجامعة قطر.
* بالإضافة إلى ترجمته للعديد من المقالات والقصص والدراسات القصيرة المنشورة في مجلات **الفكر العربي** و**البيان** و**الاجتهاد**، على سبيل المثال لاالحصر، ترجم كتاب جون إسبزيتو **الخطر الإسلامي، بين الوهم والواقع؟** إلى العربية (الصادر عن دار الحوار للنشر والتوزيع ٢٠٠٢).

الطبعة الأولى / ٢٠١١م

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة

يدعو جون كين في هذا الكتاب المثير إلى فهم جديد للعلاقة المثيرة للجدل بين الديمقراطية والعنف؛ ويبيّن كين، بطعنه بالرأي السائد إن «الطبيعة البشرية» عنيفة، لماذا لا تشن الديمقراطيات العتيدة الحرب على بعضها بعضاً، ولماذا هي سريعة التأثر بالعنف على غير المعهود. ويحاجج بأننا بحاجة إلى التفكير بأصول العنف وتبعاته واستخداماته وأشكال معالجاته بمزيد من الفراسة، فيسبر بذلك أغوار معاني مصطلح «العنف» المثيرة للجدل، ويتساءل لماذا يُعدّ العنف العدو الأكبر للديمقراطية، ولماذا يغوي «مثلث العنف» العالمي السياسيين اليوم إلى الاستنجاد بسلطات طوارئ غير ديمقراطية. يولي كين المسائل الأخلاقية أهمية خاصة في جميع فصول هذا الكتاب؛ أي الظروف التي يمكن فيها تبرير العنف، ويحاجج أنه يمكن تحويل السلوك العنيف ووسائل العنف «ديمقراطياً» - بجعلها مسؤولة علناً أمام الآخرين، الأمر الذي يشجّع المساعي لمحوِ العنف الفائض من العالم.

ويتناول الكتاب جملة من الموضوعات ذات الصلة بدءاً من جورج سوريل وانتهاء بما يُدعى بالأصولية الإسلامية، فمع كل منعطف، يؤخذ القارئ في مغامرة إلى نتاج أدبي مناسب يخرج منها أكثر حيوية ومنعة؛ ويعكس الكتاب الأحداث الجارية كما هي في السياسة الراهنة. ومع هذا، فهو على تماس مباشر مع الموروثات التقليدية في النظرية السياسية وعلم الاجتماع. ونتيجة لذلك، يُعدّ كتاب العنف والديمقراطية مثيراً للإعجاب بالفعل.







www.syrbook.gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١١م

سعر النسخة ١٧٠ ل.س أو ما يعادلها